الأقليات

المشكلة والحل

مكتبة جزيرة الورد

ميدان حلمي خلف بنك فيصل شارع ٢٦ يوليو ميدان الأوبرا

ت ١٠٨٧٧٥٧٤٠/٠١٠٠١٠٤١١٥/٠١٠٠٠٠٤٠٤٦/٠١٢٩٩٦١٦٣٥

شارع محمد عبده أمام الباب الخلفى لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٢٠٠٩/٤٣٨٥٠

الأقليات

المشكلة والحل

د/محمد مورو

الناشر

مكتبة جزيرة الورد

ميدان حليم خلف بنك فيصل شارع ٢٦ يوليو ميدان الأوبرا

ت: ٢٧٨٧٧٥٧٤/٠١٠٠١٠٤١١٥/٠١٠٠٠٠٤٠٤٦/٠١٢٩٩٦١٦٣٥

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

من وقت لآخر - تطل الفتنة الطائفية برأسها - وفي كل مرة نكتفي بالإجراءات القانونية أو البوليسية دون أن نحاول دراسة جذور المسألة أو وضع تصور صحيح حولها - يكون بداية للفهم المتبادل بين جميع الأطراف - وتحقيق حوار ومكاشفة ومصارحة حول القضايا المطروحة وأسباب اشتعال الفتنة من وقت لآخر - وهذه المحاولة هي خطوة على طريق الفهم المتبادل ووضع قواعد للعلاقة تستند إلى العقيدة والذات والتاريخ الإسلامي والقبطي على السواء.

إننا نرى أن هامش الاتفاق واسع جدا وأكبر كثيرا من هامش الخلاف - وعلى الجميع أن يعمل لتأكيد ذلك وترسيخه في الواقع.

هناك عدد من البدهيات ينبغي على الجميع أن يعمل في إطارها وهي كالتالي:

١- أن الإسلام دين غير طائفي - وأن الحركة الإسلامية حركة غير طائفية.

٢- أن الكنيسة القبطية من خلال تاريخها وعقائدها كنيسة مستقلة ومتميزة - وأن المسيحية الغربية تستهدف دائما تذويب تلك الكنيسة والسيطرة عليها - وكم عانت الكنيسة القبطية من الاضطهاد الروماني ثم الاستعماري.

٣- أن المسلم ينتمي إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن، وأن المسيحي في بلادنا ينتمي أيضًا إلى الإسلام كوطن وكثقافة وكحضارة.

٤- أن حوادث الفتنة الطائفية التي شهدتها بلادنا كانت بافتعال وتدبير عناصر الاستعمار والمرتبطين به.

المؤلف

محمد مورو



أهم الأقليات في العالم العربي

أهم الأقليات في العالم العربي

الأكراد مصطلح يستخدم للتعبير عن الشعب الكردي، والذي وبشكل عام يعتبر نفسه الشعب الأصلي لمنطقة يشار إليها في كثير من الأحيان باسم كردستان، والتي تشكل أجزاء متجاورة من العراق، تركيا، إيران وسوريا.

والأكراد بحسب المؤرخ الكردي محمد أمين زكي (١٨٨٠ -١٩٤٨) في كتابه "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان" يتألف من طبقتين من الشعوب، الطبقة الأولى التي كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ "ويسميها محمد أمين زكي" شعوب جبال زاكروس" وهي وحسب رأي المؤرخ المذكور شعوب "لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري، نايري" وهي الأصل القديم جدا للشعب الكردي.

والطبقة الثانية: هي طبقة الشعوب الهندو أوربية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد، واستوطنت كردستان مع شعوبها الأصلية وهم " الميديين والكاردوخيين"، وامتزجت مع شعوبها الأصلية ليشكلا معًا الأمة الكردية ، وهناك نوع من الإجماع بين المستشرقين و المؤرخين ، و الجغرافيين على اعتبار المنطقة الجبلية الواقعة في شمال الشرق الأوسط بمحاذاة جبال زاكروس وجبال طوروس المنطقة التي سكن فيها الأكراد منذ القدم ويطلق الأكراد تسمية كردستان على هذه المنطقة وهذه المنطقة هي عبارة عن أجزاء من شمال العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سوريا و جنوب شرق تركيا . ويتواجد الأكراد بالإضافة إلى هذه المناطق بأعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا و بعض مناطق أذربيجان و لبنان. ويعتبر الأكراد من إحدى

أكبر القوميات التي لا تملك وطنا أو كياناً سياسيًا موحدا معترفاً به عالمياً. وهناك الكثير من الجدل حول الشعب الكردي ابتداءً من منشأهم وامتداداً إلى تاريخهم وحتى في مجال مستقبلهم السياسي وقد ازداد هذا الجدل التاريخي حدة في السنوات الأخيرة وخاصة بعد التغيرات التي طرأت على واقع الأكراد في العراق عقب حرب الخليج الثانية ، وتشكيل منطقة حظر الطيران التي أدت إلى نشوء كيان إقليم كردستان في شمال العراق. .

الأمازيغ

عاش الأمازيغ في بلاد البربر في شمال أفريقيا في المنطقة الجغرافية الممتدة من غرب مصر القديمة إلى جزر الكناري، ومن ساحل البحر الأبيض المتوسط جنوباً إلى أعماق الصحراء الكبرى في النيجر ومالي. ولم يعرف أي شعب سكن شمال أفريقيا قبل الأمازيغ.

مع حلول الإسلام في أفريقيا ودخول العرب استعربت غالبية الأمازيغ بتبنيها اللغة العربية بلهجاتها المغاربية.

والمتحدثون حالياً باللغة الأمازيغية ينتشرون بجميع الحواضر الكبرى (الدار البيضاء، الجزائر، طنجة، باتنة، تيزي وزو، بجاية، غرداية، البويرة، الناظور، الحسيمة، الرباط ...(وأيضًا على شكل تكتلات لغوية / قبلية / أو عائلية بالبوادي .

وينقسم أمازيغ الجزائر إلى عدة قبائل: (القبائل الكبرى -الشاوية- بني مزاب - الطوارق - والتبو المعروفون بتداد أو أبناء الصحراء الكبرى).

تنتمي اللغة الأمازيغية إلى العائلة الأفروآسيوية. و هي ذات العائلة التي تنتمي إليها العربية و البجا ، و المصرية القديمة، و الأخيرة أقربها إليها، و هي تشترك مع كل من هذه اللغات في خصائص لغوية.

بالعودة إلى تاريخ ابن خلدون، ينقسم البربر إلى برانس وبتر. وإبان الفتح الإسلامي كانت أوروبا من البرانس أقوى قبائل المغرب، فهي التي حاربت مع

زعيمها كسيلة المسلمين، وهي التي استقبلت إدريس الأول وبايعته، وكان ملكها من ملك الأدارسة . هذه القبيلة متواجدة في نواحي مدينة تازة و اللغة التي يتكلمها أبناؤها هي العربية ولا تعرف لهم لغة أخرى. كما أنها تنتمي إلى القبيلة التي تحتفظ بالاسم البرانس، والبرانس جميعًا يتكلمون العربية، وقبائل أخرى كغياتة وهوارة وكتامة وصنهاجة جميعهم يتكلمون العربية أيضًا.

تنتشر اللغة الأمازيغية (بتنوعاتها المختلفة : ثاريفيت، تاشلحيت، تاقبايليت...) في ١٠ من البلدان الإفريقية أهمها:

- المغرب : حيث يشكل الناطقون باللغة الأمازيغية كلغة أم ٣٠٪ من السكان البالغ مجموعهم ٣١ مليون نسمة.

- الجزائر: حيث يشكل الناطقون باللغة الأمازيغية كلغة أم ٢٠٪ من السكان البالغ ٣٣ مليون نسمة.

- ليبيا: حيث يشكل الناطقون باللغة الأمازيغية كلغة أم ٢٪ من السكان البالغ مجموعهم ٦ مليون نسمة.

أما في البلدان التالية فتقل نسبة الناطقين بالأمازيغية كلغة أم عن ٥٪ :

تونس، موريتانيا، مالي، النيجر و بوركينافاسو، و مصر.

في أوروبا الغربية توجد جالية أمازيغية مغاربية كبيرة لا يقل تعدادها عن المليونين نسمة..

آمن الأمازيغ بالديانة الإسلامية وجاهدوا في نشرها حتى أن أول المسلمين الذين فتحوا الأندلس كانوا في معظمهم أمازيغ بقيادة الشاب الأمازيغي طارق ابن زياد، وعميد فقهاء قرطبة صاحب الإمام مالك يحيى بن يحيى بن كثير الذي نشر المذهب المالكي في الأندلس، والمخترع عباس بن فرناس أول من حاول الطيران، وغيرهم.

ويمكننا أن نلمس مدى تشبث البربر بالإسلام والدفاع عنه في نص ما قاله ابن خلدون: (وأما إقامتهم لمراسم الشريعة وأخذهم بأحكام الملة ونصرهم لدين الله، فقد

نقل عنهم من اتخاذ المعلمين لأحكام دين الله لصبيانهم، والاستفتاء في فروض أعيانهم واقتفاء الأئمة للصلوات في بواديهم، وتدارس القرآن بين أحيائهم، وتحكيم حملة الفقه في نوازلهم وقضاياهم، وصياغتهم إلى أهل الخير والدين من أهل مصرهم التماساً في آثارهم وسوءاً تراجع للدعاء عن صالحيهم، وإغشائهم البحر لفضل المرابطة والجهاد وبيعهم النفوس من الله في سبيله وجهاد عدوه ما يدل على رسوخ إيمانهم و صحة معتقداتهم، ومتين ديانتهم).

الشيعة

يتركز تواجد الشيعة الإثنا عشرية بنسبة كبيرة في إيران والعراق وأذربيجان والبحرين، و بنسبة مهمة في كل من الكويت ولبنان وفي مناطق عدة كالقطيف والأحساء والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية وفي مسقط و الباطنة في سلطنة عمان، وباقي دول الخليج العربي و باكستان وأفغانستان والهند وفي دول آسيا الوسطى.

ويتواجد الشيعة الإسماعيلية في نجران في المملكة العربية السعودية و الهند ، أما الشيعة الزيدية فيتركز تواجدهم في اليمن.

النوبة

يطلق اسم النوبة على الأرض الواقعة من جنوب الشلال الأول للنيل بأسوان حتى منطقة دنقلة بعد الشلال الرابع بالسودان .

ومن يبحث في المجتمع النوبي يجد أن هناك ثلاث قبائل كبرى رئيسية هي -العرب-، و-الكنوز- و-الفادتجدا-.. العرب مثلاً يقطنون في وسط منطقة النوبة ويتحدثون بالعربية، وهم موزعون بين قرى وادي العرب، السنقارى، شاترمة، المالكي، السبوع، وإضافة إلى ذلك فإن القبائل العربية القديمة التي هاجرت إلى بلاد النوبة وهي بنو ربيعة وجهينة وغيرهم اختلطوا بالنوبيين ونشروا الإسلام وبعض الملامح المميزة له من قيم .

ولكنهم أخذوا منهم لهجتهم التي امتزجت بالعربية وساعد على ذلك انعزال المجتمع النوبي عن مجتمع أسوان الكبير، وكان نهر النيل وسيلة المواصلات السهلة التي تربط بين قرى النوبة قديمًا.. لكن الآن وبعد بناء السد العالي تم تهجيرهم إلى منطقة أراضي الاستصلاح الزراعي الجديد بمدينة -كوم امبو- على بعد ٥٠ كيلومتراً شمال مدينة أسوان وتمتد على طول المنطقة شمال وشرق مدينة كوم امبو بشكل يقارب نصف الدائرة ويتخللها طريق ممهد للمواصلات يربط جميع القرى النوبية بعضها ببعض..

أما الفادتجدا فهم يتحدثون النوبية القديمة ويقطنون المنطقة الجنوبية ولهم لهجة خاصة بهم تسمى -الفديجة- تنطق ولا تكتب!!

وهناك قبيلة -الكنوز- وأهلها يقطنون المنطقة الشمالية ويتحدثون باللهجة الكنزية..

وكل قبيلة من هذه القبائل كانت في بادئ الأمر ترفض حتى أن تتزوج بناتها من رجل نوبي من خارج القبيلة، لكن تطورت الأمور مع تطور العصر وأصبحوا يسمحون للفتاة النوبية أن تتزوج رجلا نوبياً من قبيلة أخرى ، أما من خارج النوبة فهذا مستحيل تبعاً للعادات والتقاليد والموروثات القديمة منذ عشرات السنين

الموارنة

اليوم هم طائفة مسيحية شرقية تتخذ من دير بكركي في لبنان مقرًا لها و تنتشر في ١٨ دولة منهم لبنان و سوريا ، و العراق و الأردن و مصر و الإمارات و قطر . تنتسب من دوحة الكنيسة السريانية وهم يتبعون أنفسهم لسلطة البابا في روما. ينسب الموارنة إلى القديس مارون، وقد لعبوا دوراً هاماً في لبنان سياسيًا. يبلغ عدد الموارنة في العالم حوالي ستة ملايين نسمة، حوالي ٩٠٠٠٠٠ منهم يقطنون في لبنان، ليشكلوا ٢٦٪ من الشعب اللبناني. كما يوجد الكثير من الموارنة من أصول لبنانية هاجروا بعد تأسيس دولة لبنان الكبير إلى عدد من أصقاع العالم و لا سيما إلى فرنسا و كندا.

الاختراق الأجنبي
عن طريق الأقليات

تعد مشكلة الأقليات التي ظهرت مؤخراً في العالم الإسلامي مشكلة مستحدثة أو مفتعلة، أو بها قدر هائل من التحريض الأجنبي وهي في الحقيقة لم تظهر إلا في إطار الصراع مع الغرب، وتحديداً بعد مرحلة الاحتلال والنفوذ الأجنبي، ومن المعروف أن النظرة إلى القضايا الاجتماعية عموماً، والأقليات خصوصاً تختلف على حسب اختلاف المنظور العلمي المستخدم في دراستها، وبديهي أن علم الاجتماع السياسي وغيره من العلوم الإنسانية تختلف من سياق حضاري إلى آخر، فعلم الاجتماع مرتبط بالسياق الحضاري الذي أفرزه وأفرز من ثم المشكلات التي يتناولها الغرب، والخلل هنا أن البعض يستخدم مفاهيم ومناهج علم الاجتماع السياسي الغربي باعتباره هو العلم المطلق، وهذا خطأ منهجي لا شك فيه، لأن استخدام مناهج هذا العلم ومصطلحاته في دراسة الحالة الإسلامية وهي حالة مختلفة كماً ونوعاً عن الحالة والسياق والظروف التي ظهرت في الغرب يؤدي إلى أخطاء فادحة.

نحن هنا لا نفضل علم الاجتماع السياسي الإسلامي مثلاً على علم الاجتماع السياسي الغربي - وهو أفضل منه طبعاً بالنظر إلى مرجعية الربانية - ولكن نقول فقط أنه غير صالح من الناحية العلمية لدراسة ظاهرة نشأت في ظرف حضاري مختلف، ومن البديهي من ثم أن دراسة الظواهر التي تنشأ في مجتمع إسلامي تقتضي استخدام أدوات ومناهج ومصطلحات علم الاجتماع السياسي، وإلا افتقدنا أول شروط العلمية والموضوعية.

فى موضوعنا هذا "الأقليات " وهي إما أقليات عرقية أو دينية أو مذهبية أو بغوية، فإن المنظور الإسلامي الديني والحضاري يختلف عن غيره من المناظير

خاصة الغربية منها، فالإسلام مثلاً لا يفرق بين المسلمين على أساس اللون والعرق واللغة، وبالنسبة للتجمعات الدينية غير الإسلامية استخدمت الشريعة الإسلامية لفظ "أهل الذمة" وهو يختلف اختلافاً بيناً في الأحكام والدلالات الأخلاقية، والحقوق عن لفظ الأقليات، كما استخدمت الشريعة لفظ الفرق الضالة أو أهل البدع لوصف فرق دينية مثل الخوارج والشيعة والمعتزلة وغيرهم .

الاختلاف بين الناس في الشكل واللون والفوارق والأجناس والأعراق واللغات بل وفي المفاهيم والتصورات هي حقيقة لا يمكن القفز فوقها، ولكن استخدام هذا الاختلاف في تأسيس مفاهيم الصراع والتطاحن هو المشكلة، فالإسلام يدعو إلى التعارف ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴿١٣﴾﴾ (الحجرات :١٣)، وكان هذا التنوع مصدر ثراء في المجتمعات التي تقوم على العدل، وفي المجتمع الإسلامي ذاته كانت مصدر ثراء كبير طالما كان هناك التزاماً بالشريعة الإسلامية الغراء التي تحقق الإنصاف، وإذا حدث انحراف عن الشريعة الإسلامية، وكان هناك نوع من الظلم والتهميش، فإن ذلك يقع على المجتمع كله وليس على الأقليات فقط.

ومع سقوط الخلافة الإسلامية وتشوشر أفكار النخبة، فإن مشكلة الأقليات برزت إلى السطح، ليس كحقيقة موضوعية موجودة في المجتمع، ولكن كطريقة لتحقيق طموحات سياسية، أو استخدام خارجي، أو غيره من الأسباب، بل نكاد نقول أن المجتمع الإسلامي هو الذي صك في تجربته التاريخية والحضارية أفضل نوع من التعاون والثراء عن طريق التنوع، فالأسود والأبيض والأحمر، العربي والتركي والإفريقي، بل وغير المسلمين أيضاً ساهموا وسمح لهم أن يساهموا في البناء الحضاري الإسلامي وكانوا جزء من الثقافة والحضارة الإسلامية سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، ويمكننا أن ننظر بتأمل إلى وجود أقليات غير مسلمة في المجتمع الإسلامي، أقليات نصرانية ويهودية وغيرهما وبكثافة لا بأس بها، في وقت كانت الدول والإمبراطوريات تجبر رعاياها على اعتناق الدين والمذهب الرسمي للدولة، بل كان جزءاً من الواجب الشرعي للأمة الإسلامية هو حماية حقوق الاختيار ومنع

الإكراه على الدين في أي مكان في العالم، وهذه إحدى أسباب ومسوغات الجهاد في سبيل الله.

اشتق لفظ أقلية من مادة "قلل" وهي في لسان العرب القلة ضد الكثرة، وفي الزمخشري القلة والقل كالذل والذلة ، وإذا أخذنا تعريف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإن تعريف الأقلية هو "جماعات متوطنة في مجتمع تتجمع بتقاليد خاصة ، وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما، وترغب في دوام المحافظة عليها"، وتتضمن الأقليات في العالم العربي وفقاً للترتيب الهجائي " الأشوريين، الأرمن، الإسماعيلية، الأقباط ، الأكراد، البربر، التركمان، الدروز، الزيدية، الصحراوين، الطوارق، العبيدين، العلويين، الكلدان، المارونيين، اليزيديين، اليهود" ، وفي العالم كله توجد ثمانية آلاف أقلية إثنية"عرقية" و٧٦٠٠ لغة.

ويُعرف الباحث صلاح سعد الأقلية بأنها جماعة من الناس تشكل عدديا أقلية بالمقارنة مع جماعة أخرى تعيش معها في وطن مشترك تشكل الأغلبية" .

استخدام الأقليات جزء من صراع شامل

لأسباب ذاتية وموضوعية فإن مساحة كبيرة - كبيرة جداً - من تاريخنا الإسلامي شهد صراعاً طويلاً في الزمان والمكان، الجغرافيا والتاريخ بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، ويخطئ البعض حين يتصور أن الحروب الصليبية على الشرق ١٠٩٥ : ١٢٩٥م هي المحطة الوحيدة في هذا الصراع، لقد كانت الحرب الصليبية قبل هذه المحطة، وبعد هذه المحطة، ونقصد هنا بكلمة الصليبية "المسيحية الشمالية" كما عرفها الأستاذ محمود محمد شاكر ، وهي مسيحية وثنية تستند إلى التراث اليوناني الروماني أكثر مما تستند إلى المسيحية " المحرفة". ذلك أن القيصر الروماني قسطنطين حين دخل في المسيحية فإنه أدخلها هي في الوثنية الرومانية لدرجة أن طقوس ترسيم بابا الكاثوليك في روما هي نفس طقوس ترسيم كهنة المعابد الرومانية القديمة.

الحضـارة الإسلامية تقـوم على التوحيد، العـدل، الحرية، اللاعنصرية، التـسامح، بينما تقوم الحضارة الغربية "الوثنية ذات القشـرة المسيحية "على الوثنية والقهر والظلم والإكـراه، والنهب والتعـددية، ومن ثم فـإن الصدام الموضـوعي كـان حتـميـاً، وهذا الصراع بدأ منذ البـعثة المحمـدية ذاتها، ففي حيـاة الرسول محمـد - ﷺ -كان هناك خمسة مـواقع للصدام مع الدولة الرومانية هي معركـة مؤتة سنة ٨ هـ ، وسرية ذات السلاسل سنة ٨ هـ، وغـزوة تبوك سنة ٩هـ، وسرية دومـة الجندل سنة ٩هـ، ثم بعث أسامة سنة ١١ هـ، وهو إدراك مـبكر للرسول -ﷺ- لمستقبل الصـراع مع الحضارة الغربيـة، ولـم تنقطع الصـراعات من يومهـا وحتى الآن، الصـراع في الشام، وشـمال إفريقيا، والأندلس، والصراع في البحر المتـوسط، ثم الحروب الصليبية، المشهورة، ثم الحروب المستمـرة مع الدولة العباسية والسلجوقـية، والعثمانية، وفـتح القسطنطينية، والصـراع العثـمـاني في قلب أوروبا، ثم مرحـلة الاستـعمـار واحـتلال بلاد العـالم الإسلامي، ثم إقـامة إسرائيل، وغزو العراق وأفـغانستان..إلخ" ، وهكـذا فهي حرب صليبية واحدة!!

وهكذا فـإن الصراع بين الحـضـارة الإسلامـيـة والحضـارة الغربـية كـان صراعـاً عسكرياً، وسيـاسيا، وثقافياً، وفي المرحلة المعـاصرة، فإن ازدواج المعايير الغربيـة فيما يخص قـضايا العرب والمسلمين واضح جداً، وكـذا عمليـات الهجوم علـى الرموز الإسلامية، ومحاصرة العالم الإسلامي اقتـصادياً وسياسياً ومن ثم استخدام الأقليات في هذا الصراع.

استخدام الأقليات في الصراع ليس جديداً

مع الاحـتكاك بين الحـضارة الإسـلامـيـة وأوروبا اكتـشف الأوروبيـون أن هناك منظومة فكرية وثقافية إسلامية شديدة التماسك، وأن المواجهة الصريحة والمباشرة مع الحـضارة الإسـلاميـة سـيؤدي إلى هزيمـة أوروبية لا شك فـيـها، ومن ثم فـلابد من اكتشاف وسائل لإضعاف الـقلعة الإسلامية من داخلها ، وهذه الفكرة راودت لويس الرابع في أثناء أسره في المنصـورة بعد هزيمة الحملة الفرنجية على مصر، فـقرر إنشاء

جيش الباحثين" المستشرقين" للبحث في وسائل إضعاف القلعة الإسلامية من داخلها فكرياً وثقافياً وعن طريق الأقليات الدينية ثم العرقية فيما بعد، وقد تطورت تلك الوسائل بالطبع فيما بعد، إلا أنها تظل فكرة قديمة جديدة، تقليدية مستحدثة.

ويرصد الأستاذ محمود محمد شاكر في كتابه «رسالة في الطريق إلى ثقافتنا» كيف أن قادة الحملة الفرنسية على مصر قرروا عند الانسحاب سنة ١٨٠١م اصطحاب عدد من المصريين ومن ثم أبنائهم وأحفادهم وحقنهم بالثقافة الفرنسية ليكونوا فيما بعد حزب فرنسا في مصر ، وهو ما فعله تقريباً كل الدول الغربية فيما بعد، بل إن نابليون بونابرت نفسه حينما فكر في الحملة الفرنسية اعتمد على اختراقات معلوماتية عن مصر عن طريق الأرمن المقيمين في مصر، وكذا استخدم الدجل في منشوره الذي وزعه على المصريين وقتها قبل وصوله إلى الإسكندرية سنة ١٧٩٨م حيث حاول الوقيعة بين المصريين ، والمماليك ، كما استخدمت الحملة الفرنسية على نطاق واسع أثناء وجودها في مصر المسألة الطائفية في اختراق النسيج المصرى، وظهر في هذا الصدد عدد من أسافل القبط على حد تعبير الجبرتي مثل المعلم يعقوب الذي شكل وقاد ما يسمى بالفيلق القبطي ، والذي أدى الأدوار الأكثر سوءاً في المجهود الفرنسي لقمع المقاومة الإسلامية ضد الحملة الفرنسية على مصر مثل تعذيب الثوار واستنطاقهم، أو جمع الضرائب والإتاوات أو حتى عمليات الإفساد الأخلاقي للنساء والرجال.

ويلتقط الأستاذ محمد جلال كشك نقطة دقيقة وهامة في هذا الصدد قائلاً:

"كان الجبرتي يقسم أهل مصر إلى الأمراء وأولاد البلد وأولاد العرب أو المشايخ ومساتير الناس والزعران والحرافيش والعربان، ولكن حكومة الثورة الفرنسية قسمتنا إلى مسلمين ونصارى ويهود، وأصبح الناس في مصر - حسب المنشورات التي تصدر عن الفرنسيين- إما فرنساوياً وإما مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً" .

وعلى نفس النمط، أي استخدام ورقة الأقليات، شهدت الشام اختراقا أوروبياً في هذا الصدد عن طريق إرساليات التبشير التابعة للدول الاستعمارية، وفي الحقيقة

فإن التبشير ليس فقط يستهدف تحويل الناس إلى النصرانية، ولكن إقامة جسور مع الأقليات ومحاولة زرع التمرد داخلها، لاستخدامها فيما بعد في الصراع السياسي، أي أن التبشير والاستعمار كانا ولا يزالا طرفي مقص يؤدي كل منهما إلى الأخرى، فالتبشير يمهد للاستعمار والاستعمار يفتح الباب أمام التبشير على نطاق واسع، بل إن بعض المفكرين يلخص الاستعمار في كلمات هي جنرال، ومبشر "قسيس" وتاجر، وتقول الدكتورة سوسن إسماعيل: وجه المبشرون الأوروبيون اهتمامهم إلى البنية المسيحية في الشام فيثيرون الخلافات في طبقاتها وأصل مذاهبها، وأن المنافسة بين البروتستانت وبين المبشرين اليسوعيين ألقت في البلاد فتناً ومنازعات مذهبية واجتماعية وقد تبارى المبشرون البروتستانت واليسوعيين في خلق هذه الاضطرابات بين الطوائف المسيحية ذاتها. وتضيف الدكتورة سوسن إسماعيل : منذ بداية القرن التاسع عشر غدت القنصليات الأجنبية في ولايات الشام أوكاراً للدسائس والفتن وإثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف الدينية وترويج الشائعات التي كانت تسبب الفتن الطائفية .

وتصل الدكتورة سوسن إلى الحقيقة الواضحة في استخدام السياسية الأوربية للأقليات قائلة " عمدت السياسية الأوربية إلى ترسيخ قدمها في المنطقة عن طريق غرس بذور الخلاف بين الطوائف مستعينة بالإرساليات الدينية والتعليمية" .

ويمكننا الربط لذلك بين ظهور إرساليات التبشير في مكان ما، أو ظهور مشكلة خاصة بالأقليات وبين تطلع الدول الأوروبية لنوع من النفوذ الكبير أو الصغير في تلك المنطقة.

بل إن القوى الاستعمارية استخدمت موضوع الأقليات تحديداً كتبرير للغزو والعدوان والاحتلال ، في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ م وقعت مشاجرة بين مواطن مصري يدعى سيد العجان وكان يعمل " حمّارا" أن يقوم بتأجير حماره للنقل والحمل وبين مالطي من رعايا إنجلترا، واختلف الرجلان على الأجرة، مما أدى إلى مشاجرة تطورت إلى صدام بين المصريين واليونانيين، وترى كل المصادر التاريخية

المحترمة أن تلك الحادثة مدبرة بالاتفاق بين الإنجليز والمالطي والأقلية اليونانية في الإسكندرية لإحداث مذبحة لتبرير عملية الغزو خاصة أن السفن الإنجليزية كانت قد وصلت بالفعل إلى ميناء الإسكندرية قبل أيام من ذلك الحادث ، في نفس الإطار سارت السياسة الإنجليزية في إحداث نوع من المشاكل بين المسلمين والمسيحيين في مصر، واستخدام هذه الورقة في تثبيت وتبرير الاحتلال ووصل الأمر في عام ١٩١١ م إلى فتنة كبيرة، فتم عقد ما يسمى بالمؤتمر القبطي الذي طالب بما يسمى بحقوق الأقليات، وكانت أصابع الإنجليز واضحة وراء هذا المخطط. يقول الأستاذ طارق البشري في كتابه المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية " أن صحيفة الوطن ساهمت في استثارة الشقاق الطائفي في مصر واصطناعه، وكانت تعكس هنا هويتها الإنجليزية" .

وقد كتب بعض المنصفين من الأقباط أنفسهم متهمين الإنجليز بالتدبير وراء تلك الحوادث، فسالم سيدهم اتهم أخنوخ فانوس" رئيس هذا المؤتمر القبطي" بالخيانة وقال " هذا أحد صنائع الإنجليز في مصر والآلة التي يحركها الاحتلال، وأضاف " أن إنجلترا تستخدم الخونة الذين لا ضمير لهم لقتل الروح الوطنية" .

ويجب أن نلاحظ هنا أن الشقاق الطائفي الذي افتعله أعوان الاحتلال الإنجليزي من الأقباط وصل إلى أقصى حدوده من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١١م وهي الفترة التي كان الحزب الوطني قد وصل إلى حالة من القوة والانتشار بحيث أصبح خطراً على الوجود الإنجليزي في مصر، وأن الإنجليز لجأوا إلى لعبة التفرقة الطائفية وبث النعرات الطائفية عن طريق عملائها كنوع من ضرب الحزب الوطني وجعله في حالة دفاع، وذلك لمنعه من الأخذ بزمام المبادرة وتفجير الثورة الشاملة على الإنجليز في مصر.

ومن الغريب أن هذا الفكر الاستعماري قد طال الولايات المتحدة مبكراً أي في عام ١٩١١ قبل أن تظهر مطامعها ومشاريعها في المنطقة، فالرئيس الأمريكي في ذلك الوقت دعم مطالب الأقلية في مصر، وأيد مطالب المؤتمر القبطي، ووصف المسلمين

بالتوحش وقال بضرورة بقاء الاحتلال الإنجليزي لمصر لحماية الأقليات لدرجة أن صحيفة الوطن المصرية لسان حال الاحتلال ولسان حال دعاة الطائفية من الأقباط قالت أن الرئيس الأمريكي هو منصف الأقلية من الأكثرية، وأنه من الضروري استعانة الأقباط بالدول الأوروبية"

لم يقتصر السلوك الإنجليزي على مصر في هذا الصدد، بل طال السودان أيضاً، ونلاحظ أن الحالة السودانية اختلطت فيها المطامع الاستعمارية بالأهداف الكنسية، بالتداخل من بين أكثر من دولة أوروبية وأمريكية، فالمشاكل العرقية والدينية التي تثار في السودان بدءاً من التمرد في الجنوب والذي استمر إلى أن تم توقيع اتفاقية السلام الأخيرة، والتي هي بدورها اتفاقية هشة وقابلة للانهيار، وكذا التمرد في كردفان تتضح فيها الأصابع الإنجليزية والأمريكية بل والمنسية من مختلف البلدان.

يقول الأستاذ حسن مكي في كتابه " التبشير المسيحي في العاصمة المثلثة – " إن التدخل في الشئون الداخلية للدول يعتبر جزءاً من الدور الاستعماري الذي تقوم به المؤسسات التنصيرية حيث تعتبر ذلك جزء من عملها لقيام إمبراطورية نصرانية تسيطر على العالم، ففي جميع الدول التي أقام بها دعاة التنصير مراكز لهم، أصبح هذا الدور واضحاً فقد قام مجلس الكنائس بدور بارز في ذلك".

في الإطار نفسه تأتي سلوكيات بلد مثل فرنسا في المغرب العربي حيث لعبت دوراً بارزاً في إثارة وخلق وزرع ما يسمى بالمشكلة الأمازيجية، ولا تزال تلعب بتلك المشكلة حتى الآن مع دخول أطراف أخرى على الخط، وكذا الممارسات المعروفة من انجلترا تجاه المشكلة الكردية في العراق بل وإيران وتركيا منذ وقت مبكر إلى أن قامت الولايات المتحدة بالحلول محل الدول الاستعمارية التقليدية في هذا الصدد"

استخدام الأقليات في الصراع في الحقبة الأمريكية

ورثت الولايات المتحدة النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي والأوروبي عموماً في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وورثت منه تقاليد المدرسة

الاستعمارية في استخدام الأقليات في الصراع، وبديهي أنها طورت في الوسائل والأساليب وصبغت المسألة بصيغتها الخاصة، والولايات المتحدة قامت أصلاً من خلال جريمة كاملة هي جريمة إبادة الهنود الحمر ثم استرقاق السود ثم ممارسة العنف والقهر والعنصرية بطريقة لم يسبق لها مثيل ، وتحالفت الولايات المتحدة مع الكيان الصهيوني ودعمته دعما شاملاً، وبالطبع لا يمكن وضع تواصلاً زمنياً محدداً بين المرحلة الأمريكية وما قبلها، فهناك تداخل زماني ومكاني، وهناك استمرارية لدور الكنائس الغربية ومراكز التبشير في العملية الاستعمارية والغربية في المرحلتين الأوروبية والأمريكية.

ففي السودان مثلاً استمر الدعم الكنسي للتمرد في الجنوب، وكذا الدعم الأوروبي بالإضافة إلى الدعم الأمريكي، واستمر الدعم والممارسات التآمرية الفرنسية في موضوع الأمازيج بالإضافة إلى دخول الولايات المتحدة على الخط وبديهي أن كل حركات التمرد العرقي، أو حركات الخصوصية الثقافية أو مجرد المطالبة بمطالب مشروعة لرفع الظلم عن الأقليات أمورا متداخلة بحيث لا يمكن فصلها على مستوى السلوك والأفراد والمؤسسات بل والمفردات المستخدمة، ونلاحظ أيضاً أن الحقبة الأمريكية تميزت بحالة جديدة وهي أن طلب الدعم الخارجي أصبح موجوداً لدى قطاعات من الأقليات أو بعض هوامشها مثل أقباط المهجر المصريين مثلاً، ومن ثم فإن الأمر لم يعد قاصراً على الاختراقات الأمريكية والكنسية لدفع الأقليات إلى التمرد أو المشاكسة، بل أصبح الأمر متبادلاً بين الطرفين، وهذا لا يمنع من وجود قومي داخل الأقليات تتمسك بالثوابت الوطنية، وبعد أن كانت الاختراقات الأجنبية في الأقليات تمس قوى هامشية داخل تلك الأقليات، اتسعت المسألة بل وأصبحت تلك القوى الهامشية قوى رئيسية بل بعضها أصبح هو القيادة داخل تلك الأقليات.

الأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد أن سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء هامش المناورة واللعب على المتناقضات الثانوية بين الرأسمالية والشيوعية،

أو المنظومة الغربية والمنظومة السوفيتية جعل من الصعب مواجهة المشروع الأمريكي بسهولة، وهذا المشروع يمكن أن نطلق عليه المشروع الأمريكي الصهيوني نظراً للدور الكبير وتحقيق أهداف صهيونية واضحة داخل هذا المشروع وهذا المشروع استهدف ضمن ما استهدف القضاء على الحضارة الإسلامية وإعادة احتلال وتمزيق العالم الإسلامي، واعتبار الإسلام هو الخطر الأهم عالمياً بعد انتهاء الخطر الأحمر، والرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الذي شهد نهاية الاتحاد السوفيتي قال يومها: إن أخطر ثلاث حركات في القرن العشرين هي النازية والفاشية والإسلام الأصولي.

ويقول مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق " ريتشارد شيفر" " أن الإسلام يمثل تهديداً كبيراً للاستقرار العالمي "

والكاتب الأمريكي بيتر رومان كتب في مجلة " ذا ناشونال ريفيو" يقول" نحن لا نظلم الإسلام عندما نعتبره عدونا الجديد الذي يحل محل الشيوعية"

وبصعود ما يسمى بالخطر الإسلامي أصبح من الطبيعي محاولة اختراق أمريكية للإسلام والمجتمع الإسلامي من داخله، أو على الأصح تكثيف ذلك، لأن هذا الأمر كان موجوداً بالفعل، ومن ثم استخدام الأقليات في تلك المسألة، الأقليات الدينية كالأقباط في مصر، والأقليات المذهبية كالشيعة في العراق، وكالأمازيج في المغرب، بل والنوبة في مصر، ومشاكل الأعراق في السودان وغيرها مما لا يمكن حصره.

وقد يرى البعض أن ذلك ارتبط بحادث " سبتمبر ٢٠٠١" ولكن الحقيقة أن الأمر ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي وشهدت الأعوام التي تلت تفكك المنظومة الاشتراكية في تسعينات القرن الماضي جهدا أمريكياً دؤوباً في هذا الصدد، من ناحية رصد الأموال واختراق المنظمات التابعة لتلك الأقليات، وتمويل المراكز الثقافية لنشر ما يسمى بالثقافات البائدة كلغة الأمازيج، ولغة النوبة، ووضع قواميس ومعاهد ودورات ومناهج تدريسية في هذا الصدد وكذا اختراق التشكيلات الشيعية والكردية وغيرها، بل ووصل الأمر إلى حد اختراق بعض المراكز الإسلامية السنية بهدف خلق

ما يسمى بالإسلام الليـبرالي، وفي الحقيقية فإن النجاحـات الأمريكية في هذا الصدد كانت في موضوع الشيعة العراقيين، والأقباط في مصر وخاصة أقباط المهجر.

وهكذا فإن استـخدام الأقليات كـان جزءاً لا يتجزأ من الاسـتراتيجية الأمـريكية فيمـا بعد انهيار الاتحاد السوفـيتي وحتى الآن، وإذا قرأنا تقارير مـراكز الأبحاث التي تصـدرها المراكز الأمـريكية في هذا الـصدد وجـدنا موضـوع الديمقراطيـة المزعومـة وتحريك الأقليـات ودعم مشاركـة المرأة هي السمات البـارزة في هذا الصدد وبالطبع بطريقة جـزئية ومنحرفـة وليست نزيهـة، والاستراتيـجيات التـابعة للمؤسـسات عن مشـروع الشرق الأوسط الجديد أو الواسع، أو الممـتد أو الكبيـر أو غيرها من أسـماء نفس المشروع كلها تنمـو نفس النمو، وهي مشروعات رسميـة نسبت إبان صدورها إلى وزراء خـارجيـة أمـريكية مـثل وزير الخـارجيـة السـابق كولين باول، أو الحـالي كوندليزا رايس، أو الرئيس الأمـريكي نفسه، وحتى وثائق المحافظين الجـدد والمعروفة والمنشورة منذ عام ١٩٩٧م وحتى الآن والتي رصـدها عدد من الكتاب الأمريكيين " نورمان بورهوردز" في صحيفة كـومنتري، والكاتب "ديفر بيت" في النيويورك تايمز" وصاحب كتابي الحرب على العراق، والصمت أكـبر جريمة"، فإن استخدام الأقليات محور هام من محاور مشروع هؤلاء المحافظين الجدد، والوثيقة المنشورة عام ٢٠٠٠م والمنسوبة إلى رموز تلك الجـماعة مثل ديك تشيني، وألبوت ابرامـز، وريتشارد بيرل، وغيرهم والتي تـحدث عن الإمبراطورية الأمريكية والقـرن الأمريكي وضعت شرط لتحقيق ذلك إعادة صياغة الإسلام، وتحطيم الأكثرية السنية، ودعم الأقليات.

وفي يونيـو ٢٠٠٦ نشرت مجلة القـوات المسلحة الأمـريكية تقـرير كتـبه "رالف بيـترز" وهو كـولونيل سـابق في الجيش الأمـريكي خـدم في شعبـة الاستخبـارات العسكرية تحدث فيه عن تقسيم الشرق الأوسط من جديد وإقامة دولة مركزية تقتطع أجـزاء من العراق وإيران وتركـيا وسـوريا ودولة شيعـية في جنوب العـراق وإيران ومناطق أخرى من السـعودية والإمارات والكـويت والبحرين، ودولة مـارونية درزية في جبل لبنان، وزيادة مـساحة الأردن على حـساب السعـودية، أي المحصلة تفكيك

الدول الكبيرة مثل تركيا وإيران والسعودية ثم يأتي بعد ذلك الدور على مصر ليتم تفكيكها مع تفكيك السودان والمغرب ... .إلخ".

وهذا التصور يتفق مع التصور الإسرائيلي، حيث قال الصحفي الإسرائيلي حابي بازور في صحيفة بديعوت احرنوت" إن المنطقة بوضعها الحالي خطراً على "إسرائيل" ، ولابد من خريطة جديدة للمنطقة بتقسيم العراق وإيران".

بالنسبة للعراق التي تعرضت لاحتلال منذ عام ٢٠٠٣ فإنه من المعروف حضارياً وتاريخياً " أن موقع العراق الجيويولوثيكي حتى بعد ولادة الدولة الحديثة ورسم حدودها الدولية ربط بين مصيره ومصير الجوار العربي والإسلامي، وأن انقسام العراق وانحطاطه مؤشراً على انقسام المنطقة وانحطاطها، واستقرار العراق ورخائه مؤشراً على استقرار المنطقة ورخائها".

وأن سنة العراق هم الرابط الأساسي في ذلك البلد، لأنهم سنة مع أكراد، وعرب مع شيعة، وهم لا ينظرون إلى أنفسهم كطائفة بل كحاضنة عريضة للإسلام ولم يظهر دستورا طائفياً إلا عندما داهم الخطر والاعتداء" .

ولم يعرف العراق منذ تأسيس الدولة الحرب الأهلية رغم التنوع العرقي والديني والمذهبي الذي يتميز به إلا بعد الاحتلال الأمريكي والتواطؤ الشيعي الأمريكي، وقد اعتمد الأمريكان بصورة واضحة في احتلالهم للعراق على استخدام الأقليات وخاصة الكردية والشيعية، ولا يعد التنوع العرقي والديني والمذهبي في العراق الحديث حالة خاصة ولا استثناء لا بالمقاييس الإسلامية التي حلت تلك المشكلة أصلاً بالنظر إلى رحابة الإسلام وتسامحه وإمكانية أن يتحول التنوع إلى مصدر قوة، ولا حتى بالمقاييس الأوروبية، فمعظم الدول الأوروبية فيهآ هذا التنوع، بريطانيا مثلاً فيها الاسكتلنديون، والإنجليز، والويلزيون والإيرلنديون، وفيها بروتستانت وكاثوليك وكذا مسلمون بعد الهجرة ومن ثم فإن الحرب الأهلية - أو ما شبه الحرب الأهلية- أو الصدام السني الشيعي أو التطهير العرقي الشيعي للسنة، ليس له ما يبرره ويسمح به إلا الاحتلال والتواطؤ الشيعي الأمريكي، وحتى العراق كدولة

ظهر إلى الوجود نتيجة تقسيمات أوروبية أصلا، ولم يستشرِ أهل العراق في ذلك طبعاً، وهذا لا يمنع بالطبع من الإشارة إلى ضرورة تحقيق العدل وعدم الهيمنة والسماح بالتعبير عن الخصوصيات الثقافية.

والإشارة أيضاً إلى أن ما تم من أمور في هذا الإطار، لم تكن سياسية سنية في إطار حكم صدام حسين ولكنه كان مجرد نظام اصطدم بكل من يعارضه، سنة وشيعة وأكراد، وليس باعتبارهم سنة وشيعة وأكراد بل باعتبارهم معادين للنظام، أو اتهامه لهم بالعمالة لدول إقليمية أو دولية، ومن ثم فإن تصوير نظام الرئيس صدام حسين على أنه نظام حكم عربي - سني- اضطهد الشيعة والأكراد هو تصوير مخادع وغير صحيح، بل إن من الضروري أن نقرر أن نظام البعث نشأ نشأة علمانية أولاً، واستخدم العنف ليس في مناطق الأكراد والشيعة ولكن في منطقة الرمادي السنية مثلاً عندما استشعر تمردها في منتصف التسعينات.

ويجب أيضاً أن نشير إلى عروبة العراق بدأت بالوجود العربي قبل الإسلام في حوض الفرات وتأكدت بهجرة العرب المسلمين إبان الصدام مع الفرس وبعد تأسيس الدولة الإسلامية على مدى زمني طويل، واستطاع الإسلام أن يصهر داخل العراق مختلف الأعراق، وتم اعتبار ذلك نوعاً من القوة وليس العكس، ولكن عندما ظهرت فكرة القومية الحديثة، وهي فكرة أوروبية أساساً، نقلها أتباع الاتحاد والترقي التركي، ومارسها القوميون الأتراك ضد فكرة الجامعة الإسلامية، وظهرت حركة قومية عربية نزعت نزعة علمانية فيما بعد وعادت بدورها فكرة الجامعة الإسلامية، ولا نستطيع أن ندين ظهور نزعة قومية كردية معادية للعرب مثلاً، إلا إذا وقفنا موقف الإدانة من كل تلك الحركات القومية.

ومن ثم فإن الفكرة القومية هي بدايتها فكرة خاطئة لا يمكن بها تبرير الاستمرار حكم الأكراد مثلاً، فالأكراد وغير الأكراد قبلوا الحكم الإسلامي عربياً أو تركياً أو كردياً، ويرحبون بالتقريب إذا كان في إطار إسلامي، وظهر منهم زعماء أمثال صلاح الدين، وكذا وقياساً عليه الأمازيج والنوبة، بل وحتى غير المسلمين مثل

الأقباط والنصارى بكل طوائفهم قبلوا الحضارة الإسلامية كثقافة وكوطن، المهم في الأمر أن المسألة الكردية لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية بصورتها الانفصالية والعرقية...وعانت ما عانت من اضطهاد عرقي علماني، ولكنها سارت في الشوط إلى حافة الخيانة حيث ارتبطت بمشروعات استعمارية بريطانية ثم أمريكية بل وأحيانا مدت الجسور مع "إسرائيل" وهذا أمر مرفوض وطنياً وحضارياً قبل أن يكون مرفوض إسلامياً.

استخدمت الولايات المتحدة الورقة الكردية خاصة بعد عام ١٩٩١، وحققت للأكراد منطقة آمنة، ومنعت العراقيين في عهد صدام من اجتثاث الحركة الكردية، والأمر نفسه بصورة أقل بالنسبة للشيعة منذ عام ١٩٩١، ولكن الشيعة أنفسهم في التيار الرئيسي لهم ، ذهبوا إلى الأمريكان وتحالفوا معهم، وساعدوهم في احتلال العراق خاصة حزب الدعوة بقيادة آل حكيم، ثم لحق مقتضى الصدر بالمشروع الأمريكي بعد الاحتلال، وإذا كان الأمريكان قد اعتمدوا هنا على الشيعة فإن الشيعة أيضاً اعتمدوا على الأمريكان، والشيعة العراقيون تحديداً يريدون تحقيق الحلم الصفوي أو المشروع الشيعي بالتعاون مع إيران طبعاً.

وهكذا نحن أمام ثلاث مشاريع المشروع الأمريكي، والمشروع الشيعي، والمشروع الإيراني، وقد يبدو للوهلة الأولى انطباعاً بين المشروعين الإيراني والشيعي، ولكن الحقيقة أنهما مشروعان متميزان حتى لو كان هناك تداخلاً كبيراً بينهما، المشروع الإيراني يقوم على تحقيق دولة إقليمية عظمى هي إيران تعتمد على دخل سنوي يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار، وإمكانيات بشرية ٧٥ مليون نسمة، وقدرات علمية...إلخ، وقد مثل ذلك المشروع الإصلاحيون الإيرانيون، ووصل الأمر بهؤلاء بإمكانية التضحية بدعم حزب الله، وحماس والجهاد في مقابل تحقيق المشروع الإيراني إلا أن هذا المشروع تقلص كثيراً بعد هزيمة الإصلاحيين، أما المشروع الشيعي فإن لإيران دور كبير فيه، ويقوم هذا المشروع على إقامة دولة شيعية، على غرار الدولة الصفوية وتضم إيران والعراق وأجزاء من الخليج العربي وغيرها، وقد اتضحت ملامح هذا المشروع بعد التعاون الأمريكي الإيراني في أفغانستان ومساعدة إيران

للجيش الأمريكي في احتلال أفغانستــان وإسقاط حكومة طالبان التي كانت تنظر لها إيران على أنها أصولية سنية، وكذلك فـي التواطؤ الإيراني في احتلال العراق، حيث قام شـيعة العـراق بدور ملحوظ في مسـاعدة وربما توريط الولايات المتحـدة في غزو العـراق - أحـمد شـلبي نموذجـاً وهو عمـيل إيراني أمـريكي مـزدوج، وكـذا تورط الأحزاب الـشيـعيـة الرئيسـية في المشـروع السيـاسي الأمريكي في العـراق، ثم قـيام الحكومة العـراقيـة الشيعـية أسـاساً بعمليـات تطهيـر عرقي ضد السنـة بل وتصدير الضـغط لحسـاب بعض الزعامـات الشيـعيـة واتفاق تلك الموارد على نشـر المذهب الشيعي ، والتمهيد للمشروع الشيعي.

خطورة المشروع الشـيعي ليس في أنه يمثل خطراً على السنة، بل على الأمـة كلها، فالغالبـية العظمى للمسلمين سنة، والسنة العـرب في العراق أكثر من الشـيعة ناهيك عن الأكـراد والسنة" ، وهؤلاء السنة لن يصبـحوا شـيـعة لأن المذهب الـسني أكثـر عقلانـية وصحة بما لا يقـاس بخرافات المذهب الإثنى عشـري، والخيانات التاريـخية للشيعة تمنع النخب الإسلامية من إمكانـية هضم المذهب الشيعي بسهولة ومن ثم فإن الخطر من المشـروع الشيـعي يكمن في أنه سيـكون فتنة أولا وقـائماً على قـمع السنة ثانياً، وهو لن يحقق الوحـدة الإسلامية ثالثاً، ولن يتم إلا برضا الأمـريكان وبالتفاهم مـعـهم، وهذا مـعناه تخلي إيران عن دعم حـزب الله ذاته وهو شـيـعي أو تغـيـر في استـراتيجيـة هذا الحزب وها سيكون لحـساب أمريـكا و"إسرائيل" أي ضد مـصالح الأمة، وكـذا التخلي عن حمـاس والجهاد وحـركات المقاومة الفلـسطينية، ثم إن هذا المشـروع الشيعـي لن يستـمر إلا بالتـعاون مع الغـرب ومن ثم فهـو سيـعيد الـغرب وأمريكا إلى المنطقة بعد أن نجحت المقاومة الإسـلامية السنية في العراق في إخراجهم ولكن بعد أن تكون المنطقة قد تحولت إلى مسـتنقع للفتنة، المشروع الشيعي إذن خطر على مستقبل الأمة.

وفي الحقيـقة فإن الإنسان قد يتـوقع أن تنسحب أمريكا من العراق بعـد خسائرها الفـادحة بفـضل المقاومـة العراقـية السنـية، على أن تسلمـها إلى الصـفويين الجـدد، فيحـولوها إلى مستنقع للفتنة ويوقـعون الأمة كلها في هذا المستـنقع، ثم يعودون بعد

ذلك من الشباك بعد أن خرجوا من الباب.

وفي الحقيقة فإن هناك أفكارا وفتاوى شيعية تثير الخوف في هذا الصدد فالعالم الشيعي المعروف، ابن طاووس يرى المساواة بين الدولة الإسلامية السنية وغير الإسلامية، وقد قبل ابن طاووس نقابة الطالبين في بغداد عندما عرضها عليه هولاكو ٦٦١ هـ - ١٢٦٣ م، وتم التأكيد على هذا النزاع في أعمال الحسن بن يوسف المطهر المعروف بالعلامة الحلي (٦٤٨هـ : ١٢٥٠ م - ٧٢٧ هـ : ١٣٢٦ م)

ولعل تصرفات الحكيم والجعفري وغيرهما استندت إلى أمثال هذه الفتوى، ومما يدعو للقلق أن التاريخ الصفوي مفعم بمصادرة الأوقاف الإسلامية السنية والاستيلاء على المساجد والمدارس السنية، وتهجير العلماء السنة، وتهديدهم ودفعهم للهجرة أو حتى قتلهم، وإعلان سب الصحابة في خطب الجمعة بالمساجد.

وكما استخدم الأمريكان الأقلية الشيعية كأقلية طائفية، فإنهم أيضاً استخدموا من قبلهم الأكراد كأقلية عرقية، وبديهي أن الأمريكان ورثوا استخدام الأكراد عن الإنجليز، ولكن الخبرة التاريخية الكردية الأمريكية تقول أن الأمريكان يستخدمونهم كورقة، ولكنها ورقة شائعة ويمكن أن يتخلوا عنهم في أي لحظة، فبعد علاقات قوية وصلت إلى حد إقامة جسور مع "إسرائيل" والموساد قامت بها عناصر كردية، فإن الجميع تخلوا عن الأكراد عام ١٩٧٧ بتوقيع الاتفاقية بين الشاه والحكومة العراقية، وفي إبان الغزو الأمريكي للعراق الذي حظي بدعم كردي كامل فإن الإدارة الأمريكية وخوفاً من تداعيات تركية وإيرانية لم تعط الأكراد الحق في الانفصال، ووقفت عند حد الفيدرالية، ويمكن تلخيص الموقف الأمريكي من الموضوع الكردي بكلمات سير جون هاكيت الجنرال والمفكر والمحلل البريطاني" إن الغرب يساعد الكرد على التمرد لإيجاد قوة ضغط في الخليج ليس إلا".

ويحكي هنري قائلاً: "إننا سوف نتخلى عن الكرد لكي يمكن للعراقيين أن يتفرغوا للسوريين الذين يرفضون الدخول في تفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك مع إسرائيل".

ويلخص الدكتور حامد محمود عيسى في كتابه القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي المسألة بقوله" أنه لا شاه إيران ولا رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية كان يرغب في انتصار الكرد، بل كان يرغب في استمرار الثورة الكردية متأججة بالقدر الذي يسمح باستخدامها في المعادلات الإقليمية" .

وفي تقرير للجنة شكلها الكونجرس عام ١٩٧٥ والمعروفة بلجنة تراجع "لقد كانت سياستنا غير أخلاقية تجاه الكرد، فلا نحن ساعدناهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم"

وقد وصف المحلل الأمريكي وليم سافير تدخل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية ومسئوليته في تدمير الكرد في كتابه" الأكراد والضمير" بأن الولايات المتحدة وإيران كانتا تحتاجان إلى الكرد لمقاومة المد السوفيتي ومن ثم كانا يمدون الكرد بالأسلحة ويقدمان للكرد التمويل، لاستقلال ثقافتهم وعندما حلت المشكلة توقف الدعم والتمويل توقفا تاما، وكانت خطة ناجحة لكل منهما بعكس الكرد، وختم وليم سافير مقاله بقوله" هذه هي المدنية المنهارة، شعب يباد والولايات المتحدة باعتبارها مسئولية جزئياً عن هذه الحالة، لم ترفع أي صوت للاحتجاج"

وهكذا فإن استخدام الولايات المتحدة، ومن قبلها الدول الأوروبية لموضوع الأقليات لم يكن - ولن يكون- إلا نوع من استخدامها كورقة في المعادلات الدولية والإقليمية ثم تركها تدفع الثمن وتواجه مصيرها المشؤوم وتتعرض حتى للإبادة، وهي خبرة يجب على الأقليات أن تدركها فتمنع قيادتها من العمالة للخارج أو تقديم طلبات طائفية أو عرقية أو مذهبية على حساب الأوطان، أو لعب دور هدّام في المجال الثقافي مثلاً.

الأقليات ودور هدام

استخدمت القوى الخارجية الأقليات في عملية غزو الأوطان، وهذا دور هدّام ظهر في الغزو الأمريكي للعراق، وكذا في الغزو الأمريكي لأفغانستان حيث تم استخدام ما يسمى بالتحالف الشمالي وهو مكون من الأقليات غير البشتونية عرقية ومذهبية مثل الأوزبك "عرقية" والإسماعيلية "مذهبية" وغيرها، وكذلك استخدمت

القوى الخارجية الأقليات في تثبيت الاحتلال والتعاون معه وتنفيذ أجندته، وهذا دور هدّام آخر، ولكن الأمر لـم يقتصر على عمليـة الغزو والاحتلال، بل يمكن استخدام الأقليات كورقة للضـغط على الحكومات كما تفعل الولايات المتحـدة بالنسبة لورقة الأقباط في مصـر، أو لإضعاف المناعة الداخلة للمجتمعـات، أو حتى للشوشرة على المشروع الإسلامي والثقافة الوطنية، أو لتحقيق مهام أخرى كلها تدخل في هذا الدور الهدّام .

لأمـثلة في هذا الصـدد واضـحـة جـداً، فـاليـهـودي المصـري هنري كـوربيل تم استخدامه لجر الحركة الشيوعيـة في مصر إلى عدم معارضة المشروع الصهيوني بل إن حركة هدّامـة مثل الشيوعـية نشأت في بلد مثل مـصر على يد اليهود مـثل جوزيف روزنتال سنة ١٩١٨ م، ثم هنري كوربيل وهليل شوارتز في الأربعينات، وقد ظهرت علاقات هنري كوربيل بالصهيونية فيما بعد الأمر الذي رصده عدد كبير من الباحثين مثل الدكتور رؤوف عباس في كتابه أوراق هنري كوربيل ، والمستشار طارق البشري في كتابه الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢م.

وفي الحقـيقة فـإن دور اليهود في إنشاء الأحـزاب الشيوعـية العربيـة أصبح دوراً معروفاً في مصر وسوريا وفلسطين وغيرهم، بل وكذا جر تلك الحركات إلى نوع من التصهين فـي إطار الدور الهدّام للأقليات، يمكن أن نرصد أيضـاً وجود كبيـر من غير المسلمين في الأحزاب الشـيوعية واليـسارية في المنطقة، وكذا في الدعـوة التي يتبناها عدد من المثـقفين المنتـمين للأقليات في مناهضـة اللغة العربيـة أو الثقـافة الإسلامـية ويظهر ذلك واضـحاً في أمثال الأمـازيجي صلاح الدين محسن الذي يدعـو إلى نبذ الثقافة الإسلامـية واللغة العربية وإحياء الرموز الوثنيـة ليس في المغرب العربي وحده بل في مصر والعراق والشام ، وأمثـال سلامة موسى، ولويس عوض، وغالي شكري الذين تحمسـوا للكتابة بأحرف لاتينية بدلاً من الحـروف العربية ودعوا إلى اسـتخدام اللهجـات العامية ومـارسوا الحرب بلا هوادة على اللغـة العربية وقـد كرروا في هذا الصـدد مفـاهيم وآراء كل من ولهلم المبـشـر، وسبـينا المبـشر، وويلكـلكس المبشـر، ودنلوب المستشار الإنجليزي، وولمور القاضي الألماني في المحاكم المختلطة.

ويصف الأستاذ محمود محمد شاكر ذلك بقوله "إن تحطيم اللغة العربية هدف استعماري ثابت قديم جديد، يستهدف بلبلة العقل العربي وتشكيكه في نفسه وتحطيم الرابطة الأولى والأخيرة في حياة العرب وهى اللغة العربية " .

ولويس عوض وأحزابه لم يتركوا شيئاً إيجابياً في تراثنا وثقافتنا وآدابنا لم يشوشروا عليها، وكذا تشويه سمعة كل من قاوم الاستعمار بل واعتبار هذا الاستعمار تنويرا وتقدما وحضارة ومقاومته جهل وتخلف وإرهاب".

بل ووصل الأمر ببعضهم إلى مهاجمة فكرة الألوهية ذاتها مثل سلامة موسى، وتتحرك أبواق هؤلاء عادة كلما تم الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وللأسف فإن قيادات كنيسة مصرية شاركت في الصيام احتجاجا على الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والدعوة إلى إلغاء المادة الثانية من الدستور في مصر التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع، ووصل الأمر إلى حد أن مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي في مؤتمر الإسكندرية المنعقد في بطريركية الأقباط الأرثوذكس بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ قد تطرق لذلك، وبديهي أن الاحتجاج على تطبيق الشريعة، واعتبار ذلك مطلب قبطي هو نوع من الدور المشبوه لتفكيك المجتمع والضغط على الحكومة خدمة لأعداء الوطن.

الدور الهدّام الذي تلعبه قطاعات انعزالية داخل الطائفة الأرثوذكسية المصرية خصوصاً، والنصرانية عموماً كبير وواسع، ولكن لا يمنع أن نقول أنه لا زال هناك قطاع عريض من النصارى عموماً والأرثوذكس خصوصاً متمسك بالثوابت الوطنية، ولكن الخطورة هي أن قيادة الكنيسة انحازت إلى النمط الأول للأسف، وتلعب دوراً سياسياً هدّاماً يخالف المصالح المصرية والعربية بل ويخالف تقاليد الكنيسة الأرثوذكسية ذاتها.

ويمكن أن نرصد هنا محاولات نشر الأسماء الفرعونية داخل الأقباط وبعث ما يسمى باللغة القبطية، بل والدعوة إلى حذف آيات وأحاديث وخطب من المناهج والمدارس والمساجد بدعوى أنها تهاجم النصارى، وكذا الادعاء بأن النصارى في مصر يزيدون على ١٠ مليون نسمة مع أن كل الإحصاءات تقف على حدود الـ٦٪

أي حوالي أربعة ملايـين، بما فيها الإحصاءات التي أجريت أيـام الاحتلال الإنجليزي لمصر، وبديهي أن نسبـتهم تقل ولا تزيد بسبب تأخر الزواج، وتقييـد تعدد الزوجات والطلاق وغيرها.

أخطر ما في المسألة أن الكنيسة المصرية والتي استمرت متمسكة بتقاليدها الكنسية في رفض الدخـول في تحـالفات مع الكـنائس الأوروبية أو الانخـراط فـيـما يسـمى بمجلس الكنائس العالمي انخرطت في ذلك المجلس المشبوه.

مـجلس الكنائس الـعالمـي هذا هو المؤسـسـة الأهم في إطار المشـروع الأمـريكي لاستخدام الأقليات النصرانية في اختراق المجتمعات، وهو مجلس معروف بارتباطاته بالمخابرات الأمـريكية والهدف منه زرع الخلافـات الطائفية لاتخاذها ذريعـة للتدخل ولمد النفوذ الأمريكي.

يقول محمـد حسين هيكل في كتابه خريف الغـضب" إن مجلس الكنائس العالمي يعكس دون أدني شك رغـبة جـهـات أمريكيـة معـينة في اسـتخـدام ورقة الأقليـات المسيـحيـة وأن التحـقيقـات التي أجريت في الكونجـرس أثبتت أن مـجلس الكنائس العالمي كان من الجـهات التي حصلت على مسـاعدات ضخمـة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية".

ويضيف هيكل"وفـوق منصة الرئاسـة يوم افتتاح هـذا المجلس، كان يجلس وزير الخـارجيـة الأمـريكي جون فـوسـتـر دالاس شقـيق الرئيس المعين لإدارة المخـابرات المركزية الأمـريكية آلان دالاس إلى جـانب رئيس مجلس الكنائس العـالمي، وكان مما قاله دالاس أن نبشر بالمسيحية فهذا معناه أن نبشر بالحضـارة الغربية".

ويقول الكاتب المصري القبطي المعروف د. وليم سليمـان قلادة في كتابه "الكنسية المصرية تواجه الاستـعمار والصهيونية" ، "إن دعوة مـجلس الكنائس العالمي تتجه في صراحـة تامة إلى ضرورة تدخل الكنائس داخل البـلاد المستقلة حـديثاً في سياسات بلادها والتنسيق مع الغرب في السياسة الدولية، والدعوة إلى إجراء صلح بين العرب وإسرائيل" .

ويقول الأستاذ عبد اللطيف المناوي في كتابه "الأقباط: الكنيسة أم الوطن"، "ما الذي تغير في موقف الكنيسة المصرية حتى تنخرط في مجلس الكنائس العالمي، وحتى تدفع ببطريرك أقباط مصر إلى سُدة رئاسته"، ويجيب الأستاذ المناوي على ذلك بقوله"، أهم متغير فيما نرى هو الطرف الثالث في المعادلة المتمثل في الأنبا شنودة شخصياً الذي تولى منصبة عام ١٩٧١ م.

وتختلف مطالب الأقباط الأرثوذكس في مصر على حسب الجهة القبطية التي تطالب بها، فعلى حين يصل الأمر بما يسمى بالجماعات القبطية في المهجر ذات الصلة المشبوهة بالدوائر الأمريكية والإسرائيلية إلى حد المطالبة بطرد المستعمر العربي المسلم من مصر على غرار الأندلس والفلبين على حد قول بيانات هؤلاء، وكذا الاستعانة بالقوة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية لتحقيق ذلك، بل ومطالبة الأرثوذكسية في كل مصر وخارجها إلى توجيه جهودهم إلى تحرير مصر من الإسلام ورفع راية المسيحية في كل بقعة من أرض مصر ، فإن المطالب الرسمية القبطية الأرثوذكسية تقل عن ذلك كثير، فهي تقتصر على المطالبة بزيادة عدد الكنائس، والمساواة في الوظائف السياسية، وتخصيص نسبة مع نسبتهم المزعومة التي تقدرها الكنيسة بـ ١٥٪ وهي نسبة كاذبة طبعاً وكذلك عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، وتغيير المناهج التعليمية وإلغاء جامعة الأزهر أو السماح للمسيحيين بدخولها وغيرها من المطالب" .

وللإنصاف فإن هذا السلوك من أقباط المهجر، أومن قيادات الكنيسة لا يزال يجد من يعترض عليه من عقلاء الأرثوذكسية الذين يؤكدون على الانتماء العربي لمصر، وأن الأقباط الأرثوذكس هم جزء من النسيج المصري العربي، وأنهم ينتمون إلى الثقافة والحضارة العربية الإسلامية وأنهم يرون أن سلوكيات البابا شنودة تقود الكنيسة والمسيحية في مصر إلى كارثة فلن ينفع المسيحيون في مصر إلا الصلة الطيبة بإخوانهم المسلمين، وأن استخدام الورقة الخارجية والاستقواء بالأمريكان هو سلوك غير أخلاقي وغير مضمون العواقب أيضاً.

سياسيات لمنع التحركات السلبية للأقليات

إذا بدأنا بالاعتراف بحقيقة أن الأقليات جزء من المجتمعات التي تعيش فيها، وأن اختلاف الناس سنة من سنن الله تعالى، وأن التعارف بين الشعوب والقبائل هو توجيه إلهي وليس الصراع بلا مبرر، وإذا اعتبرنا أن من حق الناس أن تعبر عن خصوصياتها الثقافية واللغوية بل والعرقية بما لا يتعارض مع أمن المجتمع، ولا قيمه وتقاليده، وفي إطار المرجعية العليا للمجتمع، ليس بمعنى التطابق معها، ولكن بمعنى عدم ضرب الأسس التي تقوم عليها، فإن ذلك وغيره يحل الكثير من المشكلات في المجتمع الإسلامي المعاصر، هناك بالطبع مشاكل عرقية، ودينية ومذهبية، بل وثقافية أيضاً، وينبغي هنا أن ندرك مجموعة من الحقائق كالتالي:

- أن المجتمع الإسلامي طالما كانت مرجعيته العليا هي الإسلام وأن الشريعة مطبقة فيه، فإن مشكلة الأقليات العرقية والجنسية لم يكن له أي وجود يذكر، لأن الإسلام لا يفرق بين المسلمين على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو حتى اللغة وكذلك لا يظلم غير المسلمين على أي أساس: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ «المائدة:٨». أي أن العدل حتى مع من تكرههم. والملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا أن عدداً كبيراً من العرقيات والجنسيات والشعوب والقبائل ساهمت في البناء الحضاري الإسلامي، ونبغ أشخاص كقواد عسكريين، وعلماء دين ودينا من الأقليات، وأن فترات الظلم التي حاقت بالمجتمعات الإسلامية كانت تطال المجتمع كله وليس أقلية معينة عرقية أو دينية.

- أن نشأة المشاكل المرتبطة بالأقليات العرقية كالأكراد والأمازيج والنوبة كانت مرتبطة بسقوط الخلافة الإسلامية أو ضعفها الشديد، أو كرد فعل على ظهور القوميات العرقية التركية أو العربية مع الأخذ في الاعتبار هنا أن التعريب والعروبة في إطار إسلامي أمر لم يكن يثير حساسية أي أقلية، بل حتى لم يكن يثير حساسية دولة الخلافة العثمانية ذاتها رغم أنها لم تكن عربية لأن هذا الأمر اعتبر نوعاً من الدعوة إلى الإسلام والثقافة الإسلامية أما عندما تحولت الفكرة القومية العربية إلى

فكرة شوفينية، وأصبحت ذات طابع علماني فإنها جرت مشاكل لا حصر لها، ومن البديهي أن الكردي أو الأمازيجي لا يجد حساسية في الانتماء الإسلامي بل من هذه العرقيات من حمل لواء الجهاد في سبيل الله والمقاومة في سبيل الإسلام.

الأمازيج كانوا ولا يزالون من أهم مقاتلي الإسلام الأشداء وكذا الكرد الذين منهم صلاح الدين الأيوبي، وحتى في حركات المقاومة الحديثة ضد الاستعمار كانت قيادات المقاومة من الأمازيج طالما كان مشروع المقاومة إسلاميا، أما حين تكون العروبة علمانية والقومية العربية شوفينية فإن العكس يحدث على طول الخط، أكثر من هذا أن عدد من المنتمين إلى الأقليات العرقية في الوطن العربي رفعت شعار التعريب في مواجهة التتريك الذي قاده رجال الاتحاد والترقي المعادي للجامعة الإسلامية، وكان هؤلاء فيهم الكردي والأمازيجي، على أساس أن تلك دعوة إحياء الخلافة الإسلامية عن طريق العرب بعد أن ظهر أن الأتراك في الاتحاد والترقي يريدون إلغاء تلك الخلافة، وفي حالة العراق مثلاً يرصد الدكتور بشير نافع أنه عندما " أخذ المنحنى العروبي اتجاها أكثر راديكالية وفي تأكيد الأسس العرقية لهوية العرب ووحدة بلادهم بدلاً من الأبعاد الإسلامية واللغوية والثقافية وأنه ببروز البعث في الأربعينيات، كانت الحركة القومية العربية قد قطعت شوطاً واسعاً في قصورها الحصري للهوية العربية وابتعدت مسافة كبيرة عن تصور العروبيين - الإسلاميين في مطلع القرن العشرين للعروبة وأهدافها، وأغلق هذا التطور في مسار الفكرة القومية العربية وخطابها وتوجهاتها الجسور والقنوات مع الحركات القومية الكردية التي كانت ارتفعت أسوار قومية في عراق النصف الثاني من القرن العشرين بين الأكثرية العراقية العربية من ناحية والأقليات الكردية والتركمانية من جهة أخرى، وطورت كل فئة خطاب هويتها الخاصة، المؤسس على مركب من الحقائق والأساطير، والمستبطن استبعاد الآخر أو الخشية منه".

وما حدث في العراق حدث مثله وأكثر في الشام وفي غيره من بلدان العرب، وهكذا فإن المشكلات القومية، والحركات العرقية يمكن أن تكون في جزء كبير منها

رد فعل على القومية العربية العلمانية أو في أقل الأحوال يمكن حل المشكلة من جذورها إذا ما عدنا إلى فكرة الجامعة الإسلامية والمرجعية الإسلامية العليا، بل سنجد أن غلاة القوميين الأكراد والامازيج ربما سيكونون أشد المدافعين عن الاستقلال الوطني في إطار إسلامي أو حتى في إطار عروبي غير علماني بل عروبي إسلامي.

- في الإطار الاستراتيجي فإن الإسلامية تحل مشكلة العرقية، ولكن طالما كان الأمر لا يزال بعيد المنال، وما دامت الدولة القطرية هي الموجودة الآن ولمدى غير قصير، فإنه يجب الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات العرقية مع زيادة جرعة التعليم الإسلامي الذي يؤكد على وحدة المسلمين وعدم التفريق بينهم على أسس عرقية أو لونية أو جنسية.

- ربما يبدو للوهلة الأولى .. أن المشكلة ستكون كبيرة بخصوص الأقليات الدينية والطائفية - وفي الحقيقة فإن فكرة الجامعة الإسلامية والثقافية الإسلامية والهوية الحضارية قادرة على حل تلك المشكلة، فالكثير من المسيحيين العرب ينظرون إلى أنفسهم مسيحيون دينا، مسلمون ثقافة وحضارة ووطن، وهذا الكلام ليس من قبيل الأماني بل هو بالتحديد ما قاله زعماء أقباط مصريون أو مسيحيون شوام، فالزعيم الوطني القبطي المصري مكرم عبيد قال " أنا مسيحي دينا مسلم وطناً"، وهذا التيار الذي عبر عنه مكرم عبيد كان هو التيار الرئيسي في الكنيسة المصرية حتى عهد البابا كيرلس السادس المتوفى عام ١٩٧٦ م، ويمكن لهذا الخط أن يعود وليصبح التيار الرئيسي في الكنيسة المصرية بعد البابا شنودة الثالث، وعلى أي حال فإن الجسم القبطي الأرثوذكسي المصري لا يزال به مساحة واسعة لهذا الخط الوطني ولا تزال رموزه موجودة مثل الأستاذ جمال أسعد الذي دخل انتخابات مجلس الشعب المصري على قوائم التحالف الإسلامي"

بل إن تطبيق الحدود الإسلامية - حظي بموافقة أغلبية قبطية في استفتاء أجراه

مركز البحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة عام ١٩٨٥ تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب رئيس المركز في ذلك الوقت- ولاحظ أن السؤال كان حول تطبيق الحدود الشرعية ولم يكن حول تطبيق الشريعة الإسلامية مما يجعل الأمر أكثر دلالة وقد قال ٦٨٪ من المسيحيين أنهم يوافقون على ذلك ووصلت النسبة بين المسلمين إلى ٩٩٪ فى نفس الإطار. يقول الدكتور فكتور سحاب «إن سياسية تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هي سياسية غربية ثابتة والتباكي على حقوق المسيحيين العرب هو من دموع التماسيح، ووراءه أهداف سياسية باتت تقليدية ومكشوفة".

وهكذا فإن السياسية الصحيحة لحل مشاكل الأقليات أو التقليل من آثارها السلبية هي العودة إلى المرجعية الإسلامية وإعلاء قيمة الانتماء الحضاري الإسلامي، والانخراط في مشرع وطني عربي إسلامي لمقاومة الاحتلال الأجنبي الصهيوني والأمريكي، ومشروع المقاومة هذا سوف يزيد التلاحم الإسلامي بين مختلف الأعراق، ويزيد قوة الصلة بين المسلمين وغير المسلمين داخل المجتمع، وأخيراً ضرورة ممارسة العدل وتحقيق الإنصاف وسياسة التعارف بين الشعوب والقبائل وليس الإقصاء والتهميش لأي عرق أو طائفة.

الفتنة الطائفية في مصر... من ظاهرة عابرة إلى أزمة بنيوية



الفتنة الطائفية في مصر... من ظاهرة عابرة إلى أزمة بنيوية

تميزت العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر - طوال التاريخ - ما عدا الثلاثين عاماً الأخيرة ، بأنها علاقة متينة وقوية وسوية حتى وصل الأمر إلى حد القول بأن المسيحيين في مصر ، وخاصة الأرثوذكس منهم ليسوا أقلية ، بل جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني المصري والعربي والإسلامي ، وكان ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل البنيوية منها:

- التسامح الإسلامي المعروف ، وسماح الإسلام لغير المسلمين بالمشاركة في البناء الثقافي والحضاري ، وقد ساهم المسيحيون المصريون في ذلك البناء بقوة ، وبرز منهم العديد من الرموز ، مثل خليل اليازجي الذي دافع عن اللغة العربية في وجه الذين يهاجمونها أو يدعون إلى اللغة العامية مثل صحيفة المقتطف، عام ١٨٨١ .

- أن الإسلام حين دخل مصر حرر المسيحيين من الاضطهاد الروماني وكان لذلك أثره بالإضافة إلى عوامل أخرى في قبول المصريين مسلمين ومسيحيين للغة العربية ، التي أصبحت الوعاء الثقافي للجميع ولا شك أن هذا صنع نوع من التصور والوعي والتفكير المشترك .

- أن تراث الكنيسة المصرية ومن خلال صراع طويل سقط فيه العديد من الشهداء المسيحيين ارتبط بفصل ما هو زمني بما هو روحي ومن ثم أصبحت الكنيسة ممثلاً للمسيحيين في الجوانب الروحية فقط وهكذا كان من الطبيعي أن يشارك المسيحيون مثل المسلمين في العمل العام سلباً وإيجاباً بمعنى أن منهم من وقف مع الحركة الوطنية المصرية والعروبة والإسلام الحضاري ومنهم من وقف مع الانعزالية

والاستعمار . . . . الخ مثلهم مثل ما حدث بين المسلمين الأمر الذي جعل الموضوع خارج إطار الطائفية أصلاً .

- أن الكنيسة المصرية وقفت ضد عمليات التبشير والتذويب الأوروبي ، بل إن البابا كيرلس اشترى مطبعة ليواجه بها منشورات التبشير الذي رآه خطراً على الأرثوذكسية المصرية قبل أن يكون خطراً على الإسلام ، كما وقف بطريرك الأقباط مثل مشايخ الإسلام وحاخام اليهود مع الثورة العرابية عام ١٨٨٢ في صراعها مع الخديوي توفيق .

ولكن الأمور تغيرت فيما بعد وخاصة منذ عام ١٩٧٢ ، وبدأت أحداث الفتنة الطائفية تتكرر بدءاً من حادث الخانكة عام ١٩٧٢ ، وحادث الزاوية الحمراء ١٩٨١، ثم أحداث قبل ذلك وبعده انتهت بحادث الإسكندرية ٢٠٠٦ الذي قام فيه أحد المسلمين هو محمود صلاح الدين ، بمهاجمة ثلاث كنائس الواحدة تلو الأخرى مما أدى إلى مصرع شخص واحد وجرح ٦ آخرين وقد ثبت أن هذا الشخص مختل عقلياً ، وكان قد تم علاجه من هذا الخلل العقلي عدة مرات أثبتتها دفاتر المستشفيات التي تم تحويله إليها ومنها المستشفى العسكري الرسمي في المعادي ، بل إنه هو نفسه كان قد هاجم في العام الماضي " أبريل ٢٠٠٥ " كنيسة الحضرة ، ولم تحدث خسائر ، وتوسطت الكنيسة ذاتها في حفظ التحقيق معه لأنه كان معروفاً في المنطقة - المتهم ينتمي إلى منطقة الحضرة بالإسكندرية ـ وهي نفس منطقة الكنيسة ومعروف جيداً للمسلمين والمسيحيين هناك ، بل ومعروف أنه مصاب بخلل عقلي.

وهكذا فإن المسألة كان يمكن أن تمر بهدوء لولا وجود مناخ طائفي واحتقان موجود أصلاً بين الطرفين ، المهم أن المسألة تطورت باتجاه التصعيد ، حيث تجمع المسيحيون في تلك الكنيسة وبدءوا يهتفون ضد المسلمين ، وضد الحكومة المصرية ، وصدرت بيانات عن الكنيسة تزعم وجود مؤامرة لعبت الحكومة والأجهزة الأمنية دوراً فيها ، وتم تراجع الحدث وتصعيده إقليمياً وعالمياً لإثبات وجود اضطهاد يمارس ضد المسيحيين المصريين . وقام المتظاهرون المسيحيون بالاعتداء على عدد من

المسلمين وقتلوا أحد المسلمين ، وتم جرح عدد آخر من المسلمين ورجال الأمن ، ورد المسلمون بالمثل ، وفي النهاية نجحت جهود علماء الإسلام والقيادات السياسية وبعض المسيحيين في تهدئة الأوضاع وقامت مظاهرة من الطرفين تحمل شعار الهلال مع الصليب ثم بدأت نفس النغمة المتكررة ، فالذي حدث لم يخرس الوحدة الوطنية ، وأن مصر بخير ، وأنه لا داعي للقلق من تصرفات قلة متشددة هنا أو هناك .

وفي الحقيقة فإن الحوادث تتكرر ، ونكاد نقول أنه منذ عام ١٩٧٢ حدثت مئات الحوادث الطائفية المعلنة وغير المعلنة ، الكبيرة والصغيرة ، وفي كل مرة تتم معالجة المسألة بنفس الطريقة على طريقة دفن الرؤوس في الرمال دون البحث عن الأسباب البنيوية الكامنة ، ومحاولة علاجها جذرياً بهدوء وببطء وعلى وقت كاف ، وليس إغلاق الجراح على ما فيها من صديد .

هناك ما يمكن أن نسميه بالمسألة القبطية نشأت منذ السبعينات ، لأسباب سوف نناقشها فيما بعد ، هذه المسألة تدور حول حق بناء الكنائس ، نسبة التمثيل في الأجهزة الحكومية ، عدم التمييز بين الأقباط والمسلمين في الوظائف . .. . الخ .. .

وبديهى أن هناك طلبات معقولة وأخرى غير معقولة، فالمسيحيون فى مصر يبلغون ٦٪ حسب الإحصائيات الرسمية... تراوحت تلك النسبة بين ٥٪، ٦ ٪ منذ الإحصاءات التي تمت أيام الاحتلال الإنجليزي وحتى آخر إحصاء الأمر الذي يقطع بعدم القدرة على التشكيك في تلك النسبة ولكن المشكلة أن هؤلاء يتحدثون عن ٢٠٪ من السكان ومن ثم حين يقارنون تلك النسبة المزعومة مع وجودهم في الوظائف العليا مثلاً يبدو أن هناك خللاً ، المهم أن الحكومة المصرية استجابت لطلب بناء الكنائس وجعلته من سلطة المحافظين ومديري الأمن وليس رئيس الجمهورية كما كان من قبل ، مع العلم أن عدد الكنائس بالنسبة لعدد المسيحيين في مصر يزيد عن عدد المساجد بالنسبة لعدد المسلمين في مصر ، وكذا فإن الحديث عن تمثيل نسبي في الوزارات والبرلمان وغيرها هو نوع من تكريس الطائفية ، ولا يمكن تحقيقه إلا بالانتخابات وبديهي أن هذه لن تأتي بمسيحيين بسهولة ، ومن ثم فإن الديمقراطية لا تتفق مع مسألة التمثيل النسبي لهم ! ! .

أياً كان الأمر ، فإن مثل هذه المشاكل يمكن مناقشتها في الأوساط المدنية ، عن طريق الأحزاب مثلاً ، ويشارك فيها الجميع ، ولكن أن تكون مطالب مرفوعة من الكنيسة ، التي طاعتها واجبة بالنسبة للمسيحيين على عكس شيخ الأزهر مثلاً الذي لا تلزم طاعته المسلمين يحول البلد عملياً إلى حزبين كبيرين ، حزب مسيحي أرثوذكسي بقيادة البطريرك وحزب إسلامي بقيادة رئيس الجمهورية . ولعل هذا في حد ذاته أحد الأسباب البنيوية في ظهور المسألة الطائفية في مصر ، وفي الحقيقة فإن ممارسة البطريرك للسياسة يخالف عقائد الكنيسة ويوقعها في حرج ويخالف التراث القبطي المصري التقليدي ، وهو ما لم يُعرف في تاريخنا إلا بعد صعود البابا شنودة لسدة البطريركية عام ١٩٧١ .

والأكثر خطورة في هذا الصدد أن البابا الحالي قبل الانخراط في مجلس الكنائس العالمي ، الذي وصفه مفكرون أقباط مثل وليم سليمان قلادة وكتاب مسلمين مثل محمد حسنين هيكل بأنها صنيعة المخابرات الأمريكية ، وكان الباب كيرلس السادس - البابا السابق - قد رفض دخول هذا المجلس عند إنشائه وهذا بالطبع يدفع في اتجاه استغلال الولايات المتحدة للمسألة القبطية في مصر، ومحاولة زرع عوامل طائفية في البنية المصرية ، وقد تحركت أجهزة أمريكية وبعثات تبشير في هذا الصدد ، كما تم الضغط أكثر من مرة على الحكومة المصرية عن طريق الأمريكان في هذا الصدد ، الأمر الذي أشعر المسلمين المصريين ، بل والمصريين جميعاً ، بأن هناك من يريد استغلال المسألة ، وانتظر هؤلاء أن تتخذ الكنيسة المصرية موقفاً حازماً من ذلك فلم يجدوا هذا الموقف ، الأمر الذي تم ترجمته في الشعور المصري العام بأن هناك استقواء من الجانب المسيحي المصري بالأمريكان ، وقد لفت الأستاذ جمال أسعد وهو مسيحي أرثوذكسي مصري نظر الكنيسة عدة مرات وندد بهذا الشعور بالاستقواء ، ولكن الرد كان من الكنيسة وعدد كبير من الرموز المسيحية بالهجوم على جمال أسعد بل والتشكيك في مسيحيته التي يعتز بها كما يعلق دائماً في الإطار نفسه نجد أن هناك جماعات مسيحية مصرية في المهجر ، تدعي أن مصر محتلة

بالعرب ، وأنه ينبغي إخراج المحتلين العرب من مصر، وتعقد هذه الجماعات مؤتمرات تقول فيها ذلك علناً بدعم معروف ومكشوف من منظمات يهودية وصهيونية وأمريكية وكنسية غربية ، ووصل الأمر بهؤلاء إلى حد تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة بدعوى وجود اضطهاد في مصر للمسيحيين ، كل هذا بالطبع يترك بصمات من المرارة لدى المصريين عموماً والمسلمين منهم خصوصاً تجاه الكنيسة المصرية ، ولا يمكن بالطبع هنا للعقلاء من الطرفين أن يدافعوا عن موقف الكنيسة طالما أنها لم تصدر قرارات حرمان لرموز جماعات المهجر التي تسلك هذا السلوك.

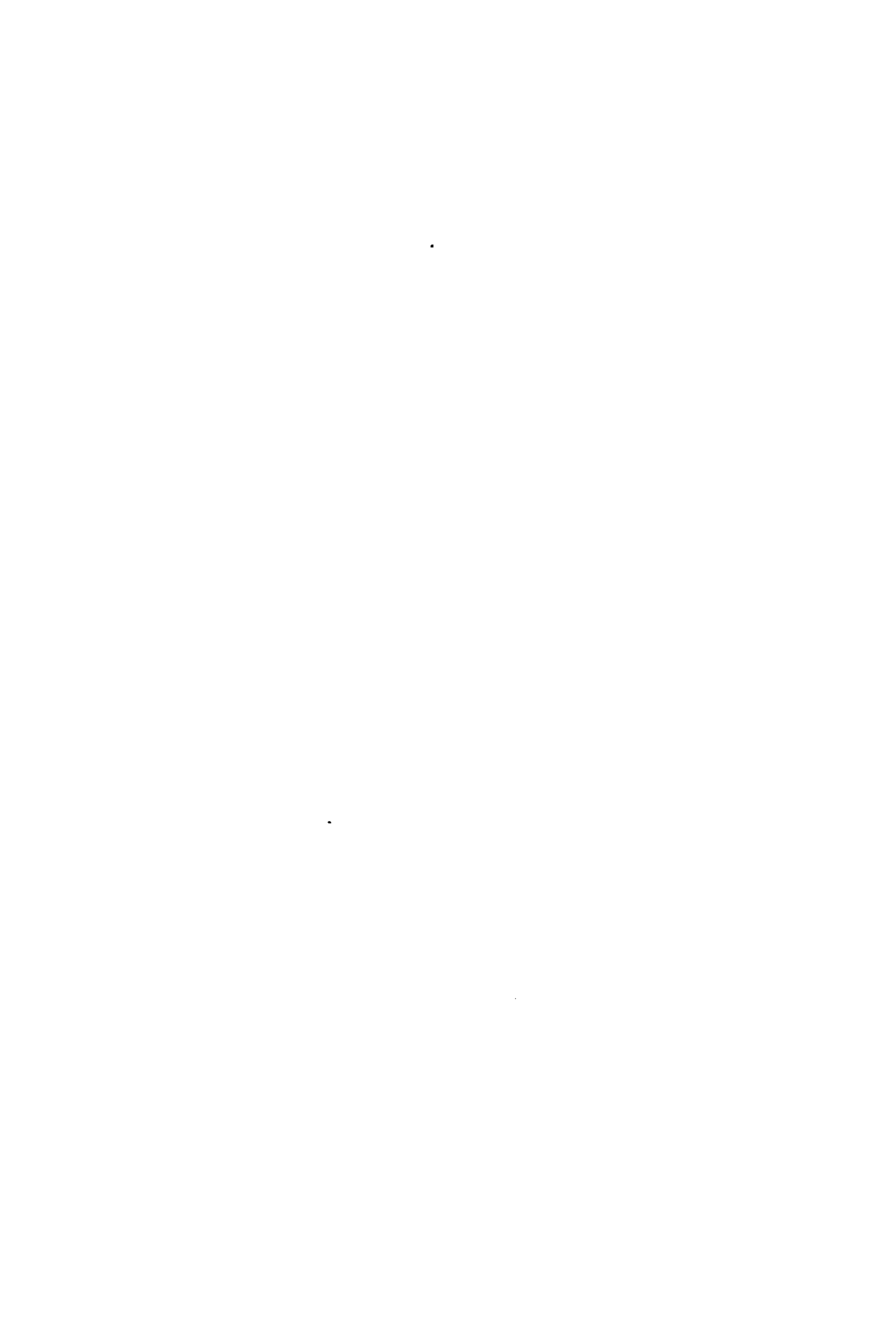
وبديهي أن شعور المسلمين بوجود استقواء مسيحي بالأجنبي سيجد تعبيرات كثيرة متوقعة وغير متوقعة مثل رد الفعل الذي قام به محمود صلاح رغم أنه مختل عقلياً ، لأن هذا الإحساس يزيد الاحتقان الطائفي ليصبح جواً عاماً من الغيظ وعدم الثقة بين الطرفين سيعبر عن نفسه يوماً بطريقة غير سوية إذا لم يتم علاجه ، في نفس الإطار فإن معالجة الحكومة للمسألة كانت شديدة القصور ، فإذا حدث اعتداء على مسيحي مثلاً قامت الحكومة تحت الضغط الأمريكي ، أو لمنع وجود هذا الضغط بالتحيز لصالح المسيحي ، وهذا يخلق وجداناً طائفياً خطيراً ، وهو في غير صالح المسلمين والمسيحيين في المدى الطويل ، وعلى سبيل المثال فإن السيدة وفاء قسطنطين مثلاً حين أسلمت وهذا حقها ، اضطرت الحكومة في النهاية إلى تسليمها إلى الكنيسة التي قامت بحبسها داخل أحد الأديرة ، مما ترك شعوراً بالمرارة لدى المسلمين، في أن موضوع حرية العقيدة تتم مخالفته لصالح الكنيسة ، وأن الكنيسة أصبحت دولة داخل الدولة ، لدرجة أن أحد الكتاب العلمانيين علق على الأمر بقوله "إن الحكومة المصرية ليس لها سفارة في دير وادي النطرون"!!.

وهكذا فإنه حين تحدث أحداث طائفية ويتم اعتقال مسيحيين ومسلمين فإن البابا يصوم من أجل إطلاق سراح المسيحيين فيتم الإفراج عنهم وتتردد الحكومة في الإفراج عن المسلمين ، وقد وصف أحد الكتاب الإسلاميين ذلك - الدكتور محمد عباس - بقوله إن المسلمين في مصر يعاملون كأقلية .

هذه العوامل السابقة ورغم كونها تكتيكية بمعنى أنه يمكن تغييرها بقدر من الجهد تصب كلها في تحويل المسألة الطائفية إلى أزمة بنيوية ، وبديهي أن هناك أسباباً أخرى أكثر عمقاً منها غياب المشروع الوطني القومي أو الإسلامي بالنسبة للحكومة المصرية، ومن ثم فإن البحث عن الانتماء الديني كان هو البديل الطبيعي والبديهي ، وكذلك وجود أزمة اقتصادية طاحنة جعلت الناس تلوذ بالمسجد أو الكنيسة لأسباب كثيرة ، وكذا غياب أو ضعف الأحزاب السياسية وانسداد أفق التغيير الديمقراطي ، أو حتى العمل السياسي الآمن المشروع ومن ثم يصبح الملاذ هو المسجد أو الكنيسة .

وأخيراً فإن ظهور العولمة ، وما تمخض عنها من محاولة تفتيت الكيانات القومية والوطنية وعدم تصدي الحكومات والأحزاب لذلك جعل من السهولة بمكان اختراق البناء الثقافي للمجتمع وزرعه بالأفكار الطائفية والممارسات الطائفية وكلها عوامل سواء منها الظاهر أو العميق تحتاج إلى وقت وجهد ودأب وعلاج طويل ، وإلا فإن علينا أن نتعامل مع حوادث الفتنة الطائفية كشيء بنيوي في المجتمع وهو أمر شديد الخطورة .

الكنيسة المصرية والموقف من مرجعية الدستور للشريعة



الكنيسة المصرية والموقف من مرجعية الدستور للشريعة

تنص المادة الثانية من الدستور المصري على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذه المادة تشكل نقطة ارتكاز هامة للكثير من التحركات الإسلامية والاجتماعية، وقد استند إليها الكثيرون في الطعن بعدم دستورية عدد من القوانين على أساس مخالفتها للشريعة الإسلامية، وكذا استند إليها الدفاع في الكثير من القضايا المرتبطة بالتيار الإسلامي، على أساس أن ما يطالب به هؤلاء هو نوع من الدعوة لتطبيق الدستور.

وبديهي أن ذلك كان يشكل نوعاً من المضايقة للسلطات المصرية، ولكنها لم تفكر قط في إلغاء تلك المادة أو تخفيفها أو تغييرها، وكانت تلك المادة في أصلها وفقاً لدستور عام ١٩٧١ تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

معركة الألف واللام

وقام عدد من النواب في برلمان ١٩٧١ - ١٩٧٦ بالمطالبة بإدخال حرفي الألف واللام عليها فيما عرف في ذلك الوقت بمعركة الألف واللام، وكان هؤلاء النواب ممن ينتمون إلى الاتجاه الإسلامي الشعبي العادي دون أن تكون لهم ارتباطات بالجماعات الإسلامية أو الإخوان المسلمين، بل إن بعضهم كان ينتمي إلى الحزب الحاكم في ذلك الوقت " الاتحاد الاشتراكي العربي " وبعد ذلك عقب إطلاق حق تكوين المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٥ ثم الأحزاب فيما بعد كان عدد منهم إما مستقلين وإما في الحزب الحاكم "حزب الوسط ثم حزب مصر ثم الحزب الوطني الديمقراطي".

ولعل أبرز الأسـماء في ذلك الصـدد كان الأسـتاذ مـحمود نافـع عضو مـجلس الشعب عن دائرة ميت غمر، ونقيب المعلمين في محافظة الدقهلية ومعه عدد آخر من النواب مثل الدكـتور إسماعيل مـعتوق والأستاذ عـبد الفتاح أبو علي وغـيرهم. وقد نجح هؤلاء في الحصول على توقـيع ١٢٠ نائباً من برلمان ١٩٧١ - ١٩٧٦ ثم عرض الموضوع على مجلس الشـعب فوافق عليه ثم طرحه السادات للاستـفتاء العام كنوع من إرضاء الناس وأدخل في نفس الاستفتـاء عدد من الموضوعات الأخرى التي أراد تمريرها من خلال وضعها في سلة واحدة مع التعديل الخاص بإضافة الألف واللام.

وقـد تم تمرير الموضوع عـام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الوقت فـإن تلك المادة تعـرضت للنقد والهجوم من دوائر مسيحية في المهجر والداخل، وكذا من العلمانيين المصريين، على أساس أنـها نوع من إرساء الدولـة الدينية، أو هدر لحـقوق المواطنة وغيـرها من الأمور.

تجدد الحـديث عن تلك المادة بمناسبة الحـديث عن تعديل الدستـور الذي بدء قبل انتخابات رئاسة الجـمهورية عام ٢٠٠٥ ثم تصاعد الحديث عنهـا بعد تقديم الحكومة لعـدد من مشـروعـات القوانين الخـاصة بتـبـديل مواد بالدسـتـور تتصل بالإشـراف القـضائي، وشـروط التـرشيح للرئاسـة وطريقـة الانتخـابات وإلغـاء منصب المدعي الاشتراكي وغيرها.

ولقد حدثت مفاجأة من النوع الثقيل، عندما تقدم المتحدث الرسمي باسم الكنيسة المصـرية الأنبا مـرقص بطلب بتـعديل المادة الثـانيـة من الدستـور. وطالب الرجل - المتحدث باسم الكنيسة - أن تكون الشريعة الإسـلامية هي أحد مصادر التشريع لكي تكون هناك مساحة لمصادر أخرى، معتـبراً أن النص على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فيه انتقاص من حقوق الأقباط.

وفي الحقـيقة فـإن مطالب المسيـحيين المصريين بتـغيير تلك المادة قد أثيـرت قبل إضافة حرفى الألف واللام، عام ١٩٧٩.

ففي عام ١٩٧٧ طالب مؤتمر الآباء الكهنة المنعقد في الإسكندرية ١٧/ ١/ ١٩٧٧

بعدد من المطالب كان على رأسها إلغاء تلك المادة، لأنها في رأيهم تستبعد المواطنين الأقباط من المشاركة في الحياة حتى لا تطبق عليهم شريعة غيرهم، وفي يناير ١٩٧٩ قدم بطرس غالي الوزير السابق ورئيس جمعية الآثار القبطية تقريراً رفعه إلى المسئولين ذكر فيه أن مظاهر التمييز ضد المسيحيين هي أن المشروع المسلم لم يضع في اعتباره عندما وضع الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع أن المسلمين والأقباط يرتبطون بقيم مشتركة وثقافة مشتركة وأن وجود المادة بالدستور يعني اتجاه الدولة اتجاهاً دينياً غير مأمون العواقب.

أقباط المهجر يصطادون في الماء العكر:

ما أن ألقى الأنبا مرقص المتحدث الرسمي للكنيسة بتصريحاته تلك حتى حدث رد فعل سريع لدى الأوساط الإسلامية والمسيحية والعلمانية على السواء.

فعدد من أساتذة جامعة الأزهر وجامعات أخرى وعدد من المفكرين والكتاب والسياسيين الإسلاميين أصدروا بياناً اعتبروا فيه أن الاقتراب من تلك المادة خط أحمر، وفي الإطار المسيحي التزمت الكنيسة الصمت إلا أن عدداً كبيراً من وجهاء المسيحيين رفض هذه المسألة، وعبر النواب الأقباط، ومعظمهم ينتمي إلى الحزب الوطني الحاكم عن رفضهم لتصريحات الأنبا مرقص، واعتبروا تلك التصريحات مجرد رأي شخص لا يعبر عن اتجاه غالبية الأقباط في مصر، وأنهم متمسكون ببقاء تلك المادة على وضعها الحالي. وقال النائب إدوارد غالي الذهبي رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب أن الأقباط لا يخافون من الشريعة الإسلامية طالما تم تطبيقها بشكل سليم، كما قالت النائبة جورجيت كليني إن الأقباط يحتكمون لقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم.

على الجانب الآخر فإن أقباط المهجر انتهزوا الفرصة - وهم معروفون بعلاقات بعضهم بدوائر صهيونية وأمريكية، وافتعلوا ضجة هائلة. مايكل منير رئيس الجمعية القبطية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية أجرى استفتاء على شبكة الإنترنت زعم أنه شارك فيه أقباط من خارج مصر وداخلها، وقال: إن نتائج الاستفتاء تقول أن

٩٩٪ من أقبـاط المهجر يؤيدون تغـيير تلك المادة، و٧٥٪ من أقـباط مصـر قالوا نفس الشيء وانتهز مايكل منير ومن على شاكلتـه الفرصة لعزف الاسطوانة التقليدية حول اضطهـاد الأقبـاط في مصـر، والمطالبة بنـسبـة من الوزراء وأعضـاء مجلس الشـعب وقيـادات الجيـش والشرطة والخـارجيـة، بل وقصـر الترشـيح في بعض الدوائر على الأقباط فقط مثل شبرا بالقاهرة، وأسيوط والمنيا وبعض دوائر الإسكندرية.

وبديهي أن المسـألة لم تلق استـجـابة حكومـية، وكـان من البـديهي أن المتحـدث الرسمي للكنيـسة ومن سمحـوا له بذلك يعرفون ذلك ومن ثم فـإن تفسير التـوقيت يعني أنها محاولة للحصـول على مكاسب في اتجاهات أخرى بالضغط على الحكومة في هذه النقطة، وهو سلوك برعت فيه الكنيسة المصرية في السنوات الأخيرة.

أسباب مختلفة بين العلمانيين والمسيحيين:

العلمانيون في مـعظمهم يعادون الشريعـة الإسلامية؛ لأنهم ينطلقـون من مفاهيم تغريبـية ترى أن فصل الدين عن الدولة هو القـاعدة الأصلية، وأن مـرجعية الشـريعة الإسلامية أمر لا يتفق مع المسـاواة في المواطنة، ولا يتفق مع روح العصر، ولا مع قيم العـولمة، ولا مع التطور الديمـقراطـي المزعـوم، ويجب أيضـاً أن نفـرق هنا بين أنواع العلمـانيين؛ فـالليـبراليـون واليـسـاريون بحكم تكوينهم الفكـري غالبـاً مـا يكونون علمانيين، أمـا القوميون فـمعظمهم غـير علمانيين، ومن ثم فـإن العلمانيين منهـم هم فقط الـذين يريدون إلغاء تلك المادة من الدسـتور، أمـا غير العلـمانيين من القـوميين فيعتبرون الشـريعة الإسلامية إحدى ركائز القومية العربيـة، أما غير المسلمين فالمسألة بالنسبة لـهم مُركّبة، فهناك من المسـيحيين المصريين من يتـمسك بالشريعة الإسـلامية باعتـبار أن ذلك جزء مـن تراثهم الحضاري، فـهم على حد قول السـياسي المسـيحي المصري المعـروف مكرم عبيد " مسـيحيون ديناً، مـسلمون وطناً "، وقد كـتـب الأستاذ رفيق حبيب وهو ابن قس مصري معروف، يدافع عن الشريعة الإسلامية.

وفي الحقيقة فإن بحثاً أجراه المركز القـومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة عام ١٩٨٥ تحت إشراف الدكـتور أحمد المجذوب رئيس المـركز في ذلك الوقت أفاد

أن ٩٨٪ من المسلمين و٦٨ ٪ من المسيحيين يوافقون على تطبيق الشريعة الإسلامية؛ بل والحدود الإسلامية. وهكذا فإن مطلب الشريعة الإسلامية كمرجعية هو مطلب مصري عام، وصحيح أن أقباط ١٩٨٥ غير أقباط ٢٠٠٧ فقد مرت كثير من المياه تحت الجسر، وتغيرت أمور كثيرة بسبب الاستقطاب الطائفي، إلا أن القدر المتيقن منه أن هناك نسبة لا بأس بها من المسيحيين المصريين لا تزال على موقفها من مرجعية الشريعة الإسلامية.

الشريعة والاستقلال الوطني:

وفي الحقيقة فإنه من الممكن أن نقول ببساطة: إن الذين يقفون مع المشروع الوطني المناهض لأمريكا وإسرائيل من إسلاميين وقوميين بل ويساريين ومسيحيين هم مع مرجعية الشريعة الإسلامية على أساس أن الشريعة الإسلامية هنا تحقق نوعاً من الممانعة الحضارية، وتحقق نوعاً من الاستقلال، وتعني عدم الخضوع الحضاري والتشريعي والثقافي للحضارة الغربية والأمريكية والصهيونية، وأن الذين يقفون مع المشروع الأمريكي الصهيوني من كل الاتجاهات السياسية هم ضد مرجعية الشريعة التي تعطي الحق لغير المسلم للتحاكم إلى قانونه الخاص " في الأحوال الشخصية مثلاً كما هو معمول به في مصر "، إلا إذا طلب هو غير ذلك.

وبديهي أن مطلب مرجعية الشريعة هو مطلب شعبي عام، لا تصل قضية أخرى إلى القدر الذي يتمتع به من التأييد، ومن ثم فإن الليبراليين والديمقراطيين - إن كانوا كذلك حقاً - فإن عليهم احترام اختيار الشعب، فإذا كانت الشريعة واجب شرعي بالنسبة للمسلم، فإنها - حتى بمقاييس الليبرالية - مطلب شعبي، وما دام الشعب في رأيهم مصدر السلطات فلماذا لا يحترمون تلك الرغبة الشعبية؟.

منطق دعاة الشريعة:

إن منطق دعاة المرجعية الإسلامية متماسك؛ فهو أولاً مطلب شعبي عام، وليس فيه تمييز؛ لأننا لو سألنا مثلاً المسيحيين المطالبين بإلغاء المادة الثانية من الدستور أو إلغاء مرجعية الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع هل يقبل هو ذاته أن يخضع للزواج المدني بعيداً عن الكنيسة أو أن يقيم علاقاته الأسرية والاجتماعية بمعزل عن

الدين لرفض فوراً، فهل يعني ذلك أن تتخلى الأغلبية عن شريعتها فيكون ذلك ديمقراطياً، وتتمسك الأقلية بشريعتها الدينية في نفس الوقت؟

وكذلك فإن الداعين إلى المرجعية الإسلامية هم دعاة استقلال وطني وتميز حضاري، وهو أمر مطلوب ومرغوب في ظل التحدي الصهيوني الأمريكي، ولعل دراسة تاريخ تسلل التشريع الأجنبي إلى مصر يؤكد هذه الحقيقة، فقد بدأ هذا التسلل مع النفوذ الاستعماري بدءاً من عام ١٨٤٠ حين هُزم محمد علي، وأصبح للدول الأوروبية نفوذ في مصر ثم زحف الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة والأجنبية والقنصلية، ثم تسلل مدارس التعليم القانوني الأجنبي في عصر سعيد وإسماعيل، ثم مع الاحتلال الإنجليزي ثم الاحتكام تماماً إلى القانون الغربي وإزاحة القوانين الإسلامية تماماً.

هكذا فإنه تم استنبات التشريع الأجنبي في البيئة المصرية عملياً ونظرياً وتعليمياً بفعل الضغط والنفوذ الأوروبي وطلائعه الأولى من الأفّاقين والمرابين والمقامرين، ومازالت المدارس العلمانية التي تطالب بإلغاء مرجعية الشريعة الإسلامية تحقق نفس الخطة الغربية، وما زالت المرجعية الإسلامية هي مطلب حركة التحرر الوطني المصري منذ بدايتها وحتى الآن.

الكنيسة المصرية.. ودعاة الفتنة الطائفية !!



الكنيسة المصرية.. ودعاة الفتنة الطائفية !!

من التقاليد المعروفة، والتي كانت تشكل سمة رئيسية من سمات الكنيسة المصرية هي عدم تدخل الكنيسة ـ والبطريرك ـ في الأمور الدنيوية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يقتصر دور الكنيسة والبابا على الأمور الروحية . وقد أصبح هذا الأمر أحد أهم مميزات الكنيسة المصرية، لأنها انتزعت هذا التقليد بدماء كثير من الضحايا من رعاياها ورهبانها، ويحتفظ التاريخ القديم للكنيسة أن الأب أثناسيوس أصر على عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الإمبراطور الروماني قسطانيوس قائلاً:"لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه الكنائس.. " وكانت النتيجة أن تعرض الأب أثناسيوس للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية، التي وضعت جائزة لمن يأتي برأسه، واستمرت تلك المطاردة ٢٠ عاماً .

وهكذا دشنت الكنيسة المصرية بالدم والضحايا تمسكها بمبدأ الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية، واستمر هذا المبدأ سارياً لم يجرؤ بطريرك أرثوذكسي على تجاوزه ؛ ففي عام ١٧٦٩ بعث بابا روما مندوباً عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك المصري "يؤانس الثامن عشر" إلى الاتحاد بين الكنيستين؛ إلا أن البطريرك "يؤانس" رفض تلك الدعوة وكلف أحد كبار اللاهوتيين بالرد عليها، وجاء الرد مشتملاً على أقصى أنواع العنف والسخرية، وعندما ظهر ما يسمى بمجلس الكنائس العالمي رفضت الكنيسة المصرية الانضمام إليه معتبرة إياه جزءاً من المخطط الأمريكي.

إلا أن من الملاحظ أنه في الثلاثين عاماً الأخيرة حدثت تغيرات استراتيجية في الكنيسة المصرية، فقد بدأ البابا شنودة الذي صعد إلى مقعد البطريرك عام ١٩٧١

بممارسة نوع من الدور السياسي ـ وهو أمر خطير على مستوى التخلي عن التقاليد الكنسية المصرية، وعلى مستوى توتير العلاقة مع المسلمين ، والمراهنة على العامل الخارجي لتحقيق بعض المطالب . كما لوحظ أن البابا شنودة قبل الانضمام إلى مجلس الكنائس العالمي ، كما أنه بدأ يشارك شخصياً في تأييد هذا المرشح أو ذاك ـ مثلاً شارك البابا شنودة في تأييد الرئيس مبارك في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥، وكذا دخلت الكنيسة طرفاً في المفاوضات مع أجهزة الدولة حول عدد من القضايا الاجتماعية.

ويلاحظ المراقبون أن بعض الرهبان والقساوسة بدأوا يتحدثون عن مطالب سياسية للأقباط داخل الكنائس وخارجها، كما تصاعدت مطالب ما يسمى بأقباط المهجر، وهي مطالب أقل ما يقال عنها إنها مطالب سياسية واقتصادية .. ومن الغريب أن البابا شنودة لم يصدر قرار حرمان أقباط المهجر، وبذلك ينزع عنهم صفتهم الكنسية والمسيحية المصرية، فيقضي على الفتنة في مهدها، وصحيح أنه لم يوافق علناً على تلك المطالب ، إلا أن السكوت قد يعني نوعا من ممارسة الضغط على الحكومة المصرية لتلبية المطالب . كما لوحظ أن الكنيسة المصرية بدأت تحتضن مظاهرات ترفع شعارات خطيرة ينظمها شباب أقباط داخل أروقة الكنيسة ذاتها كما حدث في حادثة إسلام زوجة أحد كبار القساوسة "وفاء قسطنطين"، وقد اضطرت الحكومة المصرية تحت الضغط أن تقوم بتسليم مواطنة مصرية أعلنت إسلامها رغم مخالفة ذلك للدستور ولمبدأ حرية العقيدة !

على أن المسألة لم تقتصر على ذلك، بل تعدته إلى ما يمكن أن نطلق عليه الدخول في المساحات الحرجة، فقد رصدت الصحافة المصرية إنتاج شريط سينمائي عليه مسرحية كوميدية تتطاول على المسلمين، وأن ذلك الشريط باركه البابا، وقامت بإنتاجه كنائس رسمية .

الشريط بعنوان "كنت أعمى والآن أبصر"، وتم تقديمه في الكنائس، وفي مقدمته كتب منتجو الفيلم أن الشريط نال بركة صوت قداسة البابا شنودة الثالث، وأن العمل

تم تحت رعـاية كل من " أبونا أوغـسطينوس فـؤاد ـ وأبونا أنطونيـوس فهـمي" وأن الجهـة التي نفذت هذا العـمل هي كنيسـة الشهيـدة العظيمـة مار جرجـس بالقاهرة، وكنيسة القديس العظيم الأنبا أنطونيوس بمحرم بك بالإسكندرية، وأن الكورال التابع لتلك الكنيسة هو الذي قام بتمثيل وإخراج وإنتاج العرض .

الشريط يـتطاول على العقـائد الإسلاميـة، ويسخـر من قاعدة الناسـخ والمنسوخ، ويصور المسلمين على أنهم ذئاب ....الخ وبديهي أن هذا لا علاقة له بموضوع الحرية الفنية والفكرية ، ولو كـان العمل إنتاجا فرديا أو شخـصيا أو حتى إنتاج مـؤسسة من خـارج الكنيسـة لتـذرع البعض بـذلك، ولكن أن يحمل الـعمل اسم كنيسـة معـينة ويباركه البابا شنودة فهذا مصدر الخطر الكبير ، ويطرح أكثر من علامة استفهام حول الدوافع والأهداف الحقيقية لهذا العمل !!

وبالطبع فإن مثل هذا العـمل يجب أن يتصدى له عقلاء المسيـحيين قبل المسلمين حتى لا يثير فـتنة كبرى، فالمسلمون لن يصبـروا طويلاً على التهكم على دينهم، ومن يفعل ذلك فإنما يضر مصر، ويضر المسيحيين قبل أي طرف آخر .

ويرى المراقـبون أن الدخـول في تلك المسـاحـات الخطيرة يعـتـمد على عـدد من المتغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة وهي:

ـ صعود نجم الولايات المتحدة، ومحاولتها استخدام ورقة الأقليات في مصر

ـ الضعف الذي أظهرته الدولة أكثر من مرة في أكثر من قضية مع الكنيسة

ـ الاعتماد على أن الكنيسة أيدت الرئيس مـبارك في الانتخابات الأخيرة، ومن ثم فإن لها فضلاً عليه لا يستطيع تجاهله

ولكنها كـما نرى كلها عوامل مؤقـتة، ويمكن أن تتغيـر في أي لحظة، ومن ثم فإن عقلاء المسيحيين دعوا إلى وقف هذا الاستفزاز وناشدوا البابا شنودة التدخل شخصياً لمحاكمة المنتجين لهذا العمل والمروجين له .

تغيرات استراتيجية في الكنيسة المصرية

تغيرات استراتيجية في الكنيسة المصرية

ماذا حدث للكنيسة المصرية ... وهل هذا الذي حدث هو نوع من التغير التكتيكي أم أنه تغير استراتيجي يضرب عميقاً في بنية وتركيب وتقاليد وتراث الكنيسة بل وعقائدها الدينية أيضاً ، وهل الشأن الكنسي المصري هو شأن مسيحي خالص ، أم أنه جزء من التاريخ الوطني المصري ومن ثم العربي ، بل والإسلامي ، بمعنى أنه من حق المسلم أيضاً - على قدم المساواة مع المسيحي المصري والعربي - أن يهتم بشئون الكنيسة ، باعتبارها كنيسته و باعتبارها جزءا من التركيب الحضاري والثقافي والتاريخي والوطني المصري والعربي ؟ .

وفي الحقيقة فإن الاقتراب من هذه الأسئلة الجوهرية يقتضي في البدء فهم تقاليد الكنيسة المصرية و تراثها بل وعقائدها أيضاً .

دخلت المسيحية إلى مصر مبكراً جداً ، على يد القديس مرقص أحد حواريي المسيح عليه السلام ، وقد واجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد الروماني في ذلك الوقت ،خصوصاً في فترة حكم "ديسيوس" و "فاليريان" و"ديوكليتان " في القرن الثالث الميلادي وبداية القرن الرابع ، وحينما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور " قسطنطين " فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى ، وذلك أن الإمبراطورية حاولت السيطرة على الكنيسة المصرية و إخضاعها لأوامر الإمبراطور، إلا أن الأب "أثناسيوس". رفض ذلك ، وتمسك بعقائد الكنيسة المصرية التقليدية في عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الإمبراطور الروماني "قسطانطيوس" قائلاً: "لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه الكنائس،

لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة وليس مسموحاً لنا أن نمارس حكماً أرضياً وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي "، وكانت النتيجة أن تعرض الأب " أثناسيوس " للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية التي وضعت جائزة لمن يأتي برأس " أثناسيوس " ، واستمر البطريرك " أثناسيوس " مطارداً لمدة عشرين عاماً كاملة حماه خلالها الرهبان والفلاحون.

وفي عام ٤٥١ أكدت الكنيسة المصرية استقلالها العقائدي حيث رفض الأنبا "ديوسكورس" مقررات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح ووقف الشعب المسيحي المصري معه ، وقام الرومان بخلع "ديوسكورس" وفرضوا بطريرك جديدا إلا أن الشعب المصري المسيحي رفض ذلك ومنع الناس البطريرك الجديد من دخول الكنيسة المصرية وهتفوا " ارجع يا محروم" وقام جنود الإمبراطورية بإدخاله بالقوة وأحدثوا مذبحة هائلة للناس على أبواب الكنيسة وشهدت تلك الفترة أسوأ فترات الاضطهاد الروماني ضد المسيحيين المصريين ، وسقط الكثير من الشهداء ، وعرف هذا العصر بعصر الشهداء وهو من أهم عصور ورموز الكنيسة المصرية وعاش الرهبان الأرثوذكس المصريين في سراديب تحت الأرض واستمروا في معارضة الاندماج في الكنيسة الرومانية رغم الاضطهاد والمطاردة . و في عهد الإمبراطور الروماني "هرقل" حاول هذا الإمبراطور أن يستثمر النفوذ الذي حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس و أن يفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية إلا أن المحاولة فشلت رغم دمويتها ووحشيتها .

وهكذا دشنت الكنيسة المصرية بالدم وبالدموع استقلالها العقائدي عن الكنيسة الرومانية واستقلالها العقائدي عموماً ، كما دشنت رفضها المطلق للخلط بين السلطتين الدينية والزمنية وفي عهد البطريرك القبطي "بنيامين" جاء الفتح الإسلامي إلى مصر ورحب به المسيحيون للخلاص من الاضطهاد الروماني وللثقة في عدل وسماحة الإسلام وأعطى الفاتحون المسلمون عهداً بالسلامة والأمان للبطريرك "بنيامين" الذي كان مختفياً من الاضطهاد الروماني ، واستقبل عمرو بن العاص البطريرك "بنيامين" وأكرمه وقال له: "جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبر أحوالهم"

وظلت العلاقة ودية بين المسلمين والمسيحيين في عمومها على قاعدة عدم التدخل في الشئون الكنسية من ناحية الحكام المسلمين ، وعدم تدخل الكنيسة في السياسة من ناحية البطاركة وهو ما يتفق مع العقائد والتقاليد الكنسية المصرية .

وعندما ظهر الصليبيون في المنطقة منذ عام ١٠٩٥ م فإن المسيحيين المصريين لم يظهروا أي قدر من التعاطف معهم، وأصدر القادة الصليبيون قراراً بمنع المسيحيين الأرثوذكس المصريين من الحج إلى بيت المقدس بدعوى أنهم ملحدون -وليم سليمان قلادة الإسلام والمسيحية على أرض مصر-.

وعندما احتل الصليبيون دمياط قاموا بخطف ٥٠٠طفل أرثوذكسي مصري سنة ١٢١٩م أثناءالحملة الصليبية الخامسة وتم تعميدهم وفقاً للعقائد الكاثوليكية

- نفس المرجع السابق- وقام الملك لويس التاسع ملك فرنسا بفرض بطريرك كاثوليكي على مدينة دمياط عندما احتلها.

لم تتوقف محاولات تغيير عقائد الكنيسة المصرية وتقاليدها ، ولم تتوقف عملية التمسك بتلك العقائد التي أصبحت علماً على الكنيسة المصرية ، في سنة ١٧٦٩م بعث بابا روما مندوباً عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك المصري.

" يؤانس الثامن عشر"، إلى الاتحاد بين الكنيستين إلا أن البطريرك المصري رفض ذلك وكلف أحد كبار اللاهوتيين بالرد عليها، وجاء الرد مشتملاً على أقصى أنواع العنف و السخرية - كامل صالح نخلة سلسلة تاريخ الباباوات - ومع ظهور الاستعمار لم تتوقف تلك المحاولات عن طريق حملات التبشير التي استهدفت تغيير مذهب المسيحيين المصريين قبل أن تستهدف تنصير المسلمين ، وتصدت الكنيسة المصرية لتلك الحملات كما شارك المسيحيون المصريون إخوانهم المسلمين في التصدي للتغريب والنضال ضد الاستعمار - د/ وليم سليمان قلادة - الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية-. وعندما ظهر ما يسمى مجلس الكنائس العالمي ، رفضت الكنيسة المصرية الانضمام إليه معتبرة إياه جزء من المخطط الأمريكي ،إلا أن ذلك تغير فيما بعد على يد البابا شنودة.

نلاحظ من ذلك السرد التاريخي أن:

-الكنيسة المصرية ترفض الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

-أن عقائد الكنيسة المصرية مختلفة عن عقائد الكنيسة الغربية.

-أن المسيحيين المصريين تعرضوا لاضطهاد ثم محاولات التذويب ولكنهم تمسكوا بتقاليدهم.

-بديهي أن هناك خط هامشي في المسيحيين المصريين - تعاون مع الأجانب - ولكن ذلك كان مرفوضاً من الكنيسة وهو على كل حال موجود أيضاً لدى المسلمين وبالتالي فليس له دلالة تغيرات استراتيجية في الفترة الأخيرة حدثت تغيرات استراتيجية خطيرة في بنية وتركيب الكنيسة المصرية ويمكننا أن ندخل العديد من العوامل في أسباب هذا الأمر منها صعود نجم الولايات المتحدة و إسرائيل ومحاولة الولايات المتحدة استخدام ورقة الأقليات كنوع من التحالف الشمالي في مصر ، ومنها زيادة نفوذ المسيحيين المصريين المهاجرين " أقباط المهجر" و اختراقهم من قبل أجهزة استخبارات غربية ، انسداد أفق التعبير الديمقراطي في مصر ، ولكن السبب الرئيسي في رأينا يرجع إلى محاولة الكنيسة القيام بدور سياسي ـ حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ قضائية ـ وهو أمر خطير على مستوى التخلي عن التقاليد الكنسية المصرية وعلى مستوى توتير العلاقة مع المسلمين، والمراهنة على العامل الخارجي لتحقيق بعض المطالب ، ونحن طبعاً لا نرفض أن يطالب المسيحيون المصريون بما يشاءون ولكن ليس باستخدام الكنيسة وقيادتها ولكن عن طريق المجتمع المدني -المجالس الملية مثلاً- لأن معنى أن يصبح البطريرك قائداً سياسيًا وهو مطاع دينياً بالطبع ومخالفته نوع من الإثم على عكس شيخ الأزهر مثلاً الذي يمكن لأي مسلم مخالفته دون أن يكون ذلك وقوعاً في الإثم، معنى ذلك أن ينقسم المجتمع إلى حزبين كبيرين حزب مسيحي بقيادة البطريرك، وحزب إسلامي بقيادة رئيس الجمهورية ، وفي الحقيقة فإن هذا السلوك الذي ظهر

في أكثر من حادثة منذ حادثة الخانكة الأولى عـام ١٩٧٢ وانتهاء بالحوادث الأخيرة ، وكانت محكمة القـضاء الإداري في مصر ، وتقرير هيئة مـفوضي الدولة قد أشارت إلى هذا السلوك في حكمـها الصادر في الـقضيـة رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضـائية ، هذا السلوك يكرس الطائفية ويكرس الاستقطاب في المجتمع ، ولا يعني هذا أن الطائفية والاستقطاب لا تستند إلى أسباب أخرى ولكن دور قيادة الكنيسة هنا دور محوري ، كان من الممكن مثـلاً أن تصدر الكنيسة المصرية قـرار حرمان بحق ما يسمـونه بأقباط المهجـر وهذا كان سيقـضي على فتنة هؤلاء في مهدها ، وأن تظل الكـنيسة مقـتصرة على الأمـورالروحـية، وأن تتـرك الأمـور السـياسيـة والمهنيـة وبناء الكنائس... الخ لمؤسسات المجتمع المدني هذا على كل حال فإن هذا السلوك في رأي عدد من الرموز المسيحية المصرية ، كالأستاذ جمال أسعـد والدكتور رفيق حبيب وغيرهما فيه خروج على التقاليد الكنسية وفيـه خطورة على مصالح المسيحيين المصريين ، لأن المراهنة هنا على العامل الخارجي أمر غير مضمون كما أنه غير مبرر أخلاقياً .

ولأن ما يحدث الآن وما حدث في الثلاثين عاماً الأخيرة أمراً استراتيجياً يمس بنية الكنيسـة المصرية والعـقيدة الأرثوذكـسية المصـرية ،ويمس سلامة العـلاقة بين أطراف المجتـمع ، ويمس الأمن القومي المصري والعـربي ، فإن الأمر يستـدعي قدراً هائلاً من الاضطلاع بالمسـئوليـة والصراحـة والمكاشـفة ، ويسـتدعي حـواراً واسعـاً ليس بين المسلمين والمسيحيين ، أو الدولة والكنيسة ، ولكن داخل إطار الجماعة المسيحية ذاتها لأن التاريخ يقـول أن من يراهن على العامل الخارجي هو أول من يدفع الثـمن وآخر من يستفيد.

سفارة مصرية فى وادى النطرون

سفارة مصرية في وادى النطرون

حسب علمى بأن المسيحيين المصريين الأرثوذكس هم مواطنون مصريون، وأن من المفروض أن لهم كل الحقوق وعليهم كل واجبات هذه المواطنة، وأن أى اعتداء على هذه المواطنة هو أمر مرفوض منا جميعاً كمصريين مسلمين ومسيحيين أرثوذكس وبروتستانت وكاثوليك أيضاً، وحسب علمى أيضاً فإن مصر لم تفتح لها سفارة فى وادى النطرون، وإن الكنيسة بكل ما فيها هى داخل السيادة المصرية.

وبداية فإننى باعتبارى مواطناً مصرياً، أعتبر أن الكنيسة المصرية جزء من تراثى الحضارى، وأن شأنها شأن مصرى أيضاً ويمكن أن أضيف أنها شأن عربى باعتبارها جزءاً من النسيج الحضارى العربى الإسلامى، على حد قول السياسى المسيحى الأرثوذكسى المرموق مكرم عبيد، الذى قال يوماً إنه مسلم وطناً مسيحى ديناً. ويمكن لمن شاء أن يخالف أو يوافق على هذا الرأى، دون أن ينقص ذلك شيئاً من أن الكنيسة المصرية تهم كل مصرى أياً كان دينه ومذهبه.

ومن رأيى كمواطن مصرى دون أن أفرض رأيى على أحد، أن الكنيسة المصرية ذات تراث متميز، خاصة فى موضوع الاستقلال تجاه الكنائس الأخرى، وموضوع عدم خلط المسائل الدنيوية بالمسائل الروحية، وانفرادها فقط بالشأن الروحى المسيحى، وأنها قدمت الشهداء طوال تاريخها للحفاظ على هذين التميزين، ولكن أن تتحول الكنيسة إلى مؤسسة سياسية، فهذا عين الخطأ ـ حسب رأيى بالطبع وإنه يقسم مصر إلى قسمين أو حزبين حزب بقيادة الكنيسة وحزب بقيادة رئيس الجمهورية، لأن السلطة السياسة فى الإسلام لولى الأمر وليس للعلماء أو شيوخ الأزهر، وهو أمر خطير بالنسبة للقطاع المسيحى من المصريين، لأن طاعة ولى الأمر

فى الإسلام غير واجبة ولا ملزمة إلا بشروط معينة، ولكنها فى حالة الكنيسة واجبة بل جزء من الإيمان ويمكن مثلاً للمسلم أن يخالف فى الرأى شيخ الأزهر ولا يشعر بالإثم، أما بالنسبة للمسيحى فإنه إن خالف الكنيسة يخرج من الملكوت!!

أياً كان الأمر، فإن محاولة وأد الفتنة الطائفية، والحفاظ على النسيج الوطنى مرتبط أشد الارتباط بكف الكنيسة عن التدخل فى الشأن السياسى، وأن تترك المشاكل السياسية والاجتماعية للمسيحيين - إن وجدت - للمجتمع المدنى، وهذا بالطبع لا ينفى وجود أسباب أخرى للفتنة!! يمكن أن يكون المسلمون هم السبب فيها أو الحكومة أو الشرطة أو الجماعات الإسلامية أو غيرها.

هذا الكلام بمناسبة التصريحات الأخيرة للبابا شنودة التى قال فيها "إنه لن يخضع للقانون المدنى، بل لتعاليم الإنجيل فقط، وإنه يرفض رقابة الدولة على أموال الكنيسة" وهى تصريحات فى غاية الخطورة، ونحن لن نقضى عليها ولكن نتساءل فقط، ما موقف القوى الدينية المصرية والعربية والعالمية التى تقيم الدنيا وتقعدها إذا قال أحدهم إنه ينبغى أن يكون الإسلام هو المرجعية، أو الإسلام هو الحل، أو أنه لا يلتزم إلا بتعاليم القرآن الكريم، وما رأى هؤلاء السادة فى إخراج الدولة من الرقابة على أموال الكنيسة، هل الكنيسة أصبحت دولة داخل الدولة، وأن من المفروض إقامة سفارة لمصر فى وادى النطرون.

شكاوى الأقباط المصريين للأمم المتحدة

شكاوى الأقباط المصريين للأمم المتحدة

وافقت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على مناقشة المزاعم القبطية بوجود اضطهاد للأقباط في مصر الذي تقدم به إليها المهندس عدلي أبادير زعيم ما يسمى بأقباط المهجر - وهو مهندس ورجل أعمال يقيم في سويسرا ، والمتحدث الرسمي باسم ما يسمى "الأقباط المتحدون"، وبديهي أن الأقباط المتحدون أو المهندس عدلي أبادير لا يمثل كل أقباط المهجر، كما أنه بداهة لا يمثل الأقباط الذين يعيشون في مصر والذي يزعم أنهم يتعرضون للاضطهاد.

وكان الأقباط المتحدون قد عقدوا مؤتمراً في العام الماضي في الكونجرس الأمريكي ، وتحدثوا عن وجود اضطهاد للأقباط في مصر ، يتمثل في خطف الفتيات وأسلمتهن بالقوة ، وعمل مذابح للأقباط ، كما زعموا أن الأقباط لا يصلون إلى المناصب العليا في الدولة المصرية ، ويتم التمييز ضدهم في الشأن العام ، وقد حضر عدداً من المثقفين المصريين - من المسلمين والمسيحيين - هذا المؤتمر المشبوه ، وإذا كان المسلمون الذين حضروا هم من دعاة العلمانية والمعادين للخط الإسلامي عموماً ، فإن الأقباط الذين حضروا هم من دعاة وجود اضطهاد للأقباط في مصر ، وقد وصفت الأوساط الإسلامية والمسيحية هؤلاء في حينها بأنهم يقومون بدور معين لصالح الضغوط الأمريكية على مصر ، ولكن الغريب أن أحداً من الأجهزة الحكومية الرسمية ، أو الكنيسة المصرية لم يساءل هؤلاء الحاضرين عن ذلك في حينها مما جعل الأقباط المتحدون يصعدون من حملتهم على الحكومة المصرية .

المزاعم التي أثارها الأقباط المتحدون في الشكوى المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان

الدولية ، والتي حولتـها اللجنة إلى الأمم المتحدة ، والمزاعم التي يثيرها أقـباط المهجر عموماً هي مزاعم أقل ما يقال فيها أنها ملفقة وكاذبة ومزورة .

فإذا كانت هناك شكوى عن عدم القدرة على بناء الكنائس إلا بتصريح من رئيس الجمهورية ، فإن عدد الكنائس إلى عدد السكان المسـيحيين أكبر من عدد المساجد إلى عدد السكان المسـلمين ، فضلاً عن أن الكنائس تتـميـز عادة بالاتساع ووجـود مرافق ملحقـة من مزارع ومـدارس ومرافق اجـتماعـية وهي مـفتوحـة على مدار السـاعة ، بعكس المساجـد التي في معظمها صـغيرة الحجم ، وتفتح فـقط في أوقات الصلوات الخمس مما يفـقدها أي دور اجتمـاعي ، ومن ثم فإن الكنائس ليست دور عـبادة ، بل مؤسسات اجتـماعية وسياسية وكذلـك فإن الأمر ببناء الكنائس من سلطة المحافظين الآن بعد صدور قرار رئاسي بذلك ، والأغرب أن تصاريح إقـامة المساجد بها العديد من الشروط الصعبة التي تجعل من بناء مسجد مغامرة صعبة على من يتصدى لها .

أما بخصوص خطف الفتيات المسيحـيات وأسلمتهن بالقوة ، فهو كذب صريح ، بل الصحيح أن بعضهم يسلم طواعية نتيـجة علاقة حب مع شاب مسلم ثم تتزوجه ، وقـد ظهرن علـى شاشـات التليـفزيون وتمسـكن بأزواجهن المسـلمين وقلن أنهن لم يتعرضن لأي قهر ، وإذا كان ثمة قهـر في الموضوع ، فهو القهر الكنسي الذي أصبح من القوة بحيث يتم الضغط على الدولة ، فتقوم بإكـراه المسيحيات والمسيحيين الذين أسلموا بالعـودة إلى الكنيسة ، وكأن الكـنيسة المصرية أصـبحت دولة داخل الدولة ، وهي أي الكنيسة تقـوم بحبسهن في الأديرة وممارسة كـل أنواع القهر المادي والمعنوي عليهن " وفاء قسطنطين ".

وفي موضوع تدبير المذابح للمسيحيين فهو كذب صريح لم يحدث قط - بل ربما الصـحـيح أن المسـيـحـيين يعـتـدون على أمـلاك المسلمين ، ويـضطر المسلمـون إلى السكوت خوفاً من أجهزة الدولة التي تضطر لمحاباة الكنيسة والمسيحيين حتى لا تتهم بالتمـييز!!. والمسيـحيون المصريون من كل الـطوائف لا يصل عددهم بالكاد إلا إلى ٦٪ من السكان والإحصائيات منشورة وموثقة ليست الإحصائيات الحديثة فقط ، بل الإحصـائيات منذ أيام الاحـتلال الإنجليزي تدور حـول هذه النسبـة ، وهم يحصلون

على جزء من الدخل القومي يماثل أربعة أضعاف نسبتهم ، والصحيح أنه إذا كان هناك تمييز تمارسه الحكومة المصرية فهو تمييز ضد المسلمين .

تدويل الأزمة هو الهدف من الشكوى التي تقدم بها المسيحيون المتحدون ، وهم مثل غيرهم من جماعات أقباط المهجر لا يخفون علاقتهم بالأوساط الصهيونية والأمريكية ويعلنون أنهم يريدون حل مشكلة الأقباط على طريقة أزمة دارفور ، أي أنهم يلوحون ويهددون بالتدخل الأجنبي ، وهو أمر يدخل في باب الخيانة وبديهي أنه لو أصدر البابا البطريرك قراراً بحرمان هؤلاء لانتهت الفتنة في عهدها ، ولكن الأوساط الكنسية المصرية تفضل دائماً مسك العصا من المنتصف فهي لا تؤيد أمثال هذه التحركات علناً ، ولكنها تستفيد من ذلك في إحداث نوع من الضغط على الحكومة المصرية لتحقيق مكاسب معينة ، كما لم يعد يخفى على أحد أن الكنيسة المصرية تقوم بدور سياسي مخالف لعقائدها وتقاليدها ، وهو أمر خطير لأنه يحول مصر إلى مناخ طائفي ، حزب مسيحي تقوده الكنيسة في مواجهة حزب سياسي يقوده رئيس الجمهورية مثلاً على أساس أنه ليس هناك رجال دين في الإسلام . ومن المعروف أن طاعة البابا واجبة مسيحياً ، ومن ثم فإن تدخله في السياسة يؤدي إلى اصطفاف المسيحيين خلفه سياسياً ، أي يحول المسيحيين إلى حزب سياسي له قائد طاعته واجبة أما المسلمون فهم بالضرورة لا يشترط طاعة شيخ الأزهر لصحة إسلامهم ، ومن ثم فإن السلوك الكنسي سلوك خطير ومدمر لنسيج المجتمع المصري.

***

بالطبع فإن تدويل أزمة الأقباط في مصر ، فيه من الافتعال والمغامرة وعوامل الفشل أكثر مما فيه من عوامل النجاح ، فالمسيحيون المصريون أولاً ليسوا كلهم أرثوذكس ، وهم ثانياً لا يتواجدون في مكان جغرافي متصل ، بل متناثرون في كل محافظات مصر وهم ثالثاً ليس لهم لا لغة خاصة ولا ثقافة خاصة فهم يتحدثون العربية ويصطبغون بنفس التقاليد والثقافة التي يصطبغ بها المسلمون . وهكذا فإن عملية التدويل ليست أكثر من ورقة يستخدمها أكثر من فريق ، فالولايات المتحدة

الأمريكيـة سوف تستخـدمها في الضغط على الحـكومة المصرية للحصـول منها على مواقف سيـاسية معينـة لصالح إسرائيل !!. والكنيسة المصـرية سوف تستخـدمها في الحصـول على مكاسب ، بل وقد لـوح أكثر من طرف قـبطي مصـري بضرورة عـقد مؤتمر داخل الوطن يتم فيـه شرح مشاكل الأقباط وبصراحـة والحصول على مكاسب في هذا الصدد!! مما يدفع بالاعتقاد بوجود نوع من تقسيم الأدوار في هذا الصدد .

في المقابل فإن هناك أصـوات قبطية مصرية وطنيـة مثل الأستاذ جمـال أسعد يرى أن هذا السلوك خطر على مصـر والأقباط قبل المسلمين ويؤدي إلى فـتنة سوف يدفع الأقـباط أسـاساً ثمنهـا ، ويؤدي إلى تصـاعد المد الطائـفي داخل مصـر وسيـزيد من الاحتكاكات الطائفية ، وأنها جزء من مخطط دولي يستهدف تقسيم المنطقة .

فتنة طائفية أم فتنة انتخابية



فتنة طائفية أم فتنة انتخابية

تصاعدت في الآونة الأخيرة مسألة الصدام بين متظاهرين مسلمين أمام كنيسة مارجرجس بالإسكندرية وبين رموز الكنيسة المصرية بسبب تداول شريط مسيحي يرى فيه هؤلاء المعترضون أن به مساساً بالعقائد الدينية الإسلامية وسخرية من الإسلام والمسلمين وامتهاناً لقدسية القرآن الكريم . وقد اندلعت مظاهرات في يوم الجمعة ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٥ وتجددت تلك المظاهرات يوم الجمعة التالي ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٥، وقد تضمنت تلك المظاهرات عمليات إتلاف لعدد من المنشآت والممتلكات، كما تضمنت صراعاً مع الشرطة المصرية وسقط قتلى وجرحى من المتظاهرين وقوات الشرطة على حد سواء . ويطالب المتظاهرون بمحاكمة المسئولين الذين أنتجوا هذا الشريط ، واعتذار واضح من البابا شنودة بطريرك الكرازة المرقسية في مصر ، وقد رفض البابا شنودة هذا الاعتذار حتى الآن ، كما لم تظهر بوادر لمحاكمة المسئولين الكنسيين الذين أنتجوا الشريط ، وقد تضمن الشريط المسرحي مقدمات تقول أنه نال بركة البابا شنودة وأنه تم إنتاجه بتمويل من الكنيسة وقام بأداء المسرحية الكورال المسيحي التابع لكنيسة مارجرجس بالإسكندرية.

وفي الحقيقة فإن المطالبة بمحاكمة هؤلاء المسئولين أصبح مطلباً مصرياً عاماً ، حيث طالب كتاب ورموز سياسية - لا تنتمي للتيار الإسلامي بذلك ، وقال الكاتب الصحفي عادل حمودة رئيس تحرير جريدة الفجر المستقلة وأحد كتاب المقالات في جريدة الأهرام أن اعتذار البابا شنودة لم يعد يكفي ولابد من محاكمة المسئولين عن الجريمة ، وقد وضع ذلك العنوان مانشيتاً على رأس الصفحة الأولى لجريدة الفجر عدد ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٥. ووفقاً لرؤية وكلام عادل حمودة نفسه ، فإن الأقباط أيتظوا

الفتنة وأن الإخوان المسلمين أشعلوها لأسباب انتخابية ، لإحداث نوع من الاستفزاز الديني يعطي المزيد من الأصوات لمرشحي الإخوان خاصة في الإسكندرية والمدن القريبة منها مثل طنطا ودمنهور ، حيث أنه هناك عدد كبير من أهم مرشحي الإخوان في تلك الدوائر . وفي الحقيقة فإن تلك الجزئية في كلام عادل حمودة - غير صحيحة من وجهة نظرنا - لأن تقاليد وسلوك الإخوان لم يكن طائفياً في يوم من الأيام وكذلك فإن جرأتهم لا تصل إلى هذا الحد ولم نعهد منهم مثل تلك الجرأة مثلاً في أي قضية . المهم أن عادل حمودة يرى أيضاً أن الأمن أصاب الأبرياء ، وأن البلطجية استغلوا الفرصة ونهبوا عدداً من المحلات والأماكن في الإسكندرية ويرى عادل حمودة أيضاً " أن تسليم المتهمين صعب لعدم وجود اتفاقية تبادل مجرمين بين مصر ودير وادي النطرون " ـ يلاحظ هنا أن دير وادي النطرون يقع غرب الإسكندرية وهي منطقة واسعة بها كنائس ومزارع وورش تابعة للكنيسة ـ وهي داخل جمهورية مصر العربية طبعاً ولكن عادل حمودة يريد أن يقول أن الكنيسة أصبحت دولة مستقلة داخل الدولة !!..

وفي الحقيقة فإن التفسير الانتخابي للأحداث قال به أيضاً الأستاذ عبد الحليم قنديل رئيس تحرير جريدة العربي الناصرية وهذا الحزب جزء من الجبهة المتحالفة للمعارضة ، ويرى قنديل وآخرون أن المتهم الحقيقي هو النظام المصري وليس الكنيسة ، وأن الحكومة ربما تكون وراء افتعال تلك الأحداث لكي تلهي الناس عن مشاكلها الحقيقية من غلاء وفساد وتهاون وطني . . . الخ ، ومن ثم تحاصر مرشحي الجبهة في الموضوع الطائفي ، والحقيقة أن قنديل أيضاً لم يسقط المسئولين في الاستقطاب الطائفي عن البابا شنودة ولكنه جعل الجزء الأهم في الموضوع هو التفسير الانتخابي ، ولكن المسألة بالطبع لا يمكن فهمها بهذه الطريقة فالحكومة المصرية لا تحتمل أن تفعل بنفسها مثل هذه الأمور ثم إن التراكمات الطائفية والاستفزاز الكنسي للمسلمين كبير جداً ، وسوف يخرج اليوم أو غداً ، بهذه الطريقة أو تلك ، إذاً المسألة تعبر عن واقع حقيقي ، ولنكن صرحاء ونملك من الشجاعة ما يكفي لدفع الجرس في رقبة القط وليس تسكين الجروح غير النظيفة ، فالكنيسة

مارست وتمارس ضغطاً هائلاً على الحكومة ، وتتصرف كمؤسسة سياسية يقودها البابا ، وهذا بالطبع مخالف للدستور المصري وهو أيضاً مخالف لتقاليد الكنيسة المصرية الراسخة والمعروفة في عدم التدخل في الأمور الدنيوية والاقتصار على المهمة الروحية وقد كان ذلك سلوك تقليدي للكنيسة في كل عهودها حتى عهد البابا شنودة الذي حول الكنيسة إلى حزب سياسي ، وهو أمر خطير ، لأن معنى ذلك تقسيم مصر إلى حزب مسيحي يقوده البابا شنودة ورجال الكنيسة يمثل ٦ ٪ من الشعب المصري ، وحزب إسلامي يقوده رئيس الجمهورية يمثل ٩٤٪ من الشعب المصري . وهذا الاستفزاز الكنسي بالطبع يتراكم وقد سجلت محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر برفض طعن البابا شنودة ، أنه يقوم بدور سياسي وله علاقات خارجية غير مقبولة " حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضائية المقامة من البابا شنودة ضد رئيس الجمهورية بصفته ورئيس الوزراء بصفته.

ويمكن أن نرصد في هذا الصدد أيضاً أن الكنيسة المصرية نجحت في إلزام أجهزة الدولة بالبحث عن وفاء قسطنطين وآخرين ، وهم مسيحيون قد أعلنوا إسلامهم ومن ثم تسليم هؤلاء للكنيسة ، وكأن الكنيسة أولاً تفاوض الدولة كطرف مستقل ، وهي ثانياً تمارس مهمة محاكم التفتيش وهو أمر رآه المسلمون أمراً خطيراً حيث أنه تسليم مواطن مسلم إلى جهة لإكراههم على الكفر ، والعجيب أن دعاة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ، والكثير من القوى السياسية قد سكتت على هذا الإكراه في الدين ، ومخالفة مبدأ حرية العقيدة في حين أنها تقيم الدنيا ولا تقعدها في أمور أقل من ذلك بكثير – مصادرة كتاب مثلاً – وفي الإطار نفسه هدد أكثر من راعي كنيسة وكاهن " راعي كنيسة الكشح نموذجاً – باللجوء إلى الولايات المتحدة ومنظمة بيت الحرية وإبلاغهم ضد مسئولين مصريين في أحداث الكشح ، وهو نوع من الاستقواء بالأجنبي يترك أثره بالطبع على نفسية المسلمين ويحدث نوعاً من الاستفزاز يظل يتراكم حتى ينفجر في النهاية ، ويعتمد هؤلاء على أن الحكومة المصرية ضعيفة أمام الولايات المتحدة لأسباب سياسية واقتصادية ومن ثم يمكن الضغط عليها والحصول منها على مكاسب سياسية وطائفية.

أضف إلى ذلك ممارسات ما يسمى بأقباط المهجر ، وأقل ما يقال فيها أنها مطالب تمثل نوعاً من الخيانة العظمى ، ومع ذلك لم تتبرأ منهم الكنيسة ، ولم تصدر قرارات حرمان بشأنهم ، وهكذا فإن التراكم والاستفزاز موجود ، وبديهي أن المسلمين ليسوا حجارة أو حديداً وكذلك فإن الدولة لن تستطيع أن تظل مهزومة أمام الأقباط دائماً ، وكلها عوامل يمكن أن تكون سبباً موضوعياً للفتنة الطائفية ، والصحيح أن الاعتماد على الأمريكان والاستقواء بهم خطأ استراتيجي تمارسه الكنيسة ،فلن يحمي المسيحيين المصريين إلا علاقتهم الطيبة بالمسلمين ، وتمسكهم بالمبادئ الوطنية وهناك الكثير من عقلاء المسيحيين المصريين يقولون علناً أن البابا شنودة يقود المسيحيين إلى كارثة فأمريكا ليست قدراً دائماً ، وأن المسيحيين والمسلمين يجتمعون على قاعدة الانتماء للعروبة والثقافة الإسلامية التي هي للمسلم ديناً وثقافة وللمسيحي ثقافة وحضارة وهو الأمر الذي عبر عنه الزعيم المسيحي المعروف مكرم عبيد حين قال أنا مسلم وطناً مسيحي ديناً ، وقد عبر عن نفس الأمر السياسي المسيحي المصري " منير فخري عبد النور - عضو مجلس الشعب عن حزب الوفد " حين قال " أنا مسلم بالثقافة واللعب بالطائفية لا يخيل على المصريين " . جريدة الفجر ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٥ الصفحة ٦ .

ويرى الأستاذ جمال أسعد - وهو مسيحي أرثوذكسي أن البابا شنودة يتصرف بطريقة خاطئة تضر بمصلحة الأقباط ، يقول جمال أسعد في جريدة الفجر عدد ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٥ تحت عنوان " مسرحية الإسكندرية - ومسئولية البابا والدولة " " أن المسرحية التي عرضت تحت اسم " كنت أعمى والآن أبصر " هي بالفعل تهاجم الإسلام والمسلمين وتندد ببعض سلوكيات رسول الإسلام وتفسر بعض الآيات بطريقة ملتوية ، وهذا لا يمت بصلة للمنهج والفكر المسيحي الحقيقي ، بل هي ممارسات طائفية شاذة ، وأن عرض تلك المسرحية في كنيسة " كنيسة مارجرجس بالإسكندرية تعني أن فكراً جديداً ومتغيراً داخل الكنيسة ، وأن ما يحدث في هذه الكنيسة وجميع كنائس القاهرة والإسكندرية هي مسئولية مباشرة للبابا شنودة شخصياً باعتباره أنه أسقف القاهرة والإسكندرية وهو مسئول عما يحدث فيها

بشكل مباشر ، وأن الأسباب المباشرة تغير سلوك الكنيسة هو إعلان بوش أنه سيشعل حرباً صليبية ، وبعد التدخل الأمريكي المباشر من خلال الحملات التفتيشية على مصر من خلال التقارير الأمريكية التي ترصد ممارسات ضد الأقباط - مزعومة - من خلال تقارير يرسلها بعض المسيحيين المصريين إلى ما يسمى "بيت الحرية الأمريكي" ويلمح جمال أسعد إلى أن زيادة الاستفزاز الكنسي ربما يتواكب مع مؤتمر الأقباط الذي سينعقد في الكونجرس الأمريكي في شهر ديسمبر ٢٠٠٥.

ويخلص جمال أسعد إلى أن هناك شعور بالاستقواء لدى الأقباط لأن البابا دخل في عدة مواجهات مع الدولة وكسب منها نقاطاً مهمة كان قمتها إجبار الدولة على تسليم وفاء قسطنطين ، ولكن هذا الاستقواء كما يقول جمال أسعد هو استقواء كاذب ، وهو خطر على المسيحيين وعلى المسلمين وعلى مصر كلها .

مـــا بعـــد البـــابا شنودة



ما بعد البابا شنودة

الحديث هذه الأيام يتصاعد حول صحة البابا شنودة، وهل اقترب من النهاية؟

بديهي أن الأعمار بيد الله تعـالى، ولكن القدر المتيقن منه هنا هو أن هناك تدهورا فى قدرات البابا شنودة الصحية، وأن هذا يؤثـر على قدرته على الإمساك بكل خيوط المسئولية داخل الكنيسة المصرية، وهو آمر جديد على الكنيسة في ظل البابا شنودة.

فقد اعتاد الرجل أن يمسك بكل خيوط الأمـور، واستطاع أن يحقق كاريزما قبطية متـميزة وأن يفـرض نفسه على الشـأن القبطي المصري داخل الكنيـسة وخارجـها..، وهذه فرصـة للحديث عمن يخلف البـابا شنودة فى حالة مـوته، لأنه من المعروف أن منصب البـابا يظل مرتبطا بالشـخص الذى تم اختـياره حـتى يموت ولا يمكن تغيـيره بقرار سياسي أو كنسى طالما ظل مرتبطا بالكرسي.

وحـتى الرئيس السادات عندمـا أراد الإطاحـة بالبابا شنودة عـام ١٩٨١ فى إطار مايسـمى بقرارات سـبتـمبـر ١٩٨١ لم يجد طريقـه إلى ذلك إلا شلحه عـن كرسى البابوية فقط وليس عزله وتعيين كاهن آخر مكانه.

على أى حـال فإن البـابا شنودة شخـصيـة قوية يتـمتع بكاريزمـا كبـيرة وقـد ظل بطريركا لـلكنيسة المصـرية "بطريرك الكرازة المرقسـية" أى كنيـسة القـديس مرقص، الأرثوذكسـية التى تضم المسيحـيين الأرثوذكس الشرقيين خاصـة فى مصر وأفريـقيا وبعض بلاد المهجـر، منذ اعتلائه المنصب عـام ١٩٧١ خلفا للبابا كيـرلس السادس، والبابا شنـودة هو البطريرك رقـم ١١٧ فى تاريخ الكنيسـة المصرية، ولا شك أن فـترة رئاسته للكنيسة شهدت العديد من التطورات الإيجابية والسلبية.

إلا أن السمة الرئيسية لتلك الفترة كانت الارتباط القوى بشخصية البابا، وأنه استطاع أن يمسك بكل الخيوط، ويربط الكنيسة بشخصه بصورة واضحة، ولا شك أن فترة رئاسة البابا شنودة للكنيسة اختلفت اختلافا نوعيا عن الفترة السابقة فترة البابا كيرلس.

البابا المختلف الظرف الذاتي والموضوعي

ويرجع هذا الاختلاف إلى عاملين أساسيين هما شخصية البابا شنودة القوية، واختلاف الظرف السياسي والاجتماعي المصري والعربي والدولي في فترة حكم البابا شنودة، فقد شهدت تلك الفترة تطورا داخليا مصريا، باتجاه الانفتاح الاقتصادي ثم التحالف المصري الأمريكي، وتوقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٨ والصدام مع الدول العربية، ثم نهاية عصر السادات وصعود الرئيس مبارك للسلطة، ثم تتابع انفراط الصمود العربي باتجاه التطبيع السري أو العلني مع الكيان الصهيوني، وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وانفراد أمريكا بالهيمنة على العالم.

وترجمة ذلك بالنسبة للأرثوذكس فى مصر هو تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي وضعف قبضة الدولة وخاصة في المجال الفكري ومن ثم أصبحت هناك أفكار تعادى سياسة الدولة أو لا ترتبط بها.

ومن ثم وجود ولاءات دينية أو طائفية عابرة للدولة، وكذا تقلص مساحة الطبقة الوسطى المصرية، ووجود عامل خارجي يمكن له أن يلعب على الوتر الطائفي، أو يمكن للقوى الطائفية أن تستفيد به فى تعظيم قيمتها ومكاسبها داخليا ويمكن أن نقول أن هناك عددا من التميزات ارتبطت بالبابا شنودة وفترة رئاسته للكنيسة على النحو التالي:

- زيادة ارتباط المسيحيين الأرثوذكس بالكنيسة، لغياب أو ضعف الدور السياسي للدولة، أو لشخصية البابا نفسه أو لوجود ظروف دولية تدفع في هذا الاتجاه.

- ظهور أحداث فتنة طائفية متكررة، بل يمكن أن نقول أن الفتنة الطائفية تحولت من ظاهرة عابرة إلى أزمة بنيوية.

ـ تدخل البابا شنودة شخصيا فى الشأن السياسي العام والخاص، بمعنى أن البابا خالف تقاليد الكنيسة المصرية التاريخية والتي تميز بها بصورة خاصة البابا كيرلس فى عدم التدخل فى السياسة، والاهتمام فقط بالشأن الروحي المسيحي الأرثوذكسي.

وكان لذلك آثار كبيرة على الشأن المصري حيث أصبح المراقبون ينظرون إلى الكنيسة كحزب سياسي يضم كل الأرثوذكس بقيادة البابا شنودة.

ـ زيادة نفوذ ما يسمى بأقباط المهجر، نظراً لاتساع أهمية الإعلام والتداخل الدولي وكون العالم أصبح قرية إلكترونية صغيرة وكذا نظرا للنفوذ المالي لهؤلاء، وأيضا لتلقيهم الدعم المباشر وغير المباشر من المنظمات أمريكية وأوروبية أحيانا صهيونية.

وهكذا فنحن أمام شخصية قوية، حكمت الكنيسة لمدة طويلة ـ حتى الآن ٣٥ عاما ـ أحدثت تغييرات قوية فى البنيان الكنسى التقليدي، و شهدت تغييرات درامية على الصعيد المصري والعربي والعالمي.

ومن ثم فإن غياب مثل هذه الشخصية سوف يكون له تأثير كبير على الواقع الكنسى المصري وربما الواقع الاجتماعي والسياسي المصري، وبديهي أن الشخصيات القوية عندما تحكم مؤسسات معينة لمدة طويلة، فإن غيابها يحدث نوعا من الهزة وأحيانا التفكيك في تلك المؤسسة، وهذه حقيقة يعترف بها علم الاجتماع السياسي، ولكن لكل حقيقة بالطبع استثناءات.

وعلى كل حال فإن من المتوقع حدوث هزة كبيرة في الكنيسة المصرية بغياب البابا شنودة، لأنه من الصعب أولا أن يخلف البابا شخصية قوية قادرة على فرض طاعتها السرية والعلنية على كل أتباع الكنيسة مثل البابا شنودة، وثانيا لأن هناك قوى وتيارات وأحوالا استجدت وكلها تتربص بتلك اللحظة للإمساك بأكبر قدر من خيوط الأمور ومن ثم الاستفادة بها.

ثلاثة اتجاهات تتطلع إلي قيادة الكنيسة

يبلغ المسيحيون المصريون عموما حوالي ٦٪ من سكان مصر وفقا للإحصاءات

الرسـمية، ولكن هناك من يقول أن الـنسبـة أقل من ذلك، آخرون يقـولون ـ خاصـة داخل أوسـاط الكنيـسـة- - أن النسبـة تبلغ ١٠٪ ولكن على كل حـال فـإن النظرة العلمية تقول أن النسبة الرسمية المعلنة من أجـهزة الإحصاء المصرية صحيحة إلى حد كبيـر، لأن التعدادات السابقـة حتى في عصر الاحـتلال الإنجليزي كانت تـقترب من ذلك.

وبديهى ان النسـبـة تقل باطراد لأسبـاب الهـجرة، وأسـباب تـتصل بارتفـاع سن الزواج عند المسيحيين وعدم وجود تعدد زوجات.. الخ.

ويبلغ الأرثوذكس من مـجـمـوع المسـيـحيـين النسـبة الأكـبـر حـوالى ٩٠٪ من المسيـحيين المصريين" وتبلغ عدد الكـنائس فى مصر ١٦٨٣ كنيسـة رسمية بالإضـافة إلى ٧١٧ كنيسة جارى حصولهـا على التراخيص أي أن العدد الكلى حوالي ٢٤٠٠ كنيسة.

ووفقا لتقـاليد الكنيسة المصرية فإن انتخاب الـبابا يكون عن طريق القانون الصادر عام ١٩٧٥ والذي تم عـلى أساسه انـتخاب البـابوين الأخيـرين "كيـرلس ـ شنودة" وتنص لائحة ذلك القـانون على أن يصوت على المرشحين للمنصب أعـضاء المجمع المقدس المكون من الأساقفة في الداخل والمهجـر، وكذا وجهاء الأقباط في كل مدينة تقع فيها مطرانية.

ويقـدر البـعض عدد مـن لهم حق التـصويت عـلى البابـا حاليـا بحـوالي ٢٠٠٠ شخص، ويتـم اختيـار أعلى ثلاثة من المرشحين حـصولاً على الأصـوات، ثم يكتب اسـمهم فى أوراق ثم توضع في صندوق صـغـير، في غـرفة مظلمـة، ثم يقوم أحـد الأطفال بسحب ورقـة واحدة من الصندوق، ومن يخرج اسمـه في هذه الورقة يكون هو البابا، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بترسيمه بابا للكنيسة. ولا يحق له عزله بعد ذلك.

ويمكننا أن نرصد ثلاثة اتجاهات تتصارع للفوز بمنصب البابوية وبديهي أن هناك تداخلات وتقاطعات داخل هذه الاتجاهات وبعيدا عن الخوض في أسماء من يمثلون تلك الاتجاهات أو من سيقع عليه الاختيار داخل كل اتجاه لدفعه للترشيح لمنصب البابوية، فإن تلك الاتجاهات تتمثل في :

مرشح مجموعة البابا نفسه، وبديهي أن تلك المجموعة تمتلك الكثير من الصلاحيات والأصوات بحكم سيطرتها على الكرسي لمدة طويلة، وهناك اتجاه يتمثل فى التيار المنفتح على أمريكا والمهجر. وهذا يتمتع بنفوذ كبير أيضا نظراً للدعم المالي والسياسي الذي يتلقاه من المهجر.

وهذا الاتجاه سيدفع الكنيسة بالطبع في اتجاه العولمة والأمركة وعدم معارضة إسرائيل، وهو اتجاه خطير بالطبع ولكنه حتى الآن لا يملك فرصة للنجاح اللهم إلا إذا تم ضخ أموال وإحداث نوع من الاختراق لأصحاب الأصوات التي من حقها التصويت على المرشحين.

وهناك اتجاه ثالث يرى ضرورة عودة الكنيسة إلى سابق عهدها في الاقتصار على الأمور الروحية وعدم ممارسة السياسة، وأن سلوك البابا شنودة السياسي قاد الكنيسة والمسيحيين الأرثوذكس إلى مجموعة من الأزمات بلا داع ولا ضرورة.

وأن من الخطر المراهنة على المشروع الأمريكي بل يجب الانحياز إلى المشروع الوطني والانفتاح على القوى السياسية المصرية ـ حكومة ومعارضة ـ وهذا الاتجاه بالطبع يحظى برضا المؤسسات السيادية المصرية.

وهذه بلا شك لاتملك أصواتا داخل المجمع الانتخابي الأرثوذكسي، ولكنها تملك نفوذا غير منظور يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على العملية الانتخابية.

ويمكننا أن نتوقع صراعا ساخنا، علنيا ومستترا بين تلك التيارات والاتجاهات،

وبين اتجاهات أخري قد تبرز لإحداث نوع من التـوازن أو حدوث انشقاقات أو تغير طبيعـة المعركة من معركة بين اتجـاهات سياسية وفكرية إلى اتجـاهات تمثل جهات أو مناطق أو أجيالا داخل الكنيسة.

وعلى نتيجة ذلك الصـراع سوف تتـحدد الكثـير من الأمـور والقضـايا، وسوف يكون لها تأثير كـبير على مستقبل الكـنيسة المصرية، وعلى شكل الحياة السـياسية في مصر لفترة غير قصيرة قادمة.

هل انتهى شهر العسل بين النظام المصري والبابا شنودة

هل انتهى شهر العسل بين النظام المصري و البابا شنودة

بعد شهر عسل طويل بين نظام الرئيس المصري حسني مبارك و البابا شنودة الثالث امتد منذ ١٩٨١ وحتى الآن ٢٠٠٧ أي أكثر من ربع قرن فإن ملامح الطلاق ونهاية شهر العسل تبدو في الأفق. وفي الحقيقة فإن البابا شنودة تحديداً وهو بطريرك الكرازة المرقسية منذ عام ١٩٧١ كان يمسك بقاعدة التفاهم مع النظام بشدة و يرفض دائماً محاولات البعض من أقباط المهجر أو أقباط الداخل جره إلى معركة مع الدولة ولم يكن هذا السلوك من البابا شنودة سلوكاً يتفق مع طبيعة البابا , أو سياسة ثابتة للكنيسة المصرية في عهده. بل إن عهد البابا شنودة تحديداً اتسم بالتوتر الشديد مع النظام المصري في عهد السادات وكان الصراع بين البابا و السادات عنواناً كبيراً في السياسة في تلك المرحلة ووصل الأمر إلى الاحتجاج الكنسي العلني وعقد المجمعات الكنسية وإعلان هذا الاحتجاج عن طريقها وكذا صيام البابا أو تعطيل الاحتفالات الدينية المسيحية الأرثوذكسية في مصر كنوع من الاحتجاج وغيرها من أشكال هذا الاحتجاج.

ويمكننا أن نأخذ مقررات مجمع الآباء الكهنة و المجلس الملي وممثلي الشعب القبطي في المؤتمر المنعقد في البطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ والذي جاءت قراراته على هيئة مطالب حول حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وعدم تطبيق الشرع الإسلامي وحماية الأسرة والزواج المسيحي ، وحول المساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية والوزارة والوظائف العليا وغيرها ، والدعوة إلى ضرب الاتجاهات الدينية الإسلامية المتطرفة وهي كلها مطالب تتهم النظام المصري في ذلك الوقت بالتمييز ضد الأقباط وبصرف النظر عن صحة هذا من عدمه إلا أن المناخ العام الذي ساد تلك الفترة هو الصراع بين الدولة والكنيسة ،

ولعل ذروة هذا الصدام كان قرار السادات بإلغاء تعيين البابا شنودة بطريركاً للأقباط الأرثوذكس وبابا للإسكندرية وتشكيل لجنة للقيام بمهام البابوية من خمسة أساقفة ، وذلك بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٨١ .

بداية شهر العسل

عقب اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات في ٦ / ١٠ / ١٩٨١ ثم تعيين الرئيس المصري حسني مبارك خلفاً له ، بدأت الأمور تهدأ بين الكنيسة والحكومة المصرية ، وكان البابا شنودة قد رفع دعوى قضائية لإلغاء قرار السادات رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة القضاء الإداري ، إلا أن تقرير هيئة مفوضي الدولة وقرار المحكمة جاء برفض الدعوى ، وتم حل الموضوع ودياً بصدور قرار من الرئيس المصري الجديد بإلغاء ذلك القرار ، وتزامن في ذلك الوقت أن البابا شنودة صعدت أسهمه جداً في الوسط القبطي باعتباره بطلاً قاوم السادات وبدأ يجمع كل خيوط السلطة الكنسية بل وغير الكنسية المتصلة بالأقباط ، وكذا تزامن ذلك مع صعود ما يسمى بأقباط المهجر وعلاقة بعض منظماتهم بالكيان الصهيوني أو الدوائر الأمريكية ، وكانت اللعبة تدار كالتالي أن يطالب أقباط المهجر بطلبات معينة غير معقولة فترفضها الحكومة المصرية ثم لا يرضى عنها البابا ولا يؤيدها دون أن يصدر قرار حرمان بشأن هؤلاء الطالبين ، ثم يطلب هو طلبات أقل تنفذها الحكومة وهكذا، المهم أن الصدام لم يقع قط بين الحكومة والكنيسة منذ عام ١٩٨١ .

تغيير كمي ونوعي في الظروف الكنسية والإقليمية والدولية

كان نجاح البابا شنودة في إمساك كل الأوراق القبطية في يده وتدخله في الأمور السياسية وتأييده المستمر لكل إجراءات الحكومة وخاصة في الانتخابات مثار اعتراض داخل الوسط القبطي ، البعض رأى أن تدخل البابا في السياسة مخالف لتقاليد الكنيسة المصرية ، والبعض اعتبر ذلك نوع من التخاذل لا يليق بالبابا ، وقد تصاعد تأثير ما يسمى بالعلمانيين الأقباط - أي من غير الأكليروس الديني الأرثوذكسي - في الآونة الأخيرة ، وقاموا بعقد أكثر من مؤتمر ، وحدث نوع من

التلاسن والانتقادات بين الكنيسة وهؤلاء ووصل الأمر إلى حد التكفير والتخوين ، ولعل البابا شنودة الذي يعاني من الشيخوخة أو من حوله من الأكليروس الموالين له شعروا بأن مكانة البابا تهتز ولا بد من فعل شيء لقطع الطريق أمام هؤلاء العلمانيين، وعدم ترك الساحة لهم ، ومن ثم ضرورة إظهار نوع من المعارضة للنظام وعدم ترك المساحة للعلمانيين بالإضافة فإن هناك ظروف دولية تتصل بصعود أهمية ما يسمى بالمجتمع المدني واهتمام أمريكي بموضوع الأقليات ومحاولة استغلالها واستخدامها لحساب السياسة الأمريكية ، وأخيراً ربما فكر البابا شنودة أن النظام المصري لم يعد قادراً على فعل شيء ، وأن الأفضل معارضته بدلاً من تحمل أوزاره أمام المجتمع المصري عموماً والقبطي خصوصاً .

موقف جديد وغريب

أبدى البابا شنودة نوعاً من الامتعاض حسب أحداث العياط الأخيرة ، وهي حوادث صدام بين المسلمين والمسيحيين في إحدى قرى الجيزة حول بناء كنيسة ، ورفع البابا شنودة مذكرة احتجاج للحكومة المصرية جديدة في مضمونها وصياغتها وغير معهودة بالنسبة للبابا في علاقته مع الحكومة من قبل ، وقد جاء حينها حسب رواية الأستاذ جمال أسعد " قبطي مصري معارض للبابا أيضاً " " أن كلمات مثل الوحدة الوطنية تشير إلى الفرقة الوطنية ، وأن هناك مشاكل تتعلق بجزء من المصريين وفي طريقها لأن تأخذ أبعاداً أخرى " ويرى المعارضون للبابا شنودة أن هذه المذكرة ليست إلا نوعاً من امتصاص الغضب القبطي يقوم به البابا وأن شهر العسل بين النظام والكنيسة لن ينتهي بسهولة ، إلا أن الأوساط المؤيدة للبابا ترى أن المذكرة احتجاج حقيقي ، وأن البابا هو الممثل الحقيقي والوحيد للأقباط ومن ثم فإن البابا قد خرج عن صمته لأنه رأى أن الكيل قد فاض بالأقباط بعد حدوث الحوادث الطائفية وأن من واجب البابا أن يتحدث باسم الأقباط وأن يبين مدى الظلم الواقع عليهم ، وأن هناك نوع من التواطؤ المؤسسي ومن الضروري تفعيل الأداء الأمني بطريقة لائقة.

المفاجأة

كل ما سبق كـان في إطار المذكرات أو التصريحـات غير الرسميـة ولكن المفاجأة كانت في تصـريحات رسميـة منسوبة لأحد كـبار الكهنة الأرثوذكس ، وهو لا يمكن أن يقول ذلك بدون مـوافقة البابا شنودة ، وهو القـمص مرقص عزيز كاهن الكنـيسة المعلقة الذي قـال " أن المسيحيين سـوف يعيدون النظر في تأييد جـمال مبارك خلـيفة لأبيه وأنهـم يرفضون التـوريث بسبب استـمـرار النظام في سيـاسته الـتعسـفيـة ضد الأقـباط، وتجـاهل حقـوقهم في عـهد الـرئيس مبـارك ، ولا أظن أن تتغـير الأحـوال ويحصل الأقباط على حقوقهم في عهد ابنه " ، وأضاف القمص مرقص عزيز " أن ما يحـدث على السـاحـة الآن من اضطهـاد للأقـباط يذكـرنا بما حـدث في عـهـد أنور السادات بما يعيد فترة سبتمبر ١٩٨١ ، وأن النظام الحالي مغيب " .

وفي الإطار نفسـه ظهر البابا شنودة في لقـاء الأربعاء في نهاية شهـر مايو ٢٠٠٧ وهو يبكي أمام الآلاف من الرعايا داخل الكاتدرائية الرئيسية في العباسية .

* * *

هل هو طلاق حقـيقي بين النظام والكنيسـة ، وهل تتكرر أحداث ١٩٨١ ، أم أن المسـألة مجـرد تقسـيم أدوار للحـصول على أكـبر قـدر من المكاسب في إطار الشـد والجذب ، على كل حال فإن لغـة وطريقة الانتقاد التي مارسهـا القمص مرقص عزيز توحي بأن المسألة خرجت من مـجرد العتاب ، وحتى لو تم احتـواء الموضوع وتحقيق مصالحـة بين الكنيسة والدولة ، فـإنها لن تعيش طويلاً ، ليس لأن البابا شنـودة تغير ، ولكن لأن الظروف كلهـا تغـيـرت وكل الأمـور تدفع في هذا الاتجـاه . والله تعـالى أعلم.

من يلبس القلنسوة السوداء بعـــد البـــابا شنوده



من يلبس القلنسوة السوداء بعد البابا شنوده

رغم أن البابا شنوده بطريرك الكرازة المرقسية رقم ١١٧ يعاني من المرض ، لدرجة أنه يتردد على المستشفيات في الداخل والخارج أكثر مما يقبع داخل الكنيسة ، فإن الحديث عن خلافته يثير غضبه وامتعاضه ويعتبره نوعاً من الفأل السيئ ، ويروج المقربون له أن هذا الحديث عن خلافته يثير غضب الرب أيضاً !!. وفي كل مرة يعود فيها البابا شنوده من المستشفى فإنه يراجع تصريحات الكهنة والقسس بهذا الصدد ويعاقب كل من تجرأ على الحديث عن خلافته أو التلميح لمرضه ، ولكن بالطبع فإن سلطات البابا على الكهنة لا تمتد إلى العلمانيين من المسيحيين أو الأوساط غير الكنسية وكذا بالنسبة للساحة السياسية والفكرية المصرية والعربية ، لأن الشأن الكنسي الأرثوذكسي في مصر يهم كل المصريين- مسلمين ومسيحيين " أرثوذكس وغير أرثوذكس وكذلك هو شأن عربي أيضاً ، لأن شخصية البابا واتجاهات الكنيسة المصرية تؤثر على الأوضاع السياسية المصرية والعربية داخلياً وخارجياً.

وليس بعيد عن الحقيقة القول أن هناك محاولات أمريكية مستمرة لاختراق الكنيسة المصرية واللعب بورقة الأقليات وهو أمر يؤثر بالضرورة على القرار المصري- داخلياً وعربياً وخارجياً ومن ثم فهو ذو علاقة بالموضوع الفلسطيني مثلاً أو العراقي ، أو قدرة النظام المصري على ممارسة نوع من المناورة تجاه أمريكا في مختلف القضايا .

أياً كان الأمر فإن أوساط كنسية ومسيحية داخل الكنيسة وخارجها طالبت بتعيين نائب أو أكثر للبابا ، لأنه لا يقبل ترك الأمور بالكنيسة إلى ضفة معينة تديرها وفقاً لمصالحها أو طموحاتها ومن ناحية ثانية فإنه لا يقبل أيضاً أن يدير الباب شنوده كنيسة

من داخل غرفة في مستشفى كليفلاند بالولايات المتحدة الأمريكية ومن ناحية ثالثة فإن هذا الأمر - أي تعيين عدد من النواب أصبح ضروري نظراً لاتساع شئون الكنيسة وإبراشيات الخارج وغيرها من القضايا المستجدة .

لائحة انتخاب البابا

في ذات الوقت وتزامناً مع تدهور صحة البابا شنوده ، فإن هناك مطالبات من داخل الكنيسة وخارجها أيضاً ، بتغيير لائحة انتخاب البابا ، وهي اللائحة التي كانت قد صدرت عام ١٩٥٧ وتم على أساسها انتخاب كل من البابا كيرلس السادس " ١٩٥٩- ١٩٧١ " وانتخب بعده البابا شنوده الثالث منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن ، وتنص تلك اللائحة على أن يتم الترشيح لمنصب البطريرك من بين الكهنة وأساقفة الأمور العامة مثل أسقفية التعليم والبحث والخدمات والشباب الخ في حين تمنع أساقفة الإبراشيات أي الذين يتولون إدارة معينة مثل إبراشيات المحافظات والمدن أو إبراشيات المهجر . . . الخ.

وكان البابا شنوده شخصياً قد ترشح في انتخابات ١٩٧١ على أساس أنه يشغل منصب أسقف التعليم ، وتنص لائحة ١٩٧١ أيضاً على أن يتم الاختيار من بين هؤلاء المرشحين ، ويقوم بذلك عدد لا يصل إلى ألفين ناخب ، وهم الكهنة والأساقفة والأراخنة " الأراخنة أي أعيان وأغنياء كل محافظة " ، ويتم اختيار أعلى ثلاثة مرشحين أصواتاً ، ثم توضع أسماؤهم في أوراق لكل منهم ورقة باسمه ، وتوضع الثلاثة أوراق في صندوق داخل غرفة مظلمة ، ثم يقوم طفل بدخول الغرفة والتقاط ورقة واحدة من الصندوق ، فيكون الاسم الذي فيها هو المرشح للمنصب ، فيتم إخطار جهة الإدارة به ، حيث يصدر مرسوماً جمهورياً بتعيينه بطريركاً ، ومنذ صدور هذا المرسوم ، لا يمكن عزله عن المنصب اللهم إلا في حالة الجنون فقط ، وقد حدث مثلاً أن الأنبا صمويل كان هو أعلى المرشحين أصواتاً عام ١٩٧١ في حين كان الأنبا شنوده هو أقل المرشحين أصواتاً في تلك الانتخابات ، ومع ذلك خرجت ورقته هو من الصندوق على يد الطفل الذي قام بذلك ، فتم تجاهل صمويل الأعلى أصواتاً واختيار شنوده بطريركاً للكرازة المرقسية تحت اسم البابا شنوده الثالث " اسمه

الأصلي نظير جيد " .

وقد تعرضت تلك النقطة بالتحديد إلى انتقادات من كثير من الدوائر المسيحية داخل الكنيسة وخارجها ، على اعتبار أن ذلك يتعارض مع العدالة ، ويتعارض مع الديمقراطيين ويأتي ببطريرك على غير رغبة أغلبية الناخبين ، ويردد المتمسكون بهذا الإجراء على ذلك بأن هذا الأسلوب يحقق إرادة الرب أكثر من أي أسلوب آخر ، فالرب هو الذي يختار من يترأس كنيسته !! .

وقد تقدمت عدد من الدوائر المسيحية بمشروعات لتعديل قانون الانتخابات ركزت على إلغاء تلك النقطة ، وعلى تحديد أكثر صرامة لمن يحق لهم الترشيح ، وعلى زيادة قاعدة الانتخاب والناخبين ووصلت إلى حد جعل من حق كل مواطن أرثوذكسي مصري بلغ ١٨ عاماً أن يقوم باختيار البابا " يبلغ عدد المسيحيين في مصر حوالي ٦ ٪ معظمهم من الأرثوذكس .



الدولي والمحلي في اختيار البابا

الانتخابات الكنسية المتوقعة بعد وفاة البابا شنوده- والأعمار بيد الله طبعاً- ليست شأناً كنسياً خالصاً ، فهناك بالطبع مصالح للحكومة المصرية في اختيار مرشح معين ودعمه بالتالي ، على أساس أن البابا المرتبط بالنظام المصري يساعد هذا النظام في الكثير من الأمور مثل الانتخابات العامة مثلاً فيدعو إلى انتخاب الحزب الحاكم- وقد حدث ذلك في حياة شنوده أكثر من مرة بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وكذا الدعوة إلى انتخاب رئيس الجمهورية أو عدم مقاطعة الانتخابات . . . الخ ، وكلها أمور تهم النظام بالنظر إلى وجود حوالي ٢ مليون مسيحي لهم حق الانتخاب العام . وكذا فإن اطمئنان النظام لشخص البابا يريحه من إمكانية استخدام الأمريكان لورقة الأقليات مثلاً ، وفي المقابل فإن هناك دوائر أمريكية تريد بابا منفتح وعولمي ، ولا يراعي الثوابت الكنسية المصرية في استقلال الكنيسة ، أو رفض إسرائيل "حسب عقيدة الأرثوذكسية المصرية فإن إسرائيل مرفوضة تماماً وعمل من أعمال الشيطان ،

بل وكذلك النظرة إلى اليهود!!"، ويمكن استخدامه كورقة ضغط على النظام وغيرها من الأمور ، من ناحية ثالثة هناك وجهاء الأقباط وخاصة كبار الأغنياء يريدون شخصية باباوية قريبة منهم ، لتحقيق أقصى استفادة رأسمالية وشخصية وسياسية منها ، فهنالك بالطبع الطموح الاقتصادي بل والسياسي لهؤلاء الأغنياء الأقباط ، وبعضهم أنشأ قنوات فضائية ومول صحفاً ويريد إنشاء حزب سياسي أو على الأقل استخدام النفوذ المسيحي والبطريركي في الحصول على مغانم سياسية .

في كل الأحوال ، وحسب الشائع حتى الآن ، والله تعالى أعلم ، فإن الحكومة المصرية تدعم الأنبا موسى أسقف الشباب الذي يحظى بثقة الحكومة ، ويقيم علاقات متوازنة مع المعارضة وجميع أنواع الطيف السياسي المصري ، وكذلك فإن علاقاته مع شباب الكهنة والأساقفة جيدة ، وهو يتمتع بشخصية بسيطة تجعله محبوباً من الجميع ، وكذا فإنه يدعو إلى تغير لائحة انتخاب البابا ، ولا يميل إلى قيام الكنيسة بدور الحزب السياسي ، كما كان الشأن في عهد البابا شنوده .

أما الأنبا بيشوي والذي استطاع أن يحصل على ثقة البابا شنوده دائماً ، وأن يحصل على عدد كبير من المناصب داخل الكنيسة بل ويقوم باستغلال نفوذه في تصفية كل الكهنة والأساقفة الذين لا يرضى عنهم هو أو البابا شنوده وهو يشغل الآن منصب سكرتير المجمع المقدس ، فإنه يغازل النظام المصري ، ويدعو إلى قبول توريث نجل الرئيس مبارك " جمال مبارك " وكذا يغازل الأمريكان ، وهو مدعوم بقوة من أكبر الرأسماليين الأرثوذكس ، وهو الملياردير " ساويرس " صاحب شركة أوراسكوم ، أما الشخصية الثالثة المرشحة فهي الأنبا يؤانس الذي يعتمد على علاقاته القوية داخل المجمع المقدس ، ويروج أتباعه أن العذراء ظهرت له وبشرته بأنه البابا القادم ، وبديهي أن هناك مرشحون آخرون ، وأن خريطة التحالفات والعلاقات مرشحة دائماً التغيير والتبديل حتى آخر لحظة .

بقى أن نقول أننا استخدمنا كلمة القلنسوة السوداء بدلاً من العمامة السوداء ، رغم أن جميع الكتاب يستخدم كلمة العمامة وذلك للتمييز بين القلنسوة الأرثوذكسية والعمامة الشيعية.

ميثاق الذراري

ميثاق الذراري

الإسلام الذي نزل من الله تعالى لهداية البشر من لدن آدم عليه السلام وحتى محمد ﷺ هو دعوة لتحقيق الحرية والعدل والمساواة لكل البشر - فلا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي - بل هو دعوة للجهاد ضد الإكراه في الدين أو في غير الدين.

الإسلام دين الفطرة - والله تعالى - زرعه في فطرة الإنسان قبل أن يستخلفه في الأرض ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾.

وهذا يسمى ميثاق الذراري - إذن قبل نزول الإنسان على الأرض أخذ عليه ربه الميثاق وعلمه الإسلام - ليس هذا فحسب بل زود الله الإنسان بالعقل الذي يستطيع به أن يصل إلى الحق ويعرف الله ويؤمن برسالة الله وهي الإسلام. وأكثر من هذا وضع في الكون من الآيات والمعجزات والتنظيم المبدع والخلاق ما يقود إلى الإيمان بالله وبمنهجه بمنتهى البساطة - إذن فالفطرة أو القلب يقود إلى الإسلام - والعقل أيضًا يقود إلى الإسلام وتنظيم الكون وتدبيره يقود إلى الإسلام أيضًا - إذن فلا مشكلة في الوصول إلى الإسلام والإيمان به. ولكن القوى الشيطانية في المقابل لا تقف مكتوفة الأيدي - فإذا كانت الفطرة تقود إلى الإسلام فلابد من طمس الفطرة - وإذا كان العقل يقود إلى الإسلام فلابد من تقييد العقل - إذن لابد من منع العقل من التفكير بحرية وبلا ضغوط - وذلك عن طريق منع حرية الفكر - أي الاستبداد. وقهر الإنسان تحت ضغط الحاجات الاقتصادية أي الظلم الطبقي والاجتماعي والاقتصادي.

ثم نشر الأفكار الاجتماعية المنحرفة مثل الولاء للقبيلة أو للقومية أو غيرها.

وإذا أدركنا ما سبق نجد أن المسلم ليس مطالبًا بأن يكره الآخرين على الإسلام ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، (البقرة:٢٥٦)، ولكنه مطالب بالتحديد بالجهاد ضد الاستبداد والظلم الاقتصادي والاجتماعي ـ فإذا ما تحرر الإنسان من ذلك اختار الإسلام بسهولة لأن فطرته وقلبه وعقله يقودانه حتما إلى هذا.

إذن الحركة الإسلامية هنا مطالبة بالجهاد من أجل انتزاع حرية التفكير - حرية المناقشة - حرية الدعوة - حرية اعتقاد الإنسان ما شاء من عقيدة أو دين - مطالبة بالجهاد ضد الظلم الطبقي وضد التمييز العنصري وضد الاستكبار - مطالبة بالدفاع عن المستضعفين من كل دين وملة وجنس سواء كان هذا الاستضعاف استضعافا طائفيًا أو قوميًا أو عرقيًا أو عنصريًا أو عن طريق الاستبداد السياسي.

القوى الشيطانية تعمل دائما لقهر الإنسان وحرمانه وظلمه وتحرم بذلك فئة منحرفة ومستكبرة - ومهمة الإسلام هي إنقاذ هؤلاء المستضعفين من براثن الاستكبار، ومن الطبيعي أن ينحاز المستضعفون في كل زمان ومكان إلى الإسلام ويتحالفوا مع أمة الإسلام أو الحركة الإسلامية - والدفاع عن المستضعفين فريضة إسلامية. إذن فالإسلام ليس دينًا طائفيًا.

والحركة الإسلامية أيضًا ليست حركة طائفية - بحكم شريعة الإسلام ومنهج الإسلام في الدعوة والجهاد - وبحكم ظروفها أيضًا - فمن حيث تلك الظروف فإن الصراع بين الحضارة الإسلامية بما تمثله من عدل وحق وحرية وإنصاف والحضارة الأوروبية بما تمثله من ظلم وقمع وقهر انتهى بعد مراحل طويلة إلى سيادة الحضارة الأوروبية بالقهر والتسلط العسكري والاقتصادي على العالم - ودفع العالم ثمنا غاليا من ثرواته ومن دماء أبنائه أيضًا - ألم ترتكب تلك الحضارة الأوروبية المذابح ضد الأفارقة وضد الهنود الحمر - بل أبادت الهنود الحمر. وعلى مستوى أفريقيا قتلت ٤٥ مليون زنجي - يوم أن كانت بريطانيا ٣ مليون نسمة أي ١٥ ضعف سكان بريطانيا في ذلك الوقت - أي لو تركت أفريقيا بحالها لكان عدد سكانها اليوم يزيد عن تعدادها الموجود اليوم بألف مليون نسمة أو أكثر - إذن لتغير وجه أفريقيا وربما

وجه العالم. وهذه قطرة من مظالم الحضارة الأوروبية، والحركة الإسلامية اليوم تواجه الاستعمار الأوروبي والأمريكي المتمثل في التبعية الاقتصادية والتدخل وزرع الكيان الصهيوني في بلادنا وفرض أنظمة مستبدة علينا ـ إذن فالحركة الإسلامية ليس أمامها بحكم شريعتها وبحكم ظروفها إلا التحالف مع ضحايا الحضارة الأوربية، وكل من يرفض تلك الحضارة سواء كان مسلمًا أو مسيحيًا أو يهوديًا أو زنجيًا أو خلاف ذلك.

إذا فالحركة الإسلامية ليست حركة طائفية.

* * *

والحضارة الإسلامية لم تعرف طوال فترات تفوقها أو حتى ضعفها أي شكل من أشكال الظلم الطائفي ـ بل عاشت الأقليات في كنفها في رحاب العدل والمساواة وأبدعت تلك الأقليات إبداعًا متميزًا في إطار الحضارة الإسلامية - ولم تسجل أحداث التاريخ أي حالات ظلم طائفي حدثت في إطار الحضارة الإسلامية - وحتى إذا وقع الظلم من قبل الحكام فهو يقع على كل المحكومين مسلمين وغير مسلمين.

وإذا ضربنا مثالا واحدًا وواضحًا على هذا الأمر ـ نجد أن بلدا كلبنان مثلاً عاش في ظل الحكم الإسلامي بدون أية مذابح طائفية فلما انتهى الحكم الإسلامي فيه وسقط في قبضة الاستعمار الأوروبي ـ بدأ لبنان يعرف المذابح الطائفية - بل راح الاستعمار يفتعل ويزكي أوار تلك المذابح فالإنجليز مثلا في سنة ١٨٦٠ حرضوا الدروز على ذبح الموارنة فيما عرف بطوشة النصارى ومن الطريف هنا أنه رغم الوجود الاستعماري الأوروبي في لبنان فإن رجلا مثل الأمير عبد القادر الجزائري وهو الزعيم الإسلامي المعروف الذي عانى شخصيا وعانى معه الشعب الجزائري على يد الاستعمار الفرنسي ـ الذي دمر المساجد وقتل الأهالي وانتزع الثروات بلا هواده - والاستعمار الفرنسي أو فرنسا دولة مسيحية ولو كان عبد القادر الجزائري إنسانًا طائفيًا لشارك في ذبح النصارى في لبنان ولكن لأنه مسلم فهو غير طائفي ولأنه مسلم فإنه يدرك أن التعصب الصليبي الأوروبي يبرر ظلم نصارى لبنان أو

ذبحهم ولأنه مسلم لم يقف ساكتا بل قام بقيادة أتباعه في الشام وعمل على حماية نصارى لبنان من المذابح التي دبرتها إنجلترا وعملاؤها لهم سنة ١٨٦٠.

* * *

إذن فالصحيح أن الإسلام دين غير طائفي - والحضارة الإسلامية غير طائفية والحركة الإسلامية أيضًا غير طائفية.

قد يقول البعض إن هناك تعصبًا إسلاميًا وخاصة ضد أوربا لأن المسلمين يصفون الغزو الأوروبي لبلادنا بأنه غزو صليبي.

ولا يقولون مثلا إنه استعمار فقط - أو رأسمالي أو غير ذلك وفي الحقيقة فإن هذه المقولة يرددها عملاء الاستعمار ومثقفو المدرسة الاستعمارية - فلأن الإسلام دين غير طائفي ولأنه غير متعصب فإنه يكون صادقًا ويصف الأشياء على حقيقتها فهو ليس عنده ما يخفيه أو يخجل منه - لو كان المسلمون متعصبين مثلا لخجلوا من القول بأن الاستعمار الأوروبي استعمار صليبي حتى لا يتهموا بالتعصب أو الطائفية - وعلينا هنا أن نحدد معنى الحضارة الأوروبية الصليبية وما عانيناه منها كمسلمين أو كمسيحيين شرقيين لنعرف إن كان وصف الاستعمار بالتعصب الصليبي صحيح أم خاطئ.

ومنذ ظهور الإسلام - وأوروبا الصليبية تتآمر عليه - وشهد العالم صراعا مستمرا في الزمان والمكان بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارة الأوروبية - وتكثف هذا الصراع في الحروب الصليبية في الشرق لمدة ثلاثة قرون ١٠٩٨ - ١٢٩٥ ولكنه كان مستمرا في الأندلس قبل ذلك وبعد ذلك وكذلك في الجزائر التي استمرت الحرب فيها أكثر من ألف عام في صراع مستمر مع أوروبا الصليبية إلى أن انتهى ذلك الصراع باحتلالها في ١٨٣٠ وبمجرد احتلالها تم تدمير المساجد بلا رحمة وزرع كنائس التبشير الغربية وإيقاع المذابح بالسكان الآمنين.

أليست هذه صليبية. ثم عندما احتل الإنجليز مصر وقال عبد الله النديم إنها حرب صليبية هل كان هنا ينشر التعصب الديني أو الهوس الديني أم كان يقول الحقيقة

المجردة - ألم يكن هناك صراع بين فرنسا وإنجلترا على احتلال مصر - ولما ظهرت الثورة العرابية فضلت فرنسا أن تضحي بنفوذها في مصر وتعطي الكعكة كلها للإنجليز في مقابل ذبح الثورة العرابية الإسلامية - ماذا نسمي هذا؟ ماذا نسمي تهنئة رئيس وزراء فرنسا للسفير الإنجليزي في باريس بعد موقعة التل الكبير قائلا له "إن انتصار الإنجليز في التل الكبير هو انتصار لكل الدول التي تعمل حسابا للإسلام".

وبماذا نسمي سكوت أوربا على ذلك الغزو في حين أنها كانت تقيم الدنيا وتقعدها من أجل اليونان أو ثورة اليونان ثم ماذا نسمي قول اللنبي عند احتلال دمشق - لقد عدنا يا صلاح الدين.

إذن فهناك تعصب صليبي أوروبي - ومن الإنصاف واللاطائفية وعدم التعصب أن نصف الأشياء على حقيقتها لا أن نتجاهلها حتى لا نتهم بالتعصب - على أن الصليبية الأوروبية لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمسيحية في الشرق بل بالمسيحية عمومًا، إن الحضارة الأوروبية هي حضارة في جوهرها وثنية إغريقية ذات قشرة مسيحية رقيقة - بل إن البابا في روما يتم تتويجه بنفس مراسم التتويج التي كانت تتم لكهنة المعابد الإغريقية الوثنية القديمة -.

إذن فالصراع بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارة الأوروبية هو صراع بين التوحيد والوثنية صراع بين حضارة تنحاز إلى الإنسان، وحضارة تقهر الإنسان صراع بين الحرية والقهر، بين العدل والنهب، بين الإنصاف والاستكبار، والموقف الأوروبي المتعصب تجاهنا ليس مرتبطًا باتجاه سياسي أو آخر - بل بكل الاتجاهات السياسية والفكرية والمذاهب والأحزاب والمؤسسات التي أفرزتها الحضارة الأوروبية، الجزائر مثلا تعرضت للمذابح والقهر على يد الملكيين والجمهوريين الفرنسيين - على يد اليمين واليسار - على يد الليبراليين والشيوعيين في فرنسا - بل كانت وتيرة المذابح والقهر ترتفع أكثر مع وصول اليسار إلى الحكم في فرنسا - فمذابح ١٩٤٥ التي راح ضحيتها ٤٠ ألف شخص في يوم واحد جاءت واليسار في الحكم - بل قام وزير الطيران الشيوعي في الحكومة الفرنسية بنسف عدد من القرى الجزائرية ومسحها من الوجود بطائرات سلاح الجو الفرنسي.

وكذلك نجد أن مصر تعرضت للعدوان الثلاثي في ١٩٥٦ على يد الحكومة الاشتراكية في فرنسا - وعلى يد حكومة حزب العمل الإسرائيلي. وإسرائيل ذاتها تتلقى أكبر الدعم من الأحزاب والحكومات الاشتراكية في أوروبا. إذن فكل إفرازات الحضارة الغربية من رأسمالية وشيوعية واشتراكية وفاشية ونازية اتسمت جميعها بروح التعصب الممقوت ضد بلادنا والعجيب أنهم يختلفون على كل شيء إلا على كراهية بلادنا.

وليست كراهيتهم لنا قاصرة على المسلمين - بل هي تطال كل من ينتمي إلى الحضارة الإسلامية حتى لو كان مسيحيًا شرقيًا - ففي أثناء الحروب الصليبية لم يسمح الصليبيون للأقباط بزيارة بيت المقدس - كما قام الصليبيون بخطف ٥٠٠ طفل مسيحي قبطي من دمياط أثناء الحملة الخامسة ١٢١٩ وقاموا بتعميدهم وفق العقائد الكاثوليكية. وقام الملك لويس التاسع ملك فرنسا حين احتل دمياط مرة أخرى بفرض بطريرك كاثوليكي على المدينة. والإنجليز أيضًا فعلوا نفس الشيء - فقد حاولوا زرع كنائس بروتستانتية في مصر عن طريق التبشير - وقد أحست الكنيسة القبطية المصرية بذلك وقام البطريرك كيرلس الرابع بشراء مطبعة لمواجهة مطبوعات الكنائس الإنجليزية ضد الكنيسة القبطية.

***

إذن فهناك صراع بين الحضارة الإسلامية وكل من ينتمي إليها من مسلم ومسيحي وبين الحضارة الأوروبية وكل من ينتمي إليها من رأسمالي أو فاشي أو نازي أو شيوعي أو اشتراكي. والحضارة الأوروبية تستهدف السيطرة علينا كمسلمين وكأقباط أيضًا وممارستها الاستعمارية تطال المسلم والمسيحي القبطي أيضًا - ومن الطبيعي إذن أن يكون المسلم والمسيحي القبطي في بلادنا في خندق واحد ضد التحدي الاستعماري الأوروبي على قاعدة الانتماء كمسلمين وكمسيحيين إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن.

وفي الحقيقة فإن وقائع الصراع مع الاستعمار تؤكد ذلك فالأفغاني مثلا وهو رائد

الثورة الإسلامية المعاصرة ضد النفوذ الأوروبي وضد الاستبداد استطاع أن يضم خلفه في صف واحد المسلم والمسيحي واليهودي - أي كل من ينتمي إلى الحضارة الإسلامية أو الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن وكان الأفغاني هذا يعبر عن الإسلام تعبيرًا صحيحًا وناضجًا - ونجد أن من تلاميذ الأفغاني المسيحي كسليم نقاش وأديب إسحق واليهودي كيعقوب صنوع وكل هذا على قاعدة الانتماء والولاء للإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

والثورة العرابية - وهي ثورة إسلامية - ضمت في صفوفها المسلم وغير المسلم على نفس القاعدة وهي الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن في مواجهة أوربا الوثنية الصليبية - فنجد مثلا أن كُلا من شيخ الأزهر - وبطريرك الأقباط - وحاخام اليهود في مصر قد قام بالتوقيع على قرارات المجلس العرفي بخلع الخديوي توفيق والتمسك بعرابي - وحدث نفس الشيء أيضًا في ثورة ١٩١٩ - فعلى نفس القاعدة وهي قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن شارك الأقباط إخوانهم المسلمين في كفاحهم ضد الاستعمار الإنجليزي.

* * *

بالطبع نحن لن نضع رأسنا في الرمال - فهناك من انحاز إلى الاستعمار من الأقباط - ولكن يبقى أن هؤلاء كانوا شذوذًا على القاعدة وكان أيضًا هناك من المسلمين من فعل نفس الشيء مما يجعل الأمر ليس أمرًا طائفيا - بل أمر خيانة يقوم بها فاسد الأخلاق من المسلمين أو المسيحيين على السواء - فكما وجد المعلم يعقوب وبطرس غالي وجد أيضًا رياض باشا - وكما وجد لويس عوض وجد غيره من المسلمين إذ الخيانة والانحياز إلى الاستعمار كان في بطرس غالي المسيحي ورياض باشا المسلم وكان في مثقفين مثل لويس عوض المسيحي وغيره ولكن المشكلة هنا أنه ظهر اتجاه داخل الأقباط ليس مجرد خائن - بل يستند في خيانته على بعض التبرير العقائدي أي يرى أنه تجمعه بالغرب الاستعماري وحدة الدين ولا تجمعه بمواطنيه المسلمين في مصر شيء - وهذا النمط موجود وبكثرة للأسف في أقباط المهجر

وبعض الكنائس في مصر وبعض رجال الدين ولكننا لن نستعرض مواقفهم ومطالبهم حتى لا نوسع دائرة الفتن وبدهي أن هؤلاء يستفزون المسلمين ويستفيدون أيضًا من نتائج هذا الاستفزاز - وهذا القطاع الانعزالي يجب محاصرته وضربه ويجب أيضًا أن يلفظه المجتمع القبطي لأنه يعاكس تراث الكنيسة وتاريخها ومصالحها.

ونتبه هنا أن على المسلمين ألا ينجروا إلى الكمائن التي يفعلها هذا القطاع - فمازال جسم الكنيسة القبطية سليما ومنحازًا إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن - ومازالت تلك الكنيسة متمسكة بتراثها رغم محاولات بعض رجال الدين الخروج على ذلك - ومازال على المسلمين كأغلبية أن يظهروا روح الصبر على ممارسات القطاع الانعزالي حتى لا نعطي أعداءنا المتربصين الفرصة التي ينتظرونها.

❊ ❊ ❊

ثقافة وحضارة ووطن

ثقافة وحضارة ووطن

جاءت المسيحية إلى مصر مبكرا - فلقد حملها القديس مرقس نفسه إلى مصر - والقديس مرقس هو أحد حواريي المسيح - كما كتب مرقس أيضًا الإنجيل الذي يحمل اسمه.

وواجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد في العصر الروماني خصوصا تحت حكم "ديسيوس" و "فاليريان" و "ديوكلتيان" في القرن الثالث وبداية القرن الرابع الميلادي بدعوى اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية الرومانية الوثنية، وعندما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور قسطنطين فإن الاضطهاد قد توقف قليلا ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى.

فلقد حاولت الإمبراطورية الرومانية الخلط بين السلطتين الزمنية والروحية بين ما لقيصر وما لله، إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك. وأعلن ذلك الرفض الأنبا اثناسيوس في مواجهة الإمبراطور "قسطانطيوس" الإمبراطور الروماني - فما كان منه إلا أن طارد الأنبا "اثناسيوس" ووضع جائزة لمن يأتيه برأسه - وهكذا ظل "اثناسيوس" نفسه مطاردًا لمدة عشرين عامًا حماه خلالها الرهبان والفلاحون المصريون.

كان اثناسيوس قد كتب إلى إمبراطور بيزنطة يقول له "لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية. ولا تصدر إلينا أمرا بشأن هذه المسائل - لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة وليس مسموحا لنا أن نمارس حكمًا أرضيًا وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي".

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت الكنيسة القبطية مستقلة عن الكنيسة الرومانية وأصبح اسم اثناسيوس علما على القبطية الأرثوذكسية.

وكان من الطبيعي كنتيجة لرفض الكنيسة القبطية الخضوع لسلطان الإمبراطور البيزنطي أن تعرضت تلك الكنيسة لأنواع شتى من الاضطهاد والعنف.

ولكن رغم ذلك استمرت الكنيسة المصرية متمسكة باستقلالها فقد رفض الأنبا (ديوسكورس) خليفة الأنبا اثناسيوس مقررات مجمع كالدونيا سنة ٤٥١م حول طبيعة المسيح وتعرض الأنبا ديوسكورس للحرمان من مجمع كالدونيا كنتيجة لهذا الموقف - ولكن الشعب القبطي وقف مع الأنبا "ديوسكورس" فقد رفض هذا الشعب وجميع الرهبان الاعتراف بقرارات مجمع كالدونيا.

وكانت النتيجة أن قامت قوات الإمبراطورية وعساكرها بإخراج البطريرك "ديوسكورس" من الكنيسة ومن المدينة كلها حتى دون تمكينه من ارتداء حذائه - وتم تنصيب بطريرك جديد مصنوع في روما على رأس الكنيسة المصرية ولكن الشعب في مصر رفض ذلك ومنع هذا البطريرك المصنوع من دخول الكنيسة في الإسكندرية - وهنا تدخل جنود الإمبراطور وأحدثوا مذبحة مروعة للناس على أبواب الكنيسة وأدخلوا البطريرك المصنوع إلى الكنيسة ورغم استمرار الاضطهاد العنيف والدامي تمسكت الكنيسة القبطية بموقفها من قرارات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح وبموقفها الرافض لدمج السلطتين الزمنية والروحية - وأصدرت الكنيسة المصرية ما سمي بقانون الإيمان لتأكيد ذلك الموقف المستقل والمتميز.

وفي عهد الإمبراطور البيزنطي هرقل حاول هذا الإمبراطور استثمار انتصاراته الخارجية ضد الفرس ونفوذه وسمعته العالية التي حصل عليها بسبب حملاته العسكرية الناجحة، حاول استثمار ذلك في فرض توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية بالقوة، إلا أن محاولته أيضًا فشلت برغم ممارسته للاضطهاد الدموي البشع طوال سنوات حكمه من أجل تحقيق ذلك. وعرفت تلك السنوات هروب الرهبان عبر السراديب تحت الأرض بين الكنائس والبيوت هربًا من الاضطهاد البيزنطي دون أن يفرطوا في استقلال كنيستهم وعقيدتهم.

ومحصلة كل هذا - أن الكنيسة المصرية عريقة سبقت كل الكنائس الرومانية والأوروبية - كما أنها كنيسة مستقلة ورفضت كل محاولات الاندماج في الكنائس الرومانية وهي أيضًا تمتلك عقيدتها الخاصة حول طبيعة المسيح التي تختلف اختلافا

جذريا عن عقائد الكنائس الرومانية والأوروبية فيما بعد وكذلك هي كنيسة عانت من الاضطهاد الدموي والكبت والقهر على يد الإمبراطورية الرومانية.

* * *

وفي الفترة التي عانى فيها الأنبا بنيامين بطريرك الأقباط في مصر ومعه الشعب القبطي من اضطهاد الإمبراطور البيزنطي هرقل جاء الفتح الإسلامي بالخلاص. واستقبل أقباط مصر الفاتحين المسلمين باعتبارهم مخلصين من طغيان الرومان.

وتم تأمين الأنبا بنيامين والرهبان على أنفسهم وكنائسهم وفقا لسماحة الإسلام - كما عاش الشعب المصري كله في ظل العدل والمساواة والحرية والسماحة وهي السمات الأصلية للدين الإسلامي ولم يمض وقت طويل حتى كان الشعب كله في مصر من أسلم ومن ظل مسيحيًا يصبح جزءًا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية وتصبح اللغة العربية هي اللغة السائدة - وعلينا أن نقارن هذا بتمسك الشعب المصري بعدم الاندماج في الثقافة الرومانية والهيلنيستية قبل ذلك لأكثر من ألف عام.

إذا كان الاندماج والانخراط في الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية سريعا وكاملا وضم كل الشعب المصري من أسلم ومن لم يسلم - وأبدع المصريون المسلمون منهم والمسيحيون في إطار الثقافة والحضارة الإسلامية أيما إبداع - لدرجة أن الأقباط كان منهم علماء اللغة العربية والفقه الإسلامي أيضًا بل ووصل الأمر إلى حد وجود رواق للأقباط في الأزهر الشريف وبدهي أنه طوال الحكم الإسلامي لم تحدث حادثة واحدة تتسم بالطائفية.

وكانت أوربا تعرف ذلك وتدركه وتعمل على ضربه - فلما جاءت الحملات الصليبية إلى الشرق لم يسمح الصليبيون للأقباط بزيارة بيت المقدس لأن الصليبيين اعتبروا الأقباط كفارًا لأنهم يؤمنون بعقيدة مختلفة عن العقائد الأوروبية حول طبيعة المسيح.

كما استهدفت الحملة الصليبية ضمن ما استهدفت تدمير الكنيسة القبطية المصرية وتذويبها في الكنائس الأوروبية - فقد قام الصليبيون بخطف ٥٠٠ طفل من دمياط

أثناء الحملة الصليبية الخامسة سنة ١٢١٩م وقاموا بتعميدهم وفقًا للعقائد الكاثوليكية.

كما أن الملك لويس التاسع ملك فرنسا حين احتل دمياط قام بفرض بطريرك كاثوليكي على المدينة.

ومع ظهور الاستعمار الإنجليزي بعد ذلك في القرن التاسع عشر حاول الاستعمار الإنجليزي أن يستخدم التبشير في ضرب الكنيسة القبطية في مصر وأن يزرع كنائس بروتستانتية في التربة المصرية - ولقد تصدت الكنيسة القبطية لهذا الأمر وقاومت بعثات التبشير التي شكلت، خطرًا على عقيدتها وقام البطريرك كيرلس الرابع بشراء مطبعة لمواجهة مطبوعات بعثات التبشير التي تشكك في العقيدة الأرثوذكسية وهي عقيدة الكنيسة المصرية. إذن فوقائع التاريخ والعقيدة تقول:

- إن الكنيسة المصرية - كنيسة عريقة - أقدم من كل الكنائس الأوروبية.

- إنها كنيسة مستقلة في عقائدها حول طبيعة المسيح بشكل خاص - وتختلف اختلافًا كاملاً عن عقيدة الكنائس الأوروبية الكاثوليكية والبروتستانتية.

- إنها كنيسة تقر بالفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وتعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

- إنها كنيسة عانت من الاضطهاد ومحاولات التذويب على يد الرومان والصليبيين والاستعمار.

- إنها كنيسة لم تخضع لأي نوع من الاضطهاد على يد الفتح الإسلامي بل بالعكس شاركت بحماس واندمجت في الحضارة الإسلامية وأصبحت اللغة العربية لغتها - بل وأصبح هنا رواق للأقباط في الأزهر ونبغ الكثيرون من الأقباط في الفقه واللغة.

ومحصلة كل هذا أن المسلم والمسيحي في مصر يجمعهما الانتماء للإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

* * *

قراءة في أحداث الفتنة الطائفية

قراءة في أحداث الفتنة الطائفية

نحن في حالة صراع مع الاستعمار الأوروبي عمومًا والأمريكي والصهيوني خصوصًا - وحضارتنا الإسلامية ووجودنا كأمة مستهدف لا فرق في ذلك بين المسلم والمسيحي. وقد رأينا كيف أن الكنيسة المصرية ذاتها كانت دائما مستهدفة للتدمير أو التذويب على يد أوروبا الصليبية والاستعمارية.

والاستعمار يستهدف بالطبع ضرب ثقافتنا وحضارتنا وعوامل تميزنا واستقلالنا وفي سبيل ذلك لجأ إلى زرع أنماط ثقافته وفكره وسلوكه داخل مؤسسات وأحزاب ومدارس فكرية محلية واستقطب قطاعًا لا بأس به من المسلمين والمسيحيين على السواء لتحقيق ذلك وهنا المسألة لا علاقة لها بالطائفية. ولكن الاستعمار أيضًا يريد ضرب تماسك بلادنا عن طريق زرع الفكر الطائفي في أوساط المسلمين والمسيحيين على السواء - الاستعمار يزرع الفكر الطائفي في أوساط المسلمين ليخيف المسيحيين ويزرع الفكر الطائفي في أوساط المسيحيين لكي يقنعهم بأنهم ينتمون إلى نفس الأرضية الحضارية للاستعمار وهذا بالطبع وهم وخطأ وعلى المسلمين أن يدركوا أن دينهم وشريعتهم وظروفهم تحتم عليهم ألا يكونوا طائفيين وعلى المسيحيين أن يدركوا أن تاريخهم وتراثهم ومصالحهم أيضًا تحتم عليهم الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

نعم هناك مشاكل وهناك تجاوزات - ولكن الاستعمار يضخم والمدرسة الاستعمارية تلتقط هذا الحدث أو ذاك لتنفخ فيه حتى تعزل المسيحيين عن المسلمين وبالطبع الخاسر هو مصر. الخاسر هم المسلمون والمسيحيون على السواء الخاسر هو الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية نعم هناك بعض من المسيحيين ممن ارتبط

بالاستعمار على مستوى القيادات السياسية أو الصحف أو حتى بعض رجال الدين - ونعم هناك استفزازات - ولكن على المسلمين أن يدركوا أن استفزازهم عن طريق هؤلاء هدف استعماري مبيت - لأن الاستفزاز ورد الفعل غير المدروس يحقق مزيدا من الخوف لدى الأقباط لأنهم أقلية وبالتالي يجعل رواج الفكر الطائفي بينهم سهلاً وميسوراً وهذا ما لا يريده المسلم أو المسيحي الذي ينتمي إلى هذا الوطن.

أكثر من هذا أن عملاء الاستعمار ومثقفي المدرسة الاستعمارية يعملون على إحداث ذلك وتضخيمه والنفخ فيه مثل فرج فوده ولويس عوض مثلا. وهذا بالطبع خدمة للاستعمار ونكاية في الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية وعلى حساب الوطن.

يجب على المسلمين أن يضبطوا أعصابهم وألا يستفزوا ويجب على المسيحيين ضرب الفكر الطائفي والانعزالي وأن يدركوا أن قبطيتهم تحتم عليهم الإيمان بأنهم مسيحيون عقيدة مسلمون وطنا وأن ينتموا إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن انظر مثلا إلى مكرم عبيد يقول: أنا مسيحي دينا مسلم وطنا وهو هنا لا يعبر عن رؤية شخصية بل عن التراث القبطي والعقيدة القبطية الصحيحة.

* * *

إذا حاولنا أن نتتبع ما يسمى بحوادث الفتنة الطائفية التي يضخمها العلمانيون من دعاة الفتنة الطائفية في بلادنا نجد أنها هي ذاتها تثبت عدم وجود الطائفية في سلوك الشعب كما أنها من تدبير الأصابع الاستعمارية أساسًا.

فحوادث العنف التي صاحبت ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الحملة الفرنسية وجهت أساسًا ضد المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي سواء كانوا مسلمين أو أقباطًا فقد طالت عمليات الانتقام الشعب هؤلاء الذين تورطوا مع المعلم يعقوب القبطي الذي شكل ما يسمى بالفيلق القبطي وتعاون مع الفرنسيين ضد الشعب، كما أنه طالت أيضًا المسلمين المتورطين في التعاون مع الاحتلال مثل محافظ القاهرة، فهي إذن لم تكن موجهة إلى الأقباط بصفتهم أقباطا بل وجهت إلى من تعاون منهم مع الاحتلال ضد أبناء شعبه، ولو كان الثائرون قد استثنوهم من العقاب بسبب قبطيتهم لكان هذا سلوكًا طائفيًا.

ومذبحة الإسكندرية مثلا ١٨٨٢، اتفق كل المؤرخون بشأنها بأنها من افتعال القنصل الإنجليزي في الإسكندرية وبتدبير منه.

وأحداث العنف التي صاحبت الثورة العرابية - والتي طالت بعض الأقباط، طالتهم بسبب قيامهم بعمليات الربا والنهب في إطار عملية النهب الاستعماري لمصر، وبالطبع طالت الأجانب لقيامهم بالعمل نفسه وطالت بعض المسلمين أيضًا.

أما عملية اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء سنة ١٩١٠ على يد إبراهيم الورداني فلم تكن بسبب قبطيته بل بسبب تعاونه مع الاحتلال في توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ التي أطلقت يد إنجلترا في السودان، وبسبب حادثة دنشواي التي رأس محكمتها وبسبب إصداره قانون المطبوعات وبسبب عزمه على مد امتياز شركة قناة السويس وقد كان هذا السبب هو الذي عجل بتنفيذ عملية الاغتيال في بطرس غالي لأنه عمل يستفز أي وطني، ولو كان إبراهيم الورداني قد ترك بطرس غالي لمجرد أنه قبطي لكان هذا سلوكًا طائفيًا.

وفي الحقيقة كان الأقباط أيضًا مع المسلمين قد دافعوا عن إبراهيم الورداني ونفوا عنه تهمة التعصب، فنصيف المنقبادي نشر في صحيفة الإكلير خطابا قال فيه "إنني أعرف الورداني شخصيا وهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف وليس رجلا متعصبًا، وإنني بصفتي قبطيًا مصريًا مسيحيًا أصرح أن تهمة التعصب الإسلامي ليست إلا من إشاعات الإنجليز".

بل أكثر من هذا فإن أحد الأقباط وهو عريان سعد قام بمحاولة اغتيال يوسف سليمان باشا وهو قبطي أيضًا بسبب تعاونه مع الإنجليز.

وفي أحداث ١٩١٠ - حاول الإنجليز إذكاء نيران الفتنة الطائفية واستغلال حادثة اغتيال بطرس غالي واستطاعوا إغراء بعض عملائهم بإثارة ما يسمى بمطالب الأقلية، إلا أن الوعي الشعبي قد طوق هذه المحاولة وهدأت الأحوال سريعا ويتفق جميع المؤرخين مثل الرافعي - طارق البشري - وليم سليمان - على أن الأصابع الإنجليزية كانت من وراء تلك الأحداث أما أحداث السبعينيات فإن الأستاذ وليم سليمان يتهم

الاستعمار والصهيونية بأنهما من وراء تلك الأحداث، والسادات والبابا شنودة يتهم كل منهما الآخر بأنها من افتعاله وبصرف النظر عن صحة أو عدم صحة اتهام كل من السادات للبابا أو البابا للسادات فإن هذا يثبت أن الحركة الإسلامية والمسلمين عمومًا أبرياء منها. أما أحداث المنيا وأسيوط والفيوم وأبو قرقاص وغيرها التي حدثت في بداية التسعينيات فإن الأوساط الصحفية أشارت إلى أن الأصابع الأجنبية وراء تلك الأحداث وأن النيابة قد ضبطت تنظيمًا من بعض الأجانب يحمل منشورات ووثائق تثبت تورطهم في إشعال نيران الفتنة الطائفية في مصر. إذا فلا يمكن اتهام المسلمين أو الحركة الإسلامية بالطائفية فكرا وسلوكًا سابقًا أو الآن والمسألة كلها من فعل قوى الاستعمار أو المرتبطين به، أو أنها أحداث غير طائفية أصلا ولكن مثقفي المدرسة الاستعمارية يحاولون وصفها بالطائفية خدمة لأهداف مريبة.



من الأفغاني إلى أحمد حسين

من الأفغاني إلى أحمد حسين

الإسلام دين غير طائفي، والحركة الإسلامية المعاصرة بالضرورة غير طائفية لأنها تستمد قيمها وأسلوب عملها من الإسلام، ونقصد بالحركة الإسلامية المعاصرة حركة النضال الإسلامي ضد الاستعمار، والصهيونية والتخلف والاستبداد وهي متمثلة ابتداء من حركة السيد جمال الدين الأفغاني إلى الثورة العرابية، حركة مصطفى كامل - محمد فريد "الحزب الوطني" حركة الإخوان المسلمين "حسن البنا" حركة مصر الفتاة "أحمد حسين".

فالسيد جمال الدين الأفغاني وهو زعيم إسلامي كبير استجاب له المسلم والمسيحي الشرقي على حد سواء وهذا يؤكد عدم طائفية الرجل ويؤكد أيضًا أن المسيحي الشرقي يؤمن بالانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

والثورة العرابية - وهي ثورة إسلامية - مارست نفس الشيء وسلكت نفس السلوك - لأنها خرجت من مشكاة الوعي الفذ للسيد جمال الدين الأفغاني وانحاز إلى عرابي في إطار تلك الثورة كل من ينتمي إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن في مواجهة الذين انحازوا إلى الاستعمار والحضارة الأوروبية فوجدنا مثلا في خندق الثورة علماء الإسلام وبطريرك الأقباط ووقعوا جميعا على قرار المجلس العرفي بعزل الخديوي توفيق.

وفي إطار النضال ضد الاستعمار البريطاني بعد عام ١٨٨٢م من خلال الحزب الوطني - وهو حزب إسلامي التوجه والأساليب - لمعت أسماء لأقباط كانوا من قيادات الحزب مثل ويصا واصف ومرقص حنا وغيرهم.

وفي ثورة ١٩١٩ وهي ثورة إسلامية البواعث والجماهير، وإن كانت العلمانية قد

سرقت ثمارها وأضاعتها - تجمع الشعب المصري بمسلميه وأقباطه على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن في مواجهة الاستعمار الإنجليزي الذي يمثل الحضارة الغربية الاستعمارية.

والإمام الشهيد حسن البنا مثلا وهو مؤسس وزعيم جماعة الإخوان المسلمين يؤكد الانتماء القبطي إلى الإسلام كثقافة وكوطن، فنقلا عن يوسف القرضاوي - حتمية الحل الإسلامي - الطبعة الثالثة صـ ١١١ - الجزء الأول يقول حسن البنا "هذا الشعب، شعب وادي النيل كله في الشمال وفي الجنوب يدين بهذا الدين الحنيف والأقلية غير المسلمة من هذا الشعب تعلم تمام العلم كيف تجد الأمن والعدالة والمساواة التامة في كل تعاليمه وأحكامه ويعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم".

ولأن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن لم يجدوا أي حساسية في شعارات الإخوان المسلمين ولا ممارساتهم الإسلامية، بل وقفوا معها، ويحكي الإمام الشهيد حسن البنا في مذكرات الدعوة والداعية "أن أحد المسيحيين قدم عريضة ضده تتهمه بالتعصب، إلا أن وفدا مسيحيا برئاسة راعي الكنيسة الأرثوذكسية بالإسماعيلية قد رد عنه هذه التهمة وأعلن استنكاره لما حدث" مذكرات الدعوة والداعية صـ ٨٨، ٨٩.

وفي إطار مصر الفتاة "أحمد حسين" لعب الأقباط دوراً هاما من خلال هذا الحزب الذي لا يخفي إسلاميته، بل لعل إسلامية هذا الحزب كانت إحدى دوافع هؤلاء الأقباط للدفاع عنه والنضال من خلاله - ولمعت أسماء مثل الدكتور فخري أسعد كأحد قيادات هذا الحزب، وسامي جورج سكرتير شعبة مصر الفتاة بأسوان وبسقالس ويصا كعضو في لجنة الحزب التنفيذية وعرف من أنصار الحزب أيضاً بشرى بباوي ولبيب خليل وحنا معوض غطاس وحنا خميسه ولبيب دانيال وموريس شهاد.

* * *

مصر لم تعرف الطائفية



مصر لم تعرف الطائفية

يخطئ من يظن أن في مصر أغلبية وأقلية. ويخطئ من يظن أن أقباط مصر مجرد أقلية. لأن وجود أقلية معناه وجود مصالح خاصة أو توجه سياسي خاص. يختلف عن التوجه العام للمجتمع يتقاطع أو يتصادم معه. والحقيقة الكبرى التي لا يختلف عليها اثنان هي أن شعب مصر كله ينتمي إلى نفس التوجه الحضاري والثقافي والوطني، بل ويتعرض لنفس التحديات ونفس الأعداء.. فالمسلمون ينتمون إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن، والأقباط أيضًا ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن. ومن يشذ عن هذه القاعدة فهو خارج على الإجماع الوطني سواء كان مسلمًا أو مسيحيًا.

والكنيسة القبطية بتراثها المتميز وعقائدها المستقلة والتحديات التي واجهتها تاريخيًا جزء لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية الوطن الإسلامي.

كل من المسلم والمسيحي في مصر متمسك بالإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن - ويواجه نفس الأعداء "الاستعمار - الصهيونية". ويناضل ضد التحدي الحضاري الأوروبي الذي يريد تدمير الحضارة الإسلامية بما فيها التراث القبطي المتميز والمستقل.

ومحاولات زرع الفتنة الطائفية والتفكير الطائفي والسلوك الطائفي هي عملية مشبوهة ومرفوضة شكلاً وموضوعًا يرفضها الإسلام والحركة الإسلامية والكنيسة القبطية

أيضًا - وهي جزء من مؤامرة استعمارية تستهدف كياننا الحضاري ووجودنا كله.

مصـر لم ولن تعرف الطائـفية بإذن اللـه تعالى. فالإسـلام دين غيـر طائفي أليس الإسلام هو رسالة للتحـرر من كل قهر واستبداد وظلم طبـقي أو اجتماعي أو طائفي - أليس الإسـلام هو الجهـاد من أجل إزالة كافـة أشكال القـهر والتـسلط والطغيـان والظلم من على وجه الأرض وترك الناس ليختاروا مـا شاءوا من عقيدة - أليس هو دعوة لحرية الفكرية العقـائدية - إن مهمة المسلـم كما حـددها له الإسلام ليست إكراه أحد على عـقيـدة ما ولا عقـيدة الإسـلام ذاتها ﴿لا إكراه في الدين قد تَّبين الرشـد من الغي﴾«البـقـرة: ٢٥٦»، بل مـهـمة المـسلم هي القـضـاء على الذين يقـهـرون النـاس ويفرضون عـليه عقيدة مـعينة أيا كانت هذه العـقيدة، ومن واجبات المسلـم الانتصار للمستضعفين والمظلومين من كل الأديان والأجناس والطوائف.

ومنذ ظهور الإسـلام وحتى الآن - شهدت الدنيـا صراعًا لم ينقطع بين الحـضارة الإسلامـية بما تمثله من عدل وحـق وحرية واحتـرام للإنسان وبين الحضـارة الأوروبية وهي حضارة وثنـية إغريقية ذات قـشرة صليبيـة بما تمثله من قهر وظلم وتدميـر للقيم ونهب لم ينـقطع، هذا الصـراع امـتـد فـي الزمـان والمكان إلى أن انتـهى بـالحـقـبـة الاسـتعـمـارية التي مـا نزال نعـيش في ظلالهـا القـائمة حـتى الآن. وأقـبـاط مصـر ومـسلمـوها كانوا في خـندق واحد دائمًـا ضـد تلك الحـضارة الأوروبيـة المتـسلطة والظالمة.

دخل الإسـلام مصـر لينهي عـهـدًا طويلاً من الاضطهـاد والقهـر الذي مـارسته الإمبراطورية الرومانية ضد الكنيسة القبـطية مصر سواء في العهد الوثني أو المسيحي لتلك الإمبراطورية الرومانيـة. واعتنقت مصر بمن أسلم ومن ظل مسيحـيًا أرثوذكسيًا "قبطيًـا" الحضـارة الإسلاميـة والثقـافة الإسلامـية وتكلم شـعب مصـر اللغة العـربية بمسلميـه وأقباطه - بل وكان هناك رواق للأقـباط في الأزهر ومنهم من نبغ في علوم اللغة العربيـة بل والفقه الإسلامي وطوال الحكم الإسلامي لم تعـرف مصر أي شكل من أشكال الطائفية وعاش شعب مصر بمسلميـه وأقباطه كجزء لا يتجزأ من الحضارة الإسـلاميـة والثقـافـة الإسلامـية. وخـاض شـعب مصـر بمسلمـيه وأقـباطه المعـارك والتحديات التي واجهتها الحضارة الإسـلامية وحينما يفسد الحكام - كان الظلم يقع

على كاهل المسلمين والأقباط سواء بسواء - أي أن الظلم هنا لم يكن طائفيًا ولكنه كان في إطار ظلم حاكم ما للشعب.

بل ولم تعرف المنطقة برمتها ما يسمى بالصراع الطائفي إلا بعد ظهور الاستعمار وإنهاء الحكم الإسلامي - وكنتيجة مباشرة للمؤامرات الاستعمارية - فبلد كلبنان مثلاً لم يعرف المذابح الطائفية إلا بعد ظهور الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي وفي إطار الصراع بينهما - فمثلاً دبر الإنجليز المذابح الطائفية للمسيحيين في لبنان سنة ١٨٦٠ فيما يعرف بطوشة النصارى - والعجيب هنا أن الأمير عبد القادر الجزائري - الذي عانى هو وشعبه الجزائري أهوال الاستعمار الأوروبي في الجزائر - كان هو نفسه من قام بحماية نصارى لبنان أثناء تلك المذابح - وكان الأمير عبد القادر منفيًا في ذلك الوقت ويعيش في دمشق.

وعبد القادر الجزائري هنا عبر عن حقيقتين في نفس الوقت وهي أن الإسلام يرفض ويقف ضد كل محاولات الظلم والمذابح الطائفية التي تديرها أصابع الاستعمار - وأن نصارى الشرق ينتمون إلى الحضارة الإسلامية كثقافة وكحضارة وكوطن.

والسيد جمال الدين الأفغاني مثلاً - وهو زعيم إسلامي - استطاع أن يحشد خلفه - في مواجهة النفوذ الاستعماري - المسلم والمسيحي بل واليهودي أيضًا على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن.

والثورة الإسلامية العرابية مارست نفس الشيء - لأنها جرت من مشكاة الوعي الإسلامي الفذ للسيد جمال الدين الأفغاني. وانحاز إلى عرابي في إطار تلك الثورة كل من ينتمي إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن في مواجهة الذين انحازوا إلى الاستعمار والحضارة الأوربية. ووجدنا مثلاً في خندق الثورة بطريرك الأقباط وحاخام اليهود في مصر بل ووقعا على قرار المجلس العرفي بعزل الخديوي توفيق.

وفي إطار النضال ضد الاستعمار البريطاني بعد عام ١٨٨٢ م من خلال الحزب الوطني - وهو حزب إسلامي التوجه والأساليب. لمعت أسماء لأقباط كانوا من قيادات ذلك الحزب مثل ويصا واصف ومرقص حنا وغيرهم.

وفي ثورة ١٩١٩ تجمع الشعب المصري بمسلميه وأقباطه على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن في مواجهة الاستعمار البريطاني الذي يمثل الحضارة الغربية الاستعمارية.

بل ووجدنا الإمام الشهيد حسن البنا - يؤكد أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكوطن. فقد كتب البنا وهذا الشعب - شعب وادي النيل كله في الشمال وفي الجنوب - يدين بهذا الدين الحنيف والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الأمن والعدالة والمساواة التامة في كل تعاليمه وأحكامه، ويعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم".

ولأن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة - لم يجدوا أي حساسية في شعارات الإخوان المسلمين ولا ممارساتهم الإسلامية - بل وقفوا معها - ويحكي الإمام الشهيد حسن البنا في مذكرات الدعوة والداعية "أن أحد المسيحيين قدم عريضة ضده تتهمه بالتعصب - إلا أن وفداً مسيحيًا برئاسة راعي الكنيسة الأرثوذكسية بالإسماعيلية قد رد عنه هذه التهم وأعلن استنكاره لما حدث".

وفي إطار مصر الفتاة - لعب الأقباط دوراً هاما أيضًا من خلال هذا الحزب الذي لا يخفي إسلاميته - بل لعل إسلامية هذا الحزب كانت أحد دوافع هؤلاء الأقباط للدفاع عنه أو النضال من خلاله - ولمعت أسماء مثل الدكتور فخري أسعد كأحد قيادات هذا الحزب - وسامي جورجي سكرتير شعبة مصر الفتاة بأسوان - وبسكالس ويصا كعضو في لجنة الحزب التنفيذية وعرف من أنصار الحزب أيضًا بشرى بباوي ولبيب خليل وحنا معوض غطاس وحنا خميسة ولبيب دنيال وموريس شهاد .

وإذا حاولنا أن نقرأ فيما يسمى خطأ بأحداث الفتنة الطائفية - نجد أن كلها أحداث تثبت عدم وجود الطائفية في سلوك الشعب المصري من ناحية أو هي حوادث دبرتها الأصابع الاستعمارية من ناحية ثانية.

فحوادث العنف التي صاحبت ثورة القاهرة الأولى والثانية ضد الحملة الفرنسية

وجهت أساسًا إلى المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي سواء كانوا مسلمين أو أقباطًا- فقد طالت تلك الحوادث هؤلاء الذين تورطوا مع الجنرال يعقوب فيما يسمى بالفيلق القبطي - كما طالت أيضًا المسلمين المتورطين في التعاون مع الاحتلال مثل محافظ القاهرة مثلاً - فهي إذًا لم تكن موجهة إلى الأقباط بصفتهم أقباطًا بل وجهت إلى من تعاون منهم مع الاحتلال ضد أبناء شعبه - ولو كان الثائرون قد استثنوهم من العقاب بسبب قبطيتهم لكان هذا سلوكًا طائفيًا.

ومذبحة الإسكندرية مثلاً-أنفق كل المؤرخون بشأنها بأنها من افتعال القنصل الإنجليزي في الإسكندرية وبتدبير منه.

وأحداث العنف التي صاحبت الثورة العرابية - والتي طالت بعض الأقباط - طالتهم بسبب قيامهم بعمليات الربا والنهب في إطار عملية النهب الاستعماري لمصر -وبالطبع طالت الأجانب لقيامهم بالعمل نفسه وطالت أيضًا بعض المسلمين المتعاونين مع الإنجليز والخديوي توفيق وخاصة من أمراء البيت الخديوي.

أما عملية اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء ١٩١٠ على يد إبراهيم الورداني فلم تكن بسبب قبطيته - بل بسبب تعاونه مع الاحتلال في توقيع اتفاقية السودان ١٨٩٩ التي أطلقت يد إنجلترا في السودان - وبسبب حادثة دنشواي التي رأس محكمتها وبسبب إصداره قانون المطبوعات وبسبب عزمه على مد امتياز شركة قناة السويس - وقد كان هذا السبب هو الذي عجل بتنفيذ عملية الاغتيال في بطرس غالي لأنه عمل يستفز أي وطني. ولو كان إبراهيم الورداني قد تراجع عن اغتيال بطرس غالي لأنه قبطي- لكان هذا سلوكًا طائفيًا وأكثر من هذا فإن الأقباط قد دافعوا عن إبراهيم الورداني - ونفوا عنه تهمة التعصب. فنصيف المنقيادي نشر في صحيفة الإكلير خطابًا قال فيه "إنني أعرف الورداني شخصيًا وهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف وليس رجلاً متعصبًا - وإنني بصفتي قبطيًا أي مصريًا مسيحيًا أصرح أن تهمة التعصب الإسلامي ليست إلا من إشاعات الإنجليز".

وأكثر من هذا أيضًا أن أحد الأقباط وهو عريان سعد قام بمحاولة اغتيال يوسف سليمان باشا وهو قبطي أيضًا بسبب تعاونه مع الإنجليز .

وفي أحداث ١٩١٠ - حاول الإنجليز إذكاء نيران الفتنة الطائفية واستغلال حادثة اغتيال بطرس غالي - واستطاعوا إغراء بعض عملائهم بإثارة ما يسمى بمطالب الأقلية - إلا أن الوعي الشعبي قد طوق هذه المحاولة وهدأت الأحوال ويتفق جميع المؤرخين مثل الرافعي - طارق البشري - وليم سليمان على أن الأصابع الإنجليزية كانت وراء أحداث ١٩١٠.

أما أحداث السبعينيات فإن الأستاذ وليم سليمان يتهم الاستعمار والصهيونية بأنهما من ورائها.

- والبابا شنودة نفسه يتهم السادات بها أي أن الحركة الإسلامية والمسلمين عمومًا أبرياء منها بصرف النظر عن صحة اتهام البابا من عدم صحته.

أما الأحداث الأخيرة في المنيا والفيوم وغيرها. فإن جريدة الشعب - عدد ١٧ ابريل ١٩٩٠ - قد اتهمت صراحة بأن وراء تلك الحوادث عدد من الجهات الأجنبية خاصة وأن النيابة قد ضبطت تنظيمًا من بعض الأجانب يحمل منشورات ووثائق تثبت تورطهم في إشعال نيران الفتنة الطائفية في مصر.

إذًا فلا يمكن اتهام المسلمين أو الحركة الإسلامية بالطائفية سلوكًا أو فكرًا، سابقًا أو الآن. والمسألة كلها من فعل قوى الاستعمار والمرتبطين به. أو أنها أحداث غير طائفية أصلاً ولكن بعض مثقفي المدرسة الاستعمارية يحاولون وصفها بالطائفية خدمة لأهداف الاستعمار.

بقيت نقطة هامة في هذا الإطار - وهي أن الشريعة الإسلامية مطلب قبطي أيضًا - لأن الأقباط بحكم انتمائهم إلى الإسلام كثقافة وحضارة ووطن يدركون أن الاستعمار الأوروبي وحضارته الاستكبارية. ووفقًا لبحث أجراه المركز القومي للبحوث والدراسات الجنائية والاجتماعية في مصر فإن أكثر من ٧٢ ٪ من الأقباط يطالبون بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

القوة الثالثة - تسيطر على الكنيسة

القوة الثالثة-تسيطر على الكنيسة

جاءت المسيحية إلى مصر مبكرًا - على يد القديس مرقص - أحد حواريي السيد المسيح عليه السلام، وهو صاحب إنجيل مرقص الذي يحمل اسمه.

وواجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد في العصر الروماني خصوصًا تحت حكم "ديسيوس" و "فالبريان" و "ديوكليتان" في القرن الثالث وبداية القرن الرابع بدعوى اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية.

ولما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور قسطنطين فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة ووحشية تحت دعاوى أخرى فقد حاولت الإمبراطورية الخلط بين ما لقيصر وما لله إلا أن الكنيسة القبطية رفضت ذلك على يد الأب أثناسيوس الذي كتب إلى الإمبراطور البيزنطي قسطانطيوس قائلاً "لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمرًا بشأن هذه المسائل - لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة - وليس مسموحًا لنا أن نمارس حكمًا أرضيًا وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي".

وكانت نتيجة ذلك أن وجد أثناسيوس نفسه مطاردًا لمدة عشرين عامًا حماه خلالها الرهبان والفلاحون - وأصبح اسم أثناسيوس علمًا على القبطية ككنيسة مستقلة ترفض الهيمنة الرومانية وتفصل تمامًا بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

وفي سنة ٤٥١ م انعقد مجمع كالدونيا وأصدر عددا من المقررات حول طبيعة المسيح إلا أن الأنبا "ديوسكورس" بطريرك الكنيسة القبطية رفض الاعتراف بتلك المقررات، وهكذا أصبحت للكنيسة القبطية رفض الاعتراف بتلك المقررات. وهكذا أصبح للكنيسة القبطية أيضًا تميزها على مستوى العقائد اللاهوتية.

وقد تعرض الأقباط والبطريرك ديوسكورس لسنوات طويلة من الاضطهاد الروماني وحدثت المذابح والمطاردات الرومانية في محاولة مستميتة للسيطرة على الكنيسة القبطية والقضاء على استقلالها. إلا أن الكنيسة قد صمدت لكل هذا وتمسكت باستقلالها العقائدي - وتمسكت بمبدئها التقليدي في الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية.

ولما جاء الفتح الإسلامي استقبله أقباط مصر باعتباره خلاصًا من الطغيان الروماني. وأصبحت الثقافة الإسلامية ثقافة لكل المصريين من أسلم منهم ومن لم يسلم.

وحينما ظهر الصليبيون في المنطقة بعد ذلك - حاولوا أيضًا تدمير الكنيسة القبطية أو الهيمنة عليها إلا أن الأقباط رفضوا ذلك بعناد - فلم يسمح الصليبيون للأقباط بزيارة بيت المقدس عندما سيطروا عليه - وقاموا أيضًا بخطف ٥٠٠ طفل من دمياط أثناء الحملة الصليبية الخامسة ١٢١٩ وعمدوهم وفقًا للعقائد الكاثوليكية - كما قاموا بفرض بطريرك مسيحي كاثوليكي على مدينة دمياط عندما احتلوها.

وعندما جاءت إرساليات التبشير الأوروبي الصليبي إلى بلادنا. كانت تستهدف أيضًا تذويب الكنيسة القبطية ونشر المذهب الكاثوليكي والبروتستانتي على حسابها إلا أن الأقباط قاوموا تلك البعثات وقام البابا بإصدار العديد من القرارات التي تحرم التعاون مع تلك الإرساليات وتحرم إرسال أبناء الأقباط إلى مدارسها. بل وقام البابا كيرلس الرابع بشراء مطبعة لمواجهة ذلك التحدي.

إذًا فالخط العام للأقباط والكنيسة القبطية في مصر هو أنها كنيسة مستقلة في عقائدها وتختلف في تلك العقائد عن الكنائس الأوروبية. وأنها كنيسة ذات تراث تقليدي في الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية. وأنها عانت من الاضطهاد طويلاً على يد الرومان ثم الصليبيين ثم الاستعمار بهدف تذويبها أو القضاء عليها. وأنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية.

وبجوار ذلك الخط العام كان هناك خط هامشي - تمثل في بعض الأقباط الذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال الفرنسي ثم الإنجليزي مثل الجنرال يعقوب وأخنوخ

فانوس وغيرهم إلا أنه خط لا قيمة له حيث أن العملاء لا أثر لهم ولا قيمة على المستوى العام وهم ملفوظون من الجميع مسلمين وأقباط - والعملاء عادة يوجدون في كل الطوائف والأحوال وليس لظهورهم أي دلالة خاصة في هذا الإطار.

إلا أن هناك خط ثالث بجوار الخط الرئيسي العام والخط الهامشي الذي لا قيمة له وهو ما نطلق عليه اسم القوة الثالثة ـ وهو خط خطير حيث يضم قطاعات من المثقفين والوجهاء ويريد أن يفرض رأيه على الكنيسة المصرية ضاربًا عرض الحائط بتراث الكنيسة وتقاليدها التاريخية وعقائدها الخاصة. وقد شجع الاستعمار هذه القوة لأنه وجد أن من المستحيل استخدام القوى التقليدية في الكنيسة لتحقيق أهدافه فهذه لها تراثها وتقاليدها وعقائدها المعادية لكل ما هو أوروبي. كما أن الاستعمار كان يدرك أن العملاء قوة لا يعتد بها.

وهكذا اختار الاستعمار دعم القوة الثالثة لأنها أقدر على تنفيذ مخططاته فهي أولاً لا تتمسك بالتراث القبطي التقليدي - ثم إن ولاءها للحضارة الأوربية أكبر من ولائها للكنيسة، بل ولها مصالح اقتصادية واجتماعية تبرر لها التحالف مع السلطة الاستعمارية أو مع أي سلطة.

وقد ظهرت تلك القوة لأول مرة في صورة السيطرة على المجالس الملّية التي أدخلها الأنبا كيرلس الخامس للإشراف على الشئون المالية والمدنية للكنيسة - وكان من الطبيعي أن يحتدم الصراع بين الأكليروس الذي يمثل التقاليد الطبيعية للكنيسة وبين تلك القوة الثالثة المرتبطة فكرًا وسلوكًا بالنمط الحضاري الأوروبي، وشهدت مصر صراعًا طويلاً بين تلك القوتين - بل لقد حاولت القوة الثالثة برئاسة بطرس غالي أن تطيح بالبابا كيرلس الخامس، وأن تستعين بالاحتلال والخديوي وتستطرد قرارًا بتعيين بطريرك آخر مكان الأنبا كيرلس إلا أن الأقباط تمسكوا بالأنبا كيرلس وتجمع عدد كبير منهم ومنعوا دخول البطريرك الجديد إلى مقر البطركخانة وراحوا يهتفون - ارجع يا محروم.

واكتشفت القوة الثالثة - أنه لا مناص لها ولكي تنفذ إلى أعماق المجتمع القبطي فلابد من السيطرة على الأكليروس ليتسنى لها تنفيذ مخططاتها استنادًا إلى القوة

الروحية التي يمثلها الأكليروس. وإنشاء عدد من الجمعيات التي تطالب بالحكم الذاتي مثل جمعية الأمة القبطية، والنشاط الكبير بين أقباط المهجر لأن ذلك يعطيها النفوذ السياسي والمالي أيضًا.

وقد سعت تلك القوة الثالثة إلى الوصول إلى أغراضها عن طريق دعم انتخاب البابا كيرلس السادس سنة ١٩٥٩ إلا أن البابا كيرلس السادس لم يكن يمثلهم تمامًا وإن كان قد منح لهم أبواب النفوذ إلى المجتمع القبطي غير مدارس الأحد أو إنشاء أبرشيات جديدة يسيطرون عليها.

وكان من الطبيعي أن الزحف الطويل والمنظم للقوة الثالثة سيسفر عن سيطرة تلك القوة الثالثة على الأكليروس - ففي سنة ١٩٧١ تم اختيار البابا شنودة الثالث بطريركًا للكنيسة القبطية.

وكان من المفروض أنه بمجرد وصول البابا شنودة إلى كرسي البطريركية أن يتخلى عن قناعاته الشخصية واتجاهه السياسي وأن يتمثل قولاً وعملاً بتراث الكنيسة القبطية المتميز والذي أصبح علمًا عليها. وهو الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية والتمسك باستقلال الكنيسة عن الكنائس الأوروبية والانتماء إلى المشروع الحضاري والثقافي الإسلامي. ولكن البابا شنودة تصرف عكس ذلك تمامًا تصرف كما لو كان زعيم حزب سياسي - فهو يكثر من الأحاديث الصحفية للصحف والإذاعات المصرية والأجنبية ويدلي برأيه في كل القضايا المطروحة. وخطورة المسألة هنا أن البابا بالتحديد ووفقًا للتركيبة الدينية القبطية له نفوذ روحي واسع جدًا على المسيحيين من أتباع كنيسته - فهو هنا لا يتحدث ولا يتصرف بصفته الشخصية أو حتى بصفته اتجاهًا داخل الأقباط ولكن كممثل لكل الأقباط أي أنه يريد أن يحول الأقباط إلى حزب سياسي متميز - ومن البدهي أن من حق الأقباط ومن حق المجموعات القبطية المختلفة أن تشتغل بالسياسة وأن تعبر عن رؤاها السياسية بحرية - فهم شركاء في الوطن ويحملون همومه ويتأثرون قطعًا بتقدمه أو بتأخره، بانتصاراته أو بهزائمه - ولكن هذا شيء - وقيام البابا نفسه بممارسة مهام الزعيم السياسي شيء آخر لأنه هنا

يفرض على جميع الأقباط رؤيته الشخصية أو رؤية مدرسته السياسية التي ينتمي إليها، وهي المدرسة التي أسسها حبيب جرجس وأسميناها القوة الثالثة. والخطورة أكثر هنا أن تلك المدرسة التي تقود الكنيسة القبطية الآن اختارت التعاون مع العلمانيين والشيوعيين الماديين، وهذا يعني كما يقول الأستاذ عادل حسين في مقاله الرائع في صحيفة الشعب عدد "محاولة دفع الدولة بعيداً عن الإسلام والقيم الدينية وهو طريق لا يحقق الاستقرار لأنه يتعارض مع رأي الأغلبية الساحقة من المصريين. ولا يمكن فرضه طويلاً إلا باستخدام القوة -والقوة الأجنبية تحديداً-.

ولا أظن أن مصلحة الأقباط أن يقفوا هذا الموقف أي أن يناهضوا إخوانهم المسلمين تحت حماية الأمريكان -وقد سبق للأقباط المصريين أن رفضوا التورط في مثل هذا الموقف حين عرضه الاحتلال الإنجليزي، وكان الرفض بالدم وليس بالكلمات- ويضيف الأستاذ عادل حسين في نفس المقال: "واستمراراً في المصارحة نقول إن موقف الأسابيع الماضية هو امتداد لموقف الإخوة الأقباط خلال السنوات الأخيرة حيث شهدت هذه السنوات انحيازاً من غالبية الأقباط للتحالف مع الدنيويين والذي ينتهي في حالة الإصرار عليه إلى التعاون مع الأجانب أعداء الأمة. ونؤكد مرة أخرى أن هذا الطريق مسدود وكل البشائر تدل على أن نهايته ستتضح بعد سنوات قليلة بإذن الله تعالى..

ويضيف الأستاذ عادل حسين في نفس المقال أيضًا "وقد وصل جمهور الأقباط في تحيزهم إلى هذا الطريق إلى الذروة أثناء الانتخابات الأخيرة في نقابة الأطباء فانعقد تحالفهم الصريح مع الدنيويين والماركسيين ضد التيار الإسلامي الصاعد - ووصل الأمر إلى أن قداسة البابا شنودة الثالث وضع كل ثقله الديني الشخصي في كفة هذا الحلف وقال للأطباء المسيحيين في بيان رسمي منشور في جريدة وطني إن اشتراكهم في هذه المعركة يعد عملاً روحيًا يقومون به وواجبًا وطنيًا لا يحق لأحد التقصير فيه وليكن الرب معكم يكافئكم خيراً عن تعبكم" - ويضيف الأستاذ عادل معلقًا: "وهذه هي المرة الأولى - ونرجو أن تكون الأخيرة التي تشارك فيها قيادة الكنيسة في معركة انتخابية وداخل نقابة مهنية".

وإذا كنا نتفق مع الأستاذ عادل فيما قاله إلا أننا نختلف معه في نقطتين: أولاهما: أنه وصل إلى الرأي بأن غالبية الأقباط تشارك في الحملة المكثفة ضد التيار الإسلامي أو تتعاطف مع تلك الحملة نتيجة معلومات مضللة - والحقيقة أن غالبية الأقباط ما زالت تتمسك بالانتماء إلى المشروع الحضاري والثقافي الإسلامي - وأن من يقوم بتلك الحملة هو تيار واحد فقط في المجتمع القبطي وهو تيار صغير حتى ولو كان الآن يقف على رأس الكنيسة - وغالبية المجتمع القبطي ترفض هذا التوجه وتدينه ولكنها لا تجد السبيل إلى ذلك لأن التيار الانعزالي يقف على رأس الكنيسة مما يشكل معضلة تاريخية لم تشهدها بلادنا من قبل - ولأن العلمانيين وأعداء المشروع الإسلامي يستغلون هذا التيار ويوظفونه في ضرب التيار المصري التقليدي الذي ينتمي إلى الإسلام ويضم المسلمين والأقباط، المسلمين كانتماء إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن والأقباط الذين يتمسكون بالتراث القبطي التقليدي في الانتماء أيضًا إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن.

ومسئولية إبراز هذا التيار - تيار الانتماء إلى التقاليد القبطية والتراث القبطي الحقيقي تقع في جزء منه على عاتق الإسلاميين - فعليهم أن يقدموا لغة واضحة ومطمئنة إلى هؤلاء - وعليهم أيضا عمل لجان وطنية للدفاع عن الثقافة والانتماء الوطنيين تضم المسلمين والأقباط وقد وجدنا أن العلمانيين سارعوا لعمل لجان الوحدة الوطنية وبالطبع فهم دعاة فتنة طائفية والوحدة الوطنية منهم براء.

والنقطة الثانية: هي أن تدخل البابا شنودة في انتخابات نقابة الأطباء لم يكن الأول من نوعه بل هناك توجيهات سابقة من البابا بالتصويت في أكثر من انتخابات لصالح العلمانيين ضد التيار الإسلامي - وهذا أيضًا أمر مرفوض من أغلبية الأقباط الذين يتمسكون بالتراث القبطي التقليدي والذين يرون أن العقيدة القبطية والتراث القبطي والمصلحة القبطية هي في التحالف مع المشروع الإسلامي والإسهام فيه.

وهناك نقطة طريفة في هذا الصدد وهي أن تدخل البابا مثلاً في انتخابات نقابة الأطباء قد أفاد الإسلاميين أكثر مما سبب الضرر لهم - ولكننا كإسلاميين نتنازل عن

هذه المكاسب الجزئية ونطالب البابا بعدم التدخل ثانية في مثل هذه الأمور حرصًا على وحدة المسلمين والأقباط التاريخية وحرصًا على الكنيسة القبطية ومن أجل مشروع إسلامي يضم المسلم والقبطي. لأننا هنا لا نفكر بمنطق الربح السريع أو المكسب اللحظي على حساب التوجهات الاستراتيجية لأمتنا.

وفي الحقيقة - فإن إيماننا أن مجمل المجتمع القبطي - يرفض توجهات البابا شنودة ويتمسك بالتراث القبطي التقليدي ويؤكد إيمانه ومساهمته في المشروع الإسلامي يستند على حقيقة أن ذلك هو التراث القبطي التقليدي أولاً وثانيًا نحن لمسناه بأنفسنا من خلال مئات الخطابات التي جاءت من أقباط تؤكد ذلك وتقدم لنا التحية عقب إصدارنا لكتاب "ملف الكنيسة المصرية" وكتاب "إسلاميون لا طائفيون".

❊ ❊ ❊

حاول البابا شنودة أن يبرر موقفه الغريب في موضوع انتخابات نقابة الأطباء وتكلم ببراءة عن عدم علاقة بيانه المنشور في جريدة وطني - بوجود القائمة العلمانية بجانب البيان في نفس الصحيفة - وبالطبع هذا استخفاف بالعقول - فشخص مثل البابا شنودة يتمتع بالذكاء ولديه معرفة كاملة بالتيارات السياسية والدينية التي يموج بها المجتمع المصري - ويعرف جيدًا مدلول بيانه وأنه كان موجهًا ضد القائمة الإسلامية بالتحديد - ومعلومات البابا شنودة ربما أكثر من أي مسئول حتى في أجهزة الدولة ذاتها.

❊ ❊ ❊

في حكم تاريخي للقضاء المصري - بتاريخ ٣ - ١ - ١٩٨٣ جاء في حيثيات الحكم برفض دعوى البابا شنودة بإلغاء قرار عزله الذي أصدره السادات في إطار أحداث ٥ سبتمبر ١٩٨١ "أن البابا شنودة خيب الآمال وتنكب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد واتخذ من الدين ستارًا يخفي أطماعًا سياسية - كل أقباط مصر براء منها - وأنه يجاهر بتلك الأطماع واضعًا بديلاً لها على حد تعبيره - بحرًا

من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها - باذلاً قصارى جهده في دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة وعلى غير هدى في كل أرجاء البلاد غير عابئ بوطن يأويه ودولة تحميه - وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعه عليه أقباط مصر".
وأهمية هذا الحكم - أنه جاء من القضاء المصري -

ولا يمكن اتهام القضاء بالتحامل على البابا شنودة وبرأ منها كل أقباط مصر. وجدير هنا بالملاحظة أن نفس القضاء قد ألغى كل قرارات سبتمبر التي اتخذها السادات ما عدا هذا القرار وهو قرار عزل شنودة.

وقد قدم دفاع الحكومة عددا من الوثائق والأحداث عن الدور الذي يلعبه البابا شنودة شخصيًا وعن بعض أقباط المهجر في الضغط على الحكومة المصرية سياسيا وعن اتصالات خارجية واسعة يقوم بها البابا شنودة وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية - العجيب أن البابا شنودة عاد فاستقبل السفير الأمريكي بعد ذلك مراراً وتكراراً - ووصل الأمر إلى حد حضور السفير الأمريكي الاحتفالات بالعيد المسيحي القبطي عام ١٩٩٠ وظل جالسًا طول فترة الاحتفال وهي خمس ساعات كاملة، وقد تعجب الأستاذ عادل حسين في مقال له في صحيفة الشعب من ذلك بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٩٠، كما قدم دفاع الحكومة في هذه القضية عددا من الحقائق، مثل تشكيل فرقة من ٣٠٠ قبطي تحارب مع الموارنة في لبنان لكي تكتسب المران اللازم على الحرب - ومثل نص خطاب البابا شنودة في مارس ١٩٨٠ الذي عارض فيه تطبيق الشريعة الإسلامية وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية - وفي نفس الوقت أصدر المجمع المقدس وأعلى سلطة كهنوتية قبطية "قراراً بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد عام ١٩٨٠ والاكتفاء بالصلاة في الكنائس مع عدم تقبل التهاني بالعيد وذلك تعبيرًا عن الآلام التي يعانيها الأقباط"، كما قرر المجمع المقدس الاعتكاف في الأديرة خلال العيد كنوع من الاحتجاج.

وفي الحقيقة فإن موقف البابا شنودة الرافض لتطبيق الشريعة الإسلامية موقف يتعارض مع التراث القبطي من ناحية، ويتعارض مع رأي أغلبية الأقباط من ناحية

أخرى حيث أثبت بحث أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة سنة ١٩٨٥ أن أكثر من ٧٢ ٪ من أقباط مصر يؤيدون تطبيق الشريعة الإسلامية بل والحدود الإسلامية بالتحديد.

وفي حديث صحفي لإذاعة لندن العربية أكد البابا شنودة أنه يعمل على إلغاء المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع كما قال الأنبا شنودة أيضًا في حديث مع صحيفة روزاليوسف أنه قدم إلى الدولة طلبًا بهذا المعنى - وفي حديث لصحيفة الأمة الناطقة بلسان حزب الأمة أبدى البابا شنودة مخاوفه من تأثير تطبيق الشريعة الإسلامية السلبي على الفن وعلى النساء العاملات وعلى نظام تطبيق الأرباح.

ويفرط البابا شنودة كثيرًا في الحديث عن التعصب الإسلامي، وتعصب الشباب المسلم، وعندما نشر الأستاذ فهمي هويدي عرضًا لكتاب المسيحية السياسية في مصر لمؤلفه المسيحي د. رفيق حبيب في جريدة الأهرام وأبان في هذا العرض وفقًا للوثائق المنشورة في الكتاب المذكور أن هناك أفكارًا مشابهة داخل المجتمع المسيحي - انبرى البابا شنودة ليرد ويشتم مؤلف الكتاب وينفي ذلك ويؤكد أن التعصب مقصور على الشباب المسلم - ولما وجد أن المادة موثقة ولا يمكن إنكارها عاد مرة أخرى ليعترف ضمنًا في رده المنشور في الأهرام بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٩٠ أن تعريف التعصب يختلف وأن التعصب المرفوض هو الذي يستند إلى العنف وينسى البابا شنودة أن بعض الشباب القبطي وصل عنفه إلى درجة اختطاف البابا يوساب نفسه في بداية الخمسينيات على يد جمعية الأمة القبطية - وعلى كل حال فإن البابا شنودة يعترف في نفس المقال بأنه يمارس السياسة رغم أنه يعرف أن ذلك يخالف التراث الكنسي القبطي، وإن كان يحاول الالتفاف على تعريفات السياسة والوطنية والمسيحية وغيرها من التعريفات.

* * *

يقول ميلاد حنا في كتابه "نعم أقباط لكن مصريون" مكتبة مدبولي ١٩٨٠ "إنه مع

انحسار العلمانية مرة ثانية بعد نكبة ١٩٦٧ ركز الأقباط كل جهودهم داخل الكنيسة وبدأت حملات، ما سمي بالتربية الكنسية - وكانت كل الجهود تصب في اجتماع ضخم يقيمه شنودة مساء كل جمعة منذ افتتاح الكاتدرائية الكبرى بالعباسية سنة ١٩٦٨، وإن من أسباب انحصار العلمانية في مصر تصاعد الأنشطة القبطية ص ٩٤.

وميلاد حنا يقول نصف الحقيقة - فإذا كان يعترف أن شنودة بدأ يركز على القضايا السياسية من خلال الدين فهو يقول إن ذلك كان أحد أسباب انحسار العلمانية - وبالطبع فإن انحسار العلمانية أو وجود المشروع الإسلامي هو أمر موجود دائمًا ويعمل من أجله المسلمون والأقباط على السواء وله أسبابه الموضوعية والتاريخية الخاصة به بعيدًا عن النشاط الكنسي أو مدارس الجمعة أو الأحد أو غيرها. إلا أن ميلاد حنا بالطبع يتجاهل أن البابا شنودة قام بعمل المؤتمر القبطي في يناير عام ١٩٧٧ وطالب فيه بإذاعة خاصة وجامعة قبطية ومزيد من التمثيل القبطي في هيكل النظام وحذر من تطبيق الشريعة الإسلامية.

وقد رد الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر في ذلك بعقد مؤتمر إسلامي في يوليو سنة ١٩٧٧ قال فيه إن أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية هو عديم الشرعية - وعندما أعلنت الحكومة نيتها في تطبيق الشريعة الإسلامية في أغسطس ١٩٧٧ أعلن شنودة الصيام لعدة أيام في جميع أنحاء كنائس مصر والمهجر. وتحركت التجمعات القبطية في أمريكا واستراليا للضغط على الحكومة وزار البابا شنودة أمريكا لمدة ٤٠ يومًا، وقابل الرئيس الأمريكي كارتر، وطلب منه الضغط على السادات - بل وثارت مظاهرات قبطية في أمريكا ضد السادات ونشرت إعلانات مضادة للسادات عن طريق الأقباط في أمريكا في الصحف الأمريكية.

***

في تحليله لتيارات المسيحية السياسية في مصر يقول د. رفيق حبيب عن البابا شنودة - تحت عنوان "العنف السلبي": "يمكننا معرفة مفهوم العنف السلبي والاعتراض من متابعة بعض المواقف والخطابات الكنسية - ففي مواجهة مشكلة

قوانين الأحوال الشخصية نشر الأنبا شنودة - وقت أن كان أسقفًا في النصف الأول من الستينيات كتابًا عن شريعة الزوجة الواحدة في المسيحية وعندما ظهرت هذه المشكلة مرة أخرى أعيد نشر الكتاب - ومنذ عام ١٩٨٥ حتى الآن طبع من الكتاب خمس طبعات متتالية وهنا يبرز دور الكتاب ليس فقط في شرح العقيدة المسيحية ولكن أيضًا في إثبات الهوية والتميز وأيضًا في تأكيد قدرة الكنيسة والأقباط على طرح رأي يختلف عن تيار المجتمع. وخلال عامي ١٩٧١ - ١٩٧٢ كتب البابا شنودة في صحيفة الجمهورية مقالات روحية ولكن بعضها كان يشتمل على معان ضمنية - ففي إحدى هذه المقالات تكلم البابا عن أنصاف الحقائق فأشار إلى أن كسر القانون هو نصف الحقيقة - أما نصفها الثاني فقد يكون أن بالقانون خطأ ما - كذلك فإن التمسك بالقانون حرفيا هو نصف الحقيقة ونصفها الثاني هو التمسك بروح القانون - كذلك التمسك بحرفية وصايا الله ونصفها الثاني التمسك بروح هذه الوصايا والسلطات الممولة للمدير المسئول نحو الرعية وإتيان الفرد لسلوك مثل إزعاج الآخرين هو نصف الحقيقة ونصفها الثاني هو الاهتمام بحرية الآخرين والمحافظة عليها.

ومثل هذا الخطاب قد لا يكون له معنى ديني أو أخلاقي مباشر، وقد يكون له معان أخرى تصل إلى قضايا اجتماعية وسياسية - ويعد هذا المقال نموذجًا للمقال الديني الذي له علاقة بالسياسة ولكن في أسلوب أخلاقي.

وفي ٩/ ٧/ ١٩٧٢ نشر البابا مقالاً في جريدة الجمهورية عقب ظهور منشور يتضمن تقريرًا منسوبًا إلى جهات الأمن المصرية عن اجتماع عقد في الإسكندرية في ٢٥/ ٣/ ١٩٧٢ ويتضمن التقرير خطة ومؤامرة القبط والكنيسة على مصر والمسلمين - وقبل ذلك ظهرت منشورات ضد القمص بيشوي كامل. وفي هذا المقال يتحدث البابا عن الشائعات والكذب وجرم مطلق الشائعة وموصلها ومصدقها - ومن الواضح وجود علاقة بين شائعة المنشور ومقال البابا - وهذا نوع من الاعتراض السلمي.

ويضيف الدكتور رفيق: "وفي ١٩٧٧ ظهرت قرارات المجمع المقدس. وما به من

مطالب القبط ومشكلاتهم والامتناع عن الصلاة في العيد في عام ١٩٨٠ وغيرها من الأحداث منذ حادث الخانكة عام ١٩٧٢ وكلها تؤكد دخول الكنيسة والدولة في صراع ومواجهة استخدمت فيها الكنيسة العنف السلبي.

ولكي نحدد المعنى المقصود بالعنف السلبي - يمكن تتبع رأي البابا شنودة حول هذا الأمر فحول العنف يقول البابا: "إن العنف مرفوض مسيحيًا - ومن أنواع العنف يذكر العنف السلبي ويعرف بأنه الكآبة المستمرة - البكاء الدائم - الإضراب عن الطعام - الصمت الحزين - الانسحاب - وكلها أنواع من العنف الهادئ الصامت تمثل ضغوطًا مستمرة على الطرف الآخر.

وإذا كان العنف مرفوض كما يرى البابا - فمتى يكون العنف مباحًا - يقول البابا شنودة في نفس المرجع السابق تحت عنوان العنف الخاطئ والعنف السليم "لا نستطيع أن نسمي كل عنف خطيئة فهناك مواقف تحتاج إلى عنف ويضيف البابا هنا فرق بين الحق العام والحق الخاص - قد نتساهل في حقوقنا الخاصة أما الحق العام فلا تسامح فيه.

ويعلق د. رفيق حبيب على ذلك قائلاً: "وهكذا تتضح رؤية البابا شنودة فهو يرى أن اللجوء إلى العنف يتواكب مع وجود خطر على الحق العام - وهذا يعني أن الظروف التي اعترض عليها تمثل في وجهة نظره الحق القبطي العام ويضيف الدكتور حبيب ونلاحظ أن موقف الكنيسة كان أميل إلى العنف السلبي طبقًا لتعريف البابا شنودة لهذا النوع من العنف وهو أسلوب اعتراض لا يجرمه القانون ولا العرف فمن الصعب حرمان فرد من ممارسة سلوك فردي بدعوى تضمن هذا السلوك لمعنى معترض وغير مقبول".

* * *

يجب هنا أن نوجه كلمة للمسلمين - بما أنهم أغلبية - أن عليهم دورا أكبر في الحفاظ على الوحدة الوطنية - وعدم الالتفات إلى دعوات الفتنة - لأن وراءها أصابع أجنبية تريد الشر بمصر بمسلميها وأقباطها - ليس هذا فحسب بل يجب على

المسلمين أن يدركوا أنه رغم كون البابا شنودة بطريركًا للكنيسة القبطية إلا أنه لا يمثل التيار التقليدي للكنيسة وهو خارج على تراث الكنيسة ويجب أن تنسحب ممارساته على التيار الذي يمثله وليس على مجمل المجتمع القبطي - فما زال مجموع الأقباط يؤمنون بالانتماء إلى المشروع الحضاري الإسلامي - ويتمسكون بالتراث التقليدي المتميز للكنيسة القبطية - بل ويطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية كما جاء في بحث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.

وبقي أن نقول إن على المسلمين والأقباط أن يعملوا جميعًا على وأد الفتنة الطائفية والقضاء على عناصر تلك الفتنة وأسبابها ومسبباتها، وإدانة أي سلوك طائفي من مسلم أو قبطي على السواء - فالمسلون والأقباط في خندق واحد في مواجهة مخططات الاستعمار والصهيونية وأمام التحدي الحضاري الأوروبي الذي يريد القضاء على حضارتنا الإسلامية بما فيها الكنيسة القبطية المتميزة عقائديًا والمنتمية دائمًا وأبدًا أمس واليوم وغدًا إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن.

مسلم وطنا مسيحي دينا



مسلم وطنا مسيحي دينا

قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر ـ قضية واضحة لا شبهة فيها يعرفها بالضرورة كل مسلم وكل قبطي، وهي علاقة الانتماء إلى الحضارة الإسلامية، المسلم ينتمي إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن، والقبطي ينتمي أيضًا إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

وهذه الأرضية الصحيحة للالتقاء ـ حقيقة تاريخية ـ تؤكدها العقائد والمصالح، وليس غريبا أن يعبر رجل مثل مكرم عبيد عن هذا المعنى بقوله (إنني مسلم وطنًا مسيحي دينًا).

ومكرم عبيد هنا لا يطلق تعبيرًا عاطفيًا،بل هو يؤكد ويعكس وجدان كل قبطي عاش ويعيش وسيعيش بإذن الله تعالى على أرض مصر الطاهرة، نعم مكرم عبيد هنا يعكس التراث القبطي والالتزام القبطي والموقف القبطي الصحيح.

والحقيقة أن قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر ـ علاقة محسومة ـ وتعكس وحدة النسيج الوطني الذي يشكله المسلم والقبطي معًا، وليس هناك الآن ـ ولم يكن هناك بالأمس، ولن يكون هناك في الغد بإذن الله تعالى مشكلة بين المسلمين والأقباط.

ولكن الحقيقة أن المشكلة هي بالتحديد بين من يتمسكون بالانتماء إلى الوطن والحضارة والثقافة الوطنية. ويرفضون علاقات التبعية للغرب سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وبين هؤلاء الذين يريدون لأمتنا أن تخضع أو تذوب أو تلحق بذيل الحضارة الغربية.

هؤلاء بالتحديد هم الذين يثيرون من وقت لآخر قضايا الفتنة الطائفية. أو يحاولون زراعة الفتنة ـ أو يستخدمون قضية الأقباط كقفاز يلقونه في وجه الأمة بهدف تمزيق وحدتها أو قطع صلاتها بأصولها التاريخية، وهؤلاء مرفوضون من المسلمين والأقباط على حد سواء.

نعم المشكلة ليست بين المسلمين والأقباط ـ فهؤلاء نسيج وطني واحد ينتمي جملة وتفصيلاً إلى الحضارة الإسلامية ويعضون عليها بالنواجذ ويؤمنون إيمانا راسخًا بأن بناء المستقبل لن يكون إلا من خلال قيم تلك الحضارة ـ ولكنها بين المسلمين والأقباط من ناحية وبين دعاة التغريب والثقافة الغربية من ناحية أخرى. وهكذا ليس عجيبًا أن تجد أن المطالبين مثلاً بالشريعة الإسلامية هم من المسلمين والأقباط على حد السواء.أما أعداء الشريعة الإسلامية فهم الخارجون على الإسلام والقبطية أيضًا على حد سواء.

وهذا الكلام ليس كلامًا عاطفيًا، بل هو ترجمة أمينة لبحث أجراه المركز القومي للأبحاث الجنائية والاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٨٥ تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب ـ وظهرت نتائجه لتؤكد أن أكثر من ٧٢٪ من الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية بل وبعضهم شديد الحماس لها.

والحقيقة أن عقائد الإسلام. وتراث الحركة الإسلامية ومواقفها ـ وكذلك عقائد الكنيسة القبطية وتراثها ومواقفها تؤكد حقيقة الانتماء إلى الحضارة الإسلامية.

وأن هؤلاء الذين يحاولون استغلال موضوع العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر ما هم إلى صنائع الاستعمار، ومن المعروفين بصلاتهم المشبوهة بدوائر الصهيونية وأمريكا وغيرها.

وهؤلاء يعادون كل ما هو وطني سواء كان إسلاميًا أو قبطيًا ـ وليس اهتمامهم بما يسمى بحقوق الأقليات إلا محاولة خبيثة للعب بقضية خطيرة مثل هذه ـ بهدف إثارة الشقاق أو دفع الأقباط إلى العزلة، أو وضع الحركة الإسلامية المناهضة للاستعمار والصهيونية في خندق الدفاع وإثارة الشبهات حولها.

وما دام الأمر كذلك ـ فإن المسلمين والأقباط معًا مدعوون إلى مزيد من التحالف والتلاحم لدرء هذه الفتنة وعزل تلك العناصر المغتربة والمشبوهة الارتباطات، والطرفان أيضًا مدعوان للحوار وعدم الاستماع إلى أراجيف تلك الزمرة المشبوهة، ومدعوان إلى فهم بعضهم بعضًا حتى يظل النسيج الوطني سليمًا غير قابل للاختراق.

انظر مثلا إلى هؤلاء الذين يرفعون راية الدفاع عن حقوق الأقباط. لا تجد منهم أحدًا إلا متهم في وطنيته أو دينه أو حوله عشرات علامات الاستفهام حول ارتباطاته.

انظر إلى لويس عوض ـ فرج على فودة ـ نوال السعداوي ـ أليسوا هم أنفسهم الذين يروجون للتطبيع مع الكيان الصهيوني؟ أليسوا هم أنفسهم المدافعون والمروجون لقيم الحضارة الغربية؟ أليسوا هم أنفسهم المعادون لكفاح الشعب المصري بمسلميه وأقباطه؟

فلويس عوض مثلاً يرى أن الحملة الاستعمارية الفرنسية سنة ١٧٩٨ هي حملة تنوير وهي فجر اليقظة القومية. فهل ينتظر من رجل يقول هذا عن حملة استعمارية أن يقول إلا كل ما هو خادم لمخطط الاستعمار والتغريب؟

وفرج على فودة. هو " الزبون " الدائم على مائدة السفير الإسرائيلي في مصر، وهو الذي لا يخفى إعجابه بأمريكا والغرب.

ونوال السعداوي أليست هي ذاتها التي تدعو صباحًا ومساءً إلى الانحلال بدعوى حرية المرأة؟ بل وتمولها مؤسسة فورد كونديشن الأمريكية لعقد المؤتمرات التي تطالب باغتراب المرأة وتخليها عن قيم الحضارة الإسلامية؟

أليس هؤلاء أنفسهم هم الذين يذهبون إلى أمريكا، ويكتبون في صحفها عن المذابح الطائفية في مصر؟ ويدعون الأمريكان للتدخل لإنقاذ المسيحيين المصريين من المسلمين المصريين؟

انظر وتأمل ـ لتعرف أي شر وأي خطر يراد بوطننا العظيم الذي يصر أبناؤه الشرفاء من مسلمين وأقباط على استقلاله وحريته وتمسكه بقيمة الحضارية الثابتة.

وإذا حاولت أن تمعن النظر في " تكتيكات " وأطروحات هؤلاء ـ لاكتشفت أن المخطط يركز على نقاط معينة يظنونها أضعف الحلقات في النسيج الوطني، وهي قضايا المرأة والأقليات وإثارة الشبهات حول الكفاح الشعبي.. فنوال السعدوال تركز هي وزمرتها على قضايا المرأة، ظنًا منها أنه يمكن خداعها تحت شعار حرية المرأة وتخلصها من التخلف والحجاب وغيرها.

وفرج فودة يركز على إثارة الشبهات على الإسلام عمومًا وعلى الحكم الإسلامي خصوصًا، ولويس عوض يحاول أن يشوه كل حلقات الكفاح الشعبي ويثير حولها الشكوك. وهم جميعًا يلعبون على وتر الحقوق القبطية وغيرها.

سيخيب فأل هؤلاء إن شاء الله، لأن الأقباط لن يبتلعوا الطعم ـ لأن لهم رصيدًا تراثيًا ولهم وعيًا حاضرًا يجعلهم في مأمن من هذا الخطر. ويجعلهم ينحازون إلى حضارة الأمة وثقافتها.

وكذلك المرأة المصرية المسلمة والقبطية ـ تؤكد في كل يوم تمسكها بقيم الإسلام واستلهامه في خوض المعارك ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف والتبعية جنبًا إلى جنب مع الرجل.

وأيضًا فإن المصري المسلم والقبطي يعتز بكفاحه الإسلامي ضد الاستعمار ورموزه وأعوانه ـ المسلم والقبطي كل منهم يعتز بسليمان الحلبي ـ وعمر مكرم ـ والأفغاني والنديم ـ ومصطفى كامل ـ ومحمد فريد ـ وحسن البنا ـ بل ويعتز كل منهم بإبراهيم الورداني الذي قتل بطرس غالي.

المسألة في رأيي صراع حضاري بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، ومادام الأمر كذلك فإن الحضارة الغربية تستخدم معنا أسلوب الاختراق الطائفي كما فعلت الحملات الصليبية بالضبط وبالتالي كان علي أن أهتم بأن الإسلام دين وحضارة، وأن الإسلام وحضارته لم ينقطعا وما يزال التواصل الحضاري قائمًا وأن المستقبل

للإسلام وحضارته، وأن هناك حربا صليبية جديدة نعيشها بأشكال مختلفة، وأن القيم الحضارية الإسلامية قيم صالحة وعالمية ولهذه الأسباب فإن الحضارة الغربية التي تدرك هذا تريد في إطار صارعها مع الحضارة الإسلامية أن تضرب على وتر الطائفية وتعمل من خلال الاختراق الطائفي لتثبت من ناحية أن الحضارة الإسلامية غير قادرة على أن تكون حضارة عالمية بديلة ولتثبت من ناحية أخرى أنها ـ أي الحضارة الغربية ـ ليست وحدها المتهمة والموصومة بالتعصب.

وفي هذا الإطار أيضًا حرصت على أن أهتم بإبراز القيم الحقيقية للحضارة الغربية وهي قيم الطائفية والعنصرية والتعصب والمعايير المزدوجة وبالتالي عدم صلاحيتها لأن تكون حضارة عالمية، لأن الحضارة العالمية ينبغي أن تكون حضارة ذات قيم عالمية وأنها حضارة لا طائفية ولا عنصرية ولا مزدوجة المعايير، المسألة إذن مسألة صراع حضاري، بين حضارتين حضارة تمثل الوثنية والعنصرية وهي الحضارة الغربية وحضارة تمثل الوثنية والعنصرية وهي الحضارة الغربية وحضارة تمثل العدل والحرية واللا عنصرية واللاطائفية وهي الحضارة الإسلامية إذن فالتأكيد على كون الإسلام دينا وحضارة، وكون الإسلام متواصلا حضاريا، وكون هناك تعصب صليبي غربي، وكون الإسلام وحده هو الحضارة التي تمتلك صفات الصلاح والعالمية أمور كلها تفسر لماذا هذه المحاولات المستمر لزرع الطائفية في بلادنا، ولماذا نقول نحن بأن مشروعنا الحضاري يضم المسلم والقبطي على حد سواء لأنهم ذوو ثقافة وحضارة مشتركة أولا، ولأن الغرب ليس مسيحيا بل وثنيا، وأن مقولاته حول وحدة الدين المسيحي مع مسيحي الشرق ليس إلا مجرد كذب، لأن مسيحي الشرق لن يندمجوا مع حضارة وثنية وغربية أولا، ولأنهم جزء من السياق الحضاري الوطني الإسلامي ثانيا، وأن مقولاته حول وحدة الدين المسيحي مع مسيحي الشرق ليس إلا مجرد كذب، لأن مسيحيي الشرق على حد سواء.

والمسألة إذن هي مسألة فرز حضاري وليس طائفي ـ من كان منحازا إلى المشروع الوطني فهو على الموقف الصحيح سواء كان مسلما أو قبطيا، ومن كان منحازا إلى المشروع الحضاري الغربي فهو إما خائن أو جاهل سواء كان مسلما أو مسيحيا وفي

هذا الإطار فإننا لا نملك إلا وضع الحقائق والوثائق بلا حساسية لأننا إن تصرفنا بحساسية تجاه مسيحي مثلا وأعفيناه من الفرز الحضاري أو استثنيناه من النقد لأنه قبطي لكان هذا سلوكا طائفيًا، السلوك الحضاري يحتم علينا أن نعامل الجميع مسلمين وأقباطا ومسيحيين شرقيين عموما بنفس المعيار ونكيل له بنفس المكيال، لأن حضارتنا هي حضارة عدم ازدواج المعايير.

الحقيقة بالنسبة للإحصاء الخاص بالأقليات في مصر

الحقيقة بالنسبة للإحصاء الخاص بالأقليات في مصر

إن الحرص على الوحدة الوطنية واجب قومي ما في ذلك شك، لهذا فإن أي حوار حولها ينبغي أن يقوم على الحقائق لا على الأكاذيب والأوهام وإلا فلا جدوى من مناقشة تستهدف أصلا ضرب الوحدة الوطنية باسم الوحدة الوطنية.

وموضوع القضية همس يدور وشائعات تبذر في الظلام بأن الأقلية القبطية في مصر قد بلغ تعدادها أربعة ملايين ثم إذا بالرقم يرتفع إلى ستة ملايين ثم إلى ثمانية ملايين ورتب مثيرو هذه الشائعات على هذا الادعاء حقوقا ضمنوها منشورات لم تعد سرا تداولتها الأيدي في مصر وبين الجاليات القبطية في أمريكا واستراليا ووزعت على مراكز الإعلام الاجنبية.

والسؤال هو كيف وصل مثيرو هذه الشائعات إلى هذه الأرقام الإحصائية والمعروف البديهي أن تعدادا عاما يحتاج إلى آلاف الأيدي للاشتراك في إجرائه.

والرد العملي يكمن في مناقشة هذا الادعاء في هدوء وموضوعية، ومع ذلك فلأي مواطن أن يطعن في هذه البيانات الرسمية أمام جهات الاختصاص كالمحكمة الدستورية أو مجلس الدولة مؤيدا دعواه بالأدلة القانونية، وبين طوائف الأقليات رجال قانون يحسنون هذا الإجراء إذا اطمأنوا لجدية القضية وإلا كانت هذه الادعاءات غوغائية يحاسب المتصدرون لها في حدود القانون.

والآن ما تقول الإحصاءات الرسمية؟

١ ـ جرى أول تعداد في مصر على أسس علمية نظامية في أول يونيه ١٨٩٧

الموافق غـرة المحرم ١٣١٥ هـ بتـشجـيع وإشراف من دولة الاحـتلال لتـتعـرف على التركيـبة الحقيـقية للمجـتمع المصري وأشرف على عـملية الإحصاء المسـتشار المالي البريطاني مستر ألبرت بوانه وساعد في متابعة العملية مفتشو وزارتي المالية والداخلية وهم من الإنجليز وكانت النتيجة كالتالي: ـ

بلغ مجموع سكان مصر٤٠٥ ,٩,٧٣٤ نسمة منهم ٨,٩٧٧,٧٠٢ من المسلمين أي بنسبة ٩٢,٢٣ ٪ والباقي من المسيحيين واليهود، والمسيحيون ينقسمون إلى أقباط مصريين ومن مسيحيين من أصول غير مصريين، وينقسم الأقباط المصريون إلى أقباط أرثوذوكس ٥٩٢,٣٤٧ نسمـة وأقباط برتستـانت ١٢,٥٠٧ نسمة وأقبـاط كاثوليك ٤,٦٢٠ نسمة، هذه هي سنة الأساس بالنسبة لتطور سكان مصر.

توالت عمليـات التعـداد كل عشر سـنوات وتوالى ارتفاع عدد السكـان بمختلف طوائفهم مع ثبـات النسبة المئـوية لكل طائفة، ففي تعـداد عام ١٩٠٧ ارتفع مجـموع السكان إلى ١١,١٨٩,٩٧٨ وارتفع عـدد المسيـحيـين من جمـيع المذاهب بما فيـهم الأقبـاط الأرثوذكس إلى ٨٨٨,٦٩٢ أي بنسبة ٧,٨٧٪ وفي مـارس ١٩١٧ أجرى التـعداد الثـالث تحت إشراف المسـتر كـريج مراقب الإحـصاء والدكـتور ليـفي وهو إنجليـزي يهـودي وبلغت جملـة السكان ١٢,٧١٨,٢٥٥ منهم ١,٠٢٦,١١٥ من غير المسلمين (مسيحيون ويهود) أي بنسبة ٨,٠٦٪..

وفي ٩ يناير ١٩٢٧ أجـرى التـعـداد الرابـع وأشـرف عليـه أول مـصـري بعـد الاستـقلال وتمصـير الوظائف وهو حنين بـك حنين مراقب مـصلحة الإحـصاء وهو قبطي أورثوذكسي بمعاونة المستـر كريج فبلغت جملة السكان ١٤,١٧٧,٨٦٤ منهم ١,١٨١,٩١٠ من غير المسلمين أي أن نسبة جميع الطوائف المسيحية واليهود بلغت ٨,٣٣٪ مع ملاحظة ارتـفاع عدد الأقـباط الكاثوليك من ٤,٦٢٠ في التـعداد الأول إلى ٢٤,٠١٥ والأقباط البروتستانت من ١٢,٥٠٧ على ٦١,٠٨٠ نسمة.

حافظت النسبة المئوية للسكان على أساس الديانة فـي جميع التعدادات التالية مع فارق الارتفـاع التدريجي لـلأقباط الكاثـوليك ٧٢,٧٦٤ عن الأقبـاط البروتسـتانت

٨٦,٩١٨ (تعداد ١٩٤٧) أي أن النسبة العامة للمسلمين على مجموع السكان ظلت مستقرة تقريبا وهي ٩١,٨١ ٪ في عام ١٩٣٧ و ٩٢,٠٩ ٪ في عام ١٩٤٧ وفي تعداد ١٩٦٠ ارتفعت جملة عدد السكان إلى ٢٥,١٨٤,١٠٦ منهم ٢٤,٠٦٨,٢٥٢ من المسلمين و ١,٩٠٥,١٨٢ من جميع الطرائف المسيحية أي أن الطوائف المسيحية كانت ٧,٣٣ ٪ منهم ٦,٤٩ ٪ من الأقباط الأرثوذكس، وتكررت النتيجة في تعداد عام ١٩٧٦ فارتفعت جملة السكان إلى ٣٦,٦١١٠٥٨٠ منهم ٢,٣١٥,٥٦ من غير المسلمين أي بنسبة ٦,٣٢ ٪ منهم ٥,٦٨ ٪ من الأقباط الأرثوكس.. هذا الانخفاض النسبي يعزي إلى ارتفاع في عدد الأقباط الكاثوليك والبروتستانت وإلى هجرة أعداد من الشباب القبطي الأرثوذكس المتعلم إلى استراليا وكندا والولايات المتحدة، فإذا اعتبرنا أن الأقباط الأرثوذكس يمثلون ٩٠٪ من مجموع المسيحيين فإن عدد الأقباط الأرثوذكس في مصر في الوقت الحاضر هو في حدود مليونين فقط ٢,٠٨٤,٠٠٤ وغير ذلك وهم في رءوس أصحابه.

إن مناقشة هذه الأرقام التي جاءت نتيجة لنظام وضعت أسسه تحت إشراف إنجليزي وانتقل إلى إشراف مصري قبطي أرثوذكسي لا يسمح لإثارة الشكوك حوله ولا يسمح بنقض أو رفض وإلا تحولت أية مناقشة إلى سفسطة بسبب الإمعان في المبالغة والاختلاف وتحويل المئات إلى آلاف والآلاف إلى ملايين.

إن تعداد سكان دولة كمصر يحتاج إلى أكثر من ٣٠ ألفا من الموظفين المسلمين والأقباط للمشاركة في إجرائه، وهل يمكن أن تجري في الظلام مؤامرة يشترك فيها ثلاثون ألفا لا يعرف بعضهم البعض؟

تؤكد صحة ودقة البيانات السابقة الإحصاءات التفصيلية على مستوى المحافظات التي تكاد أن تكون نسبتها مستقرة ثابتة، ففي الفترة بين عام ١٨٩٧ و ١٩٧٦ تراوحت نسبة الطوائف المسيحية في المحافظات الآتية (على سبيل العينة) على النحو الآتي:

أسيوط بلغت النسبة (وهي أعلى ما يكون على مستوى البلاد) بين

٧,٢١,٩,١٩٪ و وفي القاهرة بين ٩,١٥٪ و١٣,١٠٪، وفي قنا بين ٨,٥٦٪ و٥,٧٪ وفي الشرقية بين ٢,١٪ و٣,١٪ وفي الدقهلية بين ٠,٢٪ و١,١٪ فمن ثم متوسط النسبة المئوية للطوائف المسيحية مجتمعة على مستوى الجمهورية منذ عام ١٨٩٧ حتى اليوم هي ٧,٧٢٪.

ومع أن هذه البيانات استخلصت من إحصاءات مباشرة فإن هناك ميزانا لتقنين مدى صحتها وذلك بإجراء مقارنة لعدد المواليد والوفيات خلال عام من الأعوام على أساس الديانة وهي بيانات مثبتة في شهادات الميلاد والوفيات وتخطر بها أولا بأول منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعتين لهيئة الأمم المتحدة. نأخذ مثلا عفويا قريبا وهو عامة ١٩٧٤ ففيه بلغت جملة المواليد في مصر ١,٢٨٧,٦١٤ منهم ١,٢٢٣,٣٠٠ من المسلمين و ٦٤,٣٦٤ من غيرهم (طوائف مسيحية ويهود (وقد بلغت جملة الوفيات في نفس العام ٤٥٧,٦٢٠ منهم ٤٣٠,١٢٢ من المسلمين و ٢٧,٤٩٨ من غيرهم أي أن مجموع الزيادة العددية للسكان في هذا العام بلغت ٨٢٩,٩٩٤ منها ٧٩٣,١٧٨ من المسلمين و ٣٦,٨١٦ من غيرهم.

من هذا يتضح أن النسبة المئوية على أساس المواليد والوفيات لغير المسلمين تدور في جميع الحالات حول ٦,٢٢٪ وهو ما يؤكد صحة التعدادات المباشرة.

إذن فإن أي همس للتشكيك في صحة هذه الأرقام هو في الحقيقة فحيح يرمي إلى بث السموم ولا يستهدف إحقاقا لحق أو تصويبا لخطأ.

ليس الصوت الأعلى نبرة تمنح صاحبه حقوقا ليست له. وليست هذه النغمة التي نسمعها اليوم جديدة وليست هذه الحملة غريبة ولكنها تبرز كلما وجدت الوقود لها ولنرجع إلى الماضي غير البعيد ولنحتكم إلى أصوات لا يتهم أصحابها بالتواطؤ أو المحاباة.. يوضح اللورد كرومر في مؤلفه (مصر الحديثة) الروح المتعصبة لبعض الأقباط المتطرفين (مجلد ٢ فصل ٣٦ الطبعة الإنجليزية) بقوله: ـ

(إن مبادئ الحيدة الدقيقة التي طبقها البريطاني كانت غريبة عن طبيعة القبطي وعندما بدا الاحتلال البريطاني أخذت تساور عقله آمال معينة فكان القبطي يقول

لنفسه: إنني مسيحي والإنجليز مسيحيون فلو كان الأمر بيدي لكنت تعصبت للمسيحيين على حساب المسلمين.. وكان يقول لنفسه ولما كان للإنجليز السلطة فإنه من المؤكد أنهم سوف يحابون المسيحيين على حساب المسلمين.. هذا هو الخطأ المحزن الذي يلام هؤلاء الأقباط عليه ولما اكتشف القبطي أن هذا الأسلوب في التفكير عقيم وأن سلوك الإنجليزي مرجعه مبادئ لم يضعها القبطي في اعتباره ويعجز عن فهمها تملكه إحساس بالفشل عمق ضغينته.. لقد كان يرى أن تطبيق العدالة بالنسبة للمسلمين يعني الظلم له وكان يعتقد ولو بطريقة غير شعورية بأن الظلم وعدم محاباة الأقباط ألفاظ مترادفة) انتهى.

ثم دعنا نستمع إلى بريطاني آخر لا يتهم كذلك بالمحاباة وهو السير ألدون جورست المعتمد البريطاني ودعنا نقلب تقريره المرفوع إلى حكومته بتاريخ ١٠ مايو ١٩١١ والذي يلقى الضوء على محاولات بعض المتطرفين الأقباط إثارة الخواطر بدعوى أن الأقباط في مصر لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون المسلمون قال ما ترجمته:

- من المسلمين يؤلفون ٩٢ ٪ من مجموع السكان ويمثل الأقباط أكثر قليلا من ٦٪ (٢٠٠ ألف) وإن هذه الأقلية القبطية موزعة توزيعا غير متساو بين أنحاء البلاد فهم يمثلون أقل من ٢ ٪ من السكان في ٣٠ مركز إداري بين ٤٠ مركز بالوجه البحري بينما ترتفع نسبتهم إلى ٢٠ ٪ في ٩ مراكز فقط من ٣٧ في الصعيد..

(لهذا فإن فكرة معاملة قطاع من سكان البلاد كطائفة مستقلة في نظري يمثل سياسة خطأ سوف تكون في النهاية مخربة لمصالح الأقباط.. إن شكوى عدم تطبيق العدالة مثلا في التعيين في الوظائف الحكومية تنقصه الإحصاءات التي تبين أن الأقباط يشغلون نسبة من الوظائف العامة تزيد بكثير عن نسبة قوتهم العددية التي تسمح لهم بذلك كما يتبين من الجداول الآتية وملحقاتها، أن جملة العاملين بوزارات الحكومة بلغت ١٧,٥٩٦ منهم ٩,٥١٤ من المسلمين أي بنسبة ٥٤,٦٩ و ٨,٠٨٢ من الأقباط أي بنسبة ٤٥,٣١ ٪ بينما في بعض الوزارات ترتفع هذه

النسبة أكثر بكثير.. فوزارة الداخلية وإداراتها المحلية تضم ٦,٢٢٤ موظفا منهم ٢,٣٣٦ من المسلمين أي بنسبة ٣٧,٧ ٪ و ٣٨٧٨ من الأقباط أي بنسبة ٦٥ ٪ من هذا يتبين أن الأقباط يمثلون في الجهاز الحكومي من حيث العدد والمرتبات نسبة لا تتكافأ مطلقا مع نسبتهم العددية.. إنني لا أقر مطلقا في ضوء مصالح الأقباط أنفسهم أن أشجع أي نظام من شأنه أن يحدث انشقاقا بين الطوائف المسلمة والقبطية لأنه ليس في صالح الطائفة القبطية.. انتهى.

إن هذه المقتطفات التي سجلها المندوب السامي البريطاني ووجهها إلى حكومته في عام ١٩١١ والذي لا تشكك في حسن نواياه للطائفة القبطية تمثل الواقع المعاصر فالأقلية القبطية التي ما تزال في حدود ٦ ٪ من مجموع السكان تحصل على امتيازات تفوق نسبتها العددية وهذا ينصرف إلى نسبة الأقباط في الوظائف العامة وفي جملة المرتبات التي يحصلون عليها من الخزانة العامة وينصرف إلى نسبة المقبولين في الجامعات والمعاهد العالية وبالتالي تنعكس هذه النسبة على انخفاض عدد المجندين في الجيش العامل بسبب استثناءات المؤهلات وتنصرف كذلك إلى الإجازات الرسمية التي يتمتع بها الموظف القبطي بالنسبة لأغلبية الجهاز الحكومي والقطاع العام وتنصرف كذلك إلى دور العبادة من كنائس وغيرها، مما تسمح لهم الدولة بإقامته على غير أساس من الكثافة الطائفية وتنصرف إلى استثناء الأوقاف القبطية من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي حتى إن صوتا في مجلس الشعب ارتفع مطالبا بمساواة الأغلبية بالأقلية التي تتمتع بامتيازات لا تتناسب مع نسبتها العددية إذا قورنت مصر بأية دولة توجد بها مثل هذه الأقلية في العالم.

والخلاصة أن هذه الدراسة الموضوعية الهادئة لا تدع مجالا لمزايدة المتزايدين ولا مكابرة المكابرين الذين يستهدفون مصالحهم الشخصية باسم الوطنية والطائفية.

(إن وطنية القبطي وكل ما يتعلق بها تصرفات خاصة وعامة إنما تنبع من كيان المواطن لا من كيان الكنيسة لأن الدولة هي المسئولة في النهاية عن وطنية المسيحي لا الكنيسة أو رجال الدين..).

هكذا يحسم القضية الأب المحترم متى المسكين راهب وادي النطرون ويمضي محذرا (إن أدعياء التعصب يلجأون إلى الظهور بمظهر المتعصبين حتى ينالوا بعض الحقوق وسط الجماعة وحتى تعلو هاماتهم فوق الطائفة..) مؤرخ مصري.

المواليد أحياء حسب ديانة الأب والنوع بالمحافظات في سنة ١٩٧٤

المحافظات	مسلمون		مسيحيون		ديانات أخرى		الجملة		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	٧٤١٠٥	٧١٣٢٦	٥٤٩٧	٥٤٣٠	١٠١	١١	٧٩٧٠٣	٧٦٧٦٧	١٥٦٤٧٠
الإسكندرية	٣٢٠٣٥	٢٩٨٤٩	١٥٩٨	١٥٠٣	١٥	٣	٣٣٦٤٨	٣١٣٥٥	٦٥٠٠٣
بورسعيد	١٧١٨	١٦٧١	٥٠	٥٤	١	-	١٧٦٩	١٧٢٥	٣٤٩٤
السويس	٧٣٣	٦١٠	٢١	١٨	-	-	٧٥٤	٦٢٨	١٣٨٢
دمياط	١٠٢٠٥	٩٦٠١	٢٧	١٥	٦	-	١٠٢٣٨	٩٦١٦	١٩٨٥٤
الدقهلية	٤٨٦٧٨	٤٧٠٣٧	٣٥٨	٢٩٤	١٢	١	٤٩٠٤٨	٤٧٣٣٢	٩٦٣٨٠
الشرقية	٤٨٧٣٥	٤٦٧١٧	٥١٢	٤٦٧	٢٣	٢	٤٩٢٧٠	٤٧١٨٦	٩٦٤٥٦
القليوبية	٣٣٤٩٣	٣٢٠٦١	٦١٣	٦٤٢	٢٢	٧	٣٤١٢٨	٣٢٧١٠	٦٦٨٣٨
كفر الشيخ	٢٣٦٥٩	٢٢٧٨٥	١١٥	١٠٥	٧	١	٢٣٧٨١	٢٢٨٩١	٤٦٦٧٢
الغربية	٣٨٦٠١	٣٧٣٨٣	٤٨٦	٤٥٤	٣١	٣	٣٩١١٨	٣٧٨٤٠	٧٦٩٥٨
المنوفية	٣٢٥٢٣	٣١٢١٤	٥١٨	٤٦٤	٦	٣	٣٣٠٤٧	٣١٦٨١	٦٤٧٢٨
البحيرة	٤٦٣٣٤	٤٥٤١١	٤٤٠	٤٢٠	١٩	٧	٤٦٧٩٣	٤٥٨٣٨	٩٢٦٣١
الإسماعيلية	٤٢٦٨	٤٠٠١	٦٩	٥٤	٢	-	٤٣٣٩	٤٠٥٥	٨٣٩٤
الجيزة	٤٧٤٤٣	٤٤٣٥١	١٣٤٣	١٢٢٣	٢٧	٢	٤٨٨١٣	٤٥٥٧٦	٩٤٣٨٩
بني سويف	٢٢٠٤٠	٢٠١٧٨	٩٤٩	٩٢١	٤	-	٢٢٩٩٣	٢١٠٩٩	٤٤٠٩٢
الفيوم	٢٢٨١٢	٢٠٩٠١	٦١٧	٥٣٣	٣	٢	٢٣٤٣	٢١٤٣٦	٤٤٨٦٨
المنيا	٣٢٤٠٥	٣٠٢٢٥	٦٩٥٨	٦٦٣٨	٣	٢	٣٩٣٦٦	٣٦٨٥٥	٧٦٢٢١
أسيوط	٢٧١٨١	٢٥٤٤٣	٥٦٧٦	٥٣٣٣	٥	١	٣٢٨٦٢	٣٠٧٧٧	٦٣٦٣٩
سوهاج	٣٢٧٥٥	٣٠٤٥٦	٤٦٥٠	٤٣٣٢	٧	-	٣٧٤١٢	٣٤٧٨٨	٧٢٢٠٠
قنا	٣٠٧٧٠	٢٩١١٢	١٧٩٢	١٦٧٥	٩	٥	٣٢٥٧١	٣٠٧٩٢	٦٣٣٦٣
أسوان	١١٩٥١	١١٠٧٤	٤٧٠	٥٠٩	١		١٢٠٦٢	١١٥٨٣	٢٣٦٤٥
البحر الأحمر	[illegible]	٧٨٣	٢٢	٢٢			٧١٣	١٠٥	١٥١١
الوادي الجديد	[illegible]	[illegible]	٢				[illegible]	[illegible]	[illegible]
مطروح	[illegible]	[illegible]	٢٢	٢١			[illegible]	[illegible]	[illegible]
سيناء	[illegible]	-					[illegible]	[illegible]	١٣٢
الجملة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٣١١٣٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الوفيات بالمحافظات حسب الديانة والنوع سنة ١٩٧٤

المحافظات	مسلمون		مسيحيون		ديانات أخرى		الجملة		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	٢٨٣٨٩	٢٥٢٣٥	٢٧٧٩	٢٢٩٣	٤٧	٩	٣١٢١٥	٢٧٥٣٧	٥٨٧٥٢
الإسكندرية	١١١٢٠	٩٤٣٠	٨٠٩	٦٥٩	٩	١٣	١١٩٣٨	١٠١٠٢	٢٢٠٤٠
بورسعيد	٥٩٥	٤٣٤	١٩	١٢			٦١٤	٤٤٦	١٠٦٠
السويس	٤٨١	١٥٥	٣١	٨	١		٥١٣	١٦٣	٦٧٦
دمياط	٢٩٠٢	٢٦٩٩	٣	٢			٢٩٠٥	٢٧٠١	٥٦٠٦
الدقهلية	١٦٠٦٥	١٥٢٧٦	٢٠٥	١٧٠	٥		١٦٢٧٥	١٥٤٤٦	٣١٧٢١
الشرقية	١٦٤٢٦	١٦٣٠٨	٢٠٤	١٩٢	٢		١٦٦٣٢	١٦٥٠٠	٣٣١٣٢
القليوبية	١٢٤٧٨	١٢٣٦٠	٢٨٣	٢٨١	٥	-	١٢٧٦٦	١٢٦٤١	٢٥٤٠٧
كفر الشيخ	٨٠٢٩	٦٤٥٤	٤٨	٢٩	٢		٨٠٧٩	٦٤٨٣	١٤٥٦٢
الغربية	١٤٥٤٧	١٤٦٧٤	٢٤٤	٢٣٨	٦	٤	١٤٧٩٧	١٤٩١٦	٢٩٧١٣
المنوفية	١٢٧٦٦	١٣٦٥٤	٢٣٥	٢٣٦	٢	-	١٣٠٠٣	١٣٨٩٠	٢٦٨٩٣
البحيرة	١٤٣٢٢	١٢٦٢٢	١٨٤	١٨٤	١٧٣	٧	٧	٢	١٤٥١٣
الإسماعيلية	١٢٩٢	١١٢٨	١٩	٢١	-	-	١٣١١	١١٤٩	٢٤٦٠
الجيزة	١٥١٦٣	١٤٦٧٨	٤٥٦	٤١٩	٧	١	١٥٦٢٦	١٥٠٩٨	٣٠٧٢٤
بني سويف	٨٥١٣	٨٠١١	٤٤٨	٤٢٢	٢	-	٨٩٦٣	٨٤٣٣	١٧٣٩٦
الفيوم	٨٦٨٣	٩٤٥٥	٢٦٤	٢٥٨	١	١	٨٩٤٨	٩٧١٤	١٨٦٦٢
المنيا	١٣٢٩١	١٢٥٣٠	٢٩٣١	٢٨٧٢	٣	-	١٦٢٢٥	١٥٤٠٢	٣١٦٢٧
أسيوط	٩٥٨٠	٩٤٨٧	٢١٢٦	٢٢٣١	١١	٢	١٧٧١٧	١١٧٢٠	٢٣٤٣٧
سوهاج	١١٨٣١	١٠٦٢٤	١٨٧٥	١٧٧٠	١	-	١٣٧٠٧	١٢٣٩٤	٢٦١٠١
قنا	٩٩٨٦	٨١٩٧	٧٨٢	٧١٩	٢	٢	١٠٧٧٠	٨٩١٨	١٩٦٨٨
أسوان	٤١٩٨	٣٩٠٩	١٩٨	١٧١	٢		٤٣٩٨	٤٠٨٠	٨٤٧٨
البحر الأحمر	٢٤٢	٢١٦	١٠	٤	-	-	٢٥٢	٢٢٠	٤٧٢
الوادي الجديد	٤٨٣	٤٧٠	٢	٢		-	٤٨٥	٤٧٢	٩٥٧
مطروح	٤٨٣	٢٣٥	٦	٣	٣		٤٩٢	٢٣٨	٧٣٠
سيناء	٨	٨	-				٨	٨	١٦
الجملة	٢٢١٨٧٣	٢٠٨٢٩٤	١٤١٦١	١٣١٨٥	١١٨	٣٤	٢٣٦١٥٢	٢٢١٤٦٨	٤٥٧٦٢٠

الوفيات بالمحافظات حسب الديانة والنوع سنة ١٩٧٤

المحافظات	مسلمون		مسيحيون		ديانات اخرى		الجملة		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	٢٨٣٨٩	٢٥٢٣٥	٢٧٧٩	٢٢٩٣	٤٧	٩	٣١٢١٥	٣٧٥٣٧	٥٨٧٥٢
الإسكندرية	١١١٢٠	٩٤٣٠	٨٠٩	٦٥٩	٩	١٣	١١٩٣٨	١٠١٠٢	٢٢٠٤٠
بورسعيد	٥٩٥	٤٣٤	١٩	١٢	–	–	٦١٤	٤٤٦	١٠٦٠
السويس	٤٨١	١٥٥	٣١	٨	١		٥١٣	١٦٣	٦٧٦
دمياط	٢٩٠٢	٢٦٩٩	٣	٢			٢٩٠٥	٢٧٠١	٥٦٠٦
الدقهلية	١٦٠٦٥	١٥٢٧٦	٢٠٥	١٧٠	٥		١٦٢٧٥	١٥٤٤٦	٣١٧٢١
الشرقية	١٦٤٢٦	١٦٣٠٨	٢٠٤	١٩٢	٢	-	١٦٦٣٢	١٦٥٠٠	٣٣١٣٢
القليوبية	١٢٤٧٨	١٢٣٦٠	٢٨٣	٢٨١	٥	-	١٢٧٦٦	١٢٦٤١	٢٥٤٠٧
كفر الشيخ	٨٠٢٩	٦٤٥٤	٤٨	٢٩	٢	-	٨٠٧٩	٦٤٨٣	١٤٥٦٢
الغربية	١٤٥٤٧	١٤٦٧٤	٢٤٤	٢٣٨	٦	٤	١٤٧٩٧	١٤٩١٦	٢٩٧١٣
المنوفية	١٢٧٦٦	١٣٦٥٤	٢٣٥	٢٣٦	٢		١٣٠٠٣	١٣٨٩٠	٢٦٨٩٣
البحيرة	١٤٣٢٢	١٢٦٢٢	١٨٤	١٨٤	١٧٣	٧	٧	٢	١٤٥١٣
الإسماعيلية	١٢٩٢	١١٢٨	١٩	٢١	–		١٣١١	١١٤٩	٢٤٦٠
الجيزة	١٥١٦٣	١٤٦٧٨	٤٥٦	٤١٩	٧	١	١٥٦٢٦	١٥٠٩٨	٣٠٧٢٤
بني سويف	٨٥١٣	٨٠١١	٤٤٨	٤٢٢	٢	-	٨٩٦٣	٨٤٣٣	١٧٣٩٦
الفيوم	٨٦٨٣	٩٤٥٥	٢٦٤	٢٥٨	١	١	٨٩٤٨	٩٧١٤	١٨٦٦٢
المنيا	١٣٢٩١	١٢٥٣٠	٢٩٣١	٢٨٧٢	٣		١٦٢٢٥	١٥٤٠٢	٣١٦٢٧
أسيوط	٩٥٨٠	٩٤٨٧	٢١٢٦	٢٢٣١	١١	٢	١٧٧١٧	١١٧٢٠	٢٣٤٣٧
سوهاج	١١٨٣١	١٠٦٢٤	١٨٧٥	١٧٧٠	١	-	١٣٧٠٧	١٢٣٩٤	٢٦١٠١
قنا	٩٩٨٦	٨١٩٧	٧٨٢	٧١٩	٢	٢	١٠٧٧٠	٨٩١٨	١٩٦٨٨
أسوان	٤١٩٨	٣٩٠٩	١٩٨	١٧١	٢	-	٤٣٩٨	٤٠٨٠	٨٤٧٨
البحر الأحمر	٢٤٢	٢١٦	١٠	٤	–	-	٢٥٢	٢٢٠	٤٧٢
الوادي الجديد	٤٨٣	٤٧٠	٢	٢	–	-	٤٨٥	٤٧٢	٩٥٧
مطروح	٤٨٣	٢٣٥	٦	٣	٣	–	٤٩٢	٢٣٨	٧٣٠
سيناء	٨	٨		-	–	–	٨	٨	١٦
الجملة	٢٢١٨٧٣	٢٠٨٢٩٤	١٤١٦١	١٣١٨٥	١١٨	٣٤	٢٣٦١٥٢	٢٢١٤٦٨	٤٥٧٦٢٠

دعــــوة للحــــوار

دعوة للحوار

يقدم الأستاذ نبيل مرقص رؤية ودعوة للحوار في غاية الأهمية والخصوبة تحت عنوان (حول ملامح الأزمة وإمكانات التجاوز) يعالج فيها أزمة الانفصال المصطنع بين الروحي والمادي، وأزمة الانقسام في الوعي والبنية بين الموروث والوافد، وأزمة الفجوة الأخلاقية بين الوعي المعلن والوعي المعاش، وشجاعة الحوار وشركة المعرفة من أجل خلق المركب الثقافي الحضاري الجديد.

وفي الحقيقة فإن الرجل ـ وهو قبطي مصري ـ عمل في المعهد القومي للتخطيط سابقًا ـ ويعمل الآن في مجال التنمية الاجتماعية في إحدى المؤسسات المسيحية. فإن الرجل قد أثار انتباهنا ـ أولاً بشجاعته وثانيًا بأطروحته العميقة ـ وإذا كانت الأطروحة تحمل الكثير من القضايا والآراء التي ليست محل بحثنا هنا ـ فإننا نؤكد على أن دعوته للحوار دعوة صحيحة، وأن على الجميع أن يستجيب لتلك الدعوة.

ونؤكد أن الكثير من الآراء التي أوردها نراها صحيحة، وأننا أيضًا نختلف معه في بعضها الآخر، وهذا أمر بديهي وهو نفسه يريده ويتوقعه، لأن الحوار بداية يعني القبول والرد.

ونؤكد أيضًا أن الآراء التي أوردها في إطار انتقاده للحركة الإسلامية هي آراء عميقة وتحمل عناصر الصحة في بعضها، وتخطئ في البعض الآخر. ولكن أهم ما في الموضوع أننا نتقبل هذه الآراء وندرسها ونستفيد منها، لأن الحقيقة ضالة المؤمن.

المهم في الموضوع أن الرجل طرح قضايا للحوار ـ وهو قبطي ـ وأنه كان شجاعًا وعميقًا، وأننا بدورنا ندعو لدراسة هذه الأطروحة والتعليق عليها من كل التيارات

والاتفاق والاختلاف حولها، وأننا نرى أنها أطروحة تحمل مضمون الانتماء إلى الحضارة الإسلامية التي ينتمي إليها المسلم والقبطي معًا.

على كل حال، فإننا سنركز على أطروحته فيما يخص العلاقة بين المسلمين بالأقباط، لأن هذا موضوع البحث الذين نحن بصدده.

يقول نبيل مرقص: إننا نحتاج جميعًا إلى أن تتسع رؤانا وتصفو نفوسنا وصدورنا وتتطور أدواتنا الفكرية والمنهجية الجامدة، ليمكننا أن نخلق معًا الأرضية المفتوحة للحوار الحقيقي الشجاع والإمكانية العملية لإدارة الجدل الفكري الحي والخلاف بين كافة الأطراف.

ونحن بدورنا نقول له إننا نوافق على ذلك، وندعو معك إلى الحوار ـ وهذا البحث هو خطوة في طريق هذا الحوار.

يقول نبيل مرقص: (المسيحي يحتاج إلى المسلم ليفهم منه القيم الحقيقية للحضارة الإسلامية، وتركيبتها الفكرية والفلسفية المتميزة بكل امتداداتها وتشعباتها في أعماق التاريخ الإسلامي، وأيضًا ليمارس في صحبته بشكل عملي قيم المحبة المسيحية القادرة على تجاوز الذات لتلتقي بكل أعماق الآخر.

بينما المسلم يحتاج إلى المسيحي ليكتشف في رفته كيف ينمي قيمه ومفاهيمه ويطور أدواته ورؤاه الفكرية والأيديولوجية لتقبل الآخر في إطار صدق وواقعية وسماحة الإسلام، ولتعمل على توظيفه بكفاءة وفاعلية في خدمة المشروع الحضاري الواحد).

والأستاذ نبيل مرقص ـ هنا ـ عبر كأروع ما يكون التعبير ـ في إطار أنه قبطي متدين عن أن المسلم والقبطي مدعوان للتعاون في عمل المشروع الحضاري الواحد ـ الذي هو المشروع الحضاري الإسلامي، بل هو يؤكد انتماءه إلى التاريخ الإسلامي.

وإذا كنت كمسلم لا أوافق على الصياغة ـ فإنني لا أرفض جوهر الرأي والدعوة بل أراني أدعو إليها ـ ومن المؤكد أن المسلم والقبطي ينتميان لنفس المشروع

الحضاري، ومدعوان لتعميقه وترسيخ والعمل معًا من أجل هذا المشروع الحضاري الواحد.

وقد أصوغ أنا كمسلم المسألة كالتالي (إن المسيحي القبطي بالتحديد - جزء لا يتجزأ من الانتماء الحضاري الإسلامي، وأنه ينتمي إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن، وأن المسلم ينتمي أيضًا إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن وأن الإسلام يحمل ضمنًا كل المبادئ الصحيحة في المسيحية، والإسلام يفرض عليه الإيمان والعمل بما جاء به عيسى ابن مريم. بل وتجربة عيسى ابن مريم عليه السلام كرسول هي إحدى التجارب التي يدرسها المسلم ويستفيد بها ويعمل بما فيها من قيم.

وهو هنا يحقق الإيمان الإسلامي الصحيح الذي يدعو إلى الإيمان بكل الأنبياء والرسل من لدن آدم إلى محمد عليه الصلاة والسلام، والقرآن الكريم أعطى مساحة كبيرة لتجارب الرسل السابقين وبخاصة عيسى ابن مريم عليه السلام.

وقد أضيف إلى ذلك أن القبطي المصري مطالب بالدفاع عن الحضارة الإسلامية والانتماء الإسلامي لمصر، حتى ولو تخلى المسلمون عن ذلك، وأن المسلم مطالب أيضًا بذلك حتى ولو رفض المسيحيون ذلك.

والمسلم هنا لن يكون متعصبًا أو طائفيًا، والمسيحي أيضًا هنا لن يكون متجاوزًا لدينه، بل مؤكدًا لهذا الدين، ومؤكدا لتراثه، ومؤكدا لانتمائه الوطني).

الإسلام دين غير طائفي

الإسلام دين غير طائفي

يحلو للمثقفين المغتربين دائمًا ـ أن يتحدثوا عن الطائفية ـ والحكم الديني ـ والثيوقراطية وغيرها من المصطلحات، كلما ظهر الحديث عن المشروع الإسلامي لبناء المجتمع أو استلهام الإسلام في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويصل الفجور بهؤلاء المغتربين أن يتحدثوا عن الطائفية ـ كلما ظهرت الدعوة إلى قيام حزب إسلامي، ويملأون الدنيا ضجيجًا مطالبين بعدم قيام أحزاب على أسس دينية.

وهؤلاء يتعمدون الخطأ مرتين:

أولاً: لأنهم ينظرون إلى الإسلام بمنظور غربي ووفقًا للتراث الفكري للغرب ـ ويريدون أن يطبقوا تلك المفاهيم على الإسلام والمسلمين، مع أن الفارق التاريخي والموضوعي والاجتماعي مختلف تمامًا بمقدار الاختلاف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

وثاني الخطأين: أن الغرب ذاته يترك حرية قيام الأحزاب على أسس دينية ولا يمنعها ـ وهناك الكثير من الأحزاب المسيحية في دول أوروبا وأمريكا بل وفي دول آسيوية كالهند.

ولا ندري لماذا يؤمن هؤلاء بكل قيم الغرب حتى إذا جاءوا إلى مسألة الأحزاب الدينية تخلوا عن قيمهم تلك فجأة في هذا الصدد وحده؟

ولو أنهم تخلوا عن قيم الغرب كلها مع هذه المسألة لحمدنا لهم هذا المسلك وإذًا لأراحوا واستراحوا، ولكنه العداء للحضارة الإسلامية ونمط الحكم الإسلامي لا أكثر ولا أقل.

والحقيقة أن قيام أحزاب على أسس إسلامية أمر مطلوب ومشروع على كل مستوى، فكما رأينا وحتى بمقياس هؤلاء ووفقًا لقيمهم المستمدة من الحضارة الغربية فإن قيام تلك الأحزاب أمر وارد.

وحتى على مستوى فهمهم المتناقض. فإنه أيضًا لا حجة لديهم في هذا المنع فلو كان الخوف من قيام أحزاب إسلامية هو خوف من الطائفية، لكان هذا أمرًا عجيبًا يدل على مدى جهلهم بالإسلام، فمن قال لكم إن الإسلام دين طائفي ـ ومن قال لكم إن الحركة الإسلامية أو الحزب الإسلامي حزب طائفي.

ولو كان خوفهم من هذا الأمر هو الخوف من إثارة حساسية المسيحيين أو غيرهم ـي مصر لكان هذا أمرًا أعجب. فالواقع أن الأقباط بالتحديد ينتمون إلى الحضارة ﻻ سلامية والثقافة الإسلامية، وبالتالي فالحزب الإسلامي هو حزب للمسلمين لمسيحيين وغيرهم على حد سواء.

ـل أكثر من هذا فمن الممكن قيام حزب يدافع عن انتماء مصر الإسلامي ويدافع ـ الشريعة الإسلامية ويدعو إلى الحضارة الإسلامية ويكون كل أعضائه من ـباط.

ـلى أي حال، فلنتكلم في البديهيات ولا حول ولا قوة إلا بالله. ومن تلك ـ ـبهيات أن الإسلام دين غير طائفي، بل هو دين عالمي. جاء لكل البشر وليس ـ ـمًا بقوم أو مجموعة تاريخية أو جغرافية أو قومية أو جنسية أو عرقية، بل هو ـو إلى إلغاء الفروق بين البشر ـ ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ «الحجرات: ١٣ »، ـ يرفض التمييز العنصري والقومي والجنسي ويحرم ذلك تحريمًا.

ـ الإسلام أساسًا دعوة لحرية الاختيار ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾ ـبرة: ٢٥٦ ».

ـو يرفض إكراه الناس حتى على الإسلام، بل ولا يقبل الله تعالى إيمانًا قائمًا لإكراه.

والأمة الإسلامية ليست ملزمة بإكراه الآخرين على الحق، بل هي منهية عن ذلك الإسلام ـ هو الدين الحق الذي نزل به آدم ونوح وإبراهيم وعيسى وموسى ومحمد عليه السلام ـ بل ونزل به كل الرسل والأنبياء.

والإسلام يضع للإنسان تصوراً غير طائفي بالمرة، فالإنسان مستخلف في هذا الكون ـ وهذا الكون مسخر للإنسان.

والله تعالى قد أخذ على الإنسان ميثاقًا قبل أن يبعثه في الأرض، وهو ميثاق الذراري: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، إذن فمعرفة الله تعالى والإيمان به مركوزة في فطرة الإنسان وفي وعيه قبل أن ينزل إلى الأرض.

والله تعالى قد خلق الكون وصممه وبث فيه من الآيات والحكمة ما يقود الإنسان إلى معرفة الله والتسليم بقدرته وجلاله.

وأعطى الله تعالى للإنسان عقلاً وجعله سميعًا بصيرًا. ليستطيع بهذا العقل أن يهتدي إلى وجود الله ويؤمن بقدرته وجلاله.

إذن فمعرفة الله تعالى والإيمان بوجوده وقدرته وجلاله أمر سهل وميسور وبديهي ولا يحتاج إلى عناء ـ فالفطرة تقود إليه. والكون والعقل أيضًا.

ولكن الشيطان وأتباعه يفعلون كل شيء لمنع هذا الإيمان. وليس أمامهم إلا وسائل القمع والظلم والتحريف لأداء تلك المهمة.

القوى الشيطانية تدرك أن الفطرة والكون والعقل يقودون إلى معرفة الله والإيمان به وبقدرته وجلاله. أي يقودون إلى الإسلام. عن طريق مجرد التفكير البسيط أو الوجدان البسيط.

إذن فلا بد من منع حرية التفكير والشرشرة على الفطرة والوجدان، إذًا لا بد من استبداد سياسي، لا بد من منع حرية التفكير والتدبر. وحرية المناقشة والحوار. ولا بد

من استخدام وسائل الإعلام لتلقين الناس قيمًا وحقائق مزيفة، ومن يجرؤ على الخروج عن هذا فالسجن أو الشنق بانتظاره.

إذن فمهمة الرسل عليهم السلام ـ والعلماء والدعاة. وكل مسلم ليس إقناع الناس بالإسلام أو إكراههم عليه. ولكن مهمتهم هي رفع الحجر الفكري والقمع والاستبداد وتحقيق الحرية ـ فإذا ما تحققت الحرية ـ فإن الناس يصلون إلى الإسلام بمنتهى البساطة عن طريق الفطرة والكون والعقل.

الإسلام إذن في جوهره ثورة من أجل الحرية، ثورة على الاستبداد السياسي والفكري.

ففرعون وأبو جهل وغيرهما يقولون ﴿ما أُريكُم إلاَّ ما أرى وما أهديكَم إلا سبيل الرشاد﴾ «غافر: ٢٩».

ومحمد عليه السلام وغيره من الرسل يقولون ﴿ أفلا تعقلون ﴾، ﴿ أفلا تدبرون﴾ ﴿أفلا تتفكرون ﴾، ﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب﴾ .

فرعون يقمع الناس على رأيه وفكره. ومحمد صلى الله عليه وسلم يدعو إلى التدبر والعقل والتفكر.

مهمة القوى الشيطانية أن تخلق أوضاعًا اقتصادية وطبقية لا تدع للناس حرية أو وقتًا للتفكير، فهناك مستكبرون ومستضعفون ـ هناك مترفون ومحرومون لتظل الثروة والسلطة في يد القوى الشيطانية.

ويظل المحرومون والمستضعفون أسرى الحرمان والجري وراء لقمة العيش واستجدائها من المستكبرين ـ بما يترتب على ذلك من تبعية فكرية لهم ـ وبما يترتب عليه من حرمان من الصحة والتعليم وتلبية الحاجات الضرورية اللازمة للتفكير السليم وللجسم السليم وللعقل السليم.

ومهمة الرسل والعلماء وكل مسلم أن يتصدى لرفع الظلم الاقتصادي

والاجتماعي والطبقي، ويعطي لكل إنسان حقه في حياة كريمة تحقق له الأمان والصحة الجسدية والعقلية والنفسية.

فإذا ما تحقق مجتمع العدالة. ووجد الناس حاجاتهم الطبيعية ـ اهتدوا إلى الإسلام ببساطة لأنه دين الفطرة والعقل، فالإسلام هنا ثورة على الظلم الطبقي والاجتماعي والاقتصادي.

القوى الشيطانية تعمل على نشر الجهل والخرافات والأفكار المنحرفة مثل الدعوات القومية والعرقية والجنسية والتعصب للقبيلة أو للوطن أو للقومية أو تفوق جنس على جنس أو عرق على عرق أو لون على لون.

أما الأنبياء والعلماء وكل مسلم ـ فهو يدعو إلى عالمية رحبة. وأخوة شاملة، ويرفض كل هذه الأفكار الضيقة والظالمة. والإسلام يدعو إلى العلم والنور:

﴿إنَّ أكرَمَكُمْ عند الله أتْقاكُمْ﴾، (الحجرات: ١٣)، «لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى أي بالعمل الصالح النافع المفيد». «كلكم لآدم وآدم من تراب» .

والقوى الشيطانية تستغل بعض رجال الدين المرتزقة لتزييف وتحريف وتزييف معانيها.

وتدعو إلى التمسك بهذه الأشياء المحرفة بدعوى التمسك بتراث الأجداد ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾.

أما الأنبياء والعلماء وكل مسلم فهم يرفضون التقليد الأعمى. ﴿أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا ولا يهتدون﴾.

إذن فالإسلام في جوهرة ثورة ضد الاستبداد والقمع ـ ثورة ضد الظلم الاقتصادي، ثورة ضد الأفكار الضيقة والمنحرفة، ثورة ضد حكم رجال الدين أو تحالف رجال الدين مع السلطة الغاشمة، ثورة ضد التقليد الأعمى.

وهذا الإطار يجعل من الطبيعي واللازم ـ أن ينخرط كل مستضعف وكل مظلوم

وكل مقهور في النضال مع الإسلاميين بصرف النظر عن انتمائه الديني ـ ويجعل من الطبيعي أن ينخرط في هذا النضال كل من يؤمن بالحرية والعدالة ويرفض الاستبداد والظلم والتمييز العنصري أو العرفي ـ كل من يدعو إلى العلم ويرفض الجهل والخرافات.

إذن ففي الإسلام متسع كبير جداً لغير المسلمين أن ينخرطوا في النضال من خلال الأمة الإسلامية أو الحزب الإسلامي. والإسلام ذاته يفرض على المسلمين أن ينحازوا ويتحالفوا مع كل دعوة للعدل أو كل فئة مظلومة أو كل جماعة محرومة أو مضطهدة. إذن أين الطائفية هنا!

إن هؤلاء الذي يتكلمون عن الطائفية لم يفهموا الإسلام، أو قل لا يريدون أن يعترفوا بالحقيقة، فما بالك إذا كان الأقباط في مصر ينتمون إلى الحضارة الإسلامية؟ إذن فهم لا يجدون غضاضة في الانخراط في جهاد وحركة الأمة الإسلامية أو الحركة الإسلامية أو الحزب الإسلامي.

وقد حدث هذا دائمًا أثناء الحكم الإسلامي، وبعد سقوط الخلافة أيضًا وبالتحديد مع الأفغاني وعرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد حسين والشهيد حسن البنا وفي إطار تحالف العمل مع الإخوان المسلمين وجدنا الأقباط على رءوس قوائم هذا التحالف، وسوف نفصل كل هذا في فصول تالية بإذن الله تعالى.

التراث الإسلامي فيما يخص الأقليات عمومًا والأقباط خصوصًا تراث عظيم ورائع.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «**أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة ـ ليس بيني وبينه نبي ـ والأنبياء أولاد علات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد**». وقد بشر الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بفتح مصر وأوصى بقبطها خيرًا حيث قال: «**إنكم ستفتحون مصر وهي أرض يسمى فيها القيراط فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها فإن لهم ذمة ورحمًا**».

والوثيقة التاريخية الهامة التي كتبها الرسول صلى الله عليه وسلم لأهالي نجران تشهد على عدل الإسلام ورحمته، وقد جاء فيها «ولنجران وحاشيتها ذمة الله وذمة

رسوله على دمائهم وأموالهم وملتهم وبيعهم ورهبانهم وأساقفهم وشاهدهم وغائبهم، وكل ما تملك أيديهم ؟ قليل أو كثير، وعلى أن لا يغيروا أسقفًا من سقيفاه، ولا واقها من واقيهاه، ولا راهبًا من رهبانيته، وعلى ألا يحشروا ولا يعشروا ولا يطأ أرضهم جيش ـ ومن سأل منهم حقًا فالنصف بينهم بنجران على ألا يأكلوا الربا، فمن أكل الربا من ذي قبل فذمتي منه بريئة وعليهم الجهد والنصح فيما استقبلوا غير مظلومين ولا معنون عليهم شهد بذلك عثمان بن عفان ومعقيب» وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ـ سار أبو بكر الصديق رضي الله عنه على نفس المنهج ـ فكتب لأهل نجران كتابًا حذا فيه حذو الرسول صلى الله عليه وسلم.

وفي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى عمر لأهل إيلياء في بيت المقدس كتابًا جاء فيه (هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانًا لأنفسم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ولاشيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن إيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وأن يخرجوا منها الروم واللصوص ـ فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وبيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم).

بل إن الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ قام وصلى خارج الكنيسة على الدرجة التي على بابها عندما حانت الصلاة، وقال للبطريرك ـ لو صليت داخل الكنيسة لأخذها المسلمون من بعدي.

ويقول ساويرس بن المقنع (إن عمرا بن العاص عندما دخل مصر فاتحًا كان بطريرك الأقباط مختفيًا من وطأة الاستبداد البيزنطي، فكتب عمرو بن العاص إلى عمال مصر كتابًا يقول فيه:

(الموضع الذي فيه بنيامين بطريرك النصارى له العهد والأمان والسلامة من الله، فليحضر آمنًا مطمئنًا ويدبر حال بيعته وسياسة طائفته).

وتحكى المصادر التاريخية أنه في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قام الوليد عبد الملك بهدم جزء من كنيسة يوحنا ليضيفه إلى المسجد الأموي بدمشق، فشكا إليه النصارى ذلك، وعرض المسلمون أن يدفعوا تعويضًا للكنيسة، فأصدر عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه قرارًا بهدم جزء من هذا المسجد ورده إلى الكنيسة وعندما تباطأ والي دمشق في التنفيذ أصدر عمر بن عبد العزيز قرارًا جديدًا حدد فيه اليوم والساعة التي يجب أن تتم فيها عملية الهدم والتسليم.

ولم يكن كل هذا إلا ترجمة أمينة لروح الإسلام ووصايا الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول «من ظلم معاهدًا أو ذميًا فقد آذاني ».

وإذا قارنا ذلك التسامح الإسلامي بتاريخ الاضطهاد الديني في أوروبا نجد أن هناك فرقا شاسعًا، فالاضطهاد الديني علم على أوروبا قديمها وحديثها، فالرومان اضطهدوا المسيحيين في بداية ظهور المسيحية أيما اضطهاد، بل وعندما دخلت الدولة الرومانية في المسيحية حولتها إلى مسيحية وثنية ولم يتوقف الاضطهاد الديني وانصب هذه المرة على المسيحيين المخالفين في المذهب لمذهب الدولة الرومانية.

واشتدت عمليات القتل والتحريض للمسيحيين المخالفين للمذهب الرسمي للدولة الرومانية حتى إنه في بلد مثل مصر سقط آلاف القتلى حرقا وتعذيبا وتنكيلاً على يد السلطة الرومانية لدرجة أن التراث الكنسي المصري يسمى هذا العصر عصر الشهداء، وبعد ذلك تحولت الكنائس الأوروبية إلى مؤسسات للقهر والنهب، فمارست الاضطهاد للآخرين ونهبت الأتباع تحت مسميات مختلفة مثل صكوك الغفران، وتحالفت مع الأمراء ودخلت في صراعات مستمرة داخل أوروبا، وظهرت محاكم التفتيش من خلال الكنائس الأوروبية واضطهدت هذه المحاكم المخالفين في الدين كالمسلمين واليهود، وأصحاب الديانة المسيحية أنفسهم ممن كانت لهم آراء علمية أو فلسفية وعندما ظهر المذهب البروتستانتي تعرض أتباعه إلى عملية اضطهاد

قاسية فقتلوا وحرقوا على يد الكاثوليك وعندما تمكن البروتستانت في بعض البلدان الأوروبية قاموا بدورهم بتنظيم المذابح للكاثوليك.. وهكذا بل وهناك حروب دينية استمرت عشرات السنين وحتى في الأيام الأخيرة وجدنا الاضطهاد الديني الأوروبي على قدم وساق، فالفرنسيون اضطهدوا المسلمين في الجزائر، والصرب يذبحون اليوم المسلمين في البوسنة والهرسك ويشاركهم في ذلك الكروات ويبارك عملهم بالصمت أو بغيره المجتمع الأوروبي بأسره وهكذا فالاضطهاد الدينى سمة مميزة للحضارة الغربية في كل مراحلها.

يقول شكيب أرسلان في كتابه حاضر العالم الإسلامي (إن أحد الوزراء العثمانيين كان مرة في أحد المجالس في جدال مع بعض رجال الدولة في أوروبا فيما يتعلق بموضوع التعصب، فقال لهم الوزير العثماني، إننا نحن المسلمين من ترك وعرب وغيرهم مهما بلغ بنا التعصب في الدين فلا يصل بنا إلى درجة استئصال شأفة أعدائنا، ولو كنا قادرين على استئصالهم، ولقد مرت بنا قرون وأدوار كنا قادرين فيها على ألا تبقى بين أظهرنا إلا من أقر بالشهادتين وأن نجعل بلداننا كلها صافية للإسلام، فما هجس في ضمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلا، وكان إذا خطر هذا ببال أحد من ملوكنا، كما وقع للسلطان سليم الأول العثماني تقوم في وجهه الملة، ويحاجه مثل زنبيلي علي أفندي شيخ الإسلام ويقول له بلا محاباة ليس لك على النصارى واليهود إلا الجزية وليس لك أن تزعجهم عن أوطانهم، فيرجع السلطان عن عزمه امتثالا للشرع الحنيف، فبقي بين أظهرنا حتى أبعد الفرق وأصغرها نصارى ويهود وصابئة وسامرة ومجوس، وكانوا كلهم وافدين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، أما أنتم معاشر الأوروبيين فلم تطيقوا أن يبقى بين أظهركم مسلم واحد واشترطتم عليه إذا بقي بينكم أن ينتصر ولقد كان في أسبانيا ملايين وملايين من المسلمين وكان في جنوب فرنسا وفي شمال إيطاليا وجنوبها مئات الألوف منهم، ولبثوا في هذه الأوطان أعصرا مديدة، ولا تزالون تستأصلونهم حتى لم يبق في هذه البلدان شخص واحد يدين بالإسلام ولقد طفت ببلاد أسبانيا كلها فلم أعثر فيها على قبر واحد يعرف أنه قبر مسلم).

الحركة الإسلامية
حركة غير طائفية

الحركة الإسلامية
حركة غير طائفية

الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر هي تلك الحركة التي تبنت خط الكفاح ضد الاستعمار الأوروبي والنفوذ الأجنبي، والدفاع عن الثقافة والحضارة الإسلامية في مواجهة الغزو الفكري والسياسي والعسكري الأوروبي الصليبي.

وترى الحركة الإسلامية المعاصرة أن أوروبا بكل قواها السياسية ومذاهبها الاجتماعية تعكس روحًا صليبية حاقدة على الأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية، وأن تلك الروح الصليبية تمتد لتشمل في حقدها وأهدافها القضاء على الكنائس الشرقية عامة والكنيسة القبطية خاصة.

وبالتالي فإن الكفاح ضد الاستعمار يتضمن أساسًا الدفاع عن الكنائس الشرقية وعن الكنيسة القبطية بالذات. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الإسلام يحتم الدفاع عن المستضعفين. وأن الجهاد الإسلامي فيه متسع لانخراط غير المسلمين للكفاح ضد الاستبداد والقهر والاستعمار، أي ضد ما تمثله الحضارة الأوروبية.

وهكذا لم يكن عجيبًا أن تكون الحركة الإسلامية حركة غير طائفية. وأن تشمل تلك الحركة العديد من غير المسلمين في بلادنا. وتكون هذه الحركة الإسلامية المعاصرة هي الإطار الطبيعي لنضال الأقباط من داخلها في مواجهة الحضارة الأوروبية الصليبية ودفاعاً عن الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية على أساس انتماء مسيحي الشرق عموماً والأقباط خصوصاً إلى تلك الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية.

وإذا كانت الحركة الإسلامية المعاصرة هي الأفغاني ـ النديم ـ الثورة العرابية ـ الحزب الوطني (مصطفى كامل ـ محمد فريد ـ عبد العزيز جاويش ـ إبراهيم الورداني)، والإخوان المسلمون، ومصر الفتاة. فإننا سنتابع مواقف هذه الحركات من مسألة الأقباط وموقف الأقباط أيضًا منها. لنعرف إلى أي مدى كان الأقباط يدركون أن هذه الحركات غير طائفية. وذلك لكونها إسلامية وكيف أن الأقباط كانوا يرون أن الحركة الإسلامية هي القناة الطبيعية والإطار الطبيعي لنضالهم على اعتبار أن الإسلام هو دين المسلمين، وهو ثقافتهم وحضارتهم ووطنهم، وأنه بالنسبة للأقباط هو ثقافتهم وحضارتهم ووطنهم.

فالأفغاني مثلاً هو رائد الحركة الإسلامية المعاصرة ومفجرها، وقد نفخ في البلاد روح الثورة والكفاح ضد النفوذ الأجنبي ـ وهاجم الاستبداد بكافة صوره ـ ودعا إلى الجامعة الإسلامية. ونهضة شعوب العالم الإسلامي ووحدتها والأخذ بأسباب القوة والعلم.

وإذا كان الأفغاني والنديم هما زعيما حركة الثورة الإسلامية في مصر في عهد الخديوي عباس، وفي مواجهة النفوذ الأجنبي والاختراق الأوربي لمصر ـ وإذا كان جميع المؤرخين يصفون الزعيمين. بأنهما كانا إسلاميين في غاياتهما ووسائلهما فإن ذلك لم يمنع هذين الزعيمين من دعوة غير المسلمين إلى الانخراط في حركة الثورة الإسلامية والمقاومة الإسلامية والمقاومة الإسلامية للنفوذ الأجنبي على أساس انتماء المسلمين وغير المسلمين في بلادنا إلى الحضارة الإسلامية والثقافية الإسلامية.

ولم تمنع إسلامية هذه الحركة من أن ينخرط فيها المسلم والمسيحي واليهودي المصري في ذلك الوقت، بل انخرط هؤلاء في أتون الحركة لأنها إسلامية، وبالتالي فهي غير طائفية.

ولم يكن عجيبًا أن نجد أن الكثير من الجمعيات السرية التي أنشأها كل من الأفغاني والنديم كانت تضم المسلم والقبطي واليهودي على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن ـ بل ونجد أن الأفغاني قد اعتمد في إصدار

الصحف وتحريرها على الكثير من العناصر غير المسلمة ـ وهي ذات الصحف التي هاجمت النفوذ الأجنبي واتهمت أوروبا بالتعصب الصليبي ضد الإسلام.

إذن فقد كانت تلك الحركة الإسلامية لا تخجل من اتهام أوروبا بالتعصب الصليبي بل إن غير المسلمين في داخل تلك الحركة هم أنفسهم الذين كانوا يتهمون أوروبا بذلك، لأنهم يفهمون أن التعصب الأوروبي الصليبي حقيقة ثابتة. وهو موجه إلى الحضارة الإسلامية التي ينتمون إليها، وهو خطر أيضًا على كنائسهم الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية.

والثورة العرابية التي كانت ثورة إسلامية في الوسائل والغايات. والتي كانت تستهدف التخلص من النفوذ الأجنبي الأوروبي والاستبداد الخديوي. والتي استخدمت أسلوب التحريض الديني وحده في تعبئة الجماهير. لدرجة أن صلاح عيسى ينتقد النديم في هذا الصدد قائلاً (إنه أخطأ لأنه اعتمد في خطابه السياسي على الخطاب الديني وحده).

وليس هناك بالطبع مجال مناقشة خطأ صلاح عيسى في هذا الرأي ـ ما يعنينا منه هو اعترافه باقتصار دعاية الثورة على الخطاب الديني.

تلك الثورة التي كانت أوروبا تخشى من نتائجها ـ لأنها يمكن أن تؤدي إلى ظهور قوة إسلامية شابة وصاعدة في المنطقة، وأنها ربما تؤدي إلى إعادة المجد الإسلامي أو على الأقل تكون خطراً على المشروع الاستعماري الأوروبي في المنطقة لدرجة أن أوروبا تناست تناقضاتها الثانوية ومصالحها في مصر وتركت مصر تقع في قبضة الإنجليز لينفردوا بالكعكة كلها ـ فهذا أفضل من وجهة نظرهم من ظهور قوة إسلامية شابة في مصر.

بل إن فرنسا ذاتها ـ صاحبة المصالح الواسعة في مصر في ذلك الوقت والتي كانت في حالة سباق مع إنجلترا للسيطرة على مصر ـ كانت تشجع إنجلترا على غزو مصر لذبح الثورة الإسلامية العرابية، مضحية بمصالحها في مصر لصالح إنجلترا. وهذا طبعًا أفضل من ظهور قوة إسلامية صاعدة.

بل نجد أن وزير خارجية فرنسا يهنئ السفير الإنجليزي في باريس على نجاح الغزو قائلاً (إن انتصار الإنجليز في التل الكبير هو انتصار لأوروبا المسيحية على التعصب الإسلامي).

والسفير الفرنسي في انجلترا يؤكد الأمر ذاته مهنئًا إنجلترا بنجاح الغزو قائلاً:

(إن نجاح العرابيين كان يعني خطراً على المستعمرات الفرنسية في المغرب العربي).

نعم برغم إسلامية الثورة وخطرها على النفوذ الصليبي الأوروبي، أو قل بسبب ذلك قام الأقباط بتأييد الثورة. والانحياز إلى العرابيين. بل إن بطريرك الأقباط قد وقع على قرار المجلس العرفي بخلع الخديوي توفيق وتثبيت عرابي واستمرار القتال ضد الإنجليز بل وأعلن بطريرك الأقباط أن الإنجليز خرجوا على تعاليم المسيحية الحقة التي تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء.

وإذا أمعنا النظر في تلك المواقف ـ وجدنا أن الحركة الإسلامية المتمثلة في الأفغاني والنديم وعرابي، كانت ترى أن الأقباط جزء لا يتجزأ من النضال الإسلامي ضد الغرب الصليبي ـ وأن الأقباط كانوا يرون أنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

وبعد الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢ ـ قامت الحركة الإسلامية الوطنية في مصر ممثلة في الحزب الوطني بالكفاح من أجل تحقيق الجلاء والدستور، فنادت الحركة بالجامعة الإسلامية، بل واعتبرت الجامعة الإسلامية أي الدعوة إلى توحيد المسلمين من أهم مبادئ الحركة بل ومن أهدافها الجوهرية.

وألف مصطفى كامل كتاباً في المسألة الشرقية أكد فيه أن أوروبا متعصبة ضد الخلافة العثمانية الإسلامية، وأنها تسعى لهدمها ودعا المسلمين إلى الوحدة والتضامن والدفاع عن الخلافة العثمانية.

ودعا مصطفى كامل إلى صبغ التعليم بالصبغة الدينية ـ كما دعا إلى تأييد تركيا

في صـراعهـا مع إنجلترا في مسـألة طابا ـ وأسس مصطفـى كامل صـحيـفة العـالم الإسلامي للاهتمام بقضايا العالم الإسلامي عموماً .

كما دافع مصطفى كامل وصحافة الحـزب الوطني عمومًا عن الأخلاق الإسلامية والسلوك الإسلامي، وخاض المعـارك دفاعاً عن الحجاب ضد السفـور، كما خاضت صحافة الحزب المعارك لفضح ممارسات وأساليب وأهداف بعثات التبشير.

واعتبر مصطفى كامل دائماً أن أوروبا تنظر إلى قضايا العالم الإسلامي بغير العين التي تنظر بها إلى قضايا الشعوب الأوروبية الصغيرة.

وعلى نفس الخط سار مـحمد فريد ـ الذي ألف كتـاباً عن الدولة العلية العثـمانية واعـتبـر بقـاءها ضرورة للجنس الـبشـري ، ودعا دائمًـا إلى الحـرص على أن تكون صلات مصـر بالدولة العثمانية حـسنة دائماً، وأكد دائماً على عدم السـماح بالإيقاع بينهما.

وقام محمد فريد في المنفى بتشكيل جمعية (ترقي الإسلام) وأصدر مجلة (ترقي الإسلام) للاهتمام بأحـوال العالم الإسلامي .. كما اهتم الحزب الوطـني بالاحتفال بالمناسبات الإسلامية مثل عيد الهجرة وميلاد الرسول وغيرها.

وكانت هذه الإسلامية الواضحة في حركة الحزب الوطني ومبادئه مدعاة لانخراط الأقبـاط في نضاله ضد الاستـعمار والاستـبداد، وفي سبيل الجـامعة الإسلامـية، لأن الأقباط ينتمون إلى نفس القاعدة الحضارية والثـقافية التي ينتمي إليها الحزب الوطني وهكذا وجدنا عدداً من الأقباط في اللجنة الإدارية العليا للحزب الوطني مثل الأستاذ ويصا واصف وسينوت حنا.

ولم ينجح الاستعـمار في زرع الفتنة بين المسلمين والأقبـاط، بسبب إيمان الطرفين بالانتماء إلى الثقافة والحضارة الإسلامية ورفـضهما للاستعمار وللحضارة الأوروبية بل ونجح الحـزب الوطني بفـضل وعيـه الإسـلامي الفذ في إفـشـال المخطط الطائفي الاستعماري في سنة ١٩١١ .

وكان عبد العزيز جاويش وإبراهيم الورداني من كبار شخصيات الحزب الوطني وقياداته والمضطلعين بأعباء العمل السري والجماعات السرية للحزب الوطني، وقد دخل عبد العزيز جاويش السجن عدة مرات، وفي كل مرة كان المسلمون والأقباط يتبارون في التضامن معه والدفاع عنه.

وعبد العزيز جاويش ذاته الذي كان يعمل رئيسا لتحرير صحيفة (اللواء) هو الذي قاد الحملة الصحفية الضخمة ضد بعض الأقباط الذين استخدمهم الاستعمار لزرع الفتنة الطائفية في سنة ١٩١٠، ١٩١١، وهو الذي أكد دائمًا على إسلامية حركة الكفاح الوطني المصري هو ذاته الذي يقول (إن الحركة الوطنية الإسلامية في مصر بقيادة محمد فريد قد ألّفت بين الرجال والنساء والمسيحيين والمسلمين ـ والهلال والصليب).

أما إبراهيم الورداني. وهو أحد قيادات الحزب الوطني ـ وكان على علاقة قوية بمحمد فريد، حيث كان مسئولاً عن جمعية التضامن الأخوي ـ فهو الذي دبّر ونفّذ عملية اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء عقاباً له على توقيع اتفاقية السودان ١٨٩٩ التي أطلقت يد إنجلترا في السودان على حساب مصر.

وكذلك إعادته قانون المطبوعات، والتضييق على الصحافة الوطنية ـ ومشاركته في المؤامرة على أهالي دنشواي وإصدار الحكم بالإعدام والحبس والجلد عليهم خدمة لأسياده الإنجليز، وأخيرًا محاولته تمرير مشروع لمد امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى، وكلها جرائم تستحق الإعدام ولا شك.

وإذا كان الاستعمار قد وجد في الحادثة مادة خصبة لزرع الفتنة الطائفية والإيقاع بين المسلمين والأقباط، عن طريق بعض صنائعه من الأقباط، فإن الوعي القبطي والإسلامي التقليدي قد طوّق هذه الأمور وأحبط مخطط الإنجليز..

بل ووجدنا من الأقباط من يدافع عن إبراهيم الورداني مثل نصيف جندي المنقبادي الذي يقول:

(إنني أعرف الورداني شخصياً، وهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف، ملأ صدره بالوطنية وليس رجلاً متعصباً، وإن تهمة التعصب الإسلامي ضد الأقباط ما هي إلا من إشاعات الإنجليز).

وهكذا فإن مدرسة الحزب الوطني الإسلامية اتسعت لنضال الأقباط من خلالها على قاعدة الجامعة الإسلامية والجلاء والدستور وانطلاقاً من انتماء المسلمين والأقباط على حد سواء إلى الإسلام كحضارة وثقافة ووطن.

بل ولم تجد الحركة الإسلامية ممثلة في الحزب الوطني ومنظماته السرية غضاضة في اغتيال بطرس غالي وهو القبطي على يد مسلم وهو إبراهيم الورداني، بتكليف من قيادة الحزب ممثلة في محمد فريد وذلك للقضاء على مشروع مد امتياز قناة السويس..

نعم لم يجد الحزب الوطني غضاضة في التخلص من خائن للوطن مثل بطرس غالي حتى ولو كان قبطيًا ـ لأنها لو استثنته من العقاب الذي يستحقه لمجرد أنه قبطي لكان هذا سلوكًا طائفياً.

وبعد إصابة الحزب الوطني بالضعف في نهاية العشرينات بسبب عوامل كثيرة حمل راية الكفاح الإسلامي جماعة الإخوان المسلمين بقيادة الإمام الشهيد حسن البنا.

وأكدت تلك الحركة بسبب إسلاميتها موقفاً لا طائفياً تقليدياً، وعبّرت عن نفس المضمون الذي حملته الحركة الإسلامية دائمًا. وهو أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، وأنهم شركاء مع المسلمين في الكفاح ضد الحضارة الأوروبية والثقافة الأوروبية، وضد التدخل السياسي والعسكري والاقتصادي الأوروبي.

ولم يجد أيضًا الأقباط غضاضة في تأييد تلك الحركة أو الدفاع عنها يقول الإمام الشهيد حسن البنا (هذا الشعب ـ شعب وادي النيل كله في الشمال والجنوب يدين

بهذا الدين الحنيف ـ والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة في كل تعاليمه وأحكامه ـ ويعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم).

والإمام الشهيد هنا عبّر بطريقة مباشرة كيف أنه وجماعة الإخوان يرون أن الإسلام معنى من معاني قومية الأقباط، أي أنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن. وفي رسالة الإمام الشهيد إلى الشباب يقول: (يخطئ من يظن أن الإخوان المسلمين دعاة تفريق عنصري بين طبقات الأمة، فنحن نعلم أن الإسلام عني أدق العناية باحترام الرابطة الإنسانية العامة بين بني الإنسان ـ كما أنه جاء لخير الناس جميعاً ورحمة من الله للعالمين.. ودين هذه مهمته أبعد الأديان عن تفريق القلوب وإيغار الصدور، وقد حرّم الإسلام الاعتداء حتى في حالات الغضب والخصومة، وأوصي بالبر والإحسان بين المواطنين وإن اختلفت عقائدهم وأديانهم، وفي إنصاف الذميين وحسن معاملتهم، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا نعلم كل هذا فلا ندعو إلى تفرقة عنصرية ولا إلى عصبة طائفية).

وفي رسالة (دعوتنا) قال الإمام الشهيد (إن الإسلام لا يمزق الوحدة الوطنية بل يؤكدها، لأنه أكسب هذه الوحدة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدني فقط).

وهكذا فقد عبّر الإمام الشهيد عن فهمه العميق للإسلام، فهو يرى أن الإسلام دين غير طائفي ـ وأن الحركة الإسلامية ليست حركة طائفية وأن الإسلام والحركة الإسلامية يؤكدان على الوحدة ويضفيان عليها القداسة الدينية.

ويقول الدكتور زكريا سليمان بيومي: (إن موقف الإخوان من الأقباط اتسم بالاعتدال، وإن البنا كان يرى أن الفتنة الطائفية تفيد المحتل، وإن البنا حرص على نفي تهمتي التعصب الديني وإشاعة الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة .

بل إن البنا كان يدرك (أن تطرف بعض الأقباط في مهاجمة الفكر الإسلامي لا يعبر عن رأي مجموع الأقباط في مصر).

بل إن الأقباط من جهتهم كانوا يشجعون جماعة الإخوان ويدافعون عنها، اللهم إلا هؤلاء المرتبطين بالاستعمار الغربي أو العلمانيين، وهؤلاء كانوا يضمون المسلمين والأقباط أيضاً، وكان مجمل الأقباط يؤيدون حركة الإخوان على أساس كفاحها ضد الاستعمار وفي سبيل الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والوطن الإسلامي وهي الحضارة والثقافة والوطن الذي ينتمي الأقباط إليها.

ويحكي الإمام الشهيد حسن البنا أن أحد المسيحيين قدّم عريضة فيه تتهمه بالتعصب إلا أن وفداً مسيحياً برئاسة راعي الكنيسة الأرثوذكسية بالإسماعيلية قد رد عنه هذه التهمة وأعلن استنكاره لما حدث) .

وعلى مستوى مصر الفتاة ـ وهي أحد روافد الحركة الإسلامية المعاصرة في مواجهة المشروع الغربي والاستعمار والاستبداد، نجد أن مصر الفتاة التي دعت إلى الخلافة الإسلامية ونادت بتعديل كافة التشريعات على مقتضى الشريعة الإسلامية نجد أنها ضمت في صفوفها في هذا الإطار الكثير من الأقباط مثل الدكتور (فخري أسعد) وكان من قيادات الحزب، ومثل (بسكالس ويصا) في لجنة الحزب التنفيذية ـ ومثل (سامي جورجي) سكرتير شعبة الحزب في أسوان ومثل (بشري بباوي) و(لبيب خليل) و(حنا معوض غطاس) و(حنا خميسة) و(لبيب دانيال) و (موريس شهاد) في لجان الحزب ومستوياته المختلفة.

يقول أحمد حسين زعيم الحزب: (نحن لا نعرف تعصباً ضد إخواننا الأقباط ونحن في مصر الفتاة بصفة خاصة نكره التعصب وأن لي من زملائي الأقباط في مصر الفتاة معونة ثمينة).

وعلّق (سامي جورجي) على ذلك (نحن في مصر الفتاة نتمتع في أحضان مصر الفتاة برعاية الأم الرؤوم)، وكتب الدكتور (فخري أسعد) قائلاً (إذا كان ما ورد في برنامج مصر الفتاة من زعامة مصر للإسلام ما يثير قلق بعض الأقباط ـ فإنني أرى أن ذلك لا يضيرهم بل ينفعهم).

ويقول فتحي رضوان (إن حزب مصر الفتاة مفتوح للمسلم والقبطي واليهودي

ولكن هذا لا يتعارض مع إيماننا بالحاجة إلى قوة روحية تزيد من قوتنا، ونحن مؤمنون أن الروح الإسلامية هي هذه القوة).

وهكذا نرى أن مصر الفتاة وهي أحد روافد الحركة الإسلامية قد مارست السلوك التقليدي للحركة الإسلامية، وهو اشتراك المسلم والقبطي في الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، والنضال من أجل هذا الوطن وتلك الحضارة والثقافة في مواجهة الاستعمار والحضارة الأوروبية..

على أن البعض قد يقول إن ذلك الموقف الناضج والصحيح كان أيام الحركة الإسلامية الناضجة، وأن الجمود والتعصب قد أصابا الحركة الإسلامية فيما بعد، وفي الحقيقة فإن هؤلاء يبحثون عن أي شبهة ليرددوها، وما دام الأمر كذلك فلندحض هذه الشبهة عن طريق تقويم المواقف والبرامج المعلنة للتحالف الإسلامي (الإخوان ـ العمل).

ففي إطار برنامج النقاط العشر للتحالف والمنشور في صحيفة (الشعب). الناطقة بلسان التحالف نجد التأكيد على الوحدة الوطنية واعتبار الأقباط جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية.

وفي إطار قوائم الترشيح للانتخابات نجد أن عدداً من الأقباط قد تصدر قوائم انتخابات ١٩٨٧ على قوائم التحالف الإسلامي، بل كانوا على رأس هذه القوائم مثل الأستاذ (جمال أسعد) مثلاً.

وفي إطار المواقف والتصريحات والآراء المعلنة للإخوان والعمل، نجد أن الإخوان عبّروا عن الرأي التقليدي للحركة الإسلامية في أن الأقباط يشاركون المسلمين في الانتماء للحضارة الإسلامية والوطن الإسلامي والثقافة الإسلامية وأن الإخوان يدعمون ويؤكدون ويحرصون على هذا الانتماء.

ففي افتتاحية مجلة (لواء الإسلام) عدد رمضان الموافق أبريل ١٩٩٠ كتب (حامد أبو النصر) المرشد العام للإخوان المسلمين " رحمه الله " قائلاً:

(على مدى قرون تعرضت مصر لأكثر من محنة وأكثر من فتنة، ووقف أبناؤها أقباطاً ومسلمين جميعاً صفًا واحدا، وفي خندق واحد يواجهون الأعداء.

فخلال الزحف الصليبي والزحف التتري والزحف الفرنسي والحملة الإنجليزية والاحتلال البريطاني كان المسلمون والأقباط يكافحون كل ذلك، ويؤكدون على دورهم الحضاري الأصيل).

ويضيف الأستاذ حامد أبو النصر ' رحمه الله ' (إنه طوال انشغالنا بالعمل الإسلامي من خلال الإخوان المسلمين ـ وجدنا أن جماعة الإخوان من خلال فهمها الدقيق للإسلام تجمع ولا تفرق، وتؤكد على الود والحب بين الأقباط والمسلمين).

وفي تعليق المجلة على أحداث الفتنة الطائفية أشارت إلى الأصابع الصهيونية التي تريد زرع الفتنة الطائفية، وأن مسلسل الأحداث يؤكد أن مصر في ظل التطبيع مع اليهود تتعرض لأساليب جديدة وأساليب دنيئة في الهدم والتخريب). وفي إبان أحداث المنيا وأبي قرقاص أصدر الإخوان المسلمون بيانًا ندّدوا فيه بالفتنة الطائفية واتهموا الأصابع الصهيونية بأنها وراءها ـ وأهاب البيان بأبناء الأمة أن يعضوا بالنواجذ على وحدتهم الوطنية، وأن يتحد المسلمون والأقباط في خندق واحد في وجه أعداء الوطن).

وفي إطار حزب العمل نجد أن الأستاذ (عادل حسين) رئيس تحرير جريدة الشعب في ذلك الوقت وأحد مفكري حزب العمل، قد دعا إلى الالتقاء بين المسلمين والأقباط على أرضية الانتماء إلى الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية ـ وحذر من هؤلاء الذين يريدون جر الأقباط إلى خندق التغريب والتبعية ومعاداة المشروع الحضاري للأمة..

وفي مقال للأستاذ (صلاح عبد المتعال) في جريدة (الشعب) ـ يؤكد على هذا المعنى ـ ويدعو إلى الوحدة، ويرى أن الفتنة من صنع الاستعمار والصهيونية، وأن هناك أيادي خبيثة من ورائها، وأن مصر الإسلامية لم تر المنازعات الطائفية إلا منذ ظهور الاستعمار، والمقال كله تحت عنوان (المسلمون والأقباط شعب واحد) وهكذا

نجد أن الرؤية التقليدية للحركة الإسلامية في كونها حركة غير طائفية وأنها تؤمن بوحدة الانتماء بين المسلمين والأقباط على أرضية الحضارة الإسلامية هي رؤية ثابتة عكستها الحركة الإسلامية أمس واليوم وستعكسها غداً بإذن الله.

تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطي أيضا

تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطي أيضا

من الطبيعي أن يكون مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية مطلباً للمسلمين على أساس أن هذا جزء من واجبهم الديني ـ وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال الاستقلال عن الثقافة الأوروبية ـ وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية شكل من أشكال التميز في الهوية والانتماء.

ومن الطبيعي أيضًا أن يكون تطبيق الشريعة مطلباً قبطياً أيضاً ـ على أساس أن الشريعة الإسلامية تحقق للأقباط الأمان والعدل والاستقرار، وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية جزء من الثقافة والحضارة الإسلامية التي ينتمي إليها الأقباط في مصر وعلى أساس أن الشريعة شرط أساسي من شروط الاستقلال الوطني الذي يحرص عليه الأقباط مثلما يحرص عليه المسلمون. وعلى أساس أن الشريعة الإسلامية أيضًا شكل من أشكال التميز في الهوية والانتماء عن المشروع الحضاري الغربي، وهو الأمر الذي يحرص عليه الأقباط أيضًا مثل المسلمين.

وإذا كان من الأمور الثابتة أن الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن. فهم أحرص ما يكونون على تطبيق الشريعة الإسلامية انطلاقًا من هذا الإطار وكوسيلة لتأكيد هذا الانتماء.

وهذا الكلام الذي قلناه ليس كلاماً عاطفياً ـ بل هو كلام علمي ـ تؤكده الإحصائيات الرسمية، ففي بحث أجراه المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ـ سنة ١٩٨٥ حول تطبيق الحدود الإسلامية تحت إشراف الدكتور (أحمد المجذوب). كانت نسبة المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية من المسلمين ٩٨ ٪ ومن المسيحيين ٧٢ ٪.

وعلى كل حال ـ فإن نسبة ٧٢ ٪ من المسيحيين هي نسبة طيبة ولا بأس بها، وهي تؤكد أن تطبيق الشريعة الإسلامية مطلب قبطي ومسيحي، أو هي مطلب الأغلبية المسيحية أو أغلب المسيحيين ـ إذن فهؤلاء الذين يرددون الشبهات حول عدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر بسبب وجود الأقليات يستندون على أي حقائق موضوعية.

فمن البديهي أن الأقلية لا تتحكم في إرادة الأغلبية. فما بالك وأن هذه الأقلية ذاتها يطالب ٧٢ ٪ منها بتطبيق الشريعة الإسلامية، على أن الأمر يحمل من الدلالات ما هو أكثر.

فمن المعروف مثلاً أن البابا شنودة يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية، بل ويصوم احتجاجاً على التفكير في هذا الأمر. وبديهي أن للبطريرك القبطي نفوذاً كبيراً على الأقباط بحكم التراث الكنسي ـ ومع ذلك فإن ٧٢ ٪ من المسيحيين يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية رغم معارضة البطريرك. أي أن الأقباط هنا تمسكوا بالتراث القبطي التقليدي في الانتماء إلى الحضارة الإسلامية رغم خروج البطريرك على هذا التراث.

أضف إلى ذلك أن نسبة الـ ٧٢ ٪ هذه تضم عناصر مسيحية غير قبطية مثل البروتستانت والكاثوليك وغيرهم. وهؤلاء ليسوا داخلين في المشروع الحضاري الإسلامي بالطبع، ولم نطالبهم بذلك بل كل ما في الأمر أننا نطالبهم باحترام عقائد الأغلبية ومشروعها الحضاري.

إذاً فبسبب وجود مسيحيين غير أقباط في مصر فإن النسبة تقل. ولو اقتصر البحث على الأقباط لكانت النسبة أكثر من ٧٢ ٪.

وأياً كان الأمر ـ فإن نسبة الـ ٧٢ ٪ تكفي جداً، خاصة إذا أدركنا أن الهيئة التي قامت بإجراء الإحصاء ليست متهمة بالانحياز للمشروع الإسلامي ـ فضلاً عن أنها هيئة علمية محترمة.

وإذا كان هذا هو موقف الأغلبية القبطية، وهو موقف صحيح ووطني، فإنه حتى الأقلية داخل الأقباط التي ترفض الجديد أو حتى ترفض الشريعة الإسلامية، لا ترفضها رفضاً مطلقًا، بل تطلب توضيحات وتعبر عن مخاوف وهذا حقها ما دامت تلك التوضيحات المطلوبة والمخاوف المطلوب تبريرها تصدر عن حسن نية وليست مجرد محاولة لعرقلة المشروع الحضاري الوطني، والمطلوب من دعاة المشروع الحضاري الإسلامي سواء منهم من كان مسلماً أو قبطياً أن يعمل بإخلاص وجد لتبرير تلك المخاوف وتقديم التوضيحات.

ويعبّر عن هذه المخاوف ويطلب هذه التوضيحات رجل مثل نعيم تكلا قائلاً في جريدة الشعب عدد ١٧ فبراير ١٩٨٧ (إن الأقباط والمسيحيين العرب لا يرفضون النزعة الإسلامية الراهنة لمجرد أنها إسلامية أو بدافع من تعصب مسيحي.. هذا غير صحيح، فقد كان يمكن أن يكون الأقباط وغير المسلمين عموما في منطقة الشرق الأوسط العربية أكثر الناس قبولاً وتأييداً لهذه النزعة الإسلامية لو طرحت نفسها بالشكل الإنساني والقومي والوطني الذي يقبله الجميع مستفيدة من إيجابيات وسلبيات طرح الفكر القومي العربي، إننا عوضا عن هذا نجد طرحاً مبهماً متشنجاً يثير التساؤلات والمخاوف لدى المسيحيين والمسلمين على السواء.

ويضيف الأستاذ نعيم تكلا (كان ينبغي التركيز على إقناع غير المسلمين قبل المسلمين بدعوة التيار الإسلامي، وأن ذلك وحدة ضمانة نجاحهم الحقيقي، وما يقدمهم للعالم الخارجي بالشكل الذي يجبره على احترامهم وعمل ألف حساب لهم، إننا نحن المسيحيين المشارقة ندرك بوضوح أن للحضارة الإسلامية فترات زاهرة أورثتنا جزءا أساسياً من تكويننا الثقافي والقومي، ولقد كنا وستبقى أكثر العناصر توافقًا وفاعلية في سياق الإسلام الحضاري القومي، والنزعة الإسلامية الراهنة أمامها إمكانية لتحقيق أعظم النجاح وسنكون أول المنضوين تحت لوائها الفاعلين فيها بحيوية إذا لم تغب عنها بديهيات إنسانية ووطنية لا تتصور مطلقاً أنها مما يتنافى مع روح الإسلام الأصيل، فما الذي يمنع دعاة النهج الإسلامي المخلصين أن يعلنوا للمسيحيين المشارقة بكل الوضوح بتفصيل دقيق مقنع: إننا نقدم لكم من خلال النهج الإسلامي كل ما أنتم متمسكون به في النهج الوطني القومي بل وتزيد عليه وبضمانات أقوى.

ويضيف نعيم تكلا (ما الذين يمنعهم أن يعلنوها واضحة لنا؟) (لسوء فهمنا؟ لجهلنا؟ لهواجسنا؟) (إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية في ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه مع ضمانات تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية.. هل يوجد في الإسلام ما يتنافى مع تلك المقولة؟ لا نعتقد بذلك مطلقا، هل في نفوسهم غرض ما يتنافى مع تأكيد هذا المعنى؟ لم يترك لنا البعض منهم إلا أن نشك في هذا. إننا لا نعمم وإنما نعني هؤلاء الذين لا يأبهون بإقامة أي حوار معنا، ولا تعنيهم مخاوفنا وتساؤلاتنا في شيء بل يفسرونها التفسير الخطأ كأنه اعتراض على أركان العبادة الإسلامية) وفي الحقيقة فإن مخاوف الأستاذ نعيم تكلا تستحق الاهتمام، ولكني أرجو أن ألفت نظره إلى مجموعة من الملاحظات، فهو بداية يعترف بأنه مسيحي الشرق جزء من التراث الحضاري والثقافي الإسلامي، وهذا أمر جيد ويدعو إلى الحوار في هذا الإطار ونحن معه، وهو يريد منا أن نقول له (إن ما تتمسكون به أيها الإخوة المسيحيون من مساواة وطنية وإنسانية في ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتمام ونزيد عليه من ضمانات تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية).

ونحن نقول له ذلك الآن وقلناه من قبل وسنقوله من بعد. قاله الأزهر وقاله العلماء الرسميون وقاله العلماء المعارضون. قاله حزب العمل وقاله الإخوان المسلمون وقاله مفكرون إسلاميون معروفون مثل طارق البشري وفهمي هويدي وجلال كشك ود. محمد عمارة وغيرهم، بل كنا نحن أيضًا باعتبارنا حسب التوصيف الحكومي والأكاديمي من الراديكاليين من الذين يدعون إلى التحالف مع الأقباط ونقل ذلك عنا الأستاذ غالي شكري في كتابه أقباط في وطن متغير، بل وتشهد سلسلة إصداراتنا المتكررة حول الموضوع وهي ملف الكنيسة المصرية، إسلاميون لا طائفيون، البابا شنودة حوار جديد، المسلمون والأقباط الالتقاء على أرضية الانتماء للحضارة الإسلامية ـ على أننا ندعو للحوار ونمارسه فعلاً.

إذا فالقطاع العريض والواسع والأساسي بين المسلمين يدعو إلى الحوار ويقدم التطمينات والضمانات اللازمة، والإخوان المسلمون مثلا نظموا العديد من الحوارات وكذا النقابات المهنية وجريدة الشعب وحزب العمل وغيرهم، إذا المسألة واضحة والمخاوف لا مبرر لها، ومع ذلك وتقديرا لتلك المخاوف وللمزيد من التطمينات نحن ندعو الجميع مسلمين وأقباط للمزيد من الحوار وتوضيح ما هو مطلوب بالضبط انطلاقًا من أرضية حضارية واحدة يتفق عليها كل الوطنيون من المسلمين والأقباط ويرفضها فقط المتغربون من المسلمين والأقباط.

الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية

الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية

منذ أن ظهر نجم الحضارة الإسلامية ـ كحضارة عظيمة تحمل قيمًا كريمة ـ وتسعى لإسعاد البشر وتحقيق مجتمع العدل والحرية والانحياز إلى المستضعفين منذ أن ظهرت تلك الحضارة وهي في حالة صراع دائم ومستمر ضد القوى الشيطانية المتربصة بها. وعلى رأس تلك القوى الشيطانية كانت الحضارة الأوروبية التي لم تترك جريمة إلا وارتكبتها في حق البشرية. بدءًا من قهر الإنسان وقمعه، وانتهاء بنهبه وسلب ثرواته.

الحضارة الأوروبية حضارة إغريقية وثنية ذات قشرة مسيحية، وقد أنتجت هذه الخلطة العجيبة بين الوثنية الإغريقية وبين القشرة المسيحية ـ أنتجت الروح الصليبية التي تتسم بها الحضارة الأوروبية في مواجهة الأمة الإسلامية.

الحضارة الإسلامية بما تتسم به من عدل وتسامح وحرية ـ هي التي أنتجت أمثال عمر بن عبد العزيز الذي أمر بهدم جزء من المسجد ورده إلى الكنيسة.

وحتى في لحظات ضعف الحضارة الإسلامية ـ نجد أن رجلا مثل الأمير عبد القادر الجزائري، وهو الذي عانى شخصياً، وعانت معه بلاده الجزائر من المذابح والمجازر والنهب والقمع الاستعماري الصليبي الفرنسي ـ نجده هو نفسه يحمي نصارى لبنان أثناء نفيه في دمشق سنة ١٨٦٠ فيما عرف بطوشة النصارى.

وهي الحضارة التي أنتجت أمثال الشيخ الباجوري شيخ الأزهر في عهد عباس باشا الأول ـ ذلك الشيخ الذي رفض الإفتاء بنفي بعض النصارى إلى السودان عندما طلب عباس الأول ذلك، وقد قال الشيخ الشجاع:

(إنه لم يطرأ على ذمة الإسلام طارئ، ولم يستـول عليها خلل، وهم في ذمته إلى اليوم الآخر).

أما الحضارة الأوروبية الصليبية فهي حضارة مجرمة. أليست هي التي أبادت الهنود الحمر في أمريكا؟ أليست هي التي مارست عمليات الخطف والاستعباد والاسترقاق لأهالي أفريقيا؟ وقتلت منهم ٤٥ مليونًا يوم أن كان سكان إنجلترا مثلاً ثلاثة ملايين؟

أليست هي الحضارة التي ذبحت خمسة ملايين جزائري في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢؟

أليست هي الحضارة التي زرعت الكيان الصهيوني في فلسطين؟.

الحضارة الأوروبية حضارة مجرمة بكل إفرازتها السياسية والفكرية. الرأسمالية والاشتراكية. الملكية والجمهورية. الليبرالية والاشتراكية الديموقراطية.

فعلى سبيل المثال عانى شعب الجزائر معاناة شديدة على يد الملكيين والجمهوريين على السواء، على يد المحافظين والليبراليين الفرنسيين على السواء.

بل كانت معاناته تصل إلى ذروتها في فترات الحكم الاشتراكي في فرنسا.

ففي سنة ١٩٤٠ مثلاً نفذت السلطات الفرنسية مذبحة كبيرة في أهالي الجزائر، وقتلت منهم في يوم واحد أكثر من ٤٥ ألفًا ـ بل وقام الطيران الفرنسي بحرق قرى جزائرية كاملة. وكان يحكم فرنسا في ذلك الوقت الاشتراكيون الديموقراطيون، بل إن وزير الطيران الذي أمر بدك القرى الجزائرية وإحراقها كان وزيراً شيوعياً.

وهكذا فإن الحضارة الغربية الأوروبية الصليبية لم تفرز إلا كل ما هو حقير ومجرم ألم تفرز الشيوعية والفاشية والنازية؟ بل إن كل هذه الإفرازات السياسية والمدارس الفكرية المختلفة تتناسى خلافاتها الأيدلوجية والسياسية والفكرية وتظهر على حقيقتها ـ تظهر روحها الصليبية عندما يكون الأمر خاصًا بالعالم الإسلامي أو أحد شعوبه.

وإذا كانت الرأسمالية والشيوعية قد أصيبتا بالإفلاس وأصبحت سمعتها سيئة للغاية ـ فإن المثقفين المغتربين في بلادنا يحاولون الآن تحسين سمعة الحضارة الغربية وترويج بضاعتها لدينا عن طريق التبشير بإحدى إفرازاتها وهي الاشتراكية الديموقراطية. ووصل الأمر إلى عقد أحد مؤتمرات هذه الاشتراكية الديموقراطية في مصر ١٩٩٠ ـ ويتناسى هؤلاء أن الأفعى لا تلدغ ثعبانًا. بل إن حقائق التاريخ القريب تؤكد أن بلادنا عانت أكثر المعاناة على يد هذه الاشتراكية الديموقراطية بالتحديد.

ألم تقم حكومة فرنسا الاشتراكية الديموقراطية بأبشع المذابح في الجزائر؟، بل ومارس هؤلاء المنتمون إلى الاشتراكية الديموقراطية الفرنسية أبشع أشكال التعذيب والاستنطاق في السجون الجزائرية ـ بل وابتكروا أساليب شديدة الهمجية سجلت براءة اختراعها باسمهم مثل الإقعاد على قارورة زجاجية مكسورة، وغيرها من وسائل التعذيب الوحشية.

ألم تلق إسرائيل الدعم دائماً وأبداً من الاشتراكية الديموقراطية الدولية، بل إن حكومة إسرائيل في معظم الفترات تنتمي إلى حزب العمل الإسرائيلي، وهو العضو النشط في الاشتراكية الديموقراطية. ألم تتعرض مصر سنة ١٩٥٦ إلى عدوان ثلاثي شاركت فيه ثلاث حكومات اشتراكية هي حكومة العمال البريطانية، وحكومة الحزب الاشتراكي الفرنسي، وحكومة حزب العمل الإسرائيلي.

يخطئ من يظن أن الحروب الصليبية هي تلك الحروب التي شهدها الشرق العربي منذ ١٠٩٨ م وحتى ١٢٩٥ م، بل الحقيقة أن الصراع مع أوروبا الصليبية امتد في الزمان والمكان قبل ذلك وبعد ذلك.

ففي بلاد المغرب العربي امتد الصراع قبل ذلك واستمر أكثر من ألف عام، ولايزال مستمراً، بل إن الجزائريين يطلقون عليها حرب الألف عام. وهي حرب استمرت بين أوروبا الصليبية ـ البرتغال ـ أسبانيا ـ إنجلترا ـ فرنسا ـ ألمانيا وبين بلاد المغرب العربي وخاصة الجزائر بين كر وفر إلى أن انتهت باحتلال الجزائر سنة ١٨٣٠.

وفي الشرق كانت تركيا تخوض حروب الإسلام ضد أوروبا الصليبية وفي قلب أوروبا ذاتها، واستطاعت أن تخضع معظم القارة الأوروبية للنفوذ الإسلامي التركي - إلى أن عادت أوروبا فاستطاعت أن تحيك المؤامرات ضد الخلافة العثمانية ونجحت في إسقاطها سنة ١٩٢٤.

وقد استخدمت أوروبا الصليبية في صراعها مع الحضارة الإسلامية في المرحلة الأخيرة عدداً من التكتيكات والأساليب الشيطانية في سبيل السيطرة على الأمة الإسلامية وتدمير الحضارة الإسلامية، منها التطويق البحري عن طريق الكشوف الجغرافية، ومنها إرساليات التبشير المسيحية الأوروبية.

ومنها زرع مدارس الفكر الأوروبي والغربي في بلادنا عن طريق مؤسسات وأحزاب وصحف ومراكز إعلامية، ومنها الاحتلال العسكري وهي ذات الخطة التي رسمها لويس التاسع أثناء سجنه في المنصورة إبان الحملات الصليبية.

وفي الحقيقة فإن الهدف الأوروبي الصليبي في القضاء على الحضارة الإسلامية يتضمن أيضًا القضاء على كنائس الشرق باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية، وخاصة القضاء على الكنيسة القبطية المصرية باعتبارها جزءا أصيلاً من التراث الحضاري والثقافي الإسلامي، وباعتبارها كنيسة متميزة ومستقلة عن الكنائس الأوروبية.

إذن فالحديث هنا - عندما نقول أن هناك تعصبًا أوروبيا صليبيًا ضد الحضارة الإسلامية وضد الثقافة الإسلامية وضد الأمة الإسلامية، فإننا لا نتجاوز الحقيقة بل الواقع أن ذلك أمر بديهي يؤكده اتفاق كافة الاتجاهات السياسية الأوروبية من ملكية وجمهورية، رأسمالية واشتراكية، محافظة وليبرالية - فاشية ونازية وديموقراطية. اتفاقها على التعصب الصليبي والحقد على الإسلام وحضارته وثقافته.

إذن عندما يتحدث الزعماء والمفكرون الوطنيون في مصر أو غيرها عن التعصب الأوروبي الصليبي، فإن هؤلاء لا يعكسون تعصباً إسلامياً - بل هم يقررون واقعاً

مرئياً لكن ذي عينين، بل هؤلاء الذين يتجاهلون الحقائق هم الذين يخفون تعصبهم ـ ولكن هؤلاء الذين يصفون الواقع كما هو ليسوا متعصبين ـ إذ لو كانوا متعصبين لحاولوا إخفاء تعصبهم.

نعم ـ عندما يتحدث الأفغاني أو النديم أو عرابي ـ أو مصطفى كامل أو محمد فريد أو حسن البنا أو أي زعيم وطني عن التعصب الأوروبي الصليبي وعندما يدعون إلى التمسك بالثقافة والحضارة الإسلامية، وعندما يحشدون الجماهير لمواجهة الغزوة الأوربية على بلادنا ـ فإنهم في الحقيقة يدافعون عن الكنيسة القبطية أيضًا ـ وعن التراث القبطي أيضًا، لأن الكنيسة القبطية تنتمي إلى الحضارة الإسلامية ـ ولأن التراث القبطي جزء لا يتجزأ من الثقافة الإسلامية.

وإذا كانت إرساليات التبشير تستهدف تنصير المسلمين. أو زرع أنماط التفكير الغربي في بلادنا ـ أو العمل كطابور خامس لصالح الاستعمار، وإذا كانت إرساليات التبشير قد ارتبطت بالاستعمار أيما ارتباط. فهي إما تكون طلائع له، أو تأتي في ركابه لتدعيم موقفه ونشر أهدافه والعمل على تهيئة الأجواء لصالح المشروع الاستعماري، فإنها أيضًا استهدفت تذويب الكنيسة القبطية في مصر وتبشير أبنائها ومحاولة تحويلهم إلى الكنائس الأوروبية البروتستانتية والكاثوليكية، ومحاولة اختراق المجتمع عن طريق التلويح بالمشروع الحضاري الغربي للأقباط.

إلا أن تلك المحاولات وجدت من يتصدى لها من الأقباط وخاصة البابا كيرلس الخامس الذي أنشأ مطبعة خصيصاً للرد على شبهات ومحاولات إرساليات التبشير بين الأقباط، بل ودعا إلى مقاطعة المدارس التابعة لإرساليات التبشير، واعتبر كل من يدعم تلك المدارس خارجاً على الكنيسة القبطية.

هل نحن على أبواب حرب صليبية جديدة؟



هل نحن على أبواب حرب صليبية جديدة؟

لأسباب كثيرة جدا منها ما هو عقائدي وما هو تاريخي وما هو سياسي واقتصادي نجد أن التناقض بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية هو تناقض جوهري كان ولا يزال وسيستمر يشكل أبعاد الوجود الإنساني على كوكب الأرض، ربما تظهر بعض التناقضات الثانوية لتأخذ مساحة في الزمان والمكان مثل التناقض بين الشيوعية والرأسمالية مثلا ولكن سرعان ما تتلاشى هذه التناقضات الثانوية أمام التناقض الجوهري، فالغرب كل الغرب وثني صليبي، الرأسمالي منه والشيوعي والنازي والاشتراكي والفاشي والليبرالي، والإسلام والمسلمون هم العدو الرئيسي للغرب بكل إفرازاته الأيدلوجية والمذهبية.

فالرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف، عندما أراد أن يقدم أوراق اعتماده إلى أوروبا وأمريكا تكلم عن وحدة المصير المسيحي والحضارة المسيحية، وهي حضارة وثنية ذات قشرة مسيحية وهي إغريقية في جوهرها وليس فيها شيء من المسيحية الحقة ولا حتى المسيحية المزيفة اللهم إلا القشور.

والرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وفي إطار حملته الانتخابية لعام ١٩٩٢ قال باللفظ الواحد (إنني هنا أمثل أمريكا التي تمثل بدورها الحضارة اليهودية المسيحية التي تقود عالم اليوم بلا منافس) (١)

بل يقول (إن أخطر ثلاث حركات في القرن العشرين هي النازية والشيوعية والحركة الإسلامية) (٢)

وإذا كانت النازية والشيوعية قد انهزمت فلم يبق أمام السيد دان كويل إلا تصفية الحركة الإسلامية!

والكاتب الصحفي الأمريكي (عاموس بيرلماتر (كتب في صحيفة الواشنطن بوست يقول (إنه لا يمكن حدوث مصالحة بين العالم المتمدن والإسلام لأنه دين ثوري وعدواني وعنيف ومتشدد، مثل البولشفية والفاشستية والنازية(٣).

أما بيتر رومان الكاتب الأمريكي بمجلة (ذا ناشيونال ريفيو) فيقول (إنه انتصر الغرب بنهاية الحرب الباردة ولكنا الآن نحن أمام تحد من قوى إسلامية تقودها الكراهية للأفكار السياسية الغربية بما يعيد إلى الأذهان الظلم الذي تعرضت له المسيحية في زمن سابق)(٤)

ويواصل رومان حديثه قائلاً (نحن لا نظلم الإسلام عندما نعتبره عدونا الجديد الذي يحل محل شيوعية الاتحاد السوفيتي، ولا يمكن الحكم على الإسلام بالمقاييس التقليدية للسياسة الخارجية) (٥).

أما مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق ريتشارد شيفر فيقول (إن الإسلام يمثل تهديدا كبيراً للاستقرار العالمي) (٦).

أما إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق فيقول (بعد ذهاب الاتحاد السوفيتي فإن أهم الأسس الجديدة للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية هو معارضة الصحوة الإسلامية) (٧).

أما زعماء الصرب فأكثر وضوحاً، فوزير الإعلام الصربي يقول (إن القوات الصربية - التي تذبح المسلمين وتبيدهم - تؤدي دور فرسان الصليب الذين ذهبوا لتخليص بيت المقدس من أيدي المسلمين إبان الحروب الصليبية) (٨).

وزعيم الصرب في كوسوفو يقول (الصرب حاربوا هنا لإنقاذ أوروبا من الإسلام ولا نزال نحارب لمنع الإسلام من الانتشار في قلب أوروبا)(٩)

وتحت عنوان الإسلام السياسي والغرب إشكالية صناعة العدو في النظامين

الدولي والإقليمي الجديدين، كتبت جريدة الأهرام القاهرية تقول (١٠) (ولكن المرشح ليكون عدو النظام الدولي والغرب هو الإسلام السياسي والأيديولوجيات الثورية الراديكالية وجماعاته في الشرق الأوسط أو الإسلام الآسيوي في باكستان وأفغانستان) .

وبالطبع فإن الأهرام تخجل من ذكر الحقيقة عارية وهي عداء الغرب للإسلام واعتبار الإسلام هو العدو في النظام العالمي الجديد وإلا كان على الأهرام وحكومتها أن تتخذ موقفا، ولذا غلفت الحقيقة بكلمات من أمثال الإسلام السياسي أو الأيديولوجيات الثورية الراديكالية أو الإسلام الآسيوي أو غيرها من الكلمات.

والرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون يقول (إن الإسلام سيصبح قوة جيوبوليتيكة متطرفة ، وإنه مع التزايد السكاني والإمكانيات المتاحة سوف يشكل المسلمون مخاطر كبيرة، وسوف يضطر الغرب إلى أن يتحد مع موسكو ليواجه الخطر العدواني للعالم الإسلامي ومما يرجع هذا الأمر أن الإسلام والغرب متضادان، وعلى الغرب أن يتحد ليواجه الخطر الإسلامي الداهم) (١١).

ومن تعليق لمجلة المصور القاهرية، والتي لا يمكن اتهامها بالتطرف الإسلامي مثلا قالت في مقالها الافتتاحي تعليقًا على كتاب نيكسون (صورة المسلم في العقل الأمريكي كما يقدمها نيكسون تقول: إنه غير متحضر ودموي) (١٢).

وتضيف نفس المجلة (في الفصل الخامس من كتاب ريتشارد نيكسون وعنوان هذا الفصل العالم الإسلامي ـ فكرة تنطلق من أنه بعد سقوط الشيوعية فإن المسلمين في العالم هم العدو الجديد)(١٣) .

وتضيف نفس المجلة أيضًا (إن الغرب يرى أن المتعامل مع العالم الإسلامي يشبه وضعه وضع الشخص الذي يعيش في حفرة ضيقة ومعه مجموعة من الثعابين السامة) (١٤).

السيدة الحديدية مارجريت تاتشر قالت (يجب المحافظة على حلف الأطلنطي لمواجهة الخطر الإسلامي) (١٥).

وكرر نفس المضمون السابق عدد كبير من قادة الغرب في أوروبا وأمريكا فها هو وزير خارجية إيطاليا يقول (لا تزال مهمة حلف الأطلنطي قائمة بل ضرورية، فإذا كان الخطر الشيوعي قد انتهى، وإذا كان حلف وارسو قد ذهب فإن الخطر الإسلامي باق ولم يذهب) (١٦).

والمعلق الروسي الشهير ماسيليف يقول (إن أمريكا الآن تنظر إلى العالم الإسلامي بوصفه إمبراطورية الشر الجديدة)(١٧) .

إن البابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان قد اعتبر انهيار الشيوعية فرصة مناسبة للبدء في تنصير المسلمين والقضاء على الإسلام فحمل عصاه وجاء إلى أفريقيا وآسيا لإقامة الصلوات والتبشير في بلاد لا يسكنها مسيحي واحد، وكان البابا يوحنا بولس الثاني قد أرسل منشورا إلى جميع القساوسة الكاثوليك يأمرهم فيه بانتهاز الفرصة التي سنحت بسيطرة الغرب وأمريكا على العالم ونشر المسيحية في كل بقاع العالم وخاصة البلاد الإسلامية) (١٨).

والموجة العنصرية الصليبية التي تتصاعد في أوروبا وأمريكا لا تخص كبار القادة وحدهم ولا تخص اتجاهات سياسية معينة بل هي موجة تطول الجميع كتعبير عن وجدان صليبي متغلغل في الغرب، وعلى سبيل المثال فإن مجلة دير شبيجيل الألمانية (١٩) واسعة الانتشار حملت على صدر غلافها الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ عنوانا واحدا ضخمًا يلخص الموجة العنصرية التي تجتاح ألمانيا ضد العرب والمسلمين، يتكون هذا العنوان من كلمة واحدة فقط هي (الكراهية).

قدمت الصحيفة بعض الأعمال العنصرية التي يقوم بها الألمان ضد المسلمين، وفي هذا الإطار يمكننا أن نسجل مثلا أن نشرات الأخبار في شهر أغسطس ١٩٩٢ قد فعلت بأنباء المظاهرات الألمانية ضد العرب والمسلمين المهاجرين في ألمانيا، وقيام المتظاهرين الألمان بإحراق أو إلقاء الحجارة على معسكرات المهاجرين أو الفنادق التي يقيمون بها، ومن ناحية أخرى فإن المتاعب التي واجهها السفير الألماني في المغرب بسبب تحوله إلى الإسلام تكشف عن روح عنصرية حادة في الوجدان الألماني.

وقد نقلت وكالة رويتر عن أحد أعضاء البرلمان في ولاية بادن فور تمبرج الألمانية قوله (على المساجد أن ترحل من ألمانيا)(٢٠) .

ونقلت الوكالة ذاتها عن عضو في برلمان شتوتجارت الألمانية قوله (إن الكيل قد فاض بالناخبين الألمان بسبب مسجد يجري بناؤه على أطراف المدينة من أجل العمال الأتراك)(٢١).

أما فرنسا فالموجة العنصرية ضد العرب والمسلمين تشتد يوما بعد يوم. بل إن التصريحات المعادية ضد الإسلام والمسلمين أصبحت الطريق السهل أمام الساسة الفرنسيين الذين يريدون العودة إلى الأضواء من خلال العزف على وتر يمس الوجدان الفرنسي، ألا وهو وتر العنصرية ضد الإسلام، فجاك شيراك زعيم الحزب الديجولي يصف العرب والمسلمين بالوساخة والرائحة النتنة وافتعال الضجيج المتواصل أى أن العداء العنصري للإسلام في فرنسا لم يعد قاصرا على جان ماري لوبن زعيم الجبهة الوطنية الفرنسية بل يطال كافة الاتجاهات السياسية، ويلاحظ في هذا الصدد أن جان ماري لوبن يكسب كل يوم أنصارا جددا مما يعكس تزايد الوجدان العنصري الصليبي في فرنسا.

والفرنسيون في هذا الصدد لا يتورعون عن استخدام المصطلحات الدينية المباشرة بلا خجل، فرئيس مكتب الهجرة الدولية بفرنسا (جاك كلود بارو) يعلن في مقابلة صحفية (أن الديانة الإسلامية هي الأكثر انغلاقًا وتشددا ويشترط على المهاجرين المسلمين إلى فرنسا أن يتخلوا عن الإسلام كشرط لاستيعابهم في المجتمع الفرنسي، ويقول (إن فرنسيا من أصل توجولي استطاع الوصول إلى مركز وزير دولة لأنه تنصر وأصبح يذهب باستمرار إلى الكنيسة)(٢٤).

وفي بلجيكا فإن السجون أصبحت مكتظة بالمهاجرين العرب والمسلمين الذين ألقي القبض عليهم في حملات مكثفة قامت بها الشرطة البلجيكية مما أدى إلى تظاهر هؤلاء واشتباكهم مع الشرطة ومن المعروف أن بلجيكا تعد من أكثر الدول اضطهاداً للمسلمين ففي خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ كانت بلجيكا قد طردت خمسة آلاف شخص منهم.

وفي بريطانيا شهد عام ١٩٩١ موجة من العنف الدامي ضد المسلمين خصوصاً في المدن التي تشهد تجمعات كبيرة منهم مثل مانشستر وليفربول وبرمنجهام، فقد ألقيت ثلاث قنابل على المساجد في تلك المدن وأحرق مسجد رابع في بلدة (ووكينج) غربي لندن، وأمريكا بالطبع لم تشذ عن هذه القاعدة، ففي خلال عام ١٩٩١ أيضًا تصاعدت أعمال العنف الجسدي والنفسي ضد العرب والمسلمين بل إن فروع مكتب التحقيق الفيدرالي قد استدعت عشرات الألوف من الشبان العرب والمسلمين، وكان أغرب تصريح في هذا الصدد قد جاء على لسان ويليام شستر رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي وقال فيه (إن من هؤلاء المسلمين إرهابيين محتملين) وقد علّق محام أمريكي من أصل آسيوي على ذلك التصريح بمرارة قائلاً (إنني لم أسمع في حياتي ولم أقرأ في كتب القانون عن مشروع مجرم أو مشروع إرهابي) (٢٥).

وفي الانتخابات الأوروبية التي أجريت أوائل عام ١٩٩٢ ارتفعت النبرة العنصرية وزاد عدد مؤيديها المباشرين، فقد زادت الأصوات الممنوحة لليمين المتطرف في كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وقد علّق الأستاذ سلامة أحمد سلامة في مقال له بالأهرام على ذلك قائلاً: (في أوروبا يزحف اليمين المتطرف الآن نحو المقدمة وهذا إيذان بازدياد العداء تجاه العالم الثالث ونمو روح الكراهية والاستعلاء والأنانية تجاه الأجانب ويهدد الجاليات الإسلامية في أوروبا) (٢٦).

والأستاذ سلامة أحمد سلامة ـ وهو لا يمكن اتهامه بالتطرف الإسلامي مثلا ـ ليس وحده الذي رصد ذلك، بل إن مفكرين علمانيين معروفين بعدائهم للاتجاه الإسلامي، لم يجدوا بدا من الاعتراف بهذه الحقيقة، فالأستاذ محمد حسنين هيكل مثلا صرّح مندهشاً لصحيفة الإندبندنت البريطانية قائلاً (إنه يندهش من روح العداء التي تنتشر في الغرب الآن) (٢٧).

والأستاذ لطفي الخولي قال (إن روحاً صليبية واضحة تحرّك السلوك الغربي تجاه العرب) (٢٨).

وحتى الأستاذ محمد سيد أحمد ـ وهو شيوعي مصري معروف ـ قال نفس الشيء في أكثر من مقال بجريدتي الأهالي والأهرام، ولأن الأمر أصبح من الاستفزاز والوضوح، فإنه لم يلفت نظر الكتاب السياسيين فقط، بل لفت نظر حتى الشعراء، فها هو الشاعر الكبير فاروق جويدة يقول (مواقف الغرب الآن تعيد إلى أذهاننا الوجه القبيح للغرب حين امتهن مقدساتنا وأوطاننا واستباح خيرات بلادنا واعتبرنا شعوبا من الدرجة العاشرة) ويتساءل الأستاذ فاروق جويدة قائلاً (هل هي عودة لدق طبول الحروب الصليبية الملعونة؟. ما رصدناه فيما سبق من موجة عنصرية صليبية عارمة في أوروبا وأمريكا يختص على وجه التحديد بعامي ١٩٩١/ ١٩٩٢، وهما العامان اللذان تليا عملية انهيار الشيوعية وانفراد أمريكا بقيادة العالم، فهل يرجع الأمر إلى أن الغرب بدأ يبحث عن عدو بديل للشيوعية مثلا فوجده في الإسلام؟ أم أن الأمر أعمق من هذا التفسير السطحي؟

وفي الحقيقة فإن المنطق العلمي والموضوعي يقول إن انهيار الشيوعية مثلا لا يؤدي بالضرورة إلى العداء للإسلام، وإن بحث الغرب عن عدو بديل للشيوعية ربما لأنه يحتاج إلى عدو دائمًا! ـ لا يمكن أن يكون مبررا لاختيار الإسلام بالذات ليكون هذا العدو الجديد ما لم يكن هناك استعداد ذاتي في الوجدان الغربي لتقبل هذه الفكرة أي ما لم يكن العداء للإسلام أصلاً موجوداً وعميقاً في الوجدان الغربي قبل الشيوعية ذاتها صعوداً ثم انهياراً.

علينا أن ندرك بداية أن الشيوعية ما هي إلا أحد أوجه الحضارة الغربية، أو هي إحدى إفرازات الأرضية الثقافية للحضارة الغربية التي أفرزت الرأسمالية والنازية والفاشية الاشتراكية الديموقراطية وغيرها، والتناقض الذي كان قائماً بين الدول الرأسمالية الديموقراطية وبين الشيوعية لم يكن إلا تناقضًا بين طرفين خرجا من حضارة واحدة ويحملان السمات الأساسية لتلك الحضارة، وهذا الأمر معروف بل ويعترف به مفكرو الغرب أنفسهم حتى قبل انهيار الشيوعية، يقول المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي (إن المنافسة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على زعامة العالم، وبين المذهب الحر والشيوعية هو موضوع نزاع عائلي داخل أسرة المجتمع الغربي) (٣٠).

وقبل ظهور الشيوعية، وأثناء صعودها، وبعد انهيارها كان ولا يزال التناقض الرئيسي في هذا العالم هو التناقض بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية الحضارة الإسلامية التي تمثل التوحيد والحق والعدل والحرية واللاعنصرية والحضارة الغربية التي تمثل الوثنية والمنفعة اللاأخلاقية والقهر والعنف والنهب والعنصرية، وأن ذلك الصراع استمر في الزمان والمكان في التاريخ والجغرافيا وشغل مساحة كبيرة من تاريخ الصراع في هذا العالم منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم، وأن كل القوى الغربية بلا استثناء وكل إفرازات الحضارة الغربية بلا استثناء، وكل دول الغرب بلا استثناء تدخل في الطرف المعادي للحضارة الإسلامية.

وصحيح أنه يمكن أن يحدث تناقض بين بعض الدول الغربية أو بعض المذاهب السياسية الغربية أو بين الشيوعية والرأسمالية مثلا أو المعسكر السوفيتي والمعسكر الأوروبي الأمريكي مثلا إلا أن ذلك يظل في إطار التناقضات الثانوية، بل ويمكن لهذه التناقضات الثانوية أن تقفز في بعض اللحظات لتأخذ مكاناً كبيراً في التاريخ، بل أنها تظل رغم حدتها تحمل سمات التناقضات الثانوية التي سرعان ما تتلاشى أمام التناقض الجوهري، فبرغم حدة الصراع الثانوي بين إنجلترا وفرنسا في نهاية القرن التاسع عشر نرى هذا التناقض يتلاشى مع ظهور الثورة العرابية في مصر، فنرى فرنسا تضحي بمصالحها في مصر وتسلم الكعكة كلها لإنجلترا خوفا من خطر الثورة العرابية على المشروع الاستعماري الغربي برمته(٣١) .

ونرى التناقض بين أمريكا والاتحاد السوفيتي يتلاشى في قضية فلسطين، ونحن نعلم أن الدولتين اعترفتا بإسرائيل فور قيامها سنة ١٩٤٨(٣٢)

إذاً فالتناقض الغربي مع الإسلام تناقض جوهري امتد في الزمان والمكان منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم، سواء كانت أوروبا تحت حكم الإقطاع والكنيسة أو الرأسمالية أو مع ظهور المذاهب الفاشية والنازية والشيوعية.

والسلوك الغربي تجاه المسلمين هو نفس سلوك البابا إربان الثاني مفجر الحروب الصليبية الذي وقف خطيبا عام ١٠٩٥ م في مجمع كليرمونت الكنسي بفرنسا قائلاً

(أيها الجنود المسيحيون.. اذهبوا وخلّصوا البلاد المقدسة من أيدي الكفار المسلمين، اذهبوا واغسلوا أيديكم بدماء أولئك المسلمين الكفار) قبل أن تظهر أو تندثر الشيوعية بزمان بعيد كان الإسلام دائمًا وأبدا هو العدو، فالكاردينال لايتجوري يحدد أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر قائلاً (علينا أن نخلص هذا الشعب وأن نحرره من القرآن وعلينا أن ننشئ أطفالهم على مبادئ غير التي نشأ عليها أجدادهم، إن واجب فرنسا تعليمهم الإنجيل أو إبادتهم) (٣٤)

ويقول الجنرال كليمونت تونير وزير الحربية الفرنسية عام ١٨٣٠ أي عام احتلال الجزائر (إن الحملة على الجزائر هي حرب صليبية هيأتها العناية الإلهية لينقذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله للثأر من أعداء المسيحية)(٣٥)

والجنرال بيجو ـ القائد العسكري الفرنسي في الجزائر يجمع الأطفال يسلمهم للقسيس الأب (بريمو) قائلاً (حاول يا أبت أن تجعلهم مسيحيين)(٣٦)

ويقول الجنرال بيجو أيضا (إن أيام الإسلام الأخيرة في الجزائر قد ماتت ولن يكون في الجزائر كلها بعد عشرين عاما من إله يعبد سوى المسيح)(٣٧)

وفي الذكرى المئوية لاحتلال فرنسا للجزائر قال خطباء الفرنسية (إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مائة سنة على احتلالنا الجزائر، ولكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام فيها)(٣٨)

ووقف أحد المستوطنين الفرنسيين في الجزائر في نفس الاحتفال يقول (إن عهد الهلال قد ولّى وإن عهد الصليب قد بدأ وإنه سيستمر إلى الأبد)(٣٩)

وكتبت جريدة فرنسية سنة ١٩٢٦ تقول (لقد استسلم عبد الكريم الخطابي من غير شرط وخضع لحماية فرنسا، ذلك ما كنا نبغي فالحادث مهم، فهو يضرب الإسلام في الصميم وبوسعنا الآن أن نفتك بهذا الدين الفتك الذريع)(٤٠)

وحين دخل الجنرال اللنبي القدس يوم ٩ ديسمبر عام ١٩١٧ قال قولته المشهورة: (الآن انتهت الحروب الصليبية) (٤١)

وحين دخل الجنرال جـورو دمشـق يوم ٢١ يونيو ١٩٢٠ توجـه إلى قـبر صـلاح الدين الأيوبي ووقف أمامه قائلاً (ها قد عدنا يا صلاح الدين) (٤٢).

وليس الذي قـاله اللنبـي أو جورو إلا تعـبـيـراً عن الموقف السـيـاسي والثـقـافي الأوروبي كله في ذلك الوقت، فالصحف البريطانية مـثلا نشرت صور اللنبي وكتبت تحتهـا العبارة التي قالهـا، ولويد جورج وزير الخارجية البـريطانية في ذلك الوقت هنأ الجنرال اللنبي في البرلمان البريطاني لإحرازه النصر في آخر حملة صليبية من الحروب الصليبية التي سمّاها لويد جورج الحملة الصليبية الثامنة) (٤٣).

والجندي الإيطالي الذي كان يذهب إلى ليبيا لاحتلالها كان ينشد لأمه أماه:

أتمي صـلاتك.. لا تبكي.. بل اضحكي وتـألمي.. أنا ذاهب إلى طرابلس.. فرحـا مسرورا.. سأبذل دمي في سبيل سحق الأمـة الملعونة.. سأحارب الديانة الإسلامية.. سأقاتل بكل قوتي لمحو القرآن(٤٤).

ويقـول لورنس براون (إن الإسـلام هو الجـدار الوحـيـد في وجـه الاستـعـمـار الأوروبي) (٤٥)ويقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (ما دام هذا القرآن موجودا في أيدي المسلمين فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق) (٤٦).

ويقـول المستـشـرق جاردنر (إن القـوة التي تكمن في الإسـلام هي التي تخـيـف أوروبا) (٤٧)

ويقول أنطوني ناتنج (على العالم الغربي أن يحسب حساب الإسلام كقوة دائمة وصلبة تواجهنا عبر المتوسط) (٤٨).

ويقول مـسئول في وزارة الخارجـية الفرنسيـة سنة ١٩٥٢ ليست الشيوعـية خطرا على أوروبا فـيما يبـدو لي، إن الخطر الذي يهددنا تهـديداً مبـاشراً وعنيفـاً هو الخطر الإسلامي) (٤٩).

ويقول فيليب فونداس (إن من الضروري لفرنسا أن تقاوم الإسلام في هذا العالم وأن تنتهج سياسة عدائية للإسلام وأن تحاول على الأقل إيقاف انتشاره.

ويقول المستشرق الفرنسي كيمون (من الواجب إبادة خمس المسلمين والحكم على الباقين بالأشغال الشاقة، وتدمير الكعبة ووضع قبر محمد وجثته في متحف اللوفر)(٥١).

ويقول أيوجين روستو رئيس قسم التخطيط ومساعد وزير الخارجية الأمريكية ومستشار الرئيس جونسون لشئون الشرق الأوسط حتى عام ١٩٦٧ (يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية (٥٢).

بل إن الصهيونية، التي تدرك مدى العداء الأوروبي للإسلام استخدمت شعاراً (قاتلوا المسلمين) لدعوة الأوروبيين للتبرع لإسرائيل)(٥٣).

ولم يسلم حتى أنصار الديكتاتورية والشيوعية في الغرب من العداء للإسلام فسالازار ديكتاتور البرتغال يقول (إن الخطر الحقيقي على حضارتنا هو الذي يمكن أن يحدثه المسلمون) (٥٤).

وجريدة الحزب الشيوعي تقول في عدد ٢٢ مايو ١٩٥٢

- من المستحيل تثبيت الشيوعية قبل سحق الإسلام نهائيا.

إذن فالعداء للإسلام أمر يطال كل إفرازات الحضارة الغربية وهو وجدان أوروبي عميق قبل ظهور الشيوعية وبعد انهيارها وليست أمرا طارئًا على العقل والوجدان الأوربيين.

الهوامش

١- الأهرام ـ / ٥ / ٩ , ١٩٩٢

٢- الأهرام ـ / ١٠ / ٩ , ١٩٩٢

٣- الأهرام ـ / ١٠ / ٩ , ١٩٩٢

٤- هذه بالطبع مغالطة فالمسيحية لم تتعرض للاضطهاد على يد المسلمين بل العكس هو الصحيح.

٥- بل تظلمونه ولا تفهمونه يا سيد رولان.

٦- الأهرام ـ / ١٠ / ٩ , ١٩٩٢

٧- قد يقول البعض أن العداء للإسلام في الغرب يرجع للنفوذ اليهودي السياسي والإعلامي على الغرب، ولكن هذه حقيقة جزئية، لأنه لو لم تكن الأرضية الثقافية الغربية معادية للإسلام لما أمكن لليهود إحداث هذا الأمر.

٨- الشرق الأوسط ـ ٧ / ٩ / ١٩٩٢

٩- الأخبار ـ ٧ / ٩ / ١٩٩٢

١٠- جريدة الأهرام ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عدد / ١ / ١١ .١٩٩١

١١- ريتشارد نيكسون ـ الفرصة السانحة ـ ترجمة أحمد صدقي مراد ـ دار الهلال ـ القاهرة ـ ١٩٩٢

١٢- مجلة المصور ـ عدد ـ ٢٢ أبريل ١٩٢٢

١٣- مجلة المصور نفس المصدر السابق.

١٤- مجلة المصور نفس المصدر السابق.

١٥- د. محمد مورو ـ الإسلام وأمريكا حوار أم مواجهة ـ دار الروضة ـ القاهرة ـ ١٩٩٢.

١٦- صحيفة النيوزويك ـ نقلا عن د. عبد الودود شلبي ـ عرب ومسلمون للبيع ـ المختار الإسلامي ـ القاهرة ـ , ١٩٩٢

١٧- نقلا عن د. محمد مورو ـ الإسلام وأمريكا ـ مرجع سابق.

١٨- نشر هذا المنشور البابوي في جريدة النيويورك تايمز الأمريكية في عدد ٢٣/ ١/ ١٩٩١.

١٩- عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ .

٢٠- جريدة الشرق الأوسط عدد ١٢/ ٤/ ١٩٩٢.

٢١- نفس المصدر السابق.

٢٢- د. محمد مورو ـ الإسلام وأمريكا ـ مرجع سابق.

٢٣- نفس المرجع السابق.

٢٤- نفس المرجع السابق.

٢٥- نفس المرجع السابق.

٢٦- الأهرام ـ ١٢/ ٤/ ١٩٩٢

٢٧- نشرت جريدة مصر الفتاة ترجمة لهذا التصريح في عدد / ١٦ / ٣ ١٩٩٢ وكذا صحيفة الشعب في عدد ١٧/ ٣/ ١٩٩٢.

٢٨- الأهرام ـ عدد ١٥/ ٣/ ١٩٩٢ صفحة الحوار القومي.

٢٩- الأهرام عدد ٢٦ أبريل ١٩٩٢ مقال تحت عنوان (الغرب وعودة الوجه القبيح.

٣٠- الأهرام عدد ٢٦ أبريل ١٩٩٢ مقال تحت عنوان (الغرب وعودة الوجه القبيح).

٣١- أرنولد توينبي ـ تاريخ الحضارات.

٣٢- د. محمد مورو ـ صفحات من كفاح شعب مسلم ـ الجزء الثالث (الثورة العرابية الإسلامية) ـ الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة ١٩٩٢.

٣٣- د. محمد مورو ـ التحدي الاستعماري الصهيوني وجهه نظر إسلامية ـ دار الفتى المسلم ـ القاهرة ـ ١٩٨٦.

٣٤- د. سعيد عبد الفتاح عاشور الحروب الصليبية ـ مكتبة الأنجلو المصرية ٣٤ بسام العسيلي ـ جهاد شعب الجزائر ـ دار النفائس ـ بيروت.

٣٥- نفس المرجع السابق.

٣٦- نفس المرجع السابق.

٣٧- نفس المرجع السابق.

٣٨- أبو الصفصاف عبد الكريم ـ جمعية العلماء المسلمين في الجزائر ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية ـ دار الهدى ـ الجزائر ـ ١٩٨٧

٣٩- نفس المرجع السابق.

٤٠- نفس المرجع السابق.

٤١- عبد العزيز الشناوي ـ الخلافة العثمانية ـ مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٢- نفس المرجع السابق.

٤٣- د. وليم سليمان ـ مقال في مجال الطليعة القاهرة ـ عدد ديسمبر عام ١٩٦٦ ولعل استدلال د. وليم سليمان بها دليل على مدى استفزازها، وكذلك نشرها

في مجلة الطليعة اليسارية، أي أن التعصب الصليبي الأوروبي لا ينكره حتى المسيحي المصري ولا يستطيع حتى أن يبتلعه ذووا الميول اليسارية.

٤٤- محمد جلال كشك ـ القومية والغزو الفكري.

٤٥- د. عمر فروخ ـ ومصطفى الخالدي ـ التبشير والاستعمار.

٤٦- محمد أسد ـ الإسلام على مفترق الطرق.

٤٧- د. عمر فروخ، ومصطفى الخالدي ـ التبشير والاستعمار.

٤٨- وليم بولك ـ الولايات المتحدة والعالم العربي.

٤٩- سعيد حوى ـ جند الله ثقافة وأخلاقًا.

٥٠- فيليب فونداس ـ الاستعمار الفرنسي في أفريقيا السوداء.

٥١- د. محمد البهي ـ الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ـ مكتبة وهبة ـ القاهرة.

٥٢- جلال العالم ـ قادة الغرب يقولون ـ دمروا الإسلام أبيدوا أهله ـ المختار الإسلامي ـ القاهرة

٥٣- محمد جلال كشك ـ طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية ـ المختار الإسلامي.

٥٤- سعيد حوي ـ جند الله ثقافة وأخلاقًا.

٥٥- نقلا عن جلال العالم ـ دمروا الإسلام ـ مرجع سابق ـ المختار الإسلامي.



الفرز الحضاري لا الطائفي

الفرز الحضاري لا الطائفي

الإسلام دين وحضارة، دين وحضارة المسلمين، وحضارة غير المسلمين في تلك الرقعة الجغرافية والمساحة التاريخية الممتدة في آسيا وأفريقيا بالذات على فترة طويلة من التاريخ (أكثر من ١٤ قرنا) ومنذ أن صبغ الإسلام هذه المنطقة السكانية بالقيم الحضارية والثقافة الإسلامية، واختار أهلها طواعية من أسلم منهم ومن لم يسلم - الثقافة والحضارة الإسلامية، بل وأسهم في صياغة هذه الحضارة منذ ذلك الوقت، فإن الحضارة الإسلامية أصبحت علماً على هؤلاء الناس في قيمهم وثقافتهم وسلوكهم، بل ومعاركهم التاريخية وخاصة مع الحضارة الغربية، التي ما فتأت تكيد للحضارة الإسلامية وتستهدف تذويب المسلمين وغير المسلمين في حضارتها وإلحاقهم جميعا كعبيد في ذيل الحضارة الغربية.

وفي العصر الحديث، حاولت الحضارة الغربية أن تلعب لعبة خبيثة في بلادنا بهدف الكيد للحضارة الإسلامية وبهدف نهب المنطقة وهي لعبة الطائفية، ولكن المسلمين وغير المسلمين فى بلادنا فهموا هذه اللعبة القذرة وتصدوا لها لأنهم أدركوا أنها تستهدف المسلمين وغير المسلمين وأنها حضارة غير أمينة وأنها تلعب لعبة الطائفية كلعبة قذرة، وفهم غير المسلمين وخاصة المسيحيين (١) أنهم وثقافتهم الوطنية مستهدفون للذوبان على يد تلك الحضارة.

ولا شك أن الموقف الصحيح - ومن أجل مستقبل أفضل - يؤكد على ضرورة التمسك بالقيم والثقافة الوطنية ورفض المشروع الحضاري الغربي.

نحن إذًا أمة ذات حضارة تضم المسلم وغير المسلم ويدافع عنها المسلم وغير المسلم ونحن نواجه محاولات مستمرة لضرب حضارتنا وثقافتنا الوطنية ومحاولة تغريبنا بهدف إخضاعنا للمشروع الحضاري الغربي.

وكل من يقف مع المشروع الحضاري الوطني سواء كان مسلما أو غير مسلم فهو في الموقف الصحيح، وكل من يتخلى عن المشروع الحضاري الوطني سواء كان مسلما أو غير مسلم فهو في الموقف الخطأ أو الخياني.

والمسألة هنا مسألة فرز حضاري وليست مسألة فرز طائفي ومسألة الفرز الطائفي ـ وهي بدعة جاءت مع الاستعمار ـ أمر يرفضه كل وطني مسلماً كان أو مسيحياً. فعلى سبيل المثال عاش لبنان آمناً مستقراً ـ تحت الحكم العثماني ـ من الفتن الطائفية ولم تكن هناك إفرازات طائفية ولا حتى مصطلحات طائفية حتى بداية القرن التاسع عشر، ولكن مع ظهور إرساليات التبشير وتطلّع الدول الاستعمارية وخاصة إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا إلى مد نفوذها في تلك المنطقة، بدأت على الفور التميزات الطائفية والفتن الطائفية وخاصة أعوام ١٨٤١/ ١٨٤٥/ ١٩٦٠ لأن كل دولة من هؤلاء ـ وعن طريق إرساليات التبشير التابعة لها حاولت استمالة طائفة من الطوائف اللبنانية.

ولعل أعجب ما في الأمر أن الأمير عبد القادر الجزائري الذي كان يعيش في الشام في ذلك الوقت هو الذي قام بحماية نصارى الشام من الدروز عام ١٨٦٠ عاكساً ومؤكداً بذلك مسئولية الحضارية الإسلامية، ومشيراً بسلوكه الفذ هذا إلى أن الإسلام يرفض الطائفية ومدركا أن هذه الطائفية لعبة استعمارية تمهيدًا للتدخل في شئون الشام بحجة حماية الأقليات (٢)، تقول الدكتورة سوسن إسماعيل في رسالتها للدكتوراه عن الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية (منذ بداية القرن التاسع عشر غدت القنصليات الأجنبية في ولايات الشام أوكارا للدسائس والفتن وإثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف الدينية وترويج الشائعات التي كانت تسبب الفتن الطائفية) (٣).

وتقول الدكتورة سوسن إسماعيل أيضاً (وجّه المبشرون الأوروبيون اهتمامهم إلى البيئة المسيحية في الشام يثيرون الخلاف في طبقاتها وأصل مذاهبها، وأن المنافسة بين المبشرين البروتستانت وبين المبشرين اليسوعيين ألقت في البلاد فتناً ومنازعات

مذهبية واجتماعية وقد تبارى المبشرون البروتستانت واليسوعيون في خلق هذه الاضطرابات بين الطوائف المسيحية ذاتها) (٤).

وتتحدث الدكتورة سوسن إسماعيل عن أسباب فتنة الشام في فصل خاص أفردته لذلك تحت عنوان " أسباب الفتنة وحوادثها " قائلة (عمدت السياسة الأوروبية إلى ترسيخ قدمها في المنطقة عن طريق غرس بذور الخلاف بين الطوائف مستعينة بالإرساليات الدينية والتعليمية) (٥).

وإذا تركنا الشام وجئنا إلى مصر، نجد أن الفتنة الطائفية والسلوك الطائفي ومصطلح الطائفية نفسه جاء مع المحاولة الاستعمارية الأولى (الحملة الفرنسية ١٨٠١ / ١٧٩٨)، ففضلاً عن محاولات خلق طابور خامس قبطي وتجنيد عدد من السفلة مثل يعقوب لهذا الغرض، فإن أدبيات الحملة الفرنسية هي أول من استخدم الفرز الطائفي في منشوراتها.

يقول محمد جلال كشك (كان الجبرتي يقسم أهل مصر إلى الأمراء وأولاد البلد وأولاد العرب، أو المشايخ ومساتير الناس والزعران والحرافيش والفلاحين والعربان ولكن حكومة الثورة الفرنسية قسمتنا إلى مسلمين ونصارى ويهود، وأصبح الناس في مصر ـ حسب المنشورات التي تصدر عن الفرنسيين ـ إما فرنساويا أو مسلما أو روميا أو نصرانيا أو يهوديا) (٦).

وأينما سرت أو بحثت في الأحداث والأدبيات فستجد أن السلوك الحضاري والفرز الحضاري هو ديدن أبناء المدرسة الوطنية المنحازين إلى المشروع الحضاري للأمة والرافضين للتبعية والخضوع للمشروع الحضاري الأوروبي ومنهم بالطبع المسلم والمسيحي، وكذا لو سرت أو بحثت في الأحداث والأدبيات لوجدت السلوك الطائفي والفرز الطائفي موجود لدى هؤلاء المرتبطين بالاستعمار والرافضين للمشروع الوطني جهلا أو خيانة.

وإذا كانت البدايات الأولى للاستعمار في الشام ومصر قد جاءت معها بالطائفية فإن آخر المراحل الاستعمارية ـ الأمريكية ـ استطاعت أن تقيم مؤسسة شاملة لهذا

الغـرض أسمـتـها مـجلس الكنائس العـالمي وهو فـرع تابع للمـخابـرات الأمريكيـة والهدف منه زرع الخـلافات الطائفية لاتخـاذها ذريعة للتدخل ولمد النفـوذ الأمريكي وهذا الكلام ليس من عندنا ولكن عليه شهادات من كتاب لا يمتون للاتجاه الإسلامي بصلة. فعلى سـبيل المثال يقـول محمد حـسنين هيكل في كتابه خـريف الغضب (إن مجلس الكنـائس العالمي يعكس دون أدنى شك رغبـة جهات أمـريكية مـعينة في أن يقوم الـدين بدور رئيسي في الصـراع، وإن التحـقيقـات التي جرت في الـكونجرس أثبتـت أن مجلس الكنائس العـالمي كان من الجـهات التي حـصلت على مسـاعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية).

ويضيف هـيكل (وفوق منصة الـرئاسة يوم الافتـتاح كـان يجلس وزير الخارجـية الأمـريكي جـون فـوسـتـر دالاس شـقيـق الرئيس المعين لإدارة المخـابرات المركـزية الأمريكية الآن دالاس إلى جانب رئيس مجلس الكنائس العالمي وكان مما قاله دالاس أن نبشر بالمسيحية فهذا معناه أن نبشر بالحضارة الغربية) (٧).

أما الكاتب القـبطي المعروف د. وليم سليـمان قلادة فـيقول في كـتابه " الكنيـسة المصرية تواجه الاسـتعمار والصهـيونية " (إن دعوة مجلس الكنائس العـالمي تتجه في صراحـة تامة إلى ضـرورة تدخل الكنائس داخل البـلاد المستـقلة حديثـا في سيـاسة بلادها، وابتـدع لاهوتيـة جـديدة لتبـرير هذا الاتجـاه تقـول بأن نشـاط الدولة في كل نواحيه السيـاسية والاقتصادية والاجتمـاعية هو تحت سلطان الله ولا بد للكنائس من أن تبدي رأيها في هذا النشاط ولا بد من الاستعانة بخبرة الكنائس الغربية حتى يكون اتجاه الكنيسة داخل الدولة المستقلة حديثا متـفقًا مع اتجاه الكنائس المسيحية في الغرب ويصل التناسق بين اتجاه مسجل الكنائس العالمي والاتجـاه الغربي في السياسة الدولية إلى حد أن أحد الكتب التي أصدرها المجلس تضمّن نظرية اجتـماعية دينية تدعو إلى إجراء صلح بين العرب وإسرائيل) (٨).

أما الناقـد الأدبي القبطي د. غالي شكري فـهو ينقل النص السابق للدكـتور وليم سليمان قلادة في كتـابه " الأقباط في وطن متغير " ويضيف إليـه (أنه في ديسمبر سنة

١٩٦١ عقد في العاصمة الهندية نيودلهي المؤتمر العام الثالث لمجلس الكنائس العالمي وأصدر قرارا يبرئ اليهود من دم المسيح ويحذر الكنائس من التعليم المعادي لليهود، وكان هذا القرار ـ والكلام ما يزال لغالي شكري ـ هو أداة الضغط الأولى على الفاتيكان ليصدر وثيقته الشهيرة في تبرئة اليهود من دم المسيح) (٩).

إذًا فمجلس الكنائس العالمي تابع للمخابرات الأمريكية على حد قول هيكل وله دور مشبوه في الترويج لقيم الحضارة الغربية والسياسة الغربية عموما والأمريكية، خصوصًا على حد قول د. وليم سليمان وهو موالي لإسرائيل على حد شهادة غالي شكري، والطبيعي والمسألة هكذا أن الموقف الوطني الصحيح هو رفض ومناهضة هذا المجلس، وبالفعل كان هذا الموقف الصحيح هو موقف الأقباط المصريين حتى جاء البابا شنودة فأصبح رئيسا له! على عكس التراث الكنسي المصري وعلى عكس المصالح الوطنية وعلى عكس المتوقع وعلى حساب المشروع الحضاري الوطني وانحيازا وتبعية للمشروع الحضاري الغربي.

وننقل هنا ما قاله الأستاذ عبد اللطيف المنادى في كتابه " الأقباط : الكنيسة أم الوطن " يقول الأستاذ عبد اللطيف المنادى (ما الذي تغير في موقف الكنيسة المصرية حتى تنخرط في أنشطة مجلس الكنائس العالمي بصورة أوسع وحتى تدفع ببطريرك أقباط مصر إلى سدرة رئاسته.

ويجيب الأستاذ عبد اللطيف المنادى (أهم متغير فيما نرى هو الطرف الثالث في المعادلة المتمثل في الأنبا شنودة شخصيًا الذي تولى منصبه سنة ١٩٧١).

وبعد أن يعد الأستاذ عبد اللطيف المنادى الحقائق حول الدور المشبوه لمجلس الكنائس العالمي، من ارتباطه بالمخابرات الأمريكية ـ واختراق الصهيونية لكنائس البروتستانتية الأوروبية والأمريكية وهي المسيطرة على المجلس منذ إنشائه يعود الأستاذ عبد اللطيف المنادي كلامه قائلاً (تلك الملابسات التي ذكرناها يتعذر تجاهلها في اللحظة الراهنة وجميعها تستحق المراجعة والتفكير العميقين) (١٠).

الفرز الحضاري مرة أخرى هو أن من ينحاز إلى المشروع الوطني سواء كان مسلماً أو مسيحياً هو على الموقف الصحيح ومن ينحاز إلى المشروع الغربي ويتنكر للمشروع الحضاري الوطني فهو إما خائن أو جاهل سواء أيضًا كان مسلما أو مسيحيًا.

فعلى سبيل المثال نجد رجلا مثل د. وليم سليمان قلادة في كتابه " الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية " الصادر سنة ١٩٦٨ يعكس هذا الانتماء الوطني.

ونجد رجلاً قبطياً أيضاً هو أنور عبد الملك يعكس نفس الانتماء الوطني قائلاً:

(في تقديري أن الإمبريالية ليست فقط نظاماً اقتصادياً سياسياً ولكنها نظام يستهدف خدمة الحضارة الغربية للسيطرة على شعوب وقوميات الشرق وليس نهب مواردها الاقتصادية فقط، وقد تجلت هذه الظاهرة في موجات استعمارية أهمها الحروب الصليبية ثم في الموجات الاستعمارية التقليدية بين القرن الرابع عشر والتاسع عشر ثم في المرحلة الإمبريالية والصهيونية).

ويضيف الأستاذ أنور عبد الملك (وجدير بالذكر أن الحروب الصليبية انطلقت واستمرت عدة قرون ضد العالم الإسلامي بالذات وضد القطاع العربي من هذا العالم بالتحديد، أي أنها لم تهدف إلى مجرد كسر الإسلام في آسيا وإنما ركزت جهودها لكسر بزوغ الإسلام في القطاع العربي على وجه التخصيص، وقد بدأ هذا في القرن العاشر أي منذ عشرة قرون، وليست الدولة الصهيونية على أرض فلسطين إلا تكرارا لمحاولة الصليبيين إنشاء مملكة القدس بوصفها القاعدة المتقدمة لغزو دول أوروبا الكاثوليكية الإقطاعية)(١١).

ويقول أنور عبد الملك أيضًا داعيًا إلى المشروع الحضاري العربي الإسلامي (إننا نحتاج أول ما نحتاج إلى الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة في كافة أبعاد الحياة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا وفوق هذا وذلك ثقافيًا وفكريًا، وذلك من أجل تمكين الحضارة الشرقية في إطاريها الإسلامي والعربي من التواجد على قدم المساواة في تشكيل وجهة العالم) (١٢).

ويقول أيضًا (لقد تكونت طلائع العالم العربي في إطار الفكر السياسي الإسلامي ولم تستشعر هذه الطلائع بوجه عام ضرورة التحول ضد هذا الفكر، إذ لم يتحول الإسلام إلى مدرسة قائمة للنظام الإقطاعي أو الأنظمة الرأسمالية في العالم العربي، وإنما ظل دوما درعا واقيا ضد الغزو الأجنبي، أي أنه ظل دوما جزءا لا يتجزأ من الإيجابية التاريخية في عالمنا العربي ضد حملات الغزو) (١٣).

ويضيف (إن الإسلام في أوطاننا معين عظيم ومنبع أصيل وإطار حضاري لتعبئة الجماهير الشعبية في معركة التحرر والسيادة) (١٤).

ويؤكد على نفس هذا الانتماء الوطني الأستاذ جمال أسعد الذي اختار قائمة التحالف الإسلامي ليترشح من خلالها لمجلس الشعب المصري عام ١٩٨٧ ونجح بالفعل من خلال تلك القوائم أي بأصوات المتعاطفين مع الاتجاه الإسلامي، والأمر هنا يعكس حقيقتين، الحقيقة الأولى أن الأستاذ جمال أسعد القبطي المتمسك بقبطيته، يؤكد هذه القبطية من خلال انحيازه للمشروع الحضاري الإسلامي، لأن التراث القبطي يؤكد أن الكنيسة القبطية هي جزء لا يتجزأ من هذا التراث، وهو أيضًا يؤكد على أن مصلحتهم في الانحياز للمشروع الحضاري الوطني والتفاعل معه والإسهام فيه، والحقيقة الثانية التي تكشف عنها عملية نجاح الأستاذ جمال أسعد بأصوات الإسلاميين أن الإسلاميين في الحقيقة ليسوا طائفيين بدليل انتخابهم لنائب قبطي ليمثلهم في البرلمان، بل إنهم يفهمون المسألة في إطار الغزو الحضاري لا الطائفي، وجدير بالذكر أن قيادة الإخوان المسلمين أصدرت بيانا في ذلك الوقت وتم توزيعه في الموقع الانتخابي يدعو الإسلاميين على إعطاء صوتهم للأستاذ جمال أسعد كواجب إسلامي.

والأستاذ جمال أسعد يعكس رؤية وسلوكا غير طائفي فهو يقول ويدرك أن الفتنة الطائفية صناعة استعمارية وصهيونية على عكس حسين أمين الذي يصم بها الشعب المصري كله يقول جمال أسعد (إن المخططات الأجنبية وعلى رأسها إسرائيل تريد النيل من وحدة الشعب المصري، ذلك الشعب الذي يمثل في كل وقت حجر عثرة

لكل المخططات الاستعمارية والصهيونية وآمال إسرائيل في التفتيت معروفة وموثقة تاريخيا، أفلا تتذكرون؟) من مقال لجريدة الشعب كتب الأستاذ جمال أسعد في عدد ٣١ يوليو ١٩٩٢ عندما يعترض على الدور السياسي للبابا شنودة قائلاً (إن البابا كقيادة دينية مكانه الكنيسة فقط وأي رأي آخر في غير الدين (الدين كتخصص) هو رأيه الشخصي وعندما يعلن البابا أن رأي الأقباط في قضية سياسية مثلا كذا فهذا ليس من حق البابا فهو ليس وكيلا عن الأقباط في التعبير عن آرائهم السياسية أو غير السياسية، أما كون البابا يأخذ هذا الدور الذي يمارسه الآن فهذه قضية أخرى).

ويقول الأستاذ جمال أسعد في مقال آخر بجريدة الشعب عدد ٢١ يوليو (فشعب مصر طوال تاريخه يفتخر بمسلميه ومسيحييه، بالأزهر الشريف والكنيسة القبطية حيث أنهما مؤسستان دينيتان وطنيتان).

أما الدكتور شكري عازر فهو يعكس نفس الرؤية الحضارية غير الطائفية ويؤكد على أن الفتنة الطائفية صناعة استعمارية، بل ويؤكد أيضًا أن الحل الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية هي محاولة للبحث عن بديل للحضارة الغربية يقول الدكتور شكري عازر (يجب أن نعترف من البداية أن ما يطل علينا برأسه بين الآونة والأخرى ويطلق عليه وصف الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط في مصر لا يمكن أن يكون بعيدا بأية حال عن المخططات المشبوهة التي تلعب فيها القوى الصهيونية والاستعمارية بزعامة أمريكا دورا جوهريًا) (١٥).

أما الأستاذ فكتور سحاب فيدعو إلى التأكيد على انتماء المسيحيين العرب كلهم إلى المشروع الحضاري الإسلامي ورفض التغريب، والبحث عن الحماية من الداخل وليس من الخارج فيقول (الضمان الوحيد حتى لا يظل المسيحيون العرب يدفعون ثمن مد النفوذ الغربي وجزره كل مرة هو رفض هذا التغريب وتوسيع مساحة العيش المشترك مع المسلمين إلى أقصى الحدود حتى لا يبقى من مساحة اختلاف في حياتنا غير الدين.. والإسلام في دولته التاريخية اتسع لمواطنين مسيحيين بل أثبت أنه أكثر اتساعا للمسيحيين العرب من دولة بيزنطة المسيحية، ولا شك أن الدولة العربية

الحديثة تستطيع بلا عناء أن تكون في مثل رحابة الدولة العربية الإسلامية الأولى على الأقل، ولكن ذلك لا يظل مضمونا إذا لم يقاوم المسيحيون العرب محاولات تغريبهم، وإذا شارك المسيحيون العرب المسلمين أذواقهم ولغتهم ووجدانهم الاجتماعي فإن خير تكريس لهذه المشاركة هو الانضمام بلا تردد إلى العروبة الحضارية والسياسية الرافضة للسيطرة الغربية، وإن هذه المشاركة تهم المسلمين لأنها أحد ضمانات سيادتهم، لكنها تهم المسيحيين أكثر لأنها ضمان مصيرهم).

ويضيف (يستطيع المسيحيون العرب أن يجدوا دائمًا من يشجعهم على مخاصمة أبناء قومهم والالتحاق بالغرب، ولكنهم لن يستطيعوا دائمًا أن يجدوا من يقاتل بالنيابة عنهم ولو أراد الغرب أن يقاتل بنفسه لما اتبع سياسة دفع المسيحيين إلى خطوط النار، ولقد أثبت التاريخ للمسيحيين العرب أن التغريب يسوقهم إلى الهلاك وأن التعريب أكثر مدعاة إلى اطمئنانهم إلى مصيرهم) ويقول فكتور سحاب أيضًا (إن الإسلام الحضارة هو عامل تجميع لا تفريق) ويؤكد فكتور سحاب على أن الوجدان المسيحي العربي يماثل نفس وجدان المسلم العربي قائلاً (أفلا يطرب المسيحي العربي مثل المسلم لبلاغة اللغة العربية وقوة الشعر العربي المسبوك بلغة القرآن؟ أفلا تهزه الموسيقى العربية الغنائية المنحدرة من التجويد القرآني؟ أفلا تستهويه خطوط العمارة الإسلامية؟ أفلا تكتمل في صدره عواطف من نمط عربي لا شبيه لمثلها في الغرب؟ أفلا تحكم عقله مفاهيم اجتماعية وعائلية مماثلة لما يحكم عقل المسلم العربي) (١٦).

وفي إطار الانتماء الوطني والفرز الحضاري لا الطائفي أعطت الكثير من جماهير الأقباط أصواتها لمرشحي التحالف الإسلامي في الانتخابات المحلية التي جرت في نوفمبر ١٩٩٢ حتى أن جريدة الشعب أبرزت هذا الأمر تحت عنوان جماهير الأقباط يؤكدون ثقتهم في مرشحي التحالف.

وفي نفس الإطار ـ أي إطار الانتماء الوطني والفرز الحضاري لا الطائفي نجد أن نقابة المهندسين قامت بتكريم الدكتور مهندس ميلاد حنا لجهوده الهندسية، وهي

نقابة يسيطر عليها الإسلاميون، كما أن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالاشتراك مع نقابة المهندسين وفي إطار الندوة المنعقدة تحت عنوان (إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد) بتاريخ ١٩ ـ ٢١ فبراير ١٩٩٢ اعتمدت بحثا مقدما من الدكتور نبيل مرقص تحت عنوان (ممارسات البحث العلمي الاجتماعي بين الهندسة الاستعمارية العشرية والحوار الثقافي الخلاق).

أما مجلة منبر الشرق التي يصدرها المركز العربي الإسلامي للدراسات وهو مركز تابع لحزب العمل وهي مجلة مهتمة ببلورة المشروع الحضاري الوطني فإنها تفسح المجال لعدد من المسيحيين مثل نبيل مرقص ورفيق حبيب وغيرهما للإسهام في بلورة هذا المشروع وهو الأمر الذي يعكس فرزا حضاريًا لا طائفيًا.

وفي الحقيقة فإن مسألة الفرز الحضاري لا الطائفي سلوك وفكر نابتان لدى الإسلاميين على اختلاف طوائفهم، فإذا كان حزب العمل الذي يمثل التحالف الإسلامي الذي يضم الإخوان المسلمين قد رشح على قوائمه الأقباط، بل دعا مرشد الإخوان إلى انتخاب أحدهم كواجب إسلامي (جمال أسعد) وكذلك البيانات التي يصدرها الإخوان المسلمون في كل مناسبة والتي تؤكد على وحدة الوطن ووحدة المشروع الحضاري بين المسلم والقبطي وترفض كل سلوك طائفي، فإنه حتى تنظيم الجهاد وهو المتهم بأقصى التطرف الإسلامي يعكس هذا الأمر ذاته، ولنستدع شاهدا من أهلها ليؤكد ذلك، يقول غالي شكري فى كتابه " الأقباط في وطن متغير " في إطار وحدة للرؤى الإسلامية للقضية القبطية أن هناك إسلاميين فاعلين في الساحة الإسلامية لهم إدراك إيجابي وسليم للمسألة وينقل عن كتاب الدكتور محمد مورو (ملف الكنيسة المصرية ـ إصدار دار المختار الإسلامي) أن الدكتور محمد مورو ينتهي إلى نتيجة مؤداها (أنه بما أن الحركة الإسلامية حاليا تمارس نضالها ضد الاستعمار والصهيونية والاستبداد السياسي، وبما أن الاستعمار والصهيونية أعداء طبيعيون للكنيسة القبطية فإن هناك ما يدعو للتحالف بين الحركة الإسلامية والكنيسة القبطية) (١٨).

وإذا كان الدكتور محمد مورو ـ وهو الذي اعتقل مرتين عام ١٩٨١، ١٩٨٧ بتهمة الانتماء لتنظيم الجهاد، والذي تصفه الرسائل العلمية بأنه أحد القيادات الفكرية لتنظيم الجهاد ـ جاء ذلك في رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الدكتور رفعت سيد أحمد ونال بها درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عن الإحياء الإسلامي ـ إذا كان من يعتقل بتهمة الانتماء إلى تنظيم الجهاد أي في رأي المباحث أحد عناصر تنظيم الجهاد إذا كان مثل هذا الرجل يدعو للتحالف بين الحركة الإسلامية والكنيسة القبطية، أي إذا كان تنظيم الجهاد لا يجد غضاضة في التحالف مع الكنيسة القبطية فإن الحركة الإسلامية بكل فصائلها بريئة من تهمة الطائفية لأن المعروف والمتوارث أن تنظيم الجهاد هو أشد هذه الفصائل تشدداً.

إذن لا مشكلة طائفية لدى الإسلاميين ولا لدى الشرفاء عمومًا من الأقباط والمسلمين، وهذه الطائفية هي فقط دعوة الاستعمار ـ وعلماء الاستعمار والمنحازين عموما إلى الحضارة الغربية والرافضين للمشروع الحضاري الوطني جهلا أو خيانة سواء منهم المسلم أو المسيحي.

فعلى سبيل المثال نجد أن حسين أحمد أمين الذي يدعو إلى الدخول في الحضارة الغربية قائلاً إن من الضروري أن ندخل في السلام المسيحي! يقصد المسيحي الغربي الأمريكي.. هو ذاته الذي يخترع الأكاذيب وينسبها إلى الجبرتي عن فتن طائفية لم تحدث ليدلل بها على أن الفتنة الطائفية ليست صناعة استعمارية ولا صهيونية بل هي سلوك مصري صميم وقديم، وعندما يكشف الأستاذ جلال كشك هذا التزييف في رده عليه يقول حسين أمين معتذراً إن ذلك من باب الأدب وليس التاريخ، ثم يعود حسين أمين فيزعم أن ابنته رجعت حزينة من المدرسة لأن المدرس قال إن زميلتها المسيحية ستدخل النار وعندما يطلب منه وزير التعليم الكشف عن اسم المدرس الذي قال ذلك والمدرسة التي يعمل بها، يعود حسين أمين ليعتذر قائلاً أنه يخشى أن يحدث ذلك، أي أنه يختلق الوقائع اختلاقا قديما وحديثا لزرع الفتنة الطائفية وترويج

السلوك الطائفي وجعله سمة مميزة للشعب المصري قديمًا وحديثا ويبرئ من ذلك ساحة الاستعمار والصهيونية (١٩)

أما فرج علي فوده، الذي كان يلتقط أي شاردة أو واردة ليرغي ويزيد حول طائفية وتطرف المسلمين واتهامهم بكل حوادث الفتنة الطائفية فهو نفسه الذي يتورع عن الدعوة إلى المشروع الحضاري الغربي ورفض المشروع الحضاري الوطني وهو نفسه الذي يدعو إلى التحالف مع إسرائيل وضرب السودان) (٢٠)!

بل ويدعو الغرب للتدخل في مصر لإنقاذها من الأصولية (٢١)، وهكذا فإن السمة الواضحة في مروجي الطائفية هي دفاعهم عن الاستعمار وإسرائيل وترويجهم لقيم الحضارة الغربية وتنكرهم للمشروع الحضاري الوطني.

ويأتي في الإطار نفسه محاولات الدكتور يونان لبيب رزق في تشويه الموقف الوطني للكنيسة المصرية رغم أنه قبطي فهو يدّعي وهو أستاذ التاريخ أن الأقباط لم يشتركوا في الثورة العرابية وأنهم تعاونوا مع الاحتلال الفرنسي إبان الحملة الفرنسية وأنهم لم يناضلوا ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر، ويصف جلال كشك هذه المواقف بأنها من أدب الفتنة التوجيهي (٢٢).

وفي نفس السياق الطائفي اللامسئول قيام مواطن مصري قبطي يصف نفسه بأنه رئيس الجمهورية القبطية الفرعونية في المنفى بنشر مقال في صحيفة فرانكفورت الجماينة الألمانية يوم ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ يدعو فيها إلى إقامةجمهورية قبطية فرعونية على ثلث مساحة مصر وزعم أن هناك مباحثات سرية تجري بين الأقباط والحكومة المصرية بهذا الخصوص، وإذا كان هذا الموقف غريب واستفزازي فإن من الغريب أكثر ألا تصدر الكنيسة المصرية قرارا بحرمان وطرد هذا الرجل! وتكتفي بنفي صلتها به.

وفي الإطار نفسه تأتي تصرفات بعض الأقباط فى المهجر وخاصة في أمريكا وهم يحرضون الحكومة الأمريكية على التدخل لحماية وإنقاذ الأقباط في مصر على حد قول الأستاذ جمال بدوي في مقالة بجريدة الوفد بهذه الخصوص (٢٣).

هوامش

(١) لعبت الكنيسة المصرية مثلا دورا هاما في التصدي لإرساليات التبشير الأجنبية التي شكلت خطرًا أساسيا على الكنيسة المصرية فضلا عن المسلمين، كما لعبت تلك الكنيسة دورا هامًا في التأكيد على الثقافة الوطنية ورفض التغريب.

د. سوسن سليم إسماعيل ـ الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية مكتبة نهضة الشرق ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) نفس المرجع السابق.

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) محمد جلال كشك ـ ودخلت الخيل الأزهر ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٨ .

(٧) محمد حسنين هيكل ـ خريف الغضب.

(٨) وليم سليمان قلادة ـ الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية ـ القاهرة ـ ١٩٦٨.

(٩)غالي شكري ـ الأقباط في وطن متغير. ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ , ١٩٩١

(١٠) عبداللطيف المنادي ـ الأقباط الكنيسة أم الوطن قصة البابا شنودة الثالث ـ دار الشباب العربي للنشر ـ القاهرة , ١٩٩٢

(١١) أنور عبد الملك ـ ريح الشرق ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ , ١٩٨٣

(١٢) نفس المرجع السابق.

(١٣) نفس المرجع السابق.

(١٤) نفس المرجع السابق.

(١٥) مقال ـ بجريدة الشعب للدكتور شكري عازر عدد ٢١ يوليو ـ ١٩٩٢ .

(١٧) فكتور سحاب ـ من يحمى المسيحيين العرب.

(١٨) جريدة الشعب ـ / ٩ / ١١/ ١٩٩٢.

(١٩) غالي شكري ـ مرجع سابق صـ ١٤٦.

(٢٠) أعداد متفرقة من جريدة الأهالي ـ جريدة الأخبار ـ عدد ٢ يونيه ١٩٩٢.

أعداد متفرقة من مجلة أكتوبر.

(٢١) محمد جلال كشك ـ ألا في الفتنة سقطوا ـ مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة ١٩٩١.

(٢٢) محمد جلال كشك ـ الأخبار ـ ١٤ يوليو ١٩٩٢.

(٢٣) جمال بدوي ـ الوفد ـ / ٣ / ٨/ ١٩٩٢.

انتماء تراث الكنيسة القبطية إلى المشروع الحضاري الإسلامي

انتماء تراث الكنيسة القبطية إلى المشروع الحضاري الإسلامي

دخلت المسيحية إلى مصر مبكرًا جدًا ـ على يد القديس مرقص أحد حواريي المسيح عليه السلام.

وقد واجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد الروماني خصوصًا في فترة حكم (ديسيوسي) و (خاليريان) و (ديو كليتان) في القرن الثالث الميلادي وبداية القرن الرابع، وذلك بسبب اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية الرومانية (الوثنية).

وحينما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور قسطنطين فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى، ذلك أن الإمبراطورية الرومانية حاولت السيطرة على الكنيسة المصرية وإخضاعها لأوامر الإمبراطور.

إلا أن الأنبا أثناسيوس رفض ذلك وحدّد موقف الكنيسة المصرية في عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الإمبراطور الروماني قسطانطيوس قائلاً: (لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية، ولا تصدر إلينا أمرًا بشأن هذه المسائل، لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة وليس مسموحًا لنا أن نمارس حكمًا أرضيًا وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي).

وكانت النتيجة أن تعرّض الأب أثناسيوس للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية التي وضعت جائزة لمن يأتي برأس إثناسيوس، واستمر البطريرك القبطي

أثناسيوس مطارداً لمدة عشرين عامًا كاملة حماه خلالها الرهبان والفلاحون وعلى هذا الأساس وبناء على ذلك الموقف ـ أصبحت الكنيسة المصرية عمليًا ورسميا مستقلة عن الكنيسة الرومانية وأصبح اسم إثناسيوس علماً على القبطية الأرثوذكسية.

وكان من الطبيعي أن تستمر عمليات الاضطهاد للأقباط في مصر على يد الرومان.

وفي عام ٤٥١ م أكدت الكنيسة المصرية مرة أخرى استقلالها على المستوى العقائدي، حيث رفض الأنبا المصري (ديوسكورس) مقررات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح، ووقف الشعب القبطي مع الأنبا (ديوسكورس)، ورفضوا معه مقررات مجمع كالدونيا.

وقام الرومان بخلع (ديوسكورس) ومحاولة فرض بطريرك جديدا مصنوع في روما، إلا أن الشعب القبطي رفض ذلك ومنع البطريرك الجديد من دخول الكنيسة في الإسكندرية إلا أن جنود الإمبراطورية أحدثوا مذبحة هائلة للناس على أبواب الكنيسة حتى يتمكنوا من إدخال البطريرك الجديد.

وشهدت تلك الفترة أسوأ عمليات الاضطهاد الروماني ضد الأقباط في مصر وعرفت تلك الفترة عشرات الشهداء بل عرف العصر كله بعصر الشهداء، وعاش الرهبان الأرثوذكس في سراديب تحت الأرض واستمروا في معارضتهم للكنيسة الرومانية رغم الاضطهاد والمطاردة.

وفي عهد الإمبراطور الروماني هرقل حاول هذا الإمبراطور أن يستثمر النفوذ الذي حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس وأن يفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية إلا أن المحاولة لم تفلح رغم دمويتها ووحشيتها.

وهكذا فإن الكنيسة المصرية قد تميزت باستقلالها عن الكنيسة الرومانية على

مستوى العقائد حول طبيعة المسيح كما أنها تمسكت بالفصل بين السلطتين الزمنية والروحية وأنها عانت من الاضطهاد والقهر بسبب ذلك.

وفي عهد البطريرك القبطي بنيامين جاء الفتح الإسلامي إلى مصر ورحب الأقباط في مصر بهذا الفتح للخلاص من الاضطهاد الروماني من ناحية ولثقتهم في عدل وسماحة الإسلام من ناحية أخرى.

وانطلاقًا من روح الإسلام ومبادئه السمحة والعادلة فإن الفاتحين المسلمين قد أعطوا الأمان والسلامة للبطريرك القبطي بنيامين الذي كان مختفيًا من الاضطهاد الروماني واستقبل عمرو بن العاص البطريرك القبطي بنيامين وأكرمه وقال له: (جمع بيعك ورجالك اضبطهم ودبّر أحوالهم). واحترم الفاتحون المسلمون حرية العقائد والكنائس ولم يتدخلوا قط في شأن من شئون الكنيسة.

ودخل الكثير من الأقباط المصريين الإسلام طواعية وظل البعض الآخر متمسكًا بمسيحيته دون خوف أو اضطهاد، ولكن الجميع انخرط في الإبداع الحضاري والثقافي والإسلامي، وأصبحت الثقافة الإسلامية واللغة العربية هي ثقافة المسلم المصري والمسيحي المصري على السواء.

ومما يلفت النظر هنا أن الشعب المصري الذي لم يتأثر بالحضارة الرومانية والهيلينية لأكثر من ألف عام ـ انخرط في الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية في بضعة أعوام..

ومن يومها أصبح الشعب المصري بمسلميه وأقباطه جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية والمشروع الحضاري الإسلامي.

بل ووجدنا من الأقباط من ينبغ في علوم اللغة العربية وعلوم الفقه الإسلامي، بل وعندما تم إنشاء الأزهر كان للأقباط رواق خاص بهم في هذه الجامعة العلمية الإسلامية كان يسمى رواق الأقباط.

وحينما ظهر الصليبيون في المنطقة بعد خمسمائة عام من دخول الإسلام إلى

مصر فإن أقباط مصر لم يظهروا أي قدر من التعاون أو التعاطف معهم ويرجع ذلك إلى إدراك الأقباط لأنهم أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية، وأن الإسلام قد أعطاهم الحرية والعدل والاندماج وأن الحضارة الأوروبية الصليبية تعتبرهم كفارًا، لأن عقائدهم الكنسية تختلف عن عقائد الكنائس الأوروبية وخاصة حول طبيعة المسيح.

ولم يكن عجيبًا أن يصدر الصليبيون قرارًا بمنع الأقباط من الحج إلى القدس بدعوى أنهم ملحدون. وكان من الطبيعي أيضًا أن يحزن الأقباط مثل المسلمين على سقوط القدس بيد الصليبيين.

وعندما احتل الصليبيون دمياط قاموا بخطف ٥٠٠ طفل قبطي سنة ١٢١٩ أثناء الحملة الصليبية الخامسة، وتم تعميدهم وفقًا للعقائد الكاثوليكية .

كما أن الملك لويس التاسع ملك فرنسا قام بفرض بطريرك كاثوليكي على مدينة دمياط عندما احتلها .

ولما انهزم الصليبيون في دمياط ابتهج الأقباط ولما رأى الملك الكامل منهم ذلك ركن إليهم وقربهم وعمل على ما فيه راحتهم.

إذًا فقد حاول الصليبيون تذويب الكنيسة المصرية أو تطويعها لصالح المشروع الصليبي، إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك دائمًا.

ولم تتوقف تلك المحاولة بعد رحيل الصليبيين، ففي ١٧٦٩ تولي البطريرك يوانس الثامن عشر رئاسة الكنيسة المصرية. وكانت كنيسة روما تبذل قصارى جهدها لضم الكنائس الشرقية إليها، وعلى الأخص الكنيسة المصرية.

وبعث بابا روما مندوبًا عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك القبطي للاتحاد معه. وطلب إلى البطريرك المصري أن يوافق على الرسالة ويرسل إليه موافقته على الاتحاد بين الكنيستين إلا أن البطريرك القبطي رفض تلك الدعوة وكلف أحد كبار اللاهوتيين من الأقباط بالرد عليها، فجاء الرد مشتملاً على أقسى أنواع العنف والسخرية والتهكم من العرض الرومي.

وجاء في هذا الرد (وإني لأعجب من كثرة ذكائكم ودقة فهمكم الرفيع الذي لم نره من أحد قط من مدة كبيرة وما ينيف على ألف ومائتي سنة، وما سمعنا بأحد من المرسلين من قبل البابا الروماني كتب من عنده صورة رسالة إلى آبائي البطاركة الذين سلفوا قبلنا، ويعرفه فيها أن يكتبها للبابا الروماني ويخضع له ويصير تحت اعتقاده كما صنعتم أنتم).

خط رئيسى وخط هامشي:

مع بداية صعود الحضارة الغربية الأوروبية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر استهدفت أوروبا الصليبية القضاء على الحضارة الإسلامية والسيطرة على بلادنا ودخل في ضمن ذلك المخطط محاولة تذويب الكنائس الشرقية عمومًا والكنيسة القبطية خصوصًا.

وكانت إرساليات التبشير هي المحاولة الأولى لتحقيق استطلاع مبكر لبلادنا، ومحاولة زرع قيم الحضارة الغربية فينا وتذويب الكنائس الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية.

وبالطبع كان الخط الرئيسي للأمة هو الخط المعادي للمشروع الاستعماري والثقافة الاستعمارية والمكافح ضد النفوذ الأجنبي، وكان هناك أيضًا خط هامشي ارتبط بالمشروع الاستعماري وبثقافة الاستعمار.

وما حدث بالنسبة للأمة عمومًا حدث أيضًا للأقباط، فكان هناك خط رئيسى منحاز إلى المشروع الحضاري الإسلامي لأمتنا، ومعاد للمشروع الحضاري الأوروبي وكان هناك أيضًا خط هامشي انحاز أو ارتبط بالمشروع الاستعماري وبثقافة الاستعمار.

ولم يكن الخط الهامشي يسيء إلى الخط الرئيسي، لأن الخط الهامشي خط لقيط وعميل ولا يسيء إلا إلى نفسه، وكذلك كان الخط الهامشي في الأقباط خط لايسىء على مجمل الكيان القبطي بل يسيء إلى نفسه فقط، لأنه خط أيضًا عميل ولقيط.

الخط الرئيسي للكيان القبطي، كان خطًا متمسكًا بالتراث القبطي التقليدي، وهو التراث المنحاز والمندمج في الكيان الإسلامي والمشروع الحضاري الإسلامي، وهو الخط الذي يحافظ على تقاليد الكنيسة القبطية فى الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

وهو الخط الذي يدرك أن الكنيسة القبطية متميزة ومختلفة عقائديًا عن الكنائس الأوروبية، وأنها مستهدفة دائمًا للضرب والتذويب والاضطهاد من جانب الكنائس الأوروبية.

وهو الخط الذي رفض دائمًا الاتحاد مع كنائس أوروبا، أو الانحياز إلى المشروع الحضاري الغربي.

بدأت المحاولة الأوروبية لزرع التغريب في واقعنا مبكرًا قبل الحملات العسكرية لاحتلال بلادنا، وذلك عن طريق إرساليات التبشير، ففي نهاية القرن السابع عشر وفدت جماعة من الرهبان الكاثوليك لبث المذهب الكاثوليكي بين الأقباط.

وفي أوائل القرن الثامن عشر زاد عددهم، واستوطن بعضهم مدن الصعيد ونشطوا في جذب الأقباط وتبعهم عدد قليل من الأقباط نشأ به انقسام مذهبي بين الأسر القبطية.

ونشط الكاثوليك في استغلال هذا الانقسام للاجتزاء من سلطة البطريرك القبطي في مسائل الأحوال الشخصية ولكن الكنيسة القبطية وقفت ضد هذا الأمر، ولجأت إلى الحكومة فصدر من المحكمة الشرعية الكبرى في مصر سنة ١٨٣٧ حكم بأن تكون سلطة الفصل في هذه المسائل للبطريرك القبطي.

كما حشدت الكنيسة المصرية جهودها للتصدي لهذه الحملة التي شنتها الإرساليات الكاثوليكية، وسجل التاريخ ليو ساب الايح أسقف جرجا وإخميم نشاطًا كبيرًا في وقف النشاط الكاثوليكي، وبذل جهدًا جبارًا في سبيل لم شعبه وضمه إلى أحضان الكنيسة الأرثوذكسية.

كان هذا هو الموقف الصحيح والتقليدي والمتفق مع تراث الكنيسة.

وعندما غزا الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨، حاولوا شق الصف الوطني، وجندوا لذلك عددًا من العملاء من الأقباط. بقيادة (يعقوب) الذي شكل ما يعرف بالفيلق القبطي وتعاون مع الفرنسيين على حساب شعبه، ولكن الخط الرئيسي والصحيح كان موجودًا، فرفض هذا الموقف.

ويذكر كتاب (تاريخ الأمة القبطية) (١٨٩٨) أن رجال الدين المسيحي لم يكونوا راضين عن الجنرال يعقوب، وأنه كانت بينه وبين البطريرك منازعات ومشاحنات بلغت حد دخول الجنرال الكنيسة وهو راكب جواده شاهر سلاحه.

ومع خروج الفرنسيين من مصر وجه البطريرك مرقص الثامن رسالة إلى الأقباط هاجم فيها بأسى ما ظهر في الفترة الأخيرة من ظواهر تعلم عادات الغربيين.

وهذه الرسالة تعكس مضمونًا هامًا جدًا فهي تعكس الإحساس بأن الفرنسيين حاولوا زرع نمط الثقافة والقيم الغربية في المجتمع المصري وخاصة بين الأقباط، كما تعكس هذه الرسالة رفض البطريرك لهذا الأمر وإدانته ورفضه تعلم عادات الغربيين أي رفضه لقيم الحضارة الغربية والمشروع الحضاري والثقافي الغربي وتمسكه بالمشروع الحضاري الإسلامي، والبطريرك هنا يعكس التراث والموقف التقليدي للكنيسة المصرية.

يقول الأستاذ طارق البشري (بهذه الروح النافرة من السيطرة الأجنبية والتغلغل الأجنبي واجهت الكنيسة المصرية نشاط الإرساليات التبشيرية، وقد ارتبط نشاط هذه الإرساليات في آسيا وأفريقيا عامة بسعي الدول الأوروبية والغربية إلى غزو هذه البلاد اقتصاديًا وسياسيًا، وإلى أن تخلق فيها أقليات ترتبط بها، وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وسياساتها وإنتاجها الاقتصادي).

ويقول الدكتور وليم سليمان (إن أهم إرساليتين بروتستانتيين وفدتا إلى مصر في القرن التاسع عشر جاءت إحداهما من إنجلترا والثانية من أمريكا عن طريق الشام،

وأن خطة الأمريكيين كانت هي القضاء على الكنيسة القبطية، وضم أبنائها إلى كنيسة بروتستانتينية جديدة، بينما كانت خطة الإنجليز الإبقاء على كنيسة مصر مع التغلغل فيها والسيطرة عليها من الداخل).

ويقول الدكتور جرجس سلامة:

(إن التعليم الأجنبي في مصر انتشر على يد الإرساليات التبشيرية، وقد حاول باباوات روما إخضاع الكنيسة القبطية وإجبارها على الاعتراف برياستهم، وذلك بما أرسلوا من رهبان فرنسيسكان بلغ بهم الأمر أنهم كانوا يخطفون الأطفال ويرسلونهم إلى روما لتعلم الكاثوليكية إلا أن الأقباط قاوموا هذه الحركة إلى حد أنهم استولوا على كنائس الفرنسيسكان وطردوهم منها).

وفي القرن التاسع عشر أضيف على نشاط الكاثوليك نشاط البروتستانت الإنجليز والأمريكان، وأنشأ هؤلاء مدارس لهم جميعًا، وكانوا يستهدفون بهذا النشاط التعليمي أغراضًا دينية خاصة بنشر الكاثوليكية والبروتستانتينية بين أقباط مصر خاصة.

واتخذوا التعليم المجاني وسيلة لجذب الفقراء من تلاميذ الأقباط، ولم تركز تلك الإرساليات نشاطها في القاهرة والإسكندرية فقط إنما توغلت في الصعيد والريف.

وقد عارضت الكنيسة القبطية هذا النشاط وسافر البطريرك المصري إلى أسيوط، وعمل على الوقوف في وجه هذا النشاط، وعلى منع القبط من إرسال أبنائهم إلى مدارس التبشير. وطاف الكهنة على البيوت يحرمون على كل أب أن يرسل أولاده إلى هذه المدارس.

وأُعلن الحرمان الكنسي ضد من يرسل أولاده إلى هذه المدارس، أو يزور مكتباتها أو يقرأ كتبها أو يصافي أو يصادق أحدًا من المبشرين.

ويذكر المبشر الاسكتلندي الدكتور هوج (أنه لما قويت هذه المقاومة ذهب مع القنصل الأمريكي لزيارة البطريرك لتخفيف هذه المقاومة إلا أن البطريرك لم يرتح

لهذه الزيارة، لأنه كان يعتبر القس الذي أمامه ليس قسا بل ذئبًا يخطف الأولاد، ولذلك فمن حق الآباء أن يستردوا أبناءهم وأن يستعملوا كل واسطة في المحافظة عليهم) .

ويعلق الأستاذ طارق البشري على ذلك بقوله (وتبدو هنا روح الكبرياء والمقاومة ضد الثقافة الغربية والنفوذ الغربي).

وفي أوائل عقد السبعينات في القرن التاسع عشر (١٨٧٠) ـ نصب الأنبا كيرلس الخامس بطريركًا للأقباط وواصل مقاومته للتيار التبشيري وسافر البطريرك إلى أسيوط ونشط في مقاومة الإرساليات وأمر بتجريد قسيس من رتبته لمساحة لأخيه المتخرج من مدرسة الإرسالية الأمريكية بالخدمة في الكنيسة القبطية كما أصدر مطران أسيوط فرمانًا كنسيًا لثلاثة من تلاميذ الإرسالية، وأمر البطريرك بإحراق كل الكتب البروتستانتينية في أسيوط، ثم سافر إلى أبو تيج وإخميم حيث أغلقت مدرسة الإرسالية هناك .

وهكذا نرى كيف ظلت الكنيسة القبطية متمسكة دائمًا بتراثها التقليدي في الاستقلال عن الكنائس الأوروبية، ورفضها لمحاولات التذويب والدمج برغم الاضطهاد وإرساليات التبشير، واستخدام النفوذ الاستعماري لتحقيق ذلك وكذلك رفضها المستمر للمشروع الحضاري الغربي، وتمسكها بالمشروع الحضاري الإسلامي والثقافة الحضارية الإسلامية للأمة.

نعم كان هذا هو الخط الذي يعكس تراث الكنيسة وعقائدها ومصالحها كان هذا هو الخط ـ الذي انحاز إلى الحركة الإسلامية الوطنية في كفاحها ضد الاستعمار ـ كان هذا الخط هو الذي أدان سلوك الجنرال يعقوب ورفضه.

وكان هذا الخط هو الذي انخرط في الكفاح الإسلامي تحت قيادة الأفغاني والنديم وعرابي، وكان البطريرك القبطي ينطلق من الموقف التقليدي للكنيسة في انحيازها إلى الثقافة الإسلامية ورفضها للمشروع الثقافي الغربي عندما هاجم المدارس التبشيرية وتصدى لإرساليات التبشير.

وهو الخط الذي جعل البطريرك القبطي ينحاز إلى عرابي في مواجهة الإنجليز

والخديوي، بل ويوقع على قرارات المجلس العرفي بعزل الخديـوي واستمرار مقاومة وقتال الإنجليز تحت قيادة عرابي.

وهو الخط الذي جعل الكثير من الأقبـاط ينخرطون في الكفاح الإسلامي الوطني تحت قـيادة مصـطفى كامل ومـحمـد فريد، وهو الخط الذي جـعل البطريرك يرفض الموافقة على عقد المؤتمر القبطي الذي أوعز به الاستعمار الإنجليزي سنة ١٩١١.

وهو الخط أيضًا الذي شـارك في الكفاح الإسلامـي الوطني في ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال الإنجليـزي، وهو الخط الذي دافع عن حسن البنا وشهـد معه الإسمـاعيلية. وهو الخط الذي جعل كـثيرًا من الأقـباط يناضلون من خلال حـزب مصر الفـتاة ذي التوجهات الإسلامية الواضحة.

كان هذا هو الخط الطبيـعي والرئيسي في الكنيسة المصـرية ـ وهو الخط الذي مثله دائمًا الأكليروس القبطي ورجال الكنيسة، ومثله دائمًا عموم الأقباط وهو الخط الذي يعكس بأمانة تراث الكنيسة القبطية وتقاليدها الراسخة وعقائدها المتميزة.

هذا الخط يؤكد على:

ـ أن الكنيسة المصرية كنيسة مستقلة في عقائدها عن الكنائس الأوروبية، تعرضت للاضطهاد على يد الرومان والصليبين والاستعمـار وأنها مستهدفة للتذويب والدمج من قبل الكـنائس الأوروبية في الفتـرة الرومانيـة وأثناء الغزو الصليبـي، وفي مرحلة الاستعمار والإرساليات التبشيرية.

أن الكنيسة القـبطية رفضت دائمًا وبإصرار مـحاولات الاتحاد والدمج أو الذوبان في الكنائس الأوروبية.

ـ أن الأقبـاط أصبـحوا جـزءًا لا يتجـزأ من المشروع الحـضاري الإسـلامي وأنهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

ـ إن الأقـباط والـكنيسـة القـبطيـة رفـضت وترفض المشـروع الحضـاري الغـربي الأوروبي على مسـتوى الثقافـة والسلوك والقيم والانتمـاء السياسي وعلى مسـتوى

وبالإضافة إلى هذا الخط الرئيسي كان هناك خط هامشي يعكس الولاء للاستعمار والمشروع الحضاري الغربي.. ولكنه ظل دائمًا خطًا هامشيًا ولقيطًا وملفوظًا من الأقباط، وسوف نناقش هذا الخط في الفصل القادم إن شاء الله.

الخط الهامشي



الخط الهامشي

في إطار التكتيكات الاستعمارية للسيطرة على بلادنا حاولت قوى الاستعمار زرع مؤسسات وأحزاب وقوى ومثقفين تكون كلها في خدمة المشروع الاستعماري وتبرز له وتعمل كطابور خامس داخل بلادنا. وتبشر بالمشروع الثقافي والحضاري الغربي.

وبديهي أن عموم الأمة رفض هذا التوجه وظل متمسكًا بمشروعه الحضاري الإسلامي والكفاح ضد الاستعمار.

وبديهي أن هناك قطاعًا قد استجاب لهذا المخطط الاستعماري وعمل من خلاله إما كعميل مأجور أو اقتناعًا بالمشروع الحضاري الغربي وكفراً بالمشروع الحضاري الإسلامي وظل هذا القطاع مجرد قطاع هامشي مرفوضا من الأمة عمومًا ومن الحركة الوطنية خصوصًا.

وكان هذا القطاع الهامشي موجوداً بين المسلمين والأقباط على حد سواء، وهكذا فإن هذا الخط ليس خاصًا بالأقباط ولكنه كان حالة موجودة في كل قطاعات الشعب بمسلميه وأقباطه.

ولكن المخطط الاستعماري كان يركز على الأقباط في هذا الصدد لعدة أسباب منها أنه يمكن إقناع الأقباط بالانحياز إلى المشروع الحضاري الأوروبي بدعوى اشتراكهم مع أوروبا في الدين المسيحي. ومنها أن النجاح في قطاع الأقباط يحقق تمزقًا في النسيج الوطني، ويجعل الحركة الوطنية الإسلامية المناهضة للاستعمار في حالة دفاع عن النفس وعرضة للاتهام بالتعصب والطائفية.

وكان الاستعمار يدرك خصوصية وتميز التراث الكنسي من عدة جوانب، أولاً أن للبابا بالتحديد وللإكليروس عموماً في الكنيسة المصرية وضعاً متميزاً وخطيراً وشديد التأثير على الشعب القبطي، بعكس المؤسسة الدينية الإسلامية التي لا تملك باحتكار التفسير الديني أو الخطاب الديني الإسلامي.

ويمكن لأي مسلم رفض أقوالها واتخاذ الموقف الذي يراه متسقًا مع عقائده الدينية دون أن يترتب على ذلك كفر أو حرمان.

كان المخطط الاستعماري يعمل من خلال هذه الحقيقة على السيطرة على الكنيسة القبطية فإذا ما تحقق له ذلك استطاع أن يسيطر على القرار القبطي عموماً، وهكذا بدأت المحاولات الاستعمارية المستميتة لتحقيق هذا الأمر ولكن الوعي القبطي عموماً والموقف الصحيح والتميز لرجال الدين القبطي في مصر قد وقفا عائقًا أمام ذلك.

وبسبب ذلك ظل النفوذ الاستعماري على الأقباط محصوراً في قطاع هامشي مرفوض من الكنيسة ومن الشعب القبطي على السواء.

ويأتي الجنرال يعقوب كنموذج مبكر ـ لهذا الخط الهامشي وهو رجل مأجور يعمل في خدمة أي سلطة فقد عمل مع المماليك ومع ظهور الحملة الفرنسية التحق الجنرال يعقوب بخدمتها وعمل في التجسس على حركة الثورة والكفاح الشعبي وقام بأبشع عمليات القهر والتعذيب وجمع الضرائب لصالح الفرنسيين.

وتحقيقًا للهدف الاستعماري الثابت في محاولة استقطاب الأقباط لصالح المشروع الحضاري الغربي قام الجنرال يعقوب بتشكيل ما يسمى بالفيلق القبطي ووضعه في خدمة جهاز القمع الفرنسي. وحاول أن يستدرج البطريرك القبطي لتأييد هذا المشروع.. إلا أن البطريرك القبطي ـ ومعه عموم الأقباط ـ رفض ذلك وأكد انحيازه إلى المشروع الحضاري للأمة ورفض المشروع الحضاري الأوروبي ويحكي د. وليم سليمان عن مشاحنات ومنازعات حدثت بين البطريرك والجنرال يعقوب، لدرجة أن الجنرال يعقوب اقتحم الكنيسة راكبًا جواده شاهراً سلاحه.

على كل حال انتهى أمر الجنرال يعقوب وفيلقه القبطي ورحل مع الفرنسيين غير مأسوف عليه.

ومع دخول الاستعمار الإنجليزي مصر استطاع الإنجليز أن يجدوا يعقوبًا آخر من الأقباط ليعمل معهم، وفي خدمة مشروعهم الاستعماري ألا وهو بطرس غالي.

وعن طريق بطرس غالي استطاع الإنجليز أن يحصلوا على اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت أيديهم في السودان على حساب مصر. وهو نفسه الذي رأس محكمة دنشواي وأنزل بها أشد العقاب والعذاب بأهالي دنشواي لإرضاء الإنجليز. كما أنه أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية. وعمل على تمرير مشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عامًا أخرى، إلا أن الحركة الوطنية المصرية قررت اغتياله لوأد هذا المشروع المريب والضار بمصالح مصر ـ فقام إبراهيم الورداني باغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠ ويصف د. عصام ضياء الدين بطرس غالي بأنه عمل كجاسوس لصالح الإنجليز أثناء الثورة العرابية.

وفي إطار هذا الخط الهامشي أيضًا ظهر أمثال (فريد كامل) الذي حمل على التاريخ الإسلامي في مصر والهجوم على الجماعة الإسلامية وكذلك فعل (أخنوخ قانوس) الذي لم يكن قبطيا بل إنجليزيًا وكانت صحيفتا (الوطن) و (مصر) هما الصحيفتان اللتان حملتا أفكار التيار الهامشي للأقباط والمرتبط مع الاحتلال في تلك الفترة.

ويعلق الأستاذ (طارق البشري) على ذلك بقوله (إن صحيفة (الوطن) ساهمت في استثارة الشقاق الطائفي في مصر واصطناعه، كما أنها كانت تطالب بنفي محمد فريد من مصر، وكانت تعكس هنا هويتها الإنجليزية والمعارضة للحركة الوطنية) .

ويضيف الأستاذ طارق أن صحيفة (مصر) عكست نفس الروح الموالية للاحتلال والمناهضة للحركة الوطنية المصرية، وأنها رحبت بتصريحات المستر (روزفلت) الذي اتهم فيها المصريين بالتوحش وبضرورة بقاء الاحتلال الإنجليزي لمصر) .

بل ووصفته صحيفة (الوطن) بأنه منصف الأقلية من الأكثرية وكانت هذه الصحيفة تتعمد استفزاز الشعور الإسلامي دائمًا. فهي تشيد مثلاً باللورد (كتشنر)

واصفة إياه بأنه فاتح السودان ومذل المسلمين. كما أن الصحيفة كانت تناشد الأقباط الاستعانة بالدول الأوروبية ناصرة الإنسانية وأولهم الدولة الإنجليزية.

وتصاعدت تلك الحملة واشتدت أوزارها بعد أحداث ١٩١٠ واغتيال بطرس غالي. وذلك بتشجيع من الإنجليز وبدعم كامل منهم. وانتهى الأمر إلى عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩١١ الذي طالب بما يسمى بحقوق الأقليات.

ويجب أن نلاحظ أن البطريرك القبطي وعموم الأقباط قد رفضوا المؤتمر القبطي، كما أدانوا السلوك الطائفي والمنحاز للإنجليز من قبل بعض الأقباط. بل وكتب الأقباط يصفون دعاة الفتنة بأنهم صنائع الاستعمار.

فقد كتب (سالم سيدهم) يتهم (أخنوخ فانوس) بالخيانة ويخاطبه قائلاً (هذا أحد صنائع الإنجليز في مصر والآلة التي يحركها المقطم)، وأضاف (أن إنجلترا تستخدم الخونة الذين لا ضمير لهم، لقتل الروح الوطنية وفي الهجوم على أقوى حزب مصري قام إلى الآن وهو الحزب الوطني).

وفي نفس الإطار وقف (ويصا واصف) و (مرقص حنا) من كبار أعلام القبط ضد هذا الشقاق، وكانوا من خاصة أنصار الحزب الوطني.

ويجب أن نلاحظ أيضًا أن هذا الشقاق الطائفي الذي افتعله أعوان الاحتلال من الأقباط وصل إلى أقصى حدوده من ١٩٠٨إلى ١٩١١، وهي الفترة التي كان الحزب الوطني قد وصل إلى حالة من القوة والانتشار بحيث أصبح خطرًا على الوجود الإنجليزي في مصر. وإن الإنجليز لجأوا إلى لعبة التفرقة الطائفية وبث النعرات الطائفية عن طريق عملائها كنوع من تطويق الحزب الوطني وجعله في حالة دفاع، وذلك لمنعه من الأخذ بزمام المبادرة وتفجير الثورة الشاملة على الإنجليز في مصر.

ويستخلص الأستاذ (طارق البشري) من أحداث ١٩١١ عددًا من الحقائق الخطيرة قائلاً (والذي يظهر جليًا أن صحيفتي (مصر) و (الوطن) كانتا من أهم منابر الدعوة للمؤتمر القبطي، وأن (أخنوخ فانوس) كان من أهم زعماء هذه الدعوة. وأن

دعـاة المؤتمر من المسيـحيين المصريين كـانوا من وكـلاء القنصليـات الأجنبيـة وعلى علاقات وارتباطات اقتصادية بهذه القنصليات.

كمـا أن العائلات المرتبة بالإرسـاليات البروتستـانتينية مـثل عائلتي ويصا وخـياط كانوا من كبـار دعاة هذا المؤتمر، وإن إصرار دعاة المؤتمر على عقـده بأسيوط لا يرجع إلى أن نسبـة القبط في أسـيوط كانـت معقـلاً لحركة التـبشـير البروتسـتانتي ومـركزًا للإرساليات والمدارس البـروتستانتينيـة في مصر. وأنه عندما انعقـد رحبت به كنائس الإرساليـات وألقى تروتر القس الكندي في اجتـماع أعضـاء كنيسـة نهضة القـداسة خطبـة دعا فـيهـا إلى الصلاة من أجل نجـاح مؤتمر الأقـباط وأيد مطالب المسـيحـيين المصريين).

وفي إطار ذلك الخط الهامـشي يأتي أيضًا (سـلامة موسى) الذي دعـا إلى إحلال العامية محل الفصحى. كما دعا إلى الفرعونية، وكذلك دعا إلى الإلحاد واعترف بأنه كافر بالشرق مـؤمن بالغرب، واعتبر الرابطة الإسلامية وقـاحة ودعا إلى إلغاء الزواج الديني وتغيير النظام الأسري.

ومع كل هذا يعـود فيـتحـدث عن مطالب الأقـباط وينتـصـر لما يسمى باضطهـاد الأقباط على يد المسـلمين، أي أن (سلامة موسى) هنا يدعو إلى الـتخلي عن المشروع الثقافي والحضاري للأمة ـ ويدعو إلى الأخذ بالمشروع الحضاري الغربي وذلك خدمة لأهداف الاستعمار.

ومما يؤكد ضـلوعه في خدمـة الاسـتعمار أنه وهو الملحـد يصبح فـجأة مسـيحـيًا متعصـبًا ليثير قضـايا الاضطهاد وحقوق الأقليات، وهو السلوك التقلـيدي للمدرسة الاستعمارية.

وفي نفس الإطار الهـامشي أيضًا. وعلى نفس الخط والسلـوك يأتي لويس عوض ليدعو إلى التخلي عن الثقافة الإسلامية ويدعو إلى الارتباط بثقافة الغرب ويدعو إلى إحلال الـعامـية محـل الفصـحى، بل أكثـر من هذا نراه يثيـر الشكوك حول التـاريخ الإسلامي عمومًا وقيم الحضارة الإسلامية خصوصًا.

بل ويتعمد تشويه حركة الكفاح الشعبي المصري ضد الاستعمار عن طريق إطلاق التهم والإساءة إلى سمعة الزعماء الوطنيين مثل الأفغاني والنديم وعرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد واتهم الحركة الوطنية المصرية بالتعصب الإسلامي والطائفية.

وأعجب من ذلك كله هو اعتباره للخائن العميل (الجنرال يعقوب) أنه رائد القومية المصرية!! وتبجحه بالقول بأن الحملة الفرنسية كانت حملة تنوير واستنارة وليست غزوًا استعماريًا.

القــوة الثــالثة

القوة الثالثة

إذن فقد وجد داخل الأقباط خطان متميزان هما الخط الرئيسي ويتمثل في عموم الشعب القبطي، وفي الأكليروس والبطريرك، وهذا الخط يتمسك بتراث الكنيسة التقليدي في الانحياز إلى المشروع الحضاري للأمة، والانتماء إلى الحضارة الإسلامية والثقافية الإسلامية ومناهضة المشروع الحضاري الغربي.

والخط الهامشي الذي يتبنى المشروع الحضاري الأوروبي ويعمل بالتعاون مع الاحتلال ويرفض المشروع الحضاري الوطني.

وإذا كان الاستعمار قد حاول استخدام عناصر الخط الهامشي في ترويج سياساته أو تمزيق النسيج الوطني، أو تطويق الحركة الوطنية المصرية. إلا أن تلك المحاولات ظلت ضعيفة، واستطاع المشروع الحضاري الوطني أن يطوقها ويقلل من تأثيراتها السلبية.

ووجد الاستعمار أن هناك عدداً من العوامل تحول دون زيادة نفوذ هذا الخط الهامشي داخل الأقباط، منها الوعي القبطي العام ـ التراث القبطي التقليدي.

انحياز الأكليروس والبطاركة إلى التراث القبطي التقليدي. ووعي الحركة الإسلامية الوطنية وتمسكها بالسلوك الغير طائفي.

وبالطبع اختار الاستعمار أقرب الطرق وأسهلها لدعم الخط الهامشي وزيادة انتشاره داخل المجتمع القبطي، وإن كان لم يهمل الطرق الأخرى، فبديهي أن تغير التراث القبطي أمر مستحيل، وبديهي أن تزييف الوعي القبطي العام أمر صعب وبديهي أن دفع الحركة الوطنية الإسلامية إلى السلوك الطائفي أمر صعب جداً فلم

يكن أمام الاستعمار إلا محاولة اختراق الأكليروس والسيطرة على منصب البابوية، والدفع ببطريرك لا يؤمن بالمشروع الحضاري الوطني، بل مقتنع بالمشروع الحضاري الغربي إلى منصب البطريركية.

وهكذا بدأ الزحف الطويل والمنظم لتحقيق هذا الهدف لأن كرسي البطريركية وهيئة الأكليروس ذات تأثير كبير جدًا على المجتمع القبطي ويلزم من الناحية العقائدية الكنسية طاعة البطريرك أيًا كان موقفه الفكري والسلوكي.

وبدأت عناصر من المثقفين الأقباط والمتأثرين بالحضارة الغربية، ومعهم عدد من كبار الأغنياء الأقباط والوجهاء المرتبطين بالمصالح الاقتصادية المشروع الاستعماري الأوروبي، بدأ هؤلاء جميعًا محاولتهم للسيطرة على المجتمع القبطي. بدأوا بالسيطرة على المجالس الملية، أو قل: ضغطوا على البابا كيرلس الخامس لاستحداثها، لتكون وسيلة من وسائل تأثير القوة الثالثة على المجتمع القبطي والكنيسة القبطية.

وسرعان ما دب الخلاف بين هذه المجالس الملية وبين البابا كيرلس الخامس. وحدث الصدام بين البابا كيرلس الخامس وبين بطرس غالي الذي كان يرأس تلك المجالس الملية. إلا أن الشعب القبطي وقف مع البابا في هذا الصراع.

وحاول عناصر تلك القوة الثالثة المتمثلة في الوجهاء ـ المثقفين المغتربين ـ كبار الأغنياء الأقباط ـ الإطاحة بالبابا كيرلس الخامس. وتنصيب بابا جديد من المؤمنين باتجاهاتهم والموالين لسياساتهم.

واستعان بطرس غالي والمجلس الملي بالاحتلال وبالخديوي ونجح هؤلاء في استصدار قرار بتعيين بطريرك آخر مكان الأنبا كيرلس الخامس.

إلا أن الأكليروس القبطي ومعه الشعب القبطي تجمعوا ومنعوا الأنبا الجديد من دخول مقر البطريركية، وكانوا يهتفون ارجع يا محروم.

وانتصرت إرادة الشعب القبطي على إرادة القوة الثالثة. وعاد الأنبا كيرلس الخامس إلى كرسي البطريركية رغم أنف الاحتلال والخديوي والمجلس الملي.

وكانت هذه التجارب مدعاة لإدراك ضرورة السيطرة بالزحف الهادئ على الإكليروس وعلى كرسى البطريركية، وليس بالانقلاب السافر عليها.

وهكذا تم دفع عدد من شباب القوة الثالثة وخاصة من خريجي الجامعات إلى الالتحاق بالأديرة طلبًا للانخراط في سلك الرهبنة، وكان هؤلاء من المعروفين بعد تمسكهم بالتراث القبطي التقليدي والمنفتحين على الثقافة الغربية والحضارة الغربية والكنائس الأوروبية، كما تم في نفس الوقت عمل عدد من الجمعيات مثل جمعية الأمة القبطية التي أصدرت الكثير من المنشورات تطالب بالحكم الذاتي للأقباط.

وكذلك تم الاهتمام بالسيطرة على أقباط المهجر في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا، ليكونوا من دعاة القوة الثالثة ومن عناصرها النشيطة التي تعمل على ربط القوة الثالثة في مصر بالكنائس الأوروبية، وتحقق لها أيضًا من خلال العمل في المهجر النفوذ السياسي والدعم المالي.

وفي سنة ١٩٥٩ انحازت عناصر تلك القوة الثالثة إلى انتخاب البابا كيرلس السادس على أساس أنه يمثل حلقة وسيطة، لأن قوتهم لم تكن تسمح بتصعيد بطريركًا من داخلهم.

وتمسك البابا كيرلس السادس بالتراث القبطي التقليدي، إلا أنه سمح للقوة الثالثة بالنفوذ إلى المجتمع القبطي عن طريق إنشاء إبرشيات جديدة يتولون إدارتها ورئاستها.

وفي سنة ١٩٧١، توفي الباب كيرلس السادس ووجدت القوة الثالثة أن الفرصة مواتية فلديهم الكثير من العناصر في الأكليروس القبطي، كما أن الظروف المحلية والدولية في ذلك الوقت كانت تسمح بذلك، وهكذا جاء البابا شنودة الثالث وأصبح بطريركًا للأقباط سنة ١٩٧١ .

في كتاب (المسيحية السياسية في مصر) للدكتور (رفيق حبيب) تعرض الدكتور رفيق حبيب لتيارات المسيحية السياسية في مصر. وقد جعل البابا شنودة أحد هذه التيارات السياسية.

ومن حيث المبدأ فمن الطبيعي أن تموج الحياة في المجتمع القبطي بالتيارات السياسية التي تموج في المجتمع عمومًا، ومن الطبيعي أن يكون للأقباط الحق في العمل السياسي مع أي من الأحزاب والاتجاهات السياسية الموجودة على الساحة، ومن حق البابا شنودة نفسه قبل أن يصبح بابا للأقباط أن يقتنع ويؤمن بما شاء من الأفكار السياسية.

نعم إننا نرى وندعو إلى انحياز المسلم والقبطي على السواء إلى المشروع الحضاري الإسلامي الوطني، ونعم نحن ندين ونرفض الانحياز إلى المشروع الحضاري الغربي سواء جاء هذا الانحياز من مسلم أو من قبطي.

أي أن موقفنا من التيارات السياسية المسيحية في مصر هو نفس موقفنا من التيارات السياسية السائدة في المجتمع المصري عمومًا بمسلميه وأقباطه، فما نقبله في الوسط الإسلامي نقبله في الوسط المسيحي والعكس صحيح تمامًا.

ولكن يجب أن ندرك هنا خصوصية هامة جداً... وهي أن الإسلام لا يعترف بسلطة رجال الدين المسلمين ولا يحتم على المسلم اتباعهم بلا قيد أو شرط، بل من حق أي مسلم أن يقبل أو يرفض اجتهاد علماء الإسلام، بل عليه أيضًا أن يجتهد هو في الدين والسياسة وكل شيء إذا كان ممتلكًا لشروط الاجتهاد طبعًا.

وبالتالي فالموقف العقائدي أو السياسي لعلماء الدين الإسلامي لا يلزم المسلم بالضرورة ولن يترتب على رفض المسلم لهذا الموقف تعرضه للحرمان الديني أو الاتهام بالكفر والمروق أو شيء من هذا القبيل.

أما في الكيان القبطي المسيحي فإنه وفقًا للعقيدة القبطية فإن القبطي ملتزم بطاعة البطريرك وإلا شعر بالإثم والحرمان.

ومن الطبيعي والحالة هذه أن يلتزم البطريرك بالتراث الكنسي التقليدي في الفصل بين السلطة الزمنية والروحية وفي التمسك باستقلال الكنيسة عن الكنائس الأوروبية ويدعم الانتماء القبطي إلى المشروع الحضاري الوطني.. والمفترض أن البابا شنودة بمجرد أن أصبح بطريركا أن يترك رؤيته السياسية جانبًا وأن يتمسك ويتصرف وفقًا

للتراث الكنسي القبطي الثابت لأنه إذا أدخل رؤاه السياسية ومارس السياسة من خلال الكنيسة لكان هذا أولا خروجًا على التراث القبطي وثانيًا جر الأقباط جميعًا الملزمين بطاعته باعتباره بطريركا لدعم مشروعه السياسي حتى لو تعارض مع رؤاهم السياسية وهنا مكمن الخطر فإذا أدركنا أن الجذور السياسية للبابا شنودة تعكس الرفض للمشروع الحضاري الوطني، وتتعاطف مع المشروع الحضاري الأوروبي وترى ضرورة التعاون مع الكنائس الأوروبية لأدركنا خطر المسألة على مصالح الوطن عمومًا وعلى المشروع الحضاري الوطني عمومًا، وعلى الأقباط والكنيسة القبطية خصوصًا.

يحكي الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه (خريف الغضب) أن السادات وممدوح سالم وزير الداخلية ١٩٧١ وغيرهما من الجهاز الحكومي كانوا يفضلون انتخاب البابا شنودة كبطريرك للكنيسة القبطية عقب موت الأنبا كيرلس السادس وأن هيكل قد عارض في ذلك وطرح أسبابه لتلك المعارضة وألمح الأستاذ هيكل في نفس الكتاب إلى احتمال استخدام الحكومة المصرية لنفوذها لترجيح كفة البابا شنوده على غيره من المرشحين للكرسي البطريركي ونحن بالطبع لا ندري إن كانت رواية هيكل صادقة أم كاذبة إلا أنه من المؤكد أن السادات كان يفضل البابا شنودة وأن علاقتهما كانت جيدة قبل وفي أوائل تولي البابا شنودة كرسي البطريركية، وهذا ما يؤكده البابا شنودة وما أكده أنور محمد على لسان البابا شنودة في كتابه (السادات والبابا).

والسؤال هنا لماذا فضل السادات وجهازه الحكومي ترشيح البابا شنودة لكرسي البطريركية؟

هل يرجع ذلك إلى أن السادات أراد بطريركًا يمارس السياسة فتستخدمه الحكومة بطريقة أو بأخرى لتمرير سياساتها؟

أم أن السادات كان يريد بطريركا من الجيل الجديد ليدعم مشروع السادات

التغـريبي حيث أن الجيل القـديم من الكهنة كان يرفض التـغريب ويتمـسك بالتراث القبطي التقليدي؟

وأيًا ما كان السبب فإن ممارسة البابا للسياسـة أمر ترفضه العقائد الكنسية وترفضه قواعد التراث القبطي الثابتة، وبالتالي فإن إقحـام البابا نفسه في المسائل السياسية أمر مرفوض.

وقد يقـول البعض وكـيف تحل المشاكل القـبطية أو المشـاكل في المجتمع الـقبطي عـمـومًـا إذا لم يتـدخل البـابا والرد هنا بسـيط، لأن تلـك المشـاكل يمكن أن يحلهـا السياسيون الأقباط الموالون منهم للحكومة أو المعارضون.

ويبقى البابا مقـتصرًا على الجوانب الروحية، لأن تدخل البابا في الأمور الـسياسية يخلق بالتأكيد أزمـة طائفية، أن البابا الذي من المفروض أن يتمـتع بالطاعة التامة لدى الأقباط لو أبدى رأيًا في مسألة أو مـشكلة أو قضية سياسية، فهـو يجبر الأقباط كلهم بالضـرورة على هـذا الرأي، حـتى لو كـان منهم من لا يرى مـثـل رأيه في القـضـايا السياسية.

التصرفات التي قام بها البابا شنودة خضعت لكثير من التقييم وخاصة من الرئيس السادات ومن الصـحفيين ومن لجـان التقصي الحـقائق بمجلس الشعـب، وأخـيرًا من المحكمة الإدارية العـليا، وكذلك من دفـاع الحكومة أمام المحكمـة الإدارية ونحن هنا سنورد كل هذا التقويمات ثم نعتمد على الثابت منها.

السـادات مثـلا في خطابه أمـام مجـلس الشعب في ١٤ مـايو ١٩٨٠ اتهم البـابا شنودة بما يلي: ـ

أن البابا شنودة يريد أن يجعل من الكنيـسة سلطة سياسية، وأن الفـتنة الطائفية من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨ سـببها البابا شنودة، وأن البـابا شنودة يحرض أقباط المهـجر على التظاهر أمام الأمم المتحدة وأمام البـيت الأبيض الأمريكي وأنه يتصل بالرئيس كارتر ليحثه على ليّ ذراع السادات وإحراج موقف السادات أمامه.

وأنه يقف وراء المنشورات التـي توزع في أمريكا عن الاضطهاد الذي يتـعرض له المسيحيـون في مصر، وكذلك المقالات والإعلانات المنشـورة في الصحف الأمريكية بهذا الصدد. أن البابا شنودة ألغى الاحتفالات بالأعياد القبطية احتجاجًا على التفكير في تطبيق الشريعة الإسلامية.

أن البابا شنـودة كان وراء دعوة المجـمع المقدس للاحتـجاج على إصـدار مجلس الشعب للـمادة الثانيـة من الدستور الخـاصة بجـعل الشريعة الإسـلاميـة هي المصدر الأسـاسي للتشـريع، ودعا النـاخبين الأقـباط إلى عـدم التصـويت بنعم على تعـديل الدستور.

أن البابا شنودة يقف وراء مخطط ليس لإثارة الأقباط فقط، ولكن لإثارة المسلمين واستفزازهم.

أن البابا شنودة هو أكبر من أضـر بالأقباط، وأنه لم يضر أحد بالأقبـاط مثلما فعل شنودة وأن هناك عددًا من الأقباط يحارب في صفوف الموارنة في لبنان.

في تقـرير لمجلس الشعب المصـري أعدته لجنة فـرعيـة مكونة من مـحمـد رشوان وكيل المجلس وعضوية كل من حافظ بدوي/ محـمد محجوب، كمال هنري أبادير، كامـل ليلة، ألبرت برسـوم سلامـة، مخـتار هاني، كـمال الشـاذلي، إبراهيم شكري، ألفت كامل، إبراهيم عوارة. جاء في التقرير:

(تأكـد للجنة أن بعض المتطرفين من القـيادات المسـيحـية وبعض المتـعصـبين من رجال الكنـيسة قـد حاولوا تضـخيم بعض الأحـداث الفردية وتصويـرها في صورة صراع ديني وأنها اضطهاد للأقباط. بل ووصل الأمـر إلى حد افتعال بعض الأحداث وإلصاق التهـمة بالمسلمين بهدف إذكاء نار الفتنة واتخـذ بعض القسس من مثل هذه الأحداث مادة للموعظة التي يلقونها في الكنائس، فتحولت بعض الكنائس إلى منابر لنشر الشائعات الكاذبة وبث روح الفرقة بين المسلمين والمسيحيين).

وتسجل اللجنة أسفها مما لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكـنيسة دأبوا على التـشكيك. وأنهم تمادوا في مسلكهـم وأوعزوا بطبع

منشـورات وتسجيـلات عن الأحـداث دونما تمحيص وأوعـزوا بنشرها فـي المجلات القبطية التي تصـدر داخل البلاد وأقاموا صلات مع بعض جهـات أجنبية ومع بعض المغـتربين المصـريين في الولايات المتـحدة وزودوا المجـلات والصـحف القبطيـة التي تصدر بالخارج بمعلومات مضللة وغير صحيحة فضلاً عن الشائعات الكاذبة).

ويضيف التـقرير (وقـد صور الطموح الـسياسي للقـيادة العليـا للكنيسـة (البابا شنودة) أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة).

في مـقـال للأسـتـاذ (طلعت يونان). وهو قـبـطي. بتـاريخ / ١٦ / ٩/ ١٩٨١ الأهرام، اتهم الأستاذ يونان البابا شنودة اتهامات مباشرة قائلاً (الفتنة الطائفية ولدت على أرض مصـر وفرضت على شعـبها يوم حاول البـعض سامحـه الله خلق الكيان الذاتي أو الاسـتقـلالي للأقـباط والنظـر إلى البطريركيـة على أنهـا رئاسـة سيـاسيـة للأقباط).

وأضاف الأسـتاذ يونان في مقـال آخر بتـاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٨١الأهرام قائلاً: (إن الحوادث الفردية التي تقع عـلى مسيحيين يتم تجـسيمها وتصويـرها على أنها مخطط اضطهاد. أما الحـوادث التي تقع من مسيحـيين على مسلمين بطريق الافتـعال فلا يتم تداولها وتظل في إطار الحوادث الفردية).

وإذا حاولنـا النظر في التقـارير والأقوال السـابقة نجد أن الـسادات قد اتهم الـبابا شنودة باتهـامات قد يقـول البعض إن السـادات متحـامل على البابا ـ حـسنًا ـ ليكن السـادات متـحامـلاً على البابا.ولكن مـاذا عن تقرير الـلجنة البرلمانيـة وهي تضم في عضويتها العـديد من الأقباط كما تضم شخصيات محـترمة وأمينة، ولا يختلف على ذلك أحد مثل المهندس إبراهيم شكري وغيره.

وقد وجـهت تلك اللجنة نفس التـهم إلى البابا شنودة، فـهل كان أعضـاء اللجنة الأقبـاط والمهندس إبراهيم شكري والدكـتور إبراهيم عـوارة متـحاملين أيضًـا على البابا؟

حسنا، فمـاذا عن كلام الأسـتاذ (طلعت يـونان) وهو قبطي وغـير مطعـون في قبطيته ولا متهم بالانحياز إلى السادات.

ألم يقل: (إن البابا شنودة يحاول خلق الكيان الذاتي الاستقلالي للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية؟)

حسناً. فلتكن كل هذه الشهادات مطعونًا في صحتها. فماذا عن حكم محكمة القضاء الإداري. التي رفضت التظلم الذي قدمه البابا شنودة وجاء في حيثيات حكمها التاريخي بتاريخ ٣ / ١/ ١٩٨٢ :

(إن البابا شنودة خيّب الآمال وتنكب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد واتخذ من الدين ستاراً يخفي أطماعًا سياسية، كل أقباط مصر براء منها وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعًا بديلاً لها على حد تعبيره بحراً من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها باذلاً قصارى جهده في دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة، وعلى غير هدى في كل أرجاء البلاد غير عابئ بوطن يأويه، ودولة تحميه وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعه عليه أقباط مصر).

وفي الحقيقة فإن هذا الحكم الذي لا يجرؤ أحد على الاختلاف حوله أو الطعن في نزاهته قد لخّص المسألة كلها وحدّد الموضوع تحديداً دقيقًا.

فأقباط مصر أبرياء من هذا السلوك الذي يسلكه البابا شنودة، والبابا شنودة هنا خارج على التراث الكنسي التقليدي وهو الرأي الذي كررناه دائمًا.

إن البابا شنودة يدفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة، وهذه بالطبع جريمة كبرى.

إن البابا شنودة يريد إغراق البلاد في بحر من الدماء وهذه تهمة أكبر.

إن للبابا شنودة أطماعًا سياسية، وهذا بالطبع مخالف للتراث الكنسي، ومخالف لحدود العقيدة المسيحية القبطية التي رسمتها لدور البطريرك.

وهكذا فإن الحقائق الثابتة التي أكدتها حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري والتي أكدتها الوقائع الثابتة تؤكد كلها أن القوة الثالثة التي نجحت بالوصول بممثليها، وخاصة البابا شنودة إلى الأكليروس المسيحي القبطي هي قوة تعادى المشروع الحضاري للأمة، وتريد إلحاق الأقباط بالمشروع الحضاري الأوروبي، ولا تحافظ على

الاستقلال التقليدي للكنيسة القبطية في مواجهة الكنائس الأوروبية، وهي تسعى لإغراق البلاد في الفتنة الطائفية لتحقيق كل هذا.

ومن الحقائق الثابتة التي لا يختلف عليها أحد:

أن البابا شنودة يكثر من لقاء سفراء الدول الأوروبية وخاصة أمريكا، وأنه كلما سافر إلى الخارج استقبله الرئيس الأمريكي، وبالطبع هذا أمر خارج عن الحدود التي ترسمها العقيدة القبطية لمهمات البطريرك، وهذا تدخل في السياسة مخالف للتراث القبطي.

أن البابا شنودة مفرط في تصريحاته السياسية والصحفية. ولم يترك قضية سياسية تخص المسلمين أو الأقباط إلا وأدلى برأيه فيها، ولعل من أهم السمات الخاصة بالبابا شنودة هو حضوره الصحفي المستمر وإكثاره من الأحاديث الصحفية بحيث أصبح أحد نجوم الصحافة الثابتة منذ ١٩٧١ وحتى اليوم.

وهذا أيضًا خروج على التقاليد القبطية والتراث القبطي والمهمات الدينية للبطريرك.

إن البابا شنودة كان وراء عقد المؤتمر القبطي في يناير ١٩٧٧ وقد طالب المؤتمر بإذاعة قبطية وجامعة قبطية، ومزيد من التمثيل القبطي في هيكل النظام السياسي، وحذر المؤتمر من تطبيق الشريعة الإسلامية، وعلينا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذي يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطي، وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩١١ وقاطع هذا المؤتمر.

أن البابا شنودة احتج بشدة على النية لتطبيق الشريعة الإسلامية واعترض على تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية، وعلينا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذي يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطي، وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩٧٧ ذلك صراحة وتحذيره من التفكير في تطبيق الشريعة الإسلام بل إن البابا شنودة يصوم احتجاجًا على ظهور النية بتطبيق بعض الأحكام الإسلامية كما أعلن إلغاء الاحتفالات الدينية احتجاجا على ذلك.

وفي الحقيقة فإن هذه النقطة تمثل قمة الاستفزاز، وتمثل أيضًا قمة الخروج على التراث القبطي والوطني. فالشريعة الإسلامية إذا كانت بالنسبة للمسلمين مظهرًا من مظاهر طاعة الله تعالى، فإنها بالنسبة للمسلم والمسيحي مظهر من مظاهر الاستقلال الوطني والتميز في الهوية والانتماء، وبالتأكيد على المشروع الحضاري الوطني ورفض المشروع الحضاري الأوروبي.

والبابا شنودة هنا يخطئ عدة أخطاء:

أولها: ـ أنه يخرج عن حدود وظيفته الدينية التي حددها التراث الكنسي ويتدخل في أمور سياسية.

وثانيها: ـ أنه يعادي المشروع الحضاري للأمة الذي يؤمن به الأقباط والمسلمون أي هو هنا خارج على الإجماع الوطني ومنحاز إلى المشروع الحضاري الغربي.

وثالثها: ـ أنه هنا خرج على الوجدان القبطي المنحاز عمومًا إلى المشروع الحضاري الإسلامي، باعتبار أن الأقباط جزء من النسيج الثقافي والحضاري الإسلامي، ومنحازون إلى الحضارة والثقافة والوطن الإسلامي، وخرج على هذا الوجدان القبطي خصوصًا في مسألة الحدود الإسلامية حيث أكد بحث أجراه المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة تحت إشراف د. أحمد المجذوب سنة ١٩٨٥ أن ٧٢٪ من الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهذه النسبة تعد إجماعًا قبطيًا على هذا التطبيق، لأنها جاءت من الأقباط برغم توجيهات البابا لهم برفض ذلك وبرغم صيامه هو شخصيًا احتجاجًا على ذلك، وبرغم موقفه الصريح والمعلن من الشريعة وموقف المجمع المقدس الذي يديره من قضية الشريعة.

أي أن هذه النسبة جاءت بالمخالفة لرأي البطريركية، وهذه نقطة هامة جدًا إذا أدركنا طبيعة المجتمع القبطي وعلاقة الشعب القبطي بالبطريركية.

أن هناك العديد من الجمعيات القبطية في داخل مصر وخارجها وكذلك هناك

تجمعات قبطية في المهجر، وخاصة في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وهناك صحفا تعبر عن هذه الاتجاهات. وهؤلاء يعلنون صراحة أن مصر ملك للمسيحيين، وأن على المسلمين أن يرحلوا منها! أو ينادون بإقامة دولة قبطية، أو يصل بهم الأمر إلى السب والقذف في حق الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم والمسلمين عمومًا.

وإذا كنا ندرك ونؤكد أن عموم الأقباط يدينون هذه الممارسات ويرفضونها، وإذا كنا ندرك أن هذه التجمعات مشبوهة الارتباطات والتمويل وأنها لا تعبر إلا عن نفسها. فإن الكثير من القرائن تقوم على دعم البابا شنودة لهذه التجمعات.

وإذا أسقطنا هذه القرائن فإن البابا شنودة على الأقل لم يقف موقف الإدانة من هذه التجمعات، ولم يظهر لها الانتقاد فضلاً عن إصدار حرمان كنسي لها.

وهذه التجمعات المشبوهة يقول عنها الأنبا غريغوريس (أن الجمعية القبطية التي تتبنى الفتنة الطائفية بين أقباط المهجر في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وضعت لها دستوراً في عدم الولاء للسفارات المصرية بالخارج، وهذا اعتداء على مبادئ الكنيسة وأن هذه الجمعيات على صلة مشبوهة مع دول وعناصر معادية لمصر، وأن لها مخططات للقيام بمظاهرات وطبع منشورات ضد مصر).

إن البابا شنودة يكثر من استقبال ودعم عناصر الإرساليات التبشيرية الأمريكية خصوصًا والأوروبية عمومًا، وهذا مخالف للتراث الكنسي المناهض للإرساليات التبشيرية، كما أن البابا يتعاون سرًا وعلنًا مع مجلس الكنائس العالمي، وهو المجلس المرتبط بالمخابرات الأمريكية وهذا أيضًا خروج على التراث الكنسي القبطي التقليدي في الاستقلال عن الكنائس الأوروبية.

إن البابا شنودة يتحالف مع العلمانيين عمومًا والشيوعيين خصوصًا، وهذا بالطبع أمر يعاكس تمامًا عقائد المسيحية عمومًا والقبطية خصوصًا، وقد ظهر هذا واضحًا في منشور البابا أثناء انتخابات نقابة الأطباء سنة ١٩٩٠ ولعل هذا التحالف المشبوه يستحق وقفة أكثر تفصيلاً.

وإذا كنا قد اعتمدنا على الأحداث الثابتة والمواقف المعلنة التي لا ينكرها أحد وعلى حيثيات حكم قضائي فإننا هنا سنورد ما جاء بتقرير مباحث أمن الدولة نقلاً عن الأستاذ أنور محمد في كتابه (السادات والبابا) مع الأخذ في الاعتبار أن رأينا في تقرير المباحث هذا، وتقارير المباحث عمومًا هي مجرد محضر تحريات أو جمع استدلالات ويخضع تقدير ما جاء فيه لرقابة القضاء.

يقول الأستاذ أنور محمد: والاتهامات التي أوردها تقرير المباحث في حق البابا شنودة أربعة هي: ـ

أولاً: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر وأن البابا شنودة كان يحث المسيحيين على إثبات الوجود المسيحي المتميز؟

ثانيًا: الحض على كراهية النظام القائم. وأنه يقوم بإيفاد الشخصيات الدينية لتعبئة الرأي العام المسيحي في الخارج ضد النظام والسلطات في مصر.

ثالثًا: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستقلال الدين لتحقيق أهداف سياسية.

رابعًا: إثارة الأقباط.

في حديث البابا شنودة إلى الأستاذ أنور محمد في كتابه. يقول البابا شنودة:

(إن رئيس مجلس الكنائس العالمي. ووفدًا من الكنائس الأمريكية ورئيس وزراء اليونان قد توسطوا لدى السلطات المصرية للإفراج عن البابا شنودة المحدد إقامته في الدير) ولا ندري إن كان هذا مجرد حرص على حقوق الإنسان أم تدخلاً في شئون مصر الداخلية؟ ولماذا لم يرفض البابا شنودة هذه الوساطات ويستنكرها خاصة أن علاقات مجلس الكنائس العالمي بالمخابرات الأمريكية أمر معروف.

وفي نفس الحديث يحكي البابا شنودة لأنور محمد في كتاب (السادات والبابا) أن كثيراً من الجامعات والمعاهد، وكذلك عمد المدن الأمريكية كانوا في استقبال البابا

وأن الجامعات والمعاهد والمدن دعته لإلقاء محاضرات، وأن الكثير من المدن الأمريكية سلمته مفاتيحها وكذلك إحدى المدن أعطته حق المواطنة. كما أنه استقبل من الرئيس الأمريكي كارتر.

ونسأل بدورنا لماذا اهتمام السياسيين الأمريكيين ومراكز الأبحاث والمعاهد والجامعات وعمد المدن بشخصية دينية قبطية من المفترض أنه وفقًا للعقيدة الكنسية القبطية أنه لا علاقة لها بالسياسة؟!

التحالف المشبوه

التحالف المشبوه

من المسئول عن أحداث الفتنة الطائفية؟!. الكتاب المحترمون من المسلمين والأقباط على السواء يقولون إنها زراعة استعمارية وأن الأصابع الإنجليزية كانت من ورائها بالأمس. والأصابع الصهيونية والأمريكية تقف اليوم من وراء تلك الأحداث.

الدكتور (وليم سليمان) قال هذا ـ ونقله عنه أيضًا (أبو سيف موسى) في كتابه (الأقباط والقومية العربية)، وجريدة (الشعب) في عدد ٤٠١٨ ـ ١٩٩٠ أشارت إلى مخطط أجنبي لإثارة الفتنة الطائفية.

والجاسوس الأمريكي التي حكمت المحكمة بإدانته وحبسه عشر سنوات وهو (اسمي يوسف) وكان قد كلف ببحث إمكانية عمل فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط، وهو بالمناسبة قبطي وأبوه يحمل الجنسية الأمريكية وكذلك شقيقه وأسرته وهم أقباط مصريون أصلاً.

البابا شنودة اتهم السادات بأنه افتعل حوادث الفتنة وقال البابا شنودة باللفظ الواحد في حواره مع أنور محمد (السادات والبابا):

إن السادات هو السبب الرئيسي للفتنة.

السادات اتهم البابا شنودة بإثارة الفتنة. وكذلك تضمن تقرير لجنة مجلس الشعب نفس الاتهام. وكذلك تضمن تقرير المباحث المشار إليه سابقاً. بل أشار حكم القضاء المصري إلى ذلك أيضًا.

ولكن الحقيقة أننا نرى أنه لم ولن تحدث فتنة طائفية في مصر بإذن الله تعالى.

وإذا كنا قد أوضحنا في بداية هذا البحث أن الحوادث التي شهدتها مصر منذ الحملة الفرنسية وحتى ١٩٧١ لم تكن حوادث طائفية. أو أنها حوادث افتعلها الفرنسيون والإنجليز ودوائر الاستعمار عمومًا. وأن مسلمي مصر وأقباطها أبرياء من الفتنة الطائفية فإننا هنا سنناقش أحداث ما بعد ١٩٧١ .

فمن خلال الرجوع إلى تقرير اللجنة البرلمانية التي تضم أقباطا ومسلمين وتضم المهندس إبراهيم شكري والدكتور عوارة والأستاذة ألفت كامل. ومن خلال شهادة الأستاذ طلعت يونان ومن خلال الرجوع إلى تحقيقات النيابة نجد أنه:

لم يحدث أي اعتداء إسلامي على أي كنيسة في مصر فمثلاً حريق كنيسة الريحان الأثرية سنة ١٩٧٢ أثبت تقرير المعمل الجنائي (وكان خبير المعمل الجنائي الذي كتب التقرير مسيحيًا)، أن سبب الحريق شمعة تركت سهوًا على مكونات خشبية وحريق دير الفاخوري في جبل إسنا عام ١٩٧٧ كان بسبب سرقة عادية، ولا توجد أي أسباب طائفية وراء الحادث، وسرقة متعلقات كنيسة دير الرسل المرقسية بقرية إطفيح مركز الصف ثبت من التحقيق القضائي أن كاهن الكنيسة أرسلها بنفسه لبعض المسيحيين لإثارة نعرات طائفية.

لم تشهد مصر أي حوادث طائفية فقضية التوفيقية مركز سمالوط جنايات ٩٣ لسنة ١٩٧٨ كانت مجرد قضية ثأر شخصي، وقد تدخل الأنبا إيفانتوس أسقف سمالوط، وتم الصلح بين العائلتين المتخاصمتين إلا أنه من العجيب أن رئاسة الكنيسة القبطية وجهت اللوم للأسقف القبطي ورفضت هذا الصلح!!

حوادث ما يسمى باختطاف الفتيات القبطيات ثبت من التحقيق القضائي والبرلماني أنها جميعًا حالات حب تنتهي بالزواج بين قبطية ومسلم، ولم يحدث فيها إكراه أو اغتصاب، وذلك بشهادة المجلس الملي القبطي.

يقول الأستاذ (طلعت يونان) في مقال بالأهرام ٢٣/ ٩/ ١٩٨١ إن الحوادث التي

تقع للمسيحيين يتم تجسيمها للمبالغة فيها، وإنها مجرد حوادث فردية وليست طائفية، ويضيف الأستاذ طلعت يونان إن رئاسة الكنيسة تفتعل الحوادث بهدف الزعم باضطهاد الأقباط، مثل حادث حريق أحد المنازل بالخانكة عام ١٩٧٨ التي ثبت من التحقيق القضائي فيها أن الرئاسة الدينية القبطية افتعلتها.

وأنه وصل الأمر بالقيادة الدينية القبطية أنها أبلغت رسميًا عن حادث مفتعل لعريّف قبطي بالقوات المسلحة زعمت أنه سجن في غرفة مظلمة ويتم تعذيبه لاعتناق الإسلام، ثم أثبت التحقيق أن المذكور مسجون، ومن ذوي السوابق في القوات المسلحة.

ويستمر الأستاذ طلعت يونان في شهادته وهو قبطي بأن التقارير تشير أيضًا إلى عشرات الحوادث التي ثبت فيها اعتداء المسيحيين على المسلمين. وهي قضايا قتل وضرب وقضايا أخلاقية، ولم يزعم المسلمون أنها طائفية ولم يتحدث عنها أحد.

يقول تقرير لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب أن حادثة الخانكة سنة ١٩٧٢ كان مفتعلاً من البطريرك الجديد شنودة كنوع من اختبار صلاة النظام لفرض بعض المطالب عليه، وأن الكنيسة المزعومة التي حدث الخلاف حولها لم تكن كنيسة أصلاً.

اتهم نقيب الصحفيين الأسبق الأستاذ (عبد العزيز الشوربجي) أن السادات ووزير الداخلية افتعلوا أحداث الزاوية الحمراء سنة ١٩٨١، وأن الحادثة لم تكن لها علاقة بالطائفية.

في حوادث أبي قرقاص والمنيا الأخيرة وغيرها نجد أن المشكلة تبدأ وتثور من خلال اتهامات أخلاقية معينة وبسبب التركيبة النفسية والاجتماعية للصعيد والريف عمومًا، فإن الناس تستثار من الجرائم الأخلاقية، وتصب غضبها على مرتكب هذه الجرائم سواء كان مسلمًا أو مسيحيًا.

وإذا كانت هذه الحوادث قد وقعت على مسيحيين فإن غيرها قد وقع على مسلمين مثل حرائق أندية الفيديو مثلاً، وبصرف النظر عن رأينا في مثل هذه

الأحداث إلا أنها أحداث غير طائفية.

إذًا فليس هناك أحداث طائفية بل حوادث أخلاقية تقع على مسلمين أو مسيحيين أو أنها أحداث شخصية وعائلية أو أنها حوادث مفتعلة في إطار الصراع السياسي بين البابا والسادات أو بين السادات والمعارضة أو حوادث يتم تضخيمها لأسباب معينة.

وتضخيم الأحداث وصبغها بالصبغة الطائفية هدف استعماري قديم. ومصر البريئة من الطائفية والتعصب تتربص بها القوى الاستعمارية وهؤلاء يستخدمون أدواتهم المحلية من العلمانيين والشيوعيين فنجد الصحافة والإعلام العلماني عمومًا والشيوعي خصوصًا يلتقط حادثة فردية هنا أو هناك ويحاولون تجسيمها وتضخيمها، وإخراج حوادثها عن إطارها الطبيعي وصبغها بالطائفية، وذلك لتحقيق عدة أهداف.

أولاً: ـ

تمزيق النسيج الوطني خدمة للاستعمار والصهيونية ومن المعروف أن العلمانيين والشيوعيين ذووا صلات مشبوهة بهذه الدوائر، فمثلاً (فرج على فودة) هو " زبون " دائم على موائد السفير الإسرائيلي ولا يخفي فرج فودة إعجابه بالحضارة الغربية والسياسة الأمريكية بالتحديد.

والشيوعيون من ناحيتهم معروفون بصلاتهم بإسرائيل وإنجلترا وأمريكا، وقد كشف هذه الصلة وتحدث عنها كل من المستشار (طارق البشري) في كتابه:

(الحركة السياسية في مصر / ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ـ دار الشروق ـ والأستاذ الدكتور (رءوف عباس) أستاذ التاريخ في جماعة القاهرة في كتابه (أوراق هنري كورييل) بل من المعروف أن الحركة الشيوعية في مصر نشأت أصلاً على يد المخابرات الإنجليزية واليهود في مصر.

ثانياً: ـ

تحقيق نوع من التخويف، وبالتالي العزلة في قطاع الأقباط ليسهل بعد ذلك استخدامهم لصالح السياسة الاستعمارية وهو ما لن يحدث بإذن الله.

ثالثًا: ـ

إن العلمانيين والشيوعيين يريدون بتضخيم هذه الحوادث وافتعالها اتخاذها ذريعة على المشروع الحضاري الإسلامي والحركة الإسلامية، وتحريض النظام على ضربها، وإيجاد المبرر لحرمانها من التواجد القانوني والسياسي الرسمي على أساس أن السماح لها بالتواجد القانوني يثير الحساسية القبطية.

وهذا طبعًا غير صحيح فالأقباط في عمومهم هم أحرص الناس على المشروع الحضاري الإسلامي.

وفي الحقيقة فإن هذا سلوك علماني وشيوعي تقليدي، بل إن الشيوعيين كانوا وراء المنشور المزعوم والمنسوب للبابا، والذي ظهر سنة ١٩٧٢، وكان بالمنشور كلام خطير كفيل بإغراق البلاد في بحر من الدم لولا الوعي الإسلامي الفذ.

المشروع العلماني والشيوعي بطبيعته مشروع يعادي الدين الإسلامي والمسيحي معًا، وهو مشروع يعادي المشروع الوطني وينحاز للمشروع الحضاري الأوروبي، ومن الطبيعي أن المسلم المتدين والقبطي المتدين يرفضان المشروع العلماني، والمفروض أن الكنيسة ضد الإلحاد بالطبع.

ولكن العجيب أن يحدث التحالف بين البابا شنودة وبين العلمانيين عمومًا والشيوعيين خصوصًا، بل وأصبح البابا شنودة نجمًا ساطعًا في صحف اليسار، وأصبحت الكتابة عنه والإشادة به والتغزل في شخصيته أمرًا معلومًا.

وقد يقول قائل إن هذا ليس ذنب البابا شنودة وإن هذا التحالف من جانب واحد أي من جانب الشيوعيين والعلمانيين فقط. أو إن هؤلاء يحاولون استخدام الورقة القبطية في صراعهم السياسي.

ولكن الوقائع تؤكد أن التحالف قائم بين الطرفين بل إن البابا شنودة مثلاً ينشر

بيانًا رسميًا في جريدة (وطني) يناشد فيه الأطباء الأقباط بإعطاء أصواتهم في انتخابات نقابة الأطباء لصالح القائمة الشيوعية (إبريل ١٩٩٠).

وبديهي أن هذا التحالف مشبوه ـ وهو أمر يخرج بالبابا عن نطاق دوره الديني وهو أيضًا أمر مخالف للعقيدة القبطية ومخالف للتراث الكنسي القبطي ومخالف أيضًا للمشروع الحضاري للأمة بمسلميها وأقباطها.

ويبقى التفسير الوحيد لهذا التحالف المريب والمشبوه، أن البابا شنودة أصلاً منحاز إلى المشروع الحضاري الغربي ومعاد للمشروع الحضاري الوطني، وأنه يتفق مع العلمانيين والشيوعيين في ذلك.

وهذا سبب التحالف وينسي البابا شنودة أنه الآن ليس ممثلاً لشخصه ولا لرؤيته السياسية الخاصة وأن عليه ألا يضحي بالتراث الكنسي وبعقائد الكنيسة ومصالحها وبوجدان الأقباط في سبيل رؤيته السياسية الشخصية.

الفتنة الطائفية زراعة استعمارية

الفتنة الطائفية زراعة استعمارية

لم تعرف بلادنا طوال حكم الإسلام أي شكل من أشكال النزاع الطائفي، بل إنه في لحظات وفترات الحكم الاستبدادي كان الظلم يقع على المسلمين والأقباط سواء بسواء. أي أن التجاوزات التي مارسها بعض الحكام المستبدين لم تكن ذات طابع طائفي - ولعل روح الحضارة الإسلامية المتسامحة كانت أقوى في هذا الصدد من أن يتجاوزها حتى الحكام المستبدون.

ولم تشهد بلادنا ما يعرف بالنزاع الطائفي إلا مع ظهور الاستعمار في المنطقة، بل وبتحريض وتخطيط استعماري مباشر.

بل إن بلدًا مثل لبنان تضم الكثير من الطوائف الإسلامية والمسيحية على اختلاف مذاهبها - ظلت تعيش في وئام طوال الحكم الإسلامى - ولم تبدأ تعرف الفتن الطائفية إلا مع ظهور الاستعمار.

ففي إطار الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ في لبنان قام الإنجليز برسم المؤامرات والدسائس التي أدت إلى حدوث مذابح طائفية استهدفت نصارى لبنان بالتحديد سنة ١٨٦٠ فيما يعرف باسم طوشة النصارى.

والعجيب هنا أن الذي قام بحماية النصارى في لبنان هو الأمير عبد القادر الجزائري وذلك أثناء تواجده بالمنفي في دمشق. وذلك انطلاقا من مسئوليته الإسلامية. برغم أنه شخصيًا قد عانى وشعبه الجزائري من المذابح والقهر والنهب على يد الفرنسيين.

ولأن الأمير عبد القادر الجزائري كان زعيما إسلاميًا، فإنه تجاوز ذلك كله

وتصرف بمنطق الإسلام الذي يدعو إلى نجدة الضعيف وعدم أخذ أحد بجريرة الآخرين ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾، ﴿ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾.

وفي مصر بالتحديد لم تعرف قط النزاعات الطائفية طوال تاريخها وعاش المسلمون والأقباط في إطار التعاون والتآخي بل وجمع بينهم خصوصية أخرى هامة، وهي أن الأقباط جزء من النسيج الحضاري والثقافي للأمة الإسلامية لدرجة أن الأزهر كان به رواق خاص بالأقباط يتعلمون فيه مبادئ الحضارة الإسلامية وعلوم الفقه واللغة بل ومن الأقباط من نبغ في علوم الفقه واللغة مثل أولاد العسال.

ولم تعرف مصر الحوادث الطائفية إلا بعد ظهور الاستعمار وقد استهدف الاستعمار زرع أنماط السلوك الطائفي والفكر الطائفي والنزاع الطائفي. لتحقيق عدة أهداف:

أولا: التشويش على حركة الكفاح الوطني الإسلامي ضد الاستعمار والتي من المفترض أنها تضم الأقباط في إطار الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن وبذلك يحقق الاستعمار هدفه في اتهام تلك الحركة بالطائفية والتعصب. ويجعلها في حالة دفاع عن النفس وفي نفس الوقت يعزلها ويعزل عنها الأقباط.

ثانيًا: هو محاولة جر الأقباط إلى صفوف الاستعمار على قاعدة وحدة الدين المسيحي بينهما، وبالتالي يقول الأقباط بخدمة مشروعه الاستعماري ثقافيًا وعسكريًا وسياسيًا.

وفي الحقيقة فإن محاولة استقطاب الأقباط ككيان اجتماعي بالكامل لصالح المشروع الحضاري الاستعماري الغربي كان ولا يزال هدفًا استعماريًا ثانيًا.

وصحيح أن الاستعمار يستهدف لاستقطاب مجموعات من الشعب، ومن القطاعات الاجتماعية والثقافية والطبقية المختلفة لصالح مشروعه الحضاري، ولكن يظل هذا الأمر محصورًا في نطاق معين ضاق أم اتسع.. أما محاولة استقطاب كيان

اجتماعي كامل مثل الأقباط فهنا مكمن الخطر، لأن معنى هذا تمزيق النسيج الوطني تمامًا، وإلحاق أكبر الأذى بالمشروع الحضاري الوطني.

والاستعمار يحاول نفس الشيء مثلاً في قطاع المرأة. أي أن الاستعمار يحاول إلحاق التغريب بمجموعات اجتماعية كاملة، ولعل هذا ما يجعل قضيتي المرأة والأقليات من أخطر ما يواجهه المشروع الحضاري الوطني.

ودعاة التغريب وهؤلاء المثقفون المرتبطون بالاستعمار يملأون الدنيا ضجيجًا حول ما يسمى بأحداث الفتنة الطائفية وهم يخدمون مخطط الاستعمار في إثارة تلك القضايا والطنطنة حولها، ويلتقطون من أحداث التاريخ القريب والبعيد ما يظنونه يؤكد ظنونهم وأراجيفهم.

وفي الحقيقة فإن مناقشة كل الأحداث التي يوردونها تثبت وبما لا يدع مجالاً للشك أنها إما أصلاً أحداث غير طائفية وإما أنها أحداث دبرتها أصابع الاستعمار ويتحدث هؤلاء عادة عن عدد من الحوادث مثل اعتداء الشعب على بعض الأقباط في إطار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ١٧٩٨ ـ ١٨٠١، أو أحداث العنف التي وجهت ضد الأقباط في إطار الثورة العرابية، أو عملية اغتيال بطرس غالي ١٩١٠، أو أحداث الاحتكاك في الزاوية الحمراء ١٩٨١، أو أحداث " أبو قرقاص " والمنيا الأخيرة.

وإذا ناقشنا تلك الحوادث وجدنا أن العنف الشعبي إبان الكفاح ضد الحملة الفرنسية قد توجه ضد كل المتعاونين مع الاحتلال الفرنسي سواء كان مسلمًا أو قبطيًا تركيًا أو مملوكيًا مصريًا أو غير مصري. وأنه لو استثنى الثوار الأقباط المتعاونين مع الاحتلال لكان هذا سلوكًا طائفيًا. بل وتعرض محافظ القاهرة المسلم نفسه لعقاب الثوار.

وفي إطار الثورة العرابية حدثت عمليات عنف ثوري ضد المرابين الأجانب والمصريين وطالت الأقباط بالطبع. ولكن هذا العنف كان موجهًا لجهاز النهب والنفوذ الأجنبي ـ سواء كان يمارسه مسلم أو قبطي.

بل إن كثيراً من المسلمين وخاصة من المرتبطين بالأسرة الخديوية وجهاز الحكم الموالي للخديوي توفيق وبعض أمراء البيت الخديوي تعرض كل هؤلاء لحوادث العنف الثوري. وتعرض بالطبع الأجانب الذين يعملون في الربا والتجارة وكذلك الأقباط المرتبطون بالأجانب أو يعملون معهم في الربا ـ ولو استثنى الثوار هؤلاء الأقباط من العقاب بسبب قبطيتهم لكان هذا سلوكًا طائفيا.

أما حادثة اغتيال بطرس غالي فقد كانت لأسباب سياسية محضة ذلك أن بطرس غالي كان من كبار عملاء الاحتلال. بل إنه كان يعمل جاسوسًا في الثورة العرابية لصالح الإنجليز وهو الذي رأس محكمة دنشواي. كما أنه هو الذي أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية. وهو الذي وقع اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت يد الإنجليز في السودان. وهو أخيراً الذي يخطط ويرسم لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عامًا أخرى.

وقد وجدت الحركة الوطنية المصرية أنه لا سبيل إلى إيقاف هذا المشروع إلا باغتيال بطرس غالي فنفذ إبراهيم الورداني أحد العناصر النشيطة في الحزب الوطني، هذا الاغتيال بعد الاتفاق مع محمد فريد زعيم الحزب الوطني وقد أوضح الورداني بشجاعة أسباب هذا الاغتيال بوضوح. وكانت أسبابًا يكفي منها سبب واحد لإعدام بطرس غالي.

على كل حال فإن من الأقباط من دافع عن الورداني وأقر بأن العمل عمل سياسي محض. وقد ذكرنا ذلك في جزء سابق.

إذن فهذه الحوادث كلها حوادث غير طائفية بالمرة، بل إنها لو لم تتم لكان مدعاة لاتهام الثوار أو الحركة الوطنية بالطائفية أو الخوف من الاتهام بالتعصب الدينى والطائفية، وهو الخوف الذي لو كان موجوداً لعكس بالضرورة تفكيراً طائفيًا.

أما حوادث مثل مذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢، فقد أجمعت كل المصادر والوثائق والشخصيات مثل عرابي وبلنت والرافعي وغيرهم أنها مذبحة دبرها القنصل الإنجليزي مستر كوكسن في الإسكندرية للتمهيد للغزو العسكري الإنجليزي. وإذًا فهي صناعة استعمارية.

وكذلك أحداث ١٩١١ حيث استغل الإنجليز وعملاؤهم حداثة اغتيال بطرس غالي في الترويج للسلوك الطائفي والفكر الطائفي ـ وقام بعض عملاء الاحتلال من الأقباط بعقد ما يسمى بالمؤتمر القبطي، وهو المؤتمر الذي رفضه البطريرك القبطي وهاجمه عموم الأقباط.

وكان الإنجليز قد استهدفوا ذلك الأمر، لأنهم أدركوا أن الحركة الوطنية المصرية أصبحت من القوة بحيث إن فجر الثورة أصبح وشيكًا، وأن الكفاح الشعبي المصري لم يعد قابلاً للتصفية بالوسائل البوليسية.

وكان لا بد من عمل مجموعة من التكتيكات الاستعمارية لتطويق المد الوطني وكان من أحط هذه التكتيكات هو افتعال الفتن الطائفية.

أما أحداث الخانكة ١٩٧٢ أو الزاوية الحمراء ١٩٨١ وأحداث " أبو قرقاص " والمنيا ١٩٩٠، فإن د. وليم سليمان يتهم الأصابع الصهيونية بأنها وراءها. وجريدة (الشعب) مثلا أشارت إلى وجود مخطط أجنبي لزرع الفتنة الطائفية في مصر، وذلك في إطار تعليقها على أحداث " أبو قرقاص " والمنيا ١٩٩٠.

أما البابا شنودة وآخرون فإنهم يتهمون السادات بافتعال حوادث الفتنة الطائفية .

أما السادات وجهازه الحكومي فقد اتهم البابا شنودة بافتعال هذه الحوادث ومحاولة مضايقته بها في زيارته لأمريكا، وكذلك تحريض أقباط المهجر للتظاهر ضد السادات ونشر الإعلانات التي تحرجه في أمريكا إبان زيارته لها.

وعلى كل حال فلم يتهم أحد الشعب المسلم أو القبطي بتلك الحوادث المريبة.

من الأمور المثيرة للالتفات والانتباه والتي تثبت المخطط الاستعماري في مسألة الفتنة الطائفية أنه في عام ١٩٧٢ سرت شائعة قوية جدًا بأن البابا شنودة قد عقد مؤتمرًا سريًا في مارس ١٩٧٢ بالإسكندرية، وأنه قرر تنفيذ خطة قذرة بقتل الأطفال المسلمين، وتعقيم الرجال، ودعوة المسيحيين للإنجاب الكثير، وأنه نبه على الأطباء

المسيحيين بذلك، وأنه طلب من أصحاب العمارات المسيحيين عدم تأجير الشقق للمسلمين، وكذلك طالب المسيحيين بعدم التعامل إلا مع التجار المسيحيين والتخطيط لإقامة دولة قبطية في الصعيد وغيرها من الأمور الخطيرة..

وبالطبع أنكر البابا شنودة هذا المنشور في حواره مع الأستاذ أنور محمد في كتاب (السادات والبابا)، وبالطبع نحن نصدق البابا شنودة في هذا التكذيب.

ولكن الخطير في المسألة أن البابا شنودة حكى للأستاذ أنور محمد في هذا الصدد أن السيد (ممدوح سالم) وزير الداخلية، والدكتور (عبد القادر حاتم) وزير الإعلام قد أكدا له أن الشيوعيين وراء هذا المنشور، وأن البابا لم ينف ذلك أو يستبعده.

وإذا كانت الصلات المشبوهة للشيوعيين في مصر بالدوائر الصهيونية والإنجليزية والأمريكية من الأمور المعروفة والتي أكدها وكشفها كل من د. (رءوف عباس) في كتابه (أوراق هنري كوريل) دار سينا للنشر ١٩٨٩، وكذلك الأستاذ طارق البشري (الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) دار الشروق.

ولم يجرؤ شيوعي واحد على إنكار هذه الصلات التي كشفها أستاذ جامعي مثل د. (رءوف عباس) ومستشار قانوني في مجلس الدولة مثل الأستاذ (طارق البشري).

إذا وضعنا هذين الأمرين جنبًا إلى جنب ـ لأدركنا أن الأصابع الصهيونية والأمريكية تقف من وراء الفتنة الطائفية، فهذا المنشور الذي روّج له الشيوعيون كان يستهدف بالطبع إحداث فتنة طائفية في مصر، ولا شك أنه كانت له آثاره القريبة والبعيدة على هذا المستوى نظرًا لما تضمنه من استفزاز كبير وأمور خطيرة.

وإذا لاحظنا أن جريدة (الأهالي) دأبت في الفترة المتزامنة مع أحداث المنيا وأبي قرقاص والفيوم على نشر مجموعة من الأكاذيب حول حرق المسيحيين أحياء ـ أو قيام البعض بطرد المسيحيين من مناطق السكن وشققهم إلى المناطق أخرى. والتفكير

في إقامة أحياء خاصة بالمسيحيين وغيرها من الأكاذيب ـ لكان كل هذا دليلاً واضحًا على أن الأصابع الصهيونيـة والأمريكية تقف خلف زرع الفكر والسلوك الطائفي في مصر.

كل هذا طبيعي ومفهوم ولكن ـ في الحقيقـة من غير المفهوم هو التحالف بين البابا شنودة والشيوعيين!! والذي أصبح من الأمور المعلنة والمعروفة في الأوساط السياسية والصحفية، بل والأمنية ولا حول ولا قوة إلا بالله.

التكفير الكنسي

التكفير الكنسي

في الواقع الإسلامي المعاصر ـ هناك تيار تكفيري، يكفر الحاكم أو المؤسسات أو المجتمع لسبب أو لآخر، وهو تيار نشأ وانتهى دون أن يؤثر على مجمل الفكر الإسلامي المعاصر، وكان تيارا صغيراً ومعزولا ومرفوضًا من كل اتجاهات الحركة الإسلامية المعارضة فضلاً عن الأزهر وبالطبع فإن من المعروف أن أحدا في الإسلام لا يملك العصمة سوى رسول الله ﷺ وأن كل الناس والعلماء والمفكرين يؤخذ من كلامهم ويرد، وبالتالي فإن تيار التكفير في الواقع الإسلامي لم يمثل شيئًا خطيراً ولا جوهريًا، لأنه بداية يعبر عن فكر أفراد ليسوا معصومين ولا يلزم أحد بطاعتهم أو تقليدهم، فضلا عن أنه تيار لم يكن يمثل اتجاها تاريخًا معروفًا كالإخوان المسلمين أو حتى اتجاهًا فرض على الواقع كالجهاد مثلا، وبالإضافة إلى أن تلك الاتجاهات رفضت هذا الفكر وقاومته فكريًا وعمليًا، والكثير من العلماء والأزهر ذاته رفض هذا الفكر وبالتالي فهو لا يمكن أن يؤخذ كتيار رئيسى أو رسمي أو حتى ذي ثقل تاريخي أو واقعي.

ونفس الشيء ينطبق على تيار في المسيحية في مصر هو تيار الأب دانيال الذي يعمل في محافظة المنيا، ويقول عنه رفيق حبيب في كتابه المسيحية السياسية في مصر (إنه تيار يتميز بالحساسية الشديدة تجاه كل من لا يتفق معه، وإن تعريفه للمؤمن يخرج من دائرة الإيمان كل التيارات الفكرية المسيحية، ولا يبقى في هذه الدائرة إلا التيار الذي يمثله).

وهذا التيار الذي يمثل تيار التكفير في الواقع المسيحي، لا يمثل الكنيسة بل هو خروج عليها ـ اللهم إلا في حدود كون الأب دانيال أحد رجال الدين المسيحيين الأرثوذكس وله بالتالي أتباعه.

وهذا التيار لا يعنينا كما لم يعنينا تيار التكفير الإسلامي لأنه يمثل رؤية محدودة ولكن ما يعنينا حقًا، هو أن قيادة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية تقوم بدور التكفير والحرمان لمن يتفق معها في الرأي والمسألة هنا أخطر من أن تمر، فلو كان هذا السلوك من الأزهر مثلا أو من أي مؤسسة دينية إسلامية رسمية لقلنا إنه اتجاه خطير رغم أن المسألة في الإسلام أقل حدة حيث أن أحدا لا يشعر بالإثم أو الحرمان من رحمة الله إذا اختلف مع الأزهر، لأنه يعرف القاعدة الإسلامية التي تقول إنه لا الأزهر ولا العلماء ولا أحد معصوم من الخطأ وبالتالي يمكن الاختلاف مع الأزهر والعلماء دون أن يزعم هؤلاء أنهم ظل الله على الأرض أو أن من يختلف معهم يكون كافرا، أما المسألة في التراث الكنسي فهي خطيرة ونحن نحترم عقائدهم ولأن مخالفة الأنبا هي مخالفة للرب والطرد من الكنيسة يعني الحرمان من ملكوت السماء، وبالتالي فإن الكنيسة المصرية بالذات ظلت تعمل وفق تقاليدها الراسخة في عدم تدخل البابا في الشئون السياسية والحياتية والمجتمعية للأقباط وأن يظل دوره قاصر على الجوانب الدينية المحبة، ولكن مع البابا شنودة اختلف الأمر وهذا يدخل الأقباط في دوامة خطيرة حيث عليهم أن يلتزموا سياسيًا بآراء البابا وإلا وقعوا في الإثم وهو ما يفضي عمليًا إلى تكريس الطائفية بأبشع صورها.

ولدينا هنا نموذج الأستاذ جمال أسعد مثلا الذي كتب تجربته السياسية مع البابا في مقال لجريدة الشعب عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ تحت عنوان لا يجوز للبابا أن يتدخل في حرية العمل الحزبي ونص المقالة كالتالي: ـ

الذي حدث ليس قصة من نسيج الخيال بل هي واقعة حدثت بالفعل وهي ليست حكاية من حكايات العصور الوسطى التي كانت تتحكم أثناءها الكنيسة في البشر وفي السلطة وفي الدين وفي الدنيا وفي الآخرة، من خلال صكوك الغفران فهذه حكايات دخلت متاحف التاريخ وأغوار الزمن ولكن من الواضح أن حكايات التاريخ التي اندثرت ظهرت من جديد ودبت فيها الحياة مرة أخرى في الإسكندرية يوم الخميس / ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٢.

وقبل أن أستطرد في سرد تلك الواقعة الكارثة أريد أن أوضح بعض الأمور لعلها تفيد في طرح حقيقة هذه الواقعة المخزية.

فقد قمت بفتح حوار مع الصديق عادل حسين حول هموم الوطن فيما يخص المشاكل الطائفية. وذلك على صفحات (الشعب) وكان من أهم ما طرحت من قضايا قضية تمثيل البابا سياسيًا للأقباط من حيث إشكالية عزلتهم عن العمل العام حاليًا.

ومن جهة أخرى لأن هذه القضية في مضمونها تمثل خطوة بل خطوات ارتدادية في مسألة الوحدة الوطنية. وما كان بعد ذلك إلا أن الكنيسة ممثلة في البابا والأساقفة لم يقبلوا ذلك الطرح خاصة إنه طرح في جريدة (الشعب)، كما أنهم غير متصورين أن هناك شخصًا يمكن أن يكون له الحق في الحديث عن أي شيء يمس البابا كما يتصورون.

وهنا نقول أولاً: إن (الشعب) هي الجريدة التي تفتح لي أحضانها دون غيرها من الجرائد الحزبية كما أن حديثي لا يمس البابا ولا توجد أي نية للمواجهة حيث أني أمارس حقي السياسي في التعبير عن قضايا سياسية - حتى ولو كانت الكنيسة طرفا فيها - حيث إن الكنيسة جزء من المجتمع، فتلك الممارسة من حقي ومن حق غيري دون حجر أو تدخل من أحد أيا كان هذا (الأحد) ثم نعود بعد ذلك للواقعة الكارثة.

كان يوم الخميس - الموعود - موعدا لعقد مؤتمر للوحدة الوطنية بالمركز الإسلامي نظمته لجنة الشئون الدينية بحزب التجمع، تلك اللجنة التي أشارك في عضويتها فذهبت إلى الإسكندرية حيث أني أحد المتحدثين في الندوة مع رئيس الحزب وبعض الزملاء، وبعد وصولي أبلغني أحد قيادات حزب التجمع بالإسكندرية أن الكنيسة أبلغته أن المندوب البابوي الذي سيحضر المؤتمر - ممثلا للبابا شنودة - لن يحضر بعد أن علمت الكنيسة أنك أحد المتحدثين.

وقال إنه قام بمحاولات مستميتة لإقناع الكنيسة قائلا: إنني أحضر المؤتمر قادمًا من

أسـيـوط على بعـد ٦٠٠ ك، وإنه لا يمكـن منعي ويمكن أن أحـضـر دون أن أتحـدث وطلب مني عدم الحديث.

سمعت هذا فـذهلت وصعقت من هول ما سـمعت وذكرت للعضـو القيادي في حزب التجمع أنني لا أصدق وقلت له أنه عـضو حزب وآخذ أية تعليمات من رئيس الحزب لا من الكنيسة، فأصر علـى رأيه الذي اتفق عليه مع الكنيسة فقلت: إذا رئيس الحزب طلب ذلك التـزم ثم هناك حساب داخل الحزب على من الذي يـقود الحزب. هل قيادة الحزب أم قيادة الكنيسة؟.

وهل من حق البـابا أن يصـدر أوامـره لجمـال أسـعـد أو للحـزب بأن يمنعني من الحديث في مؤتمر يقيمه الحزب وتدعي له الكنيسة؟.

وطال الحـوار حـول ذلك وأنا لا أصـدق أن الأمـور تصـل إلى هذا الوضع وأن يتصرف الـبابا مثل هذا التصـرف ويتدخل في الشئون الداخليـة للحزب، فطلبت أن أقابل ممثل البابا لعل أن يكون الأمر فيه لبس لأن في هذا إساءة للكنيسة.

ثم حضـر القمص ـ مندوب البابا ـ ومـعه عضو مـجلس ملي الإسكندرية وطلب عـضو الحـزب الجلوس جـانبًـا مع الكاهن ورئيس الحـزب وبعض قـيادات الحـزب الحاضرين. ثم طلبوني وذهبت وقال لي الكاهن: أنت جمال أسعد؟.

قلت نعم: قال: أنا لـم أرك من قبل ولـم أقرأ مقالاتك، ولكن صدرت أوامر قداسة البـابا شنودة الثـالث على لسـان نيافـة الأنبـا بنيامين بـانسحـابنا من المؤتمر في حـالة وجودك، فقلت له: شكرًا، لكن على حد علمي أن الكنيـسة لم تأخذ قرارًا بحرماني، فقـال: ولكن حـرمتني أنا من أن أحـضر مـعك المؤتمر حيث قـيل لي أنك تسيء إلى قداسـة البابا في مـقالاتك، فـقلت أرجوك يا أبانا، هذا الحـديث ليس وقتـه الآن فأنا عضو في حزب التجمع، والآن أنا في أحد مؤتمرات الحزب والآن يجلس معنا رئيس الحزب، فـما تفعله الآن يسيء إلى الكـنيسة وإلى البـابا كما يسيء أيضًـا إلى الحزب ورئيسه، وأضفت قائلا أتريد أن تحاكـمني كنسيًا دون ذنب داخل الحزب الذي أنتمي إليـه، فأصـر على موقـفه وبعـد رجاء من عـضو المجلس الملي وافق علـى أن أتحدث بشرط أن أعطيه الورقة التي سأتحدث منها لكي يوافق عليها فقلت: (بسخرية) لأني

لا أتصور مثل هذا الموقف المخزي. أنا لا أكتب كلماتي التي ألقيها في المؤتمرات أو الندوات فإذا كنت تريدني أقول شيئًا قل لي (وضحكت وشر البلية ما يضحك) فقال: إذا تحدثت فلا بد أن تقف وتعلن خضوعك الكامل لقداسة البابا وخضوعك للكنيسة.

وعند ذلك قام رئيس الحزب ومن معه حيث كان يحضر ذلك الحديث الكارثة المفزعة، وبعدها أصر القمص، وأخذ يناقش لماذا لا تعلن خضوعك لقداسة البابا.

فقلت: لأن ما تطلبه ليس من حقك ولا من حق البابا، ليس من حقكما أن تصدرا أوامر لي لأنها غير كنسية إطلاقًا. كما أن إعلاني هذا كيف يتم في مؤتمر جماهيري سياسي حزبي لا علاقة له بالكنيسة ولا بالبابا ولا بخضوعي هذا.. فأصر على الانسحاب فتركته ونزلت إلى المؤتمر ثم نزل القمص على المؤتمر وجلس بجواري.

وبدأ المؤتمر وفوجئت بأن العضو القيادي الذي يقدم المؤتمر والذي شارك قبل ذلك في الحوار يصر على عدم إدراج اسمي ضمن المتحدثين فأعلمت رئيس الحزب بذلك والذي أصر على أن أتحدث لأن هذا غير مقبول ومرفوض، فما كان من مقدم المؤتمر إلا أنه أعطى الكلمة للمقص وأعلن في الميكروفون أن هناك استدعاء لذلك القمص وخرجت حتى تكون هناك فرصة لكي أتحدث بعيدا عن حضور الكنيسة التي أصرت على عدم مشاركتي في الحديث في مؤتمر الحزب الذي أنا عضو فيه.

وإلى هنا انتهت الواقعة ولكن لم ولن تنتهي آثارها ونتائجها الوخيمة، فلا أتصور وأعتقد أن كل المؤمنين بحق التعبير والمؤمنين بحرية الكلمة لا يتصورون معي ما حدث، فهل عادت (ويا للخجل) محاكم التفتيش مرة أخرى؟ وهل من حق الكنيسة أو من حق البابا شنودة أن يتعقبني داخل الحزب الذي أنتمي إليه لكي يثبت لي ولغيري أنه الزعيم والممثل السياسي وغير السياسي للأقباط مهما فعلت وبالتأكيد كون أن الأمور تصل إلى هذا الحد حيث تتدخل الكنيسة في شئون أحد الأحزاب، ولا شك أن هذا التطور يعد خطرًا شديدًا جدًا.

وهل معنى هذا أن الأقباط ليس من حقهم أن يتحدثوا في شئون كنيستهم حتى ولو في المجال السياسي الذي أعمل فيه؟ وهل وصلت درجة الزعامة (والكارزمية)

لدى البابا إلى هذه الدرجة؟ نعم أعلم ويعلم غيري أنه لا يستطيع أن يرى أي قيادة داخل الكنيسة؟ فهل وصل الحد إلى أنه لا يستطيع أن يسمع رأيًا من أحد الأقباط حتى ولو لم يعجبه؟ وللعلم أنا لا أتطرق لأمور دينية أو كنسية وفي هذه الحالة كان مصيري الذبح، لأن هذا الملعب يخص البابا وحده. ولكن أنا أتحدث وأكتب في السياسة وأعتقد أن هذا ملعبي.. وإذا كان البابا يرى أنه يجيد اللعب في هذا الملعب فنحن لا ننكر عليه ذلك، ولكن ننبه أنه عند ذلك فالأمور تختلط ويقع المحظور.

أعتقد أن التعليق على هذا الذي حدث كثير وكثير، ويا ليتني كنت أستطيع ألا أعلق وأترك للقارئ وحده التعليق، ولكن أقول: إنني أمارس حقي السياسي ولا أحد يستطيع أن يمنعني مهما كانت الأساليب والوسائل المقبولة وغير المقبولة كما أنني لم أفكر ـ قط ـ في أية مواجهة مع البابا لأنني أؤمن باعتباري قبطيًا أرثوذكسيًا أنه رئيس الكنيسة والأب الروحي لها. ولكن في ذات الوقت لا أؤمن بالحق الإلهي لأحد فيما يخص شئون الدنيا، كما أؤمن أن الكنيسة لها الجانب الروحي والديني للأقباط، أما الجانب السياسي فهو من اختصاص المؤسسات الدستورية. (اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) كما أن القبطي الذي يعبر عن رأيه في صالح الأقباط والكنيسة وفي صالح مصر وكل المصريين هو مسيحي يطبق الآية التي تقول (ليكن كلامكم نعم نعم، لا لا وما زاد على ذلك فهو من الشرير) وسأظل أقول (لا) بأعلى صوتي لكل خطأ ضد الكنيسة والناس والوطن.

فلتهتم قيادة الكنيسة بالروحانيات وبالصلاة إلى الله حتى ينجينا من الكوارث الطبيعية والسياسية التي نحن فيها الآن وليترك السياسة لغيره، فالسياسة والزعامة الدنيوية لا تتسق ولا تتوازن ولا تتمشى مع الأبوة الروحية التي تعمل للحياة الآخرة.. حيث قال الرب " مملكتي ليست من هذا العالم ").

أما الأستاذ رفيق حبيب وهو باحث اجتماعي وحاصل على درجة الدكتوراه فإن آراءه العلمية البحثية استدعت أن يصبح مطرودًا وملفوظًا من الكنيسة، الكنيسة القبطية والكنيسة الإنجيلية على حد سواء فقد شن بعض رجال الكنيسة سلاح

الإرهاب والتسلط في وجهة، فهذا يستنكر ويشجب ويطالب الكاتب بنشر توبته وإعلانه عن رجوعه عما صدر له من آراء في كتب منشورة أو مقالات، وذلك يشكل لجنة للتحقيق واتخاذ اللازم مما اعتبره الكاتب أزمة ديمقراطية داخل المؤسسات الكنسية أو عودة إلى عصور الظلام وقد سجل الكاتب تجربته كلها في كتاب تحت عنوان " اغتيال جيل ـ الكنيسة وعودة محاكم التفتيش ـ تجربة ذاتية " ونشر الكتاب عن طريق دار يافا للدراسات سنة ١٩٩٢.

الرافضون للغة العربية لا هم أقباط ولا هم وطنيون



الرافضون للغة العربية لا هم أقباط ولا هم وطنيون

مثلما يعتز المسلم باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم وباعتبارها وعاء لثقافته وحضارته، فإن القبطي أيضًا يعتز بتلك اللغة أي اعتزازا باعتبارها وعاء أيضا لثقافته وحضارته.

وتحطيم اللغة العربية هدف استعماري ثابت قديم جديد يستهدف كما يقول أستاذ الجيل محمود محمد شاكر بلبلة العقل العربي وتشكيكه في نفسه وتحطيم الرابطة الأولى والأخيرة في حياة العرب وهي اللغة بتمزيقها إلى لغات، وإلى تدمير الجسر الذي عاش أربعة عشر قرنا يجمع القلوب الممتدة من الشمال البعيد إلى الجنوب القصي، ومن الشرق النازح إلى الغرب المتباعد، على كلمة واحدة وعاطفة واحدة ورأي عام واحد.

فالصراع حول اللغة العربية، والدعوات المشبوهة إلى اللغة العامية أو اللهجات المحلية أو إحياء الفرعونية أو تعلم اللغة القبطية في الكنائس، أو إلغاء الحروف العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية هي في جوهرها معركة حول الاستقلال والتبعية، فالاستعمار وعملاؤه يريدون القضاء على اللغة العربية للقضاء على ثقافتنا وحضارتنا وتسلمنا للتبعية الثقافية للغرب وبالتالي تسليم مقدراتنا وثرواتنا ونزع عوامل المقاومة الذاتية داخل الجسد الوطني خدمة لأهداف الاستعمار وإذا كان هناك أقباط دعوا أو يدعون إلى اللهجات العامية أو تعلم اللغة القبطية أو جعل تعلم اللغة العربية اختياريًا في المدارس أو غيرها من الدعوات المشبوهة مثل سلامة موسى، ولويس عوض، وغالي شكري، فإن هؤلاء هنا لا ينطلقون من قبطية صحيحة، لأن

هؤلاء معروفون بعدائهم للمشروع الحضاري الوطني ودعوتهم للمشروع الحضاري الغربي، وهم هنا غير وطنيين مثلهم مثل مسلمين غير وطنيين دعوا إلى نفس الدعوة وقالوا نفس الكلام مثل أحمد لطفي السيد وطه حسين وغيرهما وهم أيضًا معادون للمشروع الحضاري الوطني وداعون إلى المشروع الحضاري الغربي وإذا نظرنا إلى رموز هذه الدعوة المشبوهة نجدها تضم أساسًا الاستعماريون والتبشيريين وصنائع الاستعمار والتبشير الذين تبنوا هذه الدعوة المريبة.

فما الذي يجمع بين ولهلم المبشر وسبينا المبشر وويكلكس المبشر وودفلوب المستشار الإنجليزي، وولمور القاضي الألماني في المحاكم المختلطة وأحمد لطفي السيد وسلامة موسى ولويس عوض وغالي شكري؟ ما الذي يجمع بين هؤلاء إلا العمل في خدمة المشروع الاستعماري؟

والدليل على أن موقف بعض الأقباط من المسألة ليس إلا موقفا نابعًا من العمل في خدمة المشروع الاستعماري وأنه لا صلة له بقبطيتهم المشكوك فيها أساسًا أن هناك من المفكرين الأقباط مثل وليم سليمان قلادة من يرفض تلك الدعوات المشبوهة.. يقول وليم سليمان قلادة في كتابه " الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية ": (إن العامل الرئيسي الذي دعم وحدة الشعب المصري هو أنه منذ وقت مبكر أخذ الشعب يتكلم ويتعامل بلغة واحدة هي العربية، ذلك أنه مع دخول الإسلام إلى أرض مصر جاءت معه اللغة العربية وصار في مصر لسانان العربي والقبطي ولو استمر هذا لكان على أرض مصر شعبان، لكل منهما ثقافته ووعيه ونظريته ولصعب التفاهم بين الشعبين) ثم يضيف: (وبهذا حدثت معجزة التفاهم داخل الشعب المصري، لأن اللغة هي التي تصنع التصور وتكون الوعي والنظرية إلى الذات وإلى العالم وتربط العلاقات بين البشر وتعبر عنها فيما بينهم، وإن ما حدث في مصر في هذا المجال فتح الطريق أمام شعب مصر كله ليتفاهم بلغة يتحدث بها بشر في رفقة تمتد من المحيط إلى الخليج وبهذه اللغة يدخل الشعب المصري بكل قوته البشرية والمادية وبكل تراثه الحضاري وينهض بقيادة معركة التحرر القومي والاجتماعي والثقافي مع مجموعة تبلغ اليوم ـ سنة ١٩٦٤ عندما ألّف الأستاذ وليم

سليمان قلادة كـتابه وهم يبلغون اليوم أكثر من ٢٥٠ مليون ـ مائة مليـون نسمة يقدم لهم نموذجًا رائدًا في الوحـدة والتفاهم وتـشكل المؤلفات المسيـحية المصـرية المكتوبة باللغة العربية جزءا هامًا من التراث الثقافي المصري).

ويسجل الأستاذ محمود محمد شاكـر أن مسيحيًا عربيا هو الشيخ خليل اليازجي قام بنفسه بالـرد على جريدة المقتطف عندما دعت إلى اللغة العامية وطالبت بالكتابة بها، وقد دافع هذا المسيحي العربي عن اللغة العربية دفاعًا مجيدًا (عام ١٨٨١).

يا أقباط مصر انتبهوا

من يستخدم من؟!

عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما

عن النبي (ﷺ) قال:

" مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضـهم أعلاها وبعضهـم أسفلها، فكان الذين في أسـفلها إذا استقـوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا:

لو أنا خرقنا فـي نصيبنا خـرقا ولم نؤذ من فوقنا فـإن يتركـوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعا»

لا يمكننا بالطبع أن نتصور ذلك التـصعيد الأمريكي الأخير بشـأن مسألة اضطهاد الأقباط في مصر على أنه مجرد صحوة ضمير أمريكية مفاجئة، ولا أنه مجرد اهتمام ـ مجرد من الغرض ـ بحقوق الإنسان، ذلك أن المشكلة إن كانت ثمة مشكلة هي قديمة جدًا، والمناشدات التي يقوم بها ما يسمى بالاتحاد القبطي الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إعلانات مدفوعـة الأجر في الصحف ليست أمرا جديدًا، بل هي قائمـة منذ عشـرات السنين، إذا ما الجـديد في المسألة حـتى يدرج موضـوع اضطهاد الأقباط فـي مصر على جدول أعـمال لجنة الشئون الخـارجية والعلاقـات الدولية في الكونجرس الأمريكي؟، اللهم إلا إذا كان هذا الأمر يأتي في إطار الـسياسة الأمريكية

الجديدة بشأن المنطقة والتي ترغب في إضعاف مصر وليّ ذراعها حتى لا يكون لها أي دور مؤثر أو معطل أو حتى غير متحمس للسياسات الأمريكية في المنطقة سواء فيما يخص أزمة السلام مع إسرائيل أو ما بدر منها من موقف غير مرغوب فيه أمريكيا سواء إبان أزمة أمريكا العراق الأخيرة أو قبلها عندما قاطعت مصر مؤتمر الدوحة أو شاركت في قمة طهران الإسلامية أو نسقت مع سوريا في العديد من القضايا أو تحسين علاقاتها بالسودان ورفضها السماح بتقسيمه.

وبداية فإن الحديث عن ازدواج المعايير الأمريكية لم يعد أمرا جديدا ولا يثير الاستغراب، وفي هذا الصدد فإن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها قامت من خلال عملية إبادة واضطهاد ليس لأقلية بل لأصحاب البلد الأصليين (الهنود الحمر) وكذا مارست استرقاقًا بلا حدود للسود المجلوبين من أفريقيا ولا تزال تمارس تمييزا عنصريا رسميا وغير رسمي تجاه هؤلاء السود، الأمر الذي يجعلها بالتحديد غير مؤهلة أخلاقيا للحديث عن اضطهاد أقلية هنا أو هناك، ناهيك عن الحديث عن اضطهاد مزعوم لأقلية ربما هي الأسعد والأفضل في العالم وهي الأقلية القبطية في مصر التي تشكل مع المسلمين نسيجا وطنيا فذا لا يمكن أن يتكرر في أي أقلية في العالم، ومن ناحية ثانية فإن إسرائيل التي تدعمها أمريكا شكلا وموضوعا تضطهد الفلسطينيين منذ عشرات السنين دون أن تحرك أمريكا ساكنا أو يشغل الكونجرس باله بهذا الظلم الذي هو أشهر من أن يعرف، بل أكثر من هذا فإن المسيحيين والأقباط أيضًا يعانون الاضطهاد الإسرائيلي.

على كل حال فإن الفصل الأخير في هذه القصة الطويلة القديمة بدأ بإعلان نشرته صحيفة الواشنطن بوست المعروفة بصلاتها القوية بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وعلى صفحة كاملة يتضمن اتهامات مما يسمى بالتجمع القبطي للحكومة المصرية بممارسة كافة أشكال الاضطهاد ضد الأقباط، وتضمن الإعلان أيضًا دعوة الكونجرس الأمريكي للتدخل ودعوة الحكومة الأمريكية للضغط على الحكومة المصرية، وتحدث الإعلان عن استبعاد الأقباط من المناصب العليا في الإدارة والجيش والجامعات والسلك الدبلوماسي، وأن فتيات قبطيات بينهن قاصرات يتعرضن

بشكل منظم للخطف والاغتصاب ويجبرن على اعتناق الإسلام من قبل أصوليين مسلمين وبالتعاون مع قوات الأمن ودعا الإعلان في النهاية الكونجرس الأمريكي إلى دعم قانون يهدف إلى قمع الاضطهاد الديني، وإدراج مصر التي تتلقى معونة أمريكية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر ب ٨١٥ مليون دولار معونة مدنية بالإضافة إلى ١,٣ مليار دولار كمعونة عسكرية على قائمة الدول التي تفرض عليها عقوبات لأنها تضطهد على حد قول المعنيين ١٠ مليون قبطي منحدرين من سلالة الفراعنة. المغالطات والأخطاء والخطايا كثيرة في هذا الإعلان.

فأولا: الأقباط في مصر أو الأحرى المسيحيين في مصر سواء أرثوذكس (أقباط) أو بروتستانت أو كاثوليك أو غيرهم يصل عددهم إلى ٣,٦ مليون فقط حسب آخر إحصاء رسمي، وليس كلهم بالطبع أرثوذكس وثانيًا فإن كل المصريين من مسلمين ومسيحيين هم من سلالة الفراعنة والعرب وغيرهم ممن وفد على مصر ولا يمكن أن يكون الأقباط فقط هم الفراعنة، بل إن المسيحيين بالذات فيهم بعض الجذور الرومانية حيث تمسك المصريون الفراعنة بالديانة الفرعونية القديمة ولم يدخلوا في المسيحية إلا قليلاً عندما دخلت المسيحية مصر سواء قبل دخول الحكام الرومان فيها أو بعد دخولهم فيها وكذلك قبل وبعد الاضطهاد الروماني لمن رفض الخضوع لمذهب الكنيسة الرسمية الرومانية!.

وثانيا: عن الحديث عن فتيات يخطفن ويجبرون على الإسلام هراء واضح خاصة أن الإعلان ادّعى أن هناك تعاونا بين الأصوليين وقوات الأمن!

وهل يعقل هذا في جو الصدام المعروف بين الأصوليين وقوات الأمن المصرية؟

وثالثا: إن وجود مناصب عليا يشغلها الأقباط أمر معروف سواء في الجيش أو الشرطة أو الوزراء أو رؤساء لجان بمجلس الشعب المصري أو قضاة ورؤساء محاكم.. الخ.

بل من المعروف مثلا أن قائد الجيش الثاني الميداني سنة ١٩٧٣ والذي خاض معركة العبور كان قبطيًا مصريا هو اللواء عزيز غالي.

ورابعـا: من أعطى ما يسـمى بالتجـمع القبطي الدولي حق الحـديث باسم أقـباط مصر، وعلى حد قول أحد الأقباط فإن أعـضاء هذا التجمع ليسوا مصريين أصلا ولا يتمتعون بالجنسية المصرية.

وخامسا: فـإن هذا السلوك مما يسمى بالتجمع القبطي الدولي الذي يـستعدى بلدا آخر علـى مصر ويطالـب بعقوبتـها هو نوع مـن الخيانة العـظمى شكلا وموضـوعا، وصحيـح أن هذا السلوك قد تمت إدانته من قبل كل التـجمعات الـصحيحة لـلأقباط داخل مصر وخـارجها، ولكن من الضروري إصدار قرار حـرمان كنسي بشأن هؤلاء الخونة، خاصة أنهم يـضرون الأقباط قبل الوطن لأن طلب الحماية الأمـريكية للأقلية القبطيـة أمر يثيـر الفتنة ويمكن أن يدفع الأقبـاط المصريون ثمنه عاجـلا أم آجلاً، ومن المفترض بداهة الضرب على أيدي من يخرق السفـينة، لأن من يخرقها لا يضر نفسه فقط بل يهدد ويغرق كل ركابها بمن بالطابق الأعلى والطابق الأسفل على حد سواء، وحتى بافتـراض وجود مشاكل للأقبـاط في مصر فإنه كان ينبـغي إثارتها في الداخل وأن حلها يجب أن يكون في إطار الوحـدة الوطنية داخل مصر على حـد قول النائب القبطي المصري إدوارد غالي الذهبي نائب رئيس مجلس الدولة في مصر سابقًا.

وفي الحقيقـة فإن التحرك الأمريكي الأخيـر وجد من يتصدى له في مصـر رسميًا وشعبيًا إسلاميًا وقبطيًا، فـقد تعرض الكونجرس الأمريكي لحملة هجوم من الصحافة المصرية، وعبر الجميع عن استيائه من هذا التدخل الأمريكي في شئون مصر الداخلية، وأن أقباط مصر عاشوا مع مسلميها ١٢ قرنًا قبل أن تظهر أمريكا أصلاً!

وإن تلك المحـاولة الأمريكيـة تأتي على غرار مـحاولات إنجليـزية سابقة فـشلت وسقطت أمـام وحدة الشـعب المصري بمسلمـيه ومسـيحـييه الذين فـجروا مـعًا ثورة ١٩١٩.

على المستوى الحكومي فإن مـصدرا مسئولا أعرب عن استـيائه البالغ من التدخل الأمريكي في شئون مصر، واعتبرت الحكومـة المصرية أن قضية الأقباط (خطا أحمر) لن تسمح القاهرة لأحد بتجاوزه.

وعلى المستوى القبطي فإن عددا كبيرا من الأقباط كتبوا في الصحف المصرية يعبرون عن استيائهم البالغ مما يسمى بالتجمع القبطي الدولي وقالوا إن ما يتردد حول اضطهاد الأقليات في مصر أمر غير صحيح وشائعة ليس فيها شيء من الصدق وإذا أخذنا رأي مفكر قبطي مرموق هو الدكتور رفيق حبيب وهو بالمناسبة ابن قسيس كبير هو الراحل صمويل حبيب لأدركنا أن المسألة سياسية وليست بها أدنى شبهة من اضطهاد طائفي، يقول الدكتور رفيق حبيب (إن مناقشة الكونغرس الأمريكي موضوع اضطهاد الأقباط في الشرق الأوسط دليل على أن السياسات الأمريكية صارت تعتمد على الهيمنة التامة وفرض معاييرها على الدول وأن الجمعيات القبطية التي تمارس نشاطها في المهجر تمارس تطرفا سياسيا وخطابها تجاوز العمل السياسي الداخلي إلى دعوات انفصالية تستدعي أطرافا خارجية لمساندتها).

ومن المعروف أن هناك مخططات معروفة سلفا إسرائيلية وأمريكية تستهدف تقسيم المنطقة بحسب الدين والعرق لضرب وحدتها، وأن من الممكن أن تكون جهات صهيونية أو مخابراتية غربية وأمريكية قد اخترقت هذه التجمعات المزعومة وحركتها أصلا لتحقيق أهدافها وليس العكس!.

من ناحيتها فإن الحكومة المصرية التي تدرك جيداً أنه لا اضطهاد في مصر للأقباط، بل هم أسعد أقلية في العالم، استدعت وفدا من مجلس كنائس نيويورك ورغم مافي هذا الأمر من شبهة تدخل في شئون مصر لا يليق ببلد عريق مثلها إلا أن ذلك كان تعبيرا من جانب آخر عن الثقة بالنفس وجاء هذا الوفد وقابل من شاء وأجرى تحقيقات حول كل المزاعم باضطهاد الأقباط، وقال المتحدث باسم هذا الوفد في مؤتمر صحفي في نيويورك بعد أن غادر القاهرة أن ما شاهدناه ولمسناه لا يمكن مقارنته بالمبالغات الصارخة والمزاعم حول اضطهاد الأقباط في مصر، وأنه لا يوجد دليل يشير إلى موافقة الحكومة المصرية أو سماحها بممارسه أي نوع من الاضطهاد ضد الأقباط، وأن الحوادث الإرهابية لم تميز بين الأقباط والمسلمين، وأن الشعب المصري بكل طوائفه يفضل أن يعالج مشكلاته بنفسه وكشعب مصري واحد دون تمييز بين مسلم وقبطي.

وفي الواقع فإن تلك الحملة الأمريكية الصهيونية على مصر والتي نجحت في استخدام عدد محدود من أقباط المهجر الخارجين أصلا على الوطن بل وعلى الكنيسة ذاتها، لن تنجح في قليل أو كثير اللهم إلا " الشوشرة "، ولن تكون إلا مبررا لإلغاء أو تقليص المعونة الأمريكية لمصر وهو أمر مقرر أمريكيا من قبل سواء كان هناك اضطهاد للأقباط أم لا.

لن تنجح هذه الحملة لسبب بسيط هو أنه بالفعل لا وجود للاضطهاد من أي نوع ذي طابع طائفي، وكل المشاكل التي يعانى منها الأقباط يعاني منها المسلمون بالضبط وبصورة طبق الأصل، ولأن النسيج المصري الوطني من مسلمين وأقباط أقوى من أن تؤثر فيه هذه الحملات، فهو نسيج قوي ومتجذر في الواقع المصري لمئات السنين بل آلاف السنين، بل وصل الأمر بالزعيم القبطي المعروف مكرم عبيد أن قال يوما أنه مسلم وطنا مسيحي دينا وهو ما يعبر عنه المفكرون المسلمون والأقباط على حد سواء بقولهم أن المسلمين والأقباط ينتمون إلى نفس الثقافة والحضارة فلا يمكن التفريق بينهما شكلا أو مضمونا، والمسيحية المصرية لها طابعها الخاص بحيث إنها صارت جزءا من النسيج الوطني وشديدة التميز بل والرفض لكل محاولة للاختراق الأجنبي، ويعتبر المسلمون في مصر تاريخ الكنيسة المصرية وتراثها هو تاريخهم وتراثهم لأنه تاريخ وتراث الاستقلال والتميز عن الكنائس الغربية منذ الرومان وحتى الأمريكان.

وإذا تتبعنا تاريخ الكنيسة المصرية، فإن المسيحية جاءت إلى مصر مبكرا، فقد حملها القديس مرقص نفسه إلى مصر، والقديس مرقص هو أحد حواريي المسيح عليه السلام كما أنه أحد كتاب الأناجيل وهناك إنجيل يحمل اسمه، وتسمى الكنيسة المصرية (الكرازة المرقسية) نسبة إلى القديس مرقص وواجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد في العصر الروماني قبل أن يدخل الرومان في المسيحية خصوصا تحت حكم (ديبوس) و (فاليريان) و (ديومكتيان) في القرن الثالث والقرن الرابع الميلادي بدعوى اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية الرومانية الوثنية، وعندما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد

الإمبراطور قسطنطين توقف الاضطهاد قليلا ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى، فقد حاولت الإمبراطورية الرومانية الخلط بين السلطتين الزمنية والروحية إلا أن الكنيسة المصرية رفضت ذلك وأعلن ذلك الأنبا أثناسيوس في مواجهة الإمبراطور الروماني (قسطانطيوس) فما كان منه إلا أن طارد الأنبا أثناسيوس ووضع جائزة لمن يأتيه برأسه، وظل الأنبا أثناسيوس مطاردا لمدة عشرين عاما كاملة.

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت الكنيسة المصرية مستقلة عن الكنيسة الرومانية وأصبح اسم أثناسيوس علما على الأرثوذكسية المصرية.

وتعرضت الكنيسة المصرية طوال فترة الحكم الروماني لكل أنواع الاضطهاد فيما يعرف بعض الشهداء، ولكنها تمسكت باستقلالها وجددت هذا الاستقلال عندما رفض الأنبا (ديوسكورس) خليفة الأنبا إثناسيوس مقررات مجمع كالدونيا سنة ٤٥١ م حول طبيعة المسيح، وتعرض الأنبا ديوسكورس للحرمان من مجمع كالدونيا كنتيجة لهذا الموقف، ولكن المسيحيين المصريين وقفوا مع الأنبا ديوسكورس ورفض جميع الرهبان الاعتراف بمقررات مجمع كالدونيا.

وكانت النتيجة أن قامت قوات الإمبراطورية بإخراج البطريرك (ديوسكورس) من المدينة والكنيسة حتى دون تمكينه من ارتداء حذائه، وتم تنصيب بطريرك جديد مصنوع في روما على رأس الكنيسة المصرية ولكن الشعب في مصر رفض ذلك ومنع البطريرك المصنوع في روما من دخول كنيسة الإسكندرية، وهنا تدخل جنود الإمبراطور الروماني وأحدثوا بالشعب مذبحة مروعة على أبواب الكنيسة وأدخلوا البطريرك المصنوع عنوة ثم استمر الاضطهاد الروماني للمسيحيين المصريين، ورغم ذلك استمرت الكنيسة المصرية في استقلالها ورفضها الخضوع للسلطة الدينية الإمبراطور الروماني ورفضت أيضًا الاعتراف بقرارات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح، وأصدرت الكنيسة المصرية ما سمي بقانون الإيمان لتأكيد ذلك الموقف المستقل والمتميز.

وفي عهد الإمبراطور البيزنطي هرقل، حاول هذا الإمبراطور استثمار انتصاراته

الخارجية ضد الفرس ونفوذه وسمعته العالمية التي حصل عليها بسبب حملاته العسكرية الناجحة في فرض توحيد الكنيسة المصرية مع الكنيسة الرومانية إلا أن محاولته أيضًا باءت بالفشل ورغم استخدام كل أساليب الاضطهاد والقمع الدموي طول سنوات حكمه لتحقيق ذلك، وعرفت تلك الفترة هروب الرهبان عبر السراديب تحت الأرض بين الكنائس والبيوت هروبا من الاضطهاد البيزنطي دون أن يفرطوا في استقلال كنيستهم.

ومحصلة كل هذا، أن الكنيسة المصرية عريقة سبقت كل الكنائس الرومانية والأوروبية، كما أنها كنيسة مستقلة رفضت دائمًا محاولات الاندماج في الكنيسة الرومانية وهي أيضًا تمتلك عقيدتها الخاصة حول طبيعة المسيح التي تختلف اختلافا جذريًا عن عقائد الكنائس الرومانية والأوروبية فيما بعد، وكذلك هي كنيسة عانت من الاضطهاد الدموي والكبت والقهر على يد الرومان.

ثم جاء الفتح الإسلامي في عهد البطريرك بنيامين الذي كان هاربا في ذلك الوقت من الاضطهاد الروماني واستقبل أقباط مصر الفاتحين المسلمين باعتبارهم مخلصيهم من طغيان الرومان، وباعتبارهم عربا مثل المصريين الذي ينحدرون من أصل عربي يرجع إلى عشرات القرون قبل الإسلام ويذكر الدكتور حسن كمال (أن المصريين والسودانيين من أصل واحد، وأنهم جاءوا إلى وادي النيل من بلاد العرب عن طريق الصومال) وكذلك أكد الأمر نفسه تيودور الصقلي الذي يقرر أن المصريين القدماء هم من عرب الجزيرة عندما هاجر العماليق من اليمن إلى وادي النيل.

على كل حال لقد تم تأمين البطريرك بنيامين على نفسه بعد الفتح الإسلامي ومعه كل الرهبان والكنائس، وعاش الشعب المصري في ظل العدل الإسلامي وقبل المصريون طواعية سواء من كان مسيحيا أو كان على الدين الفرعوني القديم الدخول في الإسلام بل واتخاذ اللغة العربية لغة لهم في فترة وجيزة على الرغم من أن المصريين ظلوا متمسكين بلغتهم طوال حقب الاستعمار الروماني ورفضوا الاندماج في الثقافة الرومانية الهيلينية لأكثر من ألف عام قبل ذلك إذ كان الاندماج والانخراط

في الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية سريعا وكاملا، وضم كل الشعب المصري من أسلم ومن لم يسلم، وأبدع المصريون المسلمون منهم والمسيحيون في إطار الثقافة والحضارة الإسلامية أيما إبداع، لدرجة أنه كان من الأقباط المسيحيين من أصبح من علماء اللغة العربية بل والفقه الإسلامي، ووصل الأمر إلى حد وجود رواق للأقباط في الأزهر الشريف.

كانت أوروبا تعرف ذلك وتدركه، وتعمل بالتالي على ضربه، فلما جاءت الحملات الصليبية على الشرق لم يسمح الصليبيون للأقباط بزيارة بيت المقدس لأن الصليبيين اعتبروا الأقباط كفارا لأنهم يؤمنون بعقيدة مختلفة عن العقائد الأوروبية حول طبيعة المسيح كما استهدفت الحملات الصليبية ضمن ما استهدفت تدمير الكنيسة المصرية وتذويبها في الكنائس الأوروبية، فقام الصليبيون بخطف ٥٠٠ طفل من دمياط أثناء الحملة الصليبية الخامسة سنة ١٢١٩ م وقاموا بتعميدهم وفقا للعقائد الكاثوليكية، كما قام الملك لويس التاسع ملك فرنسا حين احتل دمياط بفرض بطريرك كاثوليكي على المدينة.

ومع ظهور الاستعمار الإنجليزي بعد ذلك في القرن التاسع عشر حاول الاستعمار الإنجليزي أن يستخدم التبشير في ضرب الكنيسة القبطية في مصر، إلا أن الكنيسة قاومت هذا التبشير والذوبان الذي يشكل حظرا على عقيدتها واستقلالها وقام البطريرك كيرلس الرابع بشراء مطبعة لمواجهة مطبوعات بعثات التبشير التي تشكك في العقيدة الأرثوذكسية كما شارك المسلمون والأقباط معا في مقاومة الاحتلال الإنجليزي، الأمر الذي تدشن بثورة ١٩١٩ حيث كان القساوسة يخطبون في الأزهر، وعلماء الإسلام يخطبون في الكنائس ويسقط الشهداء المصريون من مسلمين ومسيحيين جنبًا إلى جنب برصاص الإنجليز.

فهل ينجح الأمريكان والصهاينة فيما فشل فيه الرومان والصليبيون ثم الإنجليز؟!

من يحمي المسيحيين العرب من التدخل الأمريكي في شئونهم؟

من يحمي المسيحيين العرب من التدخل الأمريكي في شئونهم؟

إذا بدأ حديثنا بأن هذا الموضوع يستدعي مراعاة شجون معينة، فإننا بذلك نكرس الطائفية بوعي أو من دون وعي. وإذا انطلقنا من أن المسلم والمسيحي المصريين تتطابق رؤيتهما ومواقفهما تجاه مختلف القضايا، وبأنه لا مشكلة هناك فإننا نكرس النفاق، ينبغي الإقرار بداية بمجموعة من المعطيات، ثم ننطلق منها من دون حساسية أو نفاق.

إن المسيحي العربي جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية، بل أسهم هو أيضًا في صنعها وفي الأزهر كان ثمة رواق للأقباط ونبغ علماء في اللغة العربية من المسيحيين العرب.. والمسيحي العربي تستهويه بلاغة اللغة العربية، ويطرب للشعر العربي والغناء العربي والموسيقى العربية، وخطوط العمارة الإسلامية وتحكمه في حياته قيم وعادات وتقاليد ونمط حياتي اجتماعي عربي إسلامي ولخص ذلك كله الزعيم السياسي القبطي المصري الراحل مكرم عبيد حين قال: (أنا مسيحي دينا مسلم وطنًا).

إن محاولات التغريب السياسي والثقافي لمثقفينا تطال المسلمين والمسيحيين معًا، وإن كانت تركز على المسيحيين، فهي تركز على النوبيين البربر والأكراد، كما أنها تركز على المرأة مثلا، هذا معناه أن التغريب جزء من مخطط يهدف إلى الاختراق، أي أن سببه سياسي وليس دينيًا.

إن موقف بعض أقباط المهجر، وخصوصًا في الدعوة إلى التدخل الأجنبي لحماية الأقباط في مصر، لا ينبغي النظر إليه باعتباره محاولة من أفراد بعدت الشقة بينهم وبين وطنهم ولا يجب أن تنسحب على كل الجسم المسيحي العربي، الذي كان ولايزال يرغب في مناقشة المشاكل بين أبناء الوطن في داخل الوطن.

إن مسألة الاضطهاد الديني، حسب شهادة مسيحي عربي، هو فيكتور سحاب لم تحدث أبدًا في إطار الدولة الإسلامية، بل إنه (كلما امتدت يد الغرب إلى المنطقة، أيام بيزنطة، ثم أيام الصليبيين، ثم أيام السيطرة الغربية المعاصرة. كانت المجتمعات المسيحية العربية تتعرض لمخاطر الاضطهاد والقمع والإبادة، وكلما كان التدخل الغربي ينحسر، كان الاضطهاد ينحسر معه، وأثبت التاريخ للمسيحيين العرب أن التغريب يسوقهم إلى الهلاك، وأن التعريب أكثر مدعاة إلى اطمئنانهم إلى مصيرهم).

وحسب المطران جورج خضر فإن (المسعى الصليبي كان وبالا على المسيحية العربية، من حيث ظن أو صور أنه دفاع عنهم إذا قارنا بين وضع المسيحيين العرب في ظل الإسلام، ووضع أية أقلية في أي زمان ومكان، فإن الإسلام يفوز في المقارنة بل ويشكل سبقًا تاريخيًا مميزًا على ما عداه، حيث كانت جميع الدول لا ترضى بدين آخر داخل تخومها).

وحين كانت دولة الإسلام في أوج سيادتها الحضارية وغنية عن مسايرة وملاينة الآخرين، بل في وقت كان التطهير العرقي هو الأصل، ولم تكن هناك أقمار اصطناعية ولا (إنترنت) ولا وسائل إعلام ولا ما يسمى بالرأي العام، فإن هذه الدولة لم تراع مشاعر الآخر الديني فحسب بل وضعت نظامًا تشريعيًا لتعدد الأديان والمذاهب في الدولة الواحدة، وفي هذا الصدد يقول برنارد لويس (نجح الإسلام التقليدي، ولم تنجح المسيحية في جمع التسامح الديني مع الإيمان الديني العميق فلم

يشمل الإسلام بتسامحه غير المؤمنين فقط بل الهراطقة أيضًا، وهذا اختيار أصعب بكثير، وعلى الصعيد الاجتماعي كان الإسلام (ديموقراطيًا) على الدوام، أو كان بالأحرى يقول بالمساواة).

ويقول إدمون رباط (أعطى الإسلام الحق للشعوب الخاضعة لسلطانه أن تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها، وذلك في زمن كان يقضي المبدأ السائد بإكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم بل وحتى على الانتماء إلى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين، ولقد ظلت هذه القاعدة سارية في البلاد الغربية ذاتها حتى الثورة الفرنسية).

إن سياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هي سياسة غربية ثابتة، والتباكي على حقوق المسيحيين العرب هو من دموع التماسيح، ووراءه أهداف سياسية باتت تقليدية ومكشوفة ذلك أن برميل نفط في الحسابات الغربية غير المعلنة أهم من عشرة مسيحيين عرب كما يقول فيكتور سحاب، والمسألة كلها محاولة لاستخدام المسيحيين لأسباب استراتيجية وتكتيكية.

إن الموقف المسيحي العربي الصحيح ينبغي أن يرفض بقوة وبشدة محاولة التدخل الغربي في هذه المسألة فرفض الهيمنة الغربية الخارجية هو الذي يسهم في وقف الفتن الطائفية والتفكك الداخلي من خلال التلاحم الإسلامي المسيحي في مواجهة أمريكا وإسرائيل ويمكن بناء المجتمع الذي يحلم به المسيحي العربي.

وفي إطار هذه المعطيات ينبغي النظر إلى التقرير الأمريكي الجديد عن الحرية الدينية، وخطورة هذا التقرير، الذي تعرض لوضع الأقليات الدينية في ٧٨ دولة، وانتقد سياسات دول عربية عدة تجاه المسيحيين هي أن نتائجه كانت مقدرة سلفا ضمن مسعى إلى خلق كيانات طائفية في المنطقة خدمة للمشروع الإسرائيلي.

كما يكشف هذا التقرير مجددًا ازدواجية المعايير الأمريكية والغربية، لأن

الولايات المتحدة نفسها قامت على جريمة عرقية كبرى ضد الهنود الحمر، ثم بنت نهضتها الاقتصادية على أساس التمييز العنصري ضد السود وهي لا تزعجها ممارسات إسرائيل ضد المسيحيين العرب ناهيك عن المسلمين.

لذلك ينبغي أن نتكاتف جميعًا مسلمين ومسيحيين، ضد هذا المخطط وإن كان ثمة مشاكل فلنناقشها داخل البيت، ولا نترك الآخرين يستغلونها ضدنا جميعًا.

فالحاصل هو أن المسيحيين العرب يحتاجون فعلا إلى من يحميهم لكن من التآمر الأمريكي عليهم، وليس من إخوانهم المسلمين، وبديهي أن مشاركة المسلمين والمسيحيين في مواجهة هذا التآمر تهم المسلمين لأنه أحد ضمانات استقلال بلادهم لكنها تهم المسيحيين أكثر لأنها ضمان مصيرهم.

وثائق

(١) تقرير هيئة مفوضي الدولة بخصوص القضية المرفوعة من البابا شنودة ضد رئيس الجمهورية وقد نشره الأستاذ نبيل عبد الفتاح في كتابه ـ المصحف والسيف.

حكم محكمة القضاء والإداري في الدعوى المرفوعة من البابا شنودة ضد رئيس الجمهورية وقد نشره الأستاذ نبيل عبد الفتاح في كتابه " المصحف والسيف".

(٢) قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ وقد نشره الأستاذ نبيل عبد الفتاح في كتابه " المصحف والسيف".

(٣) تقرير منسوب إلى الكنيسة المصرية ـ وهو في رأينا تقرير مزعوم يستهدف إثارة الفتنة الطائفية وقد نشره الشيخ محمد الغزالي في كتابه " قذائف الحق ".

(٤) نموذج من المنشورات الاستفزازية التي كانت توزعها بعض الجهات وفيها إساءات بالغة إلى الإسلام وقد وصلت تلك المنشورات إلى العديد من الكتاب والصحفيين وعلماء الدين المسلمين وقد نشره الأستاذ محمد جلال كشك في كتابه "ألا في الفتنة سقطوا ".

(٥) معنى وثيقة إسرائيلية منشورة في كتاب (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية) لمؤلفه رجاء جارودي ص ١٨١، ١٨٢ ـ طبعة دار الغد العربي ـ القاهرة ١٩٩٦,

(٦) تشكيل منظمة التحرير القبطية لمكافحة الاستعمار الإسلامي في مصر ولقد نشر هذا الخبر في جريدة الأسبوع ص ١٣ بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٩٨ .

مجلس الدولة

هيئة مفوضي الدولة

محكمة القضاء الإداري

الدائرة الأولى

تقرير مفوض الدولة

في الدعوة رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ق

المقاومة من: الأنبا شنودة الثالث

ضد: ١ ـ رئيس الجمهورية بصفته

٢ ـ رئيس الوزراء بصفته.

الوقائع:

بصحيفة مودعة قلم (كتاب محكمة القضاء الإداري في ١٢/ ١/ ١٩٨٢أقام المدعي هذه الدعوى طالبا في ختامها الحكم أولا ـ وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الجمهوري رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية والقاضي بتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أعضاء من الأساقفة الواردة أسماؤهم به، وثانيًا ـ في الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعي عليهما بالمصروفات.

وشرحا للدعوى يقول المدعى إنه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٨١ وتظلم منه أمام المدعي الاشتراكي بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١، ثم أقام الدعوى الحالية، فضلا عن أنه لا يزال معتقلا بدير الأنبا بيشوي بصحراء وادي النطرون.

وينعي المدعي على القرار المطعون فيه انعدامه ومخالفته لأحكام القانون للأسباب التالية: ـ

أولا: إن القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية قد تم بناء على الإجراءات المنصوص عليها في لائحة انتخاب البطريرك الصادر بها القرار الجمهوري بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٥٧ المنشور بالعدد ٨٥ مكررا من الوقائع المصرية في ٣/ ١١/ ١٩٥٧.

وأنه طبقا لأحكام تلك اللائحة تم انتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة من أعضاء المجلس الملي العام برئاسة قداسة البطريرك. وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص، وأجريت القرعة الهيكلية، وانتخب قداسته بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية، وتم اعتماد هذا التعيين بموجب قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر.

ويضيف المدعي بأنه يبين مما سبق أن إجراءات تعيينه قد تمت سليمة وفقا لأحكام القانون ومضى على هذا التعيين ما يقرب من ١١ سنة كاملة يمثل الطائفة خلالها أحسن تمثيل سواء في أوربا وأمريكا وأفريقيا، وذلك بشهادة سفارات مصر في تلك الدول، حيث كان يعمل على رفع اسم مصر عاليا، الأمر الذي يستخلص منه أن القرار المطعون فيه قد خالف أبسط قواعد القانون الإداري.

ثانيًا: أن القرار المطعون فيه لم يتضمن الأسباب التي استند إليها، ولكن هذه الأسباب ظهرت في الأحاديث والخطب التي صدرت من رئيس الجمهورية وأنها أسباب لا ظل لها من الحقيقة، وأن السيد رئيس الجمهورية كان ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم معدومي الضمير، فقد أظهرت الأحداث الأخيرة أنه لا صلة بما سمي بالفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء، بل كان يعمل دائمًا على الوحدة الوطنية وصالح مصر قبل كل شيء.

وخلص المدعي من ذلك إلى طلب الحكم بالطلبات الموضحة في ختام صحيفة دعواه. وحدد لنظر الشق العاجل من الدعوى ٢٦/ ١/ ١٩٨٢، وجرى تداول

الدعـوى على النحـو الموضـح بمحـاضـر الجلسـات، وقـدم المدعي مـذكـرة بجلسـة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٢ قال فيهـا إن هذه المحكمة قضت في الدعوى المقامة من الأسـتاذ عبد الحليم رمـضان برفض الـدفع بعد اخـتصـاص المحكمـة بنظر الطعـون الموجهـة إلى قرارات رئيس الجـمهـورية الصادر في ٢/ ٩/ ١٩٨١ واسـتند فيهـا إلى المادة ٧٤ من الدستور، كـما قضت برفض الدفع بوقف السـير في الدعوى وإحالتهـا إلى المحكمة الدسـتورية العليا تأسـيسـا على أن التظلم المقدم إلى مـحكمة القـيم يعتـبر من قـبيل التظلم الولائي وليس من قبيل الدعـاوى، وقضت كذلك بأنه لم يكن من حق رئيس الجمـهورية إصدار تلك القـرارات لعدم توافر إحـدى الحالات المنصوص عليـها في المادة ٧٤ من الدسـتور، وبذلك يكون القـرار المطعـون فيـه وهو أحد تلك القـرارات قراراً باطلا ومعدوما وصادرا من غير مختص.

وقال المدعي بأن ما ورد بتقارير المباحث العامـة لا أساس له من الحقيقة، وأنه كان من الوطنيين الأوائل الـذين تطوعوا كـضـبـاط احتـيـاط لخـدمة الوطن إبـان دراسته الجامـعيـة. كمـا قدم المدعي أربع حوافـظ بالمستندات حـوت بعض مضابط مـجلس الشـعب والأوراق التي تفـيـد مـا ورد بتـقـارير المبـاحـث العـامـة وبعض الخطابات والمقالات والخطب التي ألقاها في المناسـبات المختلفة، والتي كان حاضـراً في بعضها السيـد رئيس الجمهـورية وكلها توضح كـذب الادعاءات الموجهـة إليه، كمـا حوت إحدى هذه الحوافظ مذكرة بدفاعه كان قد أعدها لجلسة ٢٦/ ١/ ١٩٨٢.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة حافظة بالمستندات في ذات الجلسة المنوه عنها حوت صورة من الـقرار المطعون فـيه، وشـهادة من المحكمـة الدسـتـورية العليا تفـيد إقـامة الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع اختـصاص تطلب الحكومة فيها تعيـين محكمة القيم جهة مختصة بنظر الدعوى في الدعويين رقمي ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضاء إداري ٢٣ لسنة ١ قيم، وصـورة من الحكم الصادر من مـحكمة القيم بجلسـة ٣ يناير سنة ١٩٨٢ في الدعـوى رقم ٢٣ لسنة ١ المشار إلـيهـا والمقامـة من المدعي للطعن على قـرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١.

ونظرا لأن وكيل المدعي قد قرر في جلسة المحكمة المؤرخة ٢٣/ ٣/ ١٩٨٢ بترك الخصومة في الطلب المستعجل مع تحمله بمصروفاته، وصمم على الطلب الموضوعي ووافق الحاضر عن الحكومة على ذلك، فقد قضت المحكمة بجلسة ١/ ٦/ ١٩٨٢ بإثبات ترك المدعي للخصومة في طلب وقف التنفيذ وألزمته المصروفات، وأحيلت الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني في الشق الموضوعي.

(الرأي القانوني)

حيث أن المدعي يستهدف من هذه الدعوى الحكم له بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٢/ ٩/ ١٩٨١ الذي نص في المادة الأولى منه على أنه: ـ (يلغي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الأنبا شنودة بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية)، ونص في المادة الثانية على تشكيل لجنة للمهام البابوية من الأساقفة المبينة أسماءهم بالمادة المذكورة ونص في المادة الثالثة على نشره في الجريدة الرسمية والعمل به من تاريخ صدوره.

وحيث أنه يبين من أوراق هذه الدعوى ووقائعها أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية إعمالا للسلطة المخولة بموجب المادة ٧٤ من الدستور، وأن مبررات إصدار هذا القرار ومسوغاته مستثناة من الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٣ يناير ١٩٨١، في التظلم المقدم من المدعي من القرار المطعون فيه والمقيد بجدول المحكمة المذكورة برم ٢٣ لسنة ١ ق قيم، قد وردت في مذكرتين لمباحث أمن الدولة، قدمهما مساعد المدعي الاشتراكي لتلك المحكمة بجلسة المرافعة، أثناء نظر ذلك التظلم، ويستفاد مما ورد بهاتين المذكرتين أن المدعي منذ أن تقلد الكرسي البابوي عام ١٩٧١ عمد إلى الآتي: ـ

أولا: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر:

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحياء النعرة الطائفية التي تنادى بأن مصر دولة قبطية استعمرها المسلمين، ففي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٣ التقى في دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التي يتولى رئاستها وطالبهم بأن يكون الهدف من

المجلة إحياء الكيان الطائفي واللغة القبطية وإثارة مشاكل الأقباط على صفحاتها بجرأة وصراحة، وفي خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ أنشأ فصولا لتعليم اللغة القبطية بأنبا رويس بالعباسية، وأصدر تعليماته إلى الكنائس بإنشاء هذه الفصول بهدف إحياء النعرة القديمة بأن مصر قبطية وأن المسلمين دخلاء عليها، وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ أصدر تعليماته للكنائس بعدم الاحتفال بعديد النيروز يوم ١٢/ ٩/ ١٩٧٥ وألقى كلمة في موعظته الأسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جدا ولم يفسر سبب ذلك، وعلى أثر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب في ذلك هو مرور الأقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسلمين بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة البابا أكثر من مرة.

وبتاريخ ١١ يناير سنة ٧٧ التقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم بتوعية أبناء الطائفة لزيادة النسل وحث الشباب على الزواج، انطلاقا من أن مصر أساساً دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسمي أصبح الإسلام وأنه كان يجب النص في الدستور على الدين المسيحي والتحدث خارج الكنيسة بالاشتراك في المؤتمرات السياسية وزيادة المواقع الحكومية والجماهيرية لإثبات الوجود المسيحي، كما ألقى محاضرة الكاتدرائية المرقسية بالعباسية بعنوان: (إنجيل برنابا وتعارضه مع القرآن) استشهد فيا بآيات قرآنية وآراء لبعض العلماء المسلمين للتدليل على تعارضه مع القرآن الكريم، مما يشجع باقي الكتاب المسيحيين على إتباع هذا المنهج، وألقى محاضرة أخرى بذات الكاتدرائية بعنوان: (التثليث والتوحيد) تضمنت بعض الآيات القرآنية المبتورة والمحرفة، للرد على النقد الذي يوجه إلى الديانة المسيحية.

ثانياً: الحض على كراهية النظام القائم:.

ذلك أنه بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٧٧ عقد المجمع المقدس اجتماعًا برئاسته وأصدر قراراً بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة، واقترح قيام أعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة وتتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات

ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسئولين للمسيحيين إلا أنه أرجى البت في هذا الاقتراح انتظاراً لنتائج مقابلة الرئيس المندوب بالمجمع المقدس في ذلك الوقت، كما أنه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلي كاهن كنيسة التوفيقية بالمنيا يوم ٢/ ٩/ ١٩٧٨، وذلك بإيعاز القمص أنطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية لعقد المؤتمرات والمطالبة بتلبية مطالب الأقباط والتشكيك في حيدة الشرطة والنيابة لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة، ومعاصرة ذلك لمباحثات كامب ديفيد، بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط، وقام في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإيفاد الأنبا تادرس أسقف بور سعيد إلى قبرص مع عدد من المطارنة لتعبئة الرأي العام المسيحي في الخارج ضد السلطات والنظام في مصر ومناشدة تجمعات الأقباط والهيئات القبطية الخارجية للتدخل والضغط على المسئولين المصريين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية، كما أنه استثمر حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينة الجامعية بالإسكندرية بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٨٠ وأوعز إلى القمص انطونيوس ثابت بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين لتعبئة مشاعرهم وإثارتهم، وقيامه بدعوة المجمع المقدس وإصداره قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهاني من المسئولين مع معاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايات المتحدة، وحث تجمعات الأقباط في الخارج والهيئات القبطية على اتخاذ مواقف معادية أثناء هذه الزيارة بهدف الضغط لتلبية مطالب الأقباط.

ثالثاً: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق أهداف سياسية:.

ذلك أنه بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٧٥ رأس المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس وأصدر قراراً بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلي للمطالبة بتمثيل الأقباط في المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية في حالة اختلاف الملة، واتفق على إرسال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقباط بالاتحاد الاشتراكي تمثيلا صحيحًا، وفي ١٩/ ٧/ ١٩٧٥ عقد اجتماعا مع كهنة كنائس

الإسكندرية بالكنيسة المرقسية وطالبهم بإجراء تعداد للمسيحيين في الإسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية، وقام بتكليف الأنبا بيمن ـ الأسقف العام وقتئذ ـ بالمرور على إبراشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الأحد وتكليفهم بسرعة الانتهاء من إجراء الإحصاء العددي للمسيحيين.

كما أنه بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٧٧ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة ببطريركية الأقباط بالعباسية، وألقى كلمة ناشدهم فيها سرعة إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية لتقديمه للسلطة التشريعية من أجل المطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديموقراطي السائد في التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين.

وفي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٧ . وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنة القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس الكنسية لدراسة آثار هذا القانون على المسيحيين وضرورة التعبير للمسئولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض، وعقد اجتماع بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٧٧ بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم ٥/ ٩/ ١٩٧٧ تعبيرا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة. وبتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٧٩ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية وأشار إلى أنه حصل على موافقة الأقباط الكاثوليك والإنجيليين على القانون، وأن ذلك قد حقق نصرا له وللطائفة، وأكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة، وطالب بتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية، كما أوعز بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٩ إلى القمص أنطونيوس ثابت بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة بالإسكندرية يوم ١/ ١١/ ١٩٧٩ لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور وذلك للضغط على المسئولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحي ذلك، كما عقد بتاريخ٤/ ١١/ ١٩٧٩ اجتماعا بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحي لإعداد مذكرة تتضمن

اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية، وتوجيه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذي كان مقررا عقده في ١/ ١١/ ١٩٧٩ لموعد لاحق لمناقشات مجلس الشعب، وتكليف وكيل البطريركية توجيه الدعوة لعقد مؤتمر مع أعضاء المجالس الملية الفرعية لإعلان رأي الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب وفي ٢/ ١١/ ١٩٧٩ عقد اجتماعا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس الملي العام ومائة عضو من أعضاء المجالس الملية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع إدخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط ووقع الحاضرون في نهاية الاجتماع مذكرة بموافقتهم على الإضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور وهي عبارة: (بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط)، كما عقد اجتماعا بتاريخ ٨٨/ ١١/ ١٩٧٩ بالمقر البابوي بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور، وأصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة وخاصة المحامين بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور، والتقى في نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ ببعض المطارنة بدير الأنبا بيشوي، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة المذكورة، وعلق على ذلك بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسئولين بشأن الضمانات التي طلب إدخالها على تعديل تلك المادة لحماية الأقباط، وأنه في حالة عدم تلبيتها ردد عبارة (حنخليها دم للركب من الإسكندرية إلى أسوان).

رابعاً الإثارة:

إذ إنه في ١٠/ ٧/ ١٩٧٢ عقد اجتماعا لكهنة الإسكندرية وطالبهم بالتحرك وإشعار الحكومة بهم للعمل على تحقيق مطالبهم ومداومة الاتصال بممثلي الطوائف المسيحية الأخرى بالإسكندرية وإحاطتهم علما بمظاهر الاضطهاد، لضمان تعاطفهم معهم وتأييدهم لهم، وبتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٧٢ عقد اجتماعا لكهنة الإسكندرية أيضا لدراسة مشاكل الطائفة ووجه بعض الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفض الاستجابة لطلب وزارة الداخلية بتأجيله لدواعي الأمن، مدعيًا أن أئمة المساجد

بالإسكندرية يهاجمون القس أبشواي كامل ويهددون بقتله، كما عقد اجتماعا بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٧٣ لكهنة القاهرة على أثر وقوع حريق بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة، وأصدر تعليماته لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وتأدية الصلاة وافتراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد في حالة التعرض لهم، وغادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث، وقام بدعوة المجمع المقدس وأعلن الصوم الانقطاعي والحداد بالكنيسة احتجاجًا على ذلك. وبتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٧٢ ألقى كلمة بالكاتدرائية بالعباسية، بمناسبة مرور عام على تقلده للكرسي البابوي، تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة والادعاء باضطهاد الأقباط وخلال شهر مارس سنة ١٩٧٣ عقد اجتماعا مع بعض المسئولين بمدارس الأحد، وحثهم على نشر شائعة وسط الأقباط بأن قضايا التهريب المتهم فيها رفلة غرباوي وصادق غبور وآخرين،القصد منها الإضرار بسمعة المسيحيين، كما أنه قام بالاعتكاف بدير الأنبا بيشوي وقرر عدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوي الذي كان مقررا عقده بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٧٩.

وحيث أن الدفاع عن المدعي أودع بجلسة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٣ حافظة مستندات حوت مذكرة دفاع مقدمة لجلسة ٢٦/ ١/ ١٩٨٢ فند فيها المزاعم والادعاءات المنسوبة إلى المدعي في مذكرتي المباحث سالفتي الإشارة ذكر فيها أن تقرير المباحث يدعي قداسة البابا قال (إنه سيجعلها دماء إلى الركب) وهذه واقعة مكذوبة لأن مركزه وتقديره للمسئولية ووظيفته وخلقه لا تسمح له بأن يقول ذلك، كما أن ما ورد بشأن المنشور المزور سنة ١٩٧٢ لا صلة له بالحقيقة كما يتضح من تقرير لجنة تقصي الحقائق عن حادثة الخانكة، التي كان يرأسها الدكتور جمال العطيفي والمنشور بمضبطة مجلس الشعب بالفصل التشريعي الأول ـ الانعقاد الثاني في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٢ جاء به ص ٩ بأنه:

(بعدما تناقل الناس أخبار تقرير آخر تقرير عن تقرير الشيخ إبراهيم اللبان وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنوده في ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد أخذ هذا التقرير طريقه إلى التوزيع

بطريرك الأقباط في هذا الاجتماع ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناقله بعض الناس على أنه حقيقة، وولد اعتقاداً خاطئا لدى البعض بأن هناك مخططا لدى الكنيسة القبطية مما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يتساوى المسيحيون مع المسلمين والسعي إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطي حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين كما عاشت أسبانيا النصرانية بعد استعمار إسلامي دام ثمانية قرون، ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون عليه أو يتناقلون مضمونه فلم يتخذ إجراء حاسم لتنبيه الناس إلى إفكه ـ وإذا كان الاتحاد الاشتراكي قد أصدر أخيرا بيانا بتكذيب ما تتضمنه هذه النشرة، فقد كان من المأمول ألا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكي، وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية).

واستطردت المذكرة قائلة بأنه فيما ورد بالتقرير الصادر من المباحث بشأن قانون الأحوال الشخصية الموحد فالحقيقة أن المسئولين بالدولة هم الذين طلبوا من المدعي تشكيل لجنة لإصدار قانون أحوال شخصية موحد للطوائف المسيحية، وشكلت هذه اللجنة من كل الطوائف، وقدم المشروع، على أن يكون تحت نظرها المشروع الذي سبق أن أعدته وزارة العدل، وأتمت اللجنة أعمالها وأرسله وزير العدل إلى المدعي ورؤساء الطوائف الدينية الأخرى فوافقوا عليه إلا أنه لم يقدم إلى مجلس الشعب حتى اليوم كذلك فإنه فيما يختص بتعديل المادة الثانية من الدستور،فإن الطوائف المسيحية كلها تقدمت بطلبها أن يضاف إلى التعديل ما يتضمن عدم المساس بحقوق المواطنين غير المسلمين ولكن اللجنة التي كانت مكلفة بدراسة التعديل رأت أن ينص على ذلك في المذكرة الإيضاحية ووافق مجلس الشعب على ذلك وأصبحت هذه المذكرة وثيقة ملحقة بالدستور.

أما عن حادث قتل القمص غبريال عبد المتجلي وقول المباحث بأن المدعي استثمر هذا الحادث فقد شكلت لجنة لتقصي الحقائق ثبت منها تلاعب المباحث والنيابة، وقدمت اللجنة تقريرا بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٧٨ أرسل إلى الحكومة وإلى رئيس

الجمهورية، وأثبت وزير العدل كتابة، صحة ما جاء بهذا التقرير، وتقرر على أثر هذا التقرير عدم تعيين أي موظف في بلده سواء كان في القضاء أو النيابة أو الشرطة.

ويدلل الدفاع عن المدعي في مذكرته المشار إليها بانتفاء الاتهامات المنسوبة إليه من واقع المقالات والمحاضرات والخطب التي ألقاها في المناسبات المختلفة وضمنها حافظة مستنداته وأن منها قوله في كلمة له أمام رئيس الجمهورية ٨/ ٢/ ١٩٧٧ ما نصه (نريد أن نعلم أولادنا حب بلادهم، يحبون كل شارع من شوارعها وكل مرفق من مرافقها وكل مؤسسة من مؤسساتها، ونريد أن نعلم الناس احترام الغير حتى الذي يخالفنا في الرأي، وأسهل أن يختلف معك إنسان في الرأي ويعلمك بأسلوب هادئ رقيق مؤدب محترم رأيه المخالف..).

وقوله بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٧٧ أمام الرئيس أيضا أثناء وضع حجر الأساس لمستشفى مارمرقس (مصر هذه أغنيتنا الحلوة مصر هي وطننا المبارك الذي قال الكتاب في وقت من الأوقات عن بعض البلاد كجنة الله في أرض مصر.. نحن نصرح بأن مصر الجميلة هذه على رأسها زعيم عظيم وقائد محبوب هو الرئيس أنور السادات، إننا نصلي من أجله باستمرار في صلواتنا الخاصة وأيضا في صلواتنا الكنسية.

لأن الكنيسة تعلمنا باستمرار أن نذكر رئيس الدولة في كل قداس ونذكر أيضًا صحبه العاملين معه فمحبة الرئيس والصلاة من أجله بالنسبة لنا عقيدة وأيضًا علاقة شخصية..).

وخلص الدفاع مما سبق بأن اتهام المباحث العامة للمدعى بإثارة الفتنة الطائفية في غير محله..

وحيث إنه لما كان القرار المطعون فيه، قد صدر بموجب السلطة المخولة لرئيس الجمهورية في المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أنه: (لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى

الشعب، ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها).

ولما كان القضاء الإداري، قد استقر على أن الضرورة كسبب للقرار الإداري، لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة:

أن يكون هناك خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن.

أن يكون القرار الصادر هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر.

أن يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ما تقضي به الضرورة.

وهذه الأركان الثلاثة ترجع إلى أصلين مسلم بهما من القواعد الأصولية، يقضيان بأن ـ الضرورات تبيح المحظورات، وأن الضرورة تقدر بقدرها، وهما مستمدتان من قول الحق سبحانه وتعالى ـ في سورة البقرة ـ الجزء الثاني ـ الآية ١٧٣.

﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم﴾، بمعنى أن الخروج عن الأحكام المقررة عند الضرورة يحد ويقيد بعدم البغي أو العدوان، وإنما يكون ذلك بقدر الضرورة الملجئة دون شطط أو شطاط.

وحيث إنه عن مدى توافر حالة الضرورة التي استند إليها رئيس الجمهورية في إصداره للقرار المطعون فيه وغيره من القرارات التي صدرت معه، فإنه يتضح من البيان الذي أذاعه رئيس الجمهورية إلى الشعب مساء يوم ٥/ ٩/ ١٩٨١ عن الأسباب الدافعة للإجراءات المتخذة في هذا التاريخ، أنه أورد فيه بأنه (منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة على مراحل متعددة إحداث فتنة طائفية بين أبناء الأمة وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستغلة في سبيل تحقيق أغراضها بعض الشعارات المضللة والوسائل غير المشروعة نفسية ومادية لتعويق مسيرة الشعب في طريق تنميته وازدهاره وديمقراطيته، وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالإجراءات العادية تارة والنصيحة مرة أخرى وبالتوجيه والترشيد مرات، وفي الآونة الأخيرة بصفة خاصة وقعت أحداث جسيمة هددت الوحدة الوطنية والسلام

الاجتماعي وسلامة الجبهة الداخلية بخطر جسيم، إلا أن هذه القلة الباغية قد استرسلت في غيها واستهانت بكل القيم والقوانين وتنكبت عن الطريق السوي وسلكت سبيل العنف والإرهاب وسفك الدماء وتهديد الآمني، كما أن بعض الأفراد قد استغلوا هذه الأحداث وعمدوا إلى تصعيدها الأمر الذي وجب معه اتخاذ إجراءات سريعة وفورية لمواجهة هذا الخطر الذي هدد الوطن والوحدة الوطنية انطلاقًا من مسئوليتنا الدستورية المستمدة من أحكام المادة ٧٣ من الدستور، وشرح رئيس الجمهورية أسباب ما جاء في البيان المذكور في خطابه مساء يوم ٥/ ٩/ ١٩٨١ في اجتماع غير عادي لمجلس الشعب والشورى، والمنشور في مضبطة مجلس الشعب قائلاً. (إن مشكلتين فرديتين بين المسلمين والمسيحيين حدثتا يومي ١٢- ١٧/ ٦/ ١٩٨١ في الزاوية الحمراء.

إلا أن بعض مثيري الشغب استغلوا هاتين الواقعتين ووضعوهما في إطار طائفي بعيد عن الحقيقة وبالغوا في تصويرهما وأشاعوا أن وفيات وإصابات حدثت، فاندفع البعض دون ترو لارتكاب الحوادث المؤسفة التي نتج عنها ١٧ قتيلا، و ١١٢ مصابا، وقد تولت النيابة العامة التحقيق في الموضوع، كما تولت التحقيق مع المقبوض عليهم في هذه الأحداث والبالغ عددهم ٢٢٦ شخصًا حتى ٢٦/ ٦/ ١٩٨١، أفرج عن ١١١ منهم حتى ٢٧/ ٦/ ١٩٨١ وبقي ١١٥ محبوسين على ذمة التحقيق بعد أن وجهت إليهم النيابة تهم التجمهر والقتل والإصابة وإتلاف الممتلكات والسرقة وإخفاء الأشياء المسروقة، وانخفض هذا العدد إلى ٢٧ في شهر سبتمبر، وما تزال التحقيقات قائمة حتى ورود تقارير المعمل الجنائي والطب الشرعي عن تشريح الجثث وبيان الإصابات وكذلك فحص الأسلحة المضبوطة.

واستطرد رئيس الجمهورية (بأن النيابة العامة نوهت بدور القيادات الدينية التي كانت على مستوى مسئولياتها حين بادرت باستنكار هذه الأحداث وإعلان خروج المشاركين فيها عن أحكام الأديان السماوية التي تحض على الإخاء والمحبة والسلام كما تنوه النيابة بالجهود التي بذلها رجال الشرطة في السيطرة على الموقف بحكمة مما

كان له أثره في تقليل عدد الإصابات وتلافي المزيد من إتلاف الممتلكات، كما كان لضبط الأسلحة والذخائر أثره في ضبط الأمن العام وهو إجراء ضروري في مثل هذه الظروف، وكان لما اتخذته النيابة العامة من إجراءات سريعة فور إخطارها بالحادث في ظل سيادة القانون أثر حاسم في وضع الأمور في نصابها وكشف النقاب عن مثيري الشغب وإظهار الحقائق كاملة، حتى لا يستغل مثل هذا الحادث الذي وقع من قلة ضئيلة في الإساءة إلى وحدتنا الوطنية التي نحرص عليها جميعًا ـ تساءل رئيس الجمهورية قائلاً. (إذا كان أمر الشرابية أخذ الصورة دي آثار لازم نحلها، يبقى لو جرى في مرحلة جايه نعمل إيه؟ نوصل البلد لإيه؟ أدي السبب اللي خلاني ندهت لكم، عشان أقول لكم، وأضع الأمور قدامكم من خلالكم لشعبنا).

وحيث إنه يبين من بيان رئيس الجمهورية وخطابه سالفي الذكر، أن الخطر الجسيم المفاجئ الذي يكمن وراء إصدار القرار المطعون فيه هو أحداث الزاوية الحمراء وما تهدد به الوحدة الوطنية، أو تنذر بوجود فتنة طائفية، تحوط لها رئيس الجمهورية فأصدر عدة قرارات من بينها القرار المطعون فيه.

ولما كان يتضح مما سلف أنه لم يكن هناك خطر حال في الوقت الذي صدر فيه القرار المطعون فيه، بعد أن سيطرت الشرطة على الموقف بحكمة واقتدار مما كان له أثره في صون الأمن العام، وبعد أن باشرت النيابة العامة التحقيق في الموضوع وكشف النقاب عن مثيري الشغب الذين كانوا وراء الحادث وأنهم قلة ضئيلة لا يجوز أن يؤخذ مسلكها دليلا على الإساءة إلى الوحدة الوطنية، وتم وضع الأمور في نصابها تماما وكان ذلك في شهر يونيه سنة ١٩٨١، الأمر الذي يستفاد منه عدم توافر الضرورة الملجئة لاتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة خطر زال، إذ أنه يشترط لإعمال، رئيس الجمهورية سلطاته المنصوص عليها في المادة ٧٤ من الدستور أن يكون هناك خطر حال مفاجئ يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري، والواضح من الإجراءات التي اتخذتها النيابة والشرطة طبقًا لأحكام القوانين المعمول بها وفي ظل سيادة القانون وأنها كانت كافية لوضع الأمور في نصابها.

ومتى كان ذلك كذلك، فإن القرار المطعون فيه يكون قد افتقر إلى ركن السبب، بوصف الحالة القانونية أو الواقعية، التي يقوم عليها، الأمر الذي يترتب عليه انعدام القرار في حد ذاته، فضلا عما يترتب على ذلك من وصم القرار بعيب غصب السلطة، إذ أنه بمراجعة الأحكام المنظمة لتعيين البابا فإنها لا تعطي رئيس الجمهورية الاختصاص بعزله من منصبه، وذلك على التفصيل التالي:

تنص المادة (٣) من القانون (٢٠) لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية على أنه: تتم تزكية من يريد ترشيح نفسه لمنصب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس المشار إليها في المادة الرابعة من اللائحة المذكورة بواسطة ستة من المطارنة أو الأساقفة أو رؤساء الأديرة أو من اثني عشر عضوا من أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأعضاء لجنة إدارة الأوقاف الخيرية لبطريركية الأقباط الأرثوذكس المذكورتين).

كما تنص المادة (٤) من هذا القانون على أنه (تبدأ إجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس طبقا لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأرثوذكس ولأحكام هذا القانون اعتبارا من اليوم التالي لنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية).

وتنص المادة (٥) على أنه يكون تنظيم قواعد وإجراءات ترشيح وانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس بقرارات من رئيس الجمهورية.

ونصت المادة ٢٦ على أنه: (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٩ مارس سنة ١٩٧١ وعلى وزير الداخلية إصدار القرارات المنفذة له).

وحيث إنه يبين من الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية المنشور في العدد ٨٥ مكررا من الجريدة الرسمية بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥٧ أنه قد تضمن الإجراءات الخاصة بترشيح وانتخاب البطريرك ونصت المادة الخامسة على أنه: " إذا خلا كرسي

البطريرك بسبب وفاة شاغله، أو لأي سبب من الأسباب يجتمع المجمع المقدس والمجلس الملي العام، بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة وبرياسته، في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسي، لاختيار أحد المطارنة قائما مقام البطريرك.

ويصدر قرار جمهورى بتعيين القائم مقام البطريرك، ليتولى إدارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين والقواعد الكنسية وطبقًا للوائح المعمول بها، وذلك إلى أن يتم تعيين البطريرك.

وتضمن الباب الثاني من اللائحة المذكورة في المواد من ٢/ ٧ القواعد والأحكام الخاصة بالترشيح للكرسي البابوي، كما تضمن الباب الثالث من المواد من ٨/ ١٨ القواعد المتعلقة بانتخاب البطريرك، حيث نصت المادة ١٨ على أنه:

يعلن القائم مقام البطريرك عن موعد إجراء القرعة الهيكلية ومكانة وتتم القرعة وفقا للقواعد والتقاليد الكنيسة .

ويعلن القائم مقام البطريرك، اسم من اختارته القرعة، ويُعمل بذلك محضر يحرر من نسختين ويوقعه رئيس لجنة الانتخاب والحاضرون من أعضاء المجمع المقدس ولجنة الترشيح وترسل نسخة منه لوزارة الداخلية في اليوم التالي.

ويصدر قرار جمهوري بتعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقا للتقاليد الكنسية.

وحيث إن القواعد والأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، واللائحة الصادرة من رئيس الجمهورية سنة ١٩٥٧ بالقواعد والإجراءات الخاصة بالترشيح والانتخاب لهذا المنصب الديني لطائفة الأقباط الأرثوذكس لا تخول لرئيس الجمهورية الاختصاص بإصدار قرار ينطوي على عزل البابا وتعيين خلفا له، لإدارة شئون الكرسي البابوي، إذ يبين من المادة (١) من اللائحة سالفة الذكر، أن المشرع أوضح كيفية شغل هذا المنصب في حال خلوه لأي سبب من الأسباب، ومن ثم يكون القرار الصادر من رئيس الجمهورية بإلغاء قراره رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١

بتعيين المدعي بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية، وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية قد انطوى على مخالفة صارخة لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ واللائحة الصادرة سنة ١٩٥٧ بشأن ترشيح وانتخاب البابا، وينطوي على الغصب الجسيم للسلطة، مما يجعله من القرارات المعدومة بما يترتب على ذلك من آثار.

وفي ضوء ما سلف فإن دعوى المطالبة بإلغاء القرار المطعون فيه تكون مقبولة شكلا فضلا عن قيامها على أساس سليم من الناحية القانونية، الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغاء القرار ـ المطعون فيه كما أنه إذا قيل ـ جدلا بقيام حالة الضرورة، وهي جد غير قائمة، كما سلف بيانه فإن الثابت من الأوراق أن المدعي أقام دعواه خلال المواعيد القانونية، بعد انقطاعها بتظلمه المقدم أمام المدعي الاشتراكي، واستوفت سائر الأوضاع المقررة لقبولها شكلا، كما أنه فيما يختص بتقارير المباحث العامة، فقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا، على أن هذه التقارير لا تزيد في قيمتها على محضر تحريات أو جمع استدلالات، ويخضع تقدير ما جاء فيها لرقابة المحكمة، فلها أن تناقشه وتأخذ به إذا ما اطمأنت إليه واقتنعت به، كما أن لها أن تطرحه من أدلة الثبوت إذا ما استبان لها عدم صحة ما جاء فيه أو عدم ارتكازه على وقائع محددة أو غير مجهلة.

وحيث إنه يبين من الإطلاع على تقارير مباحث أمن الدولة أنها نسبت إلى المدعي بعض الوقائع نفاها الدفاع عنه مستندا إلى تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي حوته مضبطة مجلس الشعب المرفقة بحافظة المستندات المقدمة بجلسة٢٣/ ٢/ ١٩٨٢ إلى القرارات الصادرة من الجهات المختصة لدراسة مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، كما أن بعضها لا يعدو أن يكون من قبيل المطالب التي يجوز لكل طائفة أو جماعة أن تطالب بها أو تناقشها ما دام أنها تمس مصالح هذه الجماعة أو الطائفة، وأنها لا تخرج على حدود الدستور أو القانون في المطالبة بها ومثال ذلك مطلب الطائفة التي يقوم على رئاستها المدعي وغير ذلك من الطوائف المسيحية عند مناقضته تعديل المادة الثانية من الدستور، إذن يراعي في هذا التعديل عدم المساس بالحقوق أو المصالح الخاصة بالطوائف المسيحية، ودليل ذلك أن هذا الطلب قد تمت

مناقشته بواسطة ممثلي الشعب في البرلمان، أي من خلال المؤسسات الدستورية للدولة، الأمر الذي يبين منه أن الأعم إلا اللمم من الاتهامات المنسوبة إلى المدعي في تقريري مباحث أمن الدولة قد أضفت عليها المباحث أوصافا بعيدة كل البعد عن الحقيقة ولا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها كما أن بقية الاتهامات الأخرى جاءت مرسلة بغير دليل مما يجعل القرار المطعون فيه غير مستخلص استخلاصا سائغًا من الواقع أو الأوراق والتحقيقات.

وحيث إن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بالمادة ١٨٤/ ١من قانون المرافعات. (لهذه الأسباب)

نرى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه، وما يترتب على ذلك من آثار، وإلزام الحكومة بالمصروفات.

المقرر(مفوض الدولة)

المستشار/ جودة فرحات

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء الموافق ١٢/ ٤/ ١٩٨٣.

برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ محمد جلال الدين عبد الحميد نائب رئيس المجلس وعضوية السيدين الأستاذين، عبد اللطيف أحمد أبو الخير وكيل المجلس المستشارين.

وحضور السيد الأستاذ المستشار جودة عبد المقصود فرحات مفوض الدولة.

والسيد/ عبد العزيز السيد عامر أمين السر.

أصدرت الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضائية

المقامة من:

السيد/ الأنبا شنودة الثالث

ضد:

كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء

الوقـــائع

الوقائع

أقيمت هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٢/ ١/ ١٩٨٢ طلب المدعي فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٨١ بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للإسكندرية بطريركا للكرازة المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أساقفه، وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعي عليهما بالمصروفات والأتعاب.

وقال المدعي شرحا لدعواه إنه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٨١ وتظلم منه في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ وإن هذا القرار معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص ومخالف للعادات والتقاليد المرعية منذ قيام المسيحية بمصر ودخول الإسلام إليها، فالقرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٨١ بتعيين البابا والبطريرك كان خاصا باعتماد إجراءات تمت طبقا للائحة انتخاب البطريرك الصادر بها قرار رئيس الجمهورية في ٣/ ١١/ ١٩٥٧ المنشورة بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكررا بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥٧ وقد تم انتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة وثمان من أعضاء المجلس الملي العام الحاليين والسابقين برئاسة قائمقام البطريرك وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص ثم أجريت القرعة الهيكلية فأسفرت عن انتخاب المدعي بابا الإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وجرى العمل على أن يصدر قرار جمهور باعتماد هذه الإجراءات فصدر القرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ومن ذلك يتضح أن كافة الإجراءات تمت صحيحة ومطابقة للقانون وهناك نظرية بديهية هي أن القرار الإداري يتحصن بمضي ستين يوما ولا يجوز المساس به بعد انقضاء هذه المدة ومنذ صدور القرار المطعون فيه كانت قد انقضت ـ على قرار تعيين البطريرك ـ مدة

تقارب أحد عشر سنة قام فيها المدعي بمسئوليات منصبه داخل مصر وخارجها ومثل مصر في أوربا وأمريكا وأفريقيا أحسن تمثيل ولذلك كان القرار المطعون فيه مخالفا لأبسط قاعدة في القانون الإداري ورئيس الجمهورية لم يفصح في قراره المطعون فيه عن سبب القرار ولكن أفصح عنه في خطبه وأحاديثه، وكل ما قيل لا ظل له من الحقيقة وإنما كان رئيس الجمهورية الراحل ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم ممن لا ضمير لهم وكشفت الحوادث الأخيرة عدم وجود صلة للمدعي أو أحد من الأقباط بما سمي بالفتنة الطائفية بل كان الأقباط ضحية اعتداءات جسيمة وخطيرة كان آخرها بالزاوية الحمراء وغيرها ولم يقم المدعي أو أحد من الأقباط بأي عمل وذلك حفاظًا على مصر وعلى وحدتها بل كان المدعي يعمل دائمًا وبكل جهده للحفاظ على الوحدة الوطنية لصالح مصر قبل كل شيء، وأضاف المدعي أنه يطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة لما يترتب عليه من نتائج يتعذر تداركها إذ مس القرار حرية المدعي في مباشرة مهام منصبه بل وصل الأمر بالجهة الإدارية إلى تحديد إقامته بدير بوادي النطرون ومنع الاتصال به.

وقدم المدعي تأييدا لدعواه ثلاثة حوافظ مستندات بجلسة ٢٦/ ١/ ١٩٨٢ وحافظة مستندات رابعة بجلسة ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٢ تضمنت صورة تظلم المدعي إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ ومضبطة مجلس الشعب الجلسة ٧٧ بدور الانعقاد العادي الأول يوم ٣٠/ ٤/ ١٩٨٠ وثابت بها أن اللجنة المشكلة للنظر في تعديل الدستور انتهت بعد دراستها للاقتراحات المقدمة لتعديل المادة ٢ من الدستور أنه لا توجد ثمة شبهة في أن حق تولي الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين التي يتمتعون بها في ظل الدستور وطبقا لأحكام القانون دون أي تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وطالبت الطوائف الدينية تعديل المادة ٢ من الدستور وإحداها موقعة من المدعي وصورة مضبطة مجلس الشعب في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٢ المحتوية على تقرير لجنة تقصي الحقائق عن الحوادث الطائفية بالخانكة وقد جاء به أن الناس تناقلت أخبار تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة في ١٥/ ٣/ ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية وقد صيغ على نحو يوحي بصحته

كتقرير رسمي وتضمن أقوالا نسبت إلى البطريرك في هذا الاجتماع ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناوله بعض محامي المدعي عن الحوادث التي اضطرت المجمع المقدس لاستصدر قرار ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ وصورة مذكرة الكنيسة القبطية التي قدمها المجمع المقدس بخصوص حد الردة وجاء بها ما يلي (إننا أمام ضمائرنا لن نستطيع أن نقبل مشروع هذا القانون ـ يقصد قانون الردة ولن نخضع له إذا نفذ وبحكم ضمائرنا سنسعى وراء كل مسيحي ترك مسيحيته لكي نرده إليها مهما حكمت مواد هذا القانون بالقتل على التحريض ونحن مستعدون أن ندخل في عصر استشهاد جديد من أجل ديننا والثبات فيه ولن يلومنا أحد لأن هذا هو عملنا كرعاة وآباء بل تلومنا ضمائرنا إن تركنا إنسانا يرتد عن مسيحيته دون أن نحاول إرجاعه) وصورة قرار المجلس الملي العام بجلسته ٧/ ٢/ ١٩٧٥ بضرورة تمثيل الأقباط باللجنة المركزية وتشكيلات الاتحاد الاشتراكي.

وقدم المدعي حافظة مستندات رابعة بجلسة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٢ تضمنت مذكرة بدفاعه جاء بها أن الدعوى مقبولة شكلا لأنه علم بالقرار المطعون فيه يوم ١/ ١١/ ١٩٨١ وتظلم منه إلى محكمة القيم في ذات التاريخ كما تظلم منه إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ وبذلك تكون الدعوى رفعت في الميعاد وفضلا عن ذلك فإن الميعاد ممتد بالنسبة للمدعي لأنه معتقل في دير أنبا بيشوي وجاء بها عن موضوع الدعوى أن المدعي كان ضحية لتقارير لا أساس لها من الصحة وأنه تحمل فوق طاقة البشر ولم يفكر يوما في أن يهاجم الحكومة لتقصيرها الشديد في تحقيق حوادث الاعتداء على الكنائس والمسيحيين ولم يفكر يوما في الرد على الرئيس الراحل رغم هجومه الشديد عليه واتهامه بأمور لا أساس لها من الصحة وأن القرار المطعون فيه معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص وبعيب الانحراف، فالثابت من الخط الهمايوني أن البطريرك يعين مدى حياته ولا يجوز عزله أو تعيين غيره ما دام على قيد الحياة وأن عزل المدعي معقود للمجمع المقدس الذي له أن ينحيه لأسباب صحية أو غيرها وأن الرئيس السابق لم يلحظ أن المدعي بطريركا للأقباط ليس في مصر وحدها بل في الحبشة والسودان وأوروبا وأمريكا واستراليا ولبنان والعراق وغيرها وعدد الأقباط في الخارج أضعاف عددهم في مصر والقرار المطعون

فيه لم يبتغ الصالح العام بل هدف إلى الانتقام من المدعي، فالرئيس السابق في سنة ١٩٨٠ جعل من مخاصمته للمدعي أمرا شخصيًا فهو الذي خلق الفتنة وشجع الجماعات الإسلامية على الاعتداء على المسيحيين وأملاكهم وكنائسهم رغم أن الكنيسة حذرته من ذلك ودأب الرئيس السابق على اتهام المدعي بالعمل بالسياسة وهذا غير صحيح لأن معنى الاشتغال بالسياسة هو أن ينضم الشخص إلى أحد الأحزاب السياسية، والمدعي لم ينتم لحزب معين ومواقفه الوطنية في مساندة الدولة معروفة للكافة وأن المدعي العام الاشتراكي استند إلى تقريرين للمباحث العامة لا يمكن الأخذ بها لأنهما اصطنعا لإرضاء الرئيس السابق.

وهنا كحقيقتان تكذبان ما جاء بهذين التقريرين: الحقيقة الأولى عن المنشور الذي نسب إلى المدعي سنة ١٩٧٢ وتكلم عنه رجال المباحث سنة ١٩٨١ مع أنه ثبت كذبه في تقرير لجنة تقصي الحقائق عن حادث الخانكة، والحقيقة الثانية عن تكتل الطوائف المسيحية لإصدار قانون موحد للأحوال الشخصية، فالدولة هي التي طلبت من المدعي تشكيل لجنة لإعداد هذا القانون وتم تقديمه إلى الرئيس وإلى وزارة العدل التي شكلت لجنة لمراجعته وقامت هذه اللجنة بعملها وعرض المشروع على المدعي ورؤساء الطوائف الذين وافقوا عليه وجاء بالمذكرة أيضًا أن الرئيس السابق كان على علاقة طيبة بالمدعي حتى آخر سنة ١٩٧٩ .

وعندما تصاعدت الحوادث ضد الأقباط بشكل مثير اجتمع المجلس المقدس في ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ وفيه تكتل المطارنة والأساقفة واستصدروا قرارا بعدم إقامة مراسيم واستقبالات في العيد وهو أمر خاص بالكنيسة، ومنذ ١٤/ ٥/ ١٩٨٠ بعد خطبة الرئيس بدأت حملة مسعورة ضد المدعى بمذكرة أخرى بدفاعه بجلسة ٢٣/ ٢/ ١٩٨٢ أشار فيها إلى أن المحكمة قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص بنظر الطعون الموجهة إلى القرارات التي أصدرها الرئيس الراحل في ٢/ ٩/ ١٩٨١ استناد إلى المادة ٧٤ من الدستور وبرفض الدفع بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة

الدستورية العليا لتحديد المحكمة المختصة بنظر لدعوى وبأنه لم يكن من حق الرئيس أن يلجأ إلى المادة ٧٤ من الدستور لإصدار القرارات الصادرة في ٢/ ٩/ ١٩٨٢.

وردت إدارة قضايا الحكومة على الدعوى بإيداع حافظة مستندات بجلسة ٢٣/ ٣/ ١٩٨٢ تضمنت الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٢/ ١/ ١٩٨٢ في الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ ق برفض تظلم المدعى.

وبجلسة ١/ ٦/ ١٩٨٢ قضت هذه المحكمة بإثبات ترك المدعي للخصومة في طلب وقف التنفيذ وأحيلت الدعوى بعدئذ على هيئة مفوضي الدولة التي قدمت تقريراً برأيها في طلب الإلغاء انتهت فيه للأسباب التي ارتأتها إلى إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار.

وحدد لنظر الدعوى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه بجلسة ١٤/ ٢/ ١٩٨٢ وتداول نظرها بعد ذلك في الجلسات على النحو المبين في المحاضر.

وبجلسة ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ قدم المدعي حافظة مستندات تضم تقرير مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع والذي انتهى إلى عدم قبول الدعوى وصورة من تقرير التظلم إلى محكمة القيم يوم ٣١/ ١٠/ ١٩٨١ كما قدم المدعى مذكرة تكميلية بدفاعه رد فيها على الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل في طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ ق بأن تقرير المستشار مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا المقدم في الطلب المشار إليه انتهى إلى عدم قبوله وبأن المحكمة سبق أن ردت على هذا الدفع في الحكم الصادر بجلسة ٢٢/ ١٢/ ١٩٨١ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق وتضمنت المذكرة ردا على الدفع بعدم الاختصاص لأن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وبأن المحكمة استقرت في قضايا مماثلة على أن هذا القرار قرار إداري، وردا على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القيم بجلسة ٣/ ١/ ١٩٨٣ بأن الذي - نظرته محكمة القيم تظلما وليس دعوى، وردا على طلب الحكومة إعادة الدعوى لهيئة مفوضي الدولة لإعادة تحضيرها بأن هذا الطلب حلقة من حلقات تعطيل الفصل في

الدعوى، وعن الموضوع جاء بالمذكرة أن الحكومة تقدم تقارير المباحث العامة وكلها أقوال مرسلة وغير صحيحة ولا دليل عليها.

وبجلسة ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ أيضا قدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بدفاعها بدأتها بطلب وقف الدعوى إلى أن يتم الفصل في طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ علينا عملا بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وأسست الإدارة هذا الطلب على أن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم ثم أقام الدعوى المماثلة أمام محكمة القضاء الإداري وهذا الأمر يشكل تنازع الاختصاص بين هاتين المحكمتين، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأن القرار المطعون فيه ليس قرارا إداريا وإنما هو عمل من أعمال السيادة لأنه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة ليس بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية واستشهدت ببعض آراء الفقه الدستوري والفقه الإداري.

وأضافت المذكرة أنه مما يؤكد عدم اختصاص المحكمة أن محكمة القيم أصبحت هي المختصة وحدها دون غيرها بنظر التظلمات من الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية استنادا إلى المادة ٧٤ من الدستور ومن بينها القرار المطعون فيه وذلك عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وأن قرار تعيين البطريرك حسبما أقر المدعي في صحيفة الدعوى ليس قرارا إداريا لأنه لا يعبر عن إرادة جهة الإدارة بل هو من أعمال التوثيق صدر اعتمادا لإجراءات انتخاب البطريرك طبقا لأحكام القرار الجمهوري الصادر في ٢/ ١١/ ١٩٥٧ فهو عمل مادي يكشف عن مركز قانوني نشأ من الانتخاب وإلغاؤه يعتبر عملا ماديا كذلك ودفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى كذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد فالقرار المطعون فيه نشر بالجريدة الرسمية في ٣/ ٩/ ١٩٨١ وميعاد الطعن يبدأ من هذا التاريخ وينتهي في ٢/ ١١/ ١٩٨١ طبقًا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمدعي رفع الدعوى الماثلة في ١٢/ ١/ ١٩٨٢ والتظلم الذي قدمه لرئيس الجمهورية في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ لا يقطع الميعاد الذي انتهى في

٢/ ١١/ ١٩٨١ أما التظلم الذي قدمه إلى محكمة القيم في ١/ ١١/ ١٩٨١ فهو لا يقطع الميعاد أيضا لأن هذا الأثر مقصور على التظلم الذي يقدم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار والهيئات الرئاسية عملا بنص المادة ٢٤ المشار إليها، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم جواز نظرها لأن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه صدر في ظروف استثنائية لا تقاس فيها تصرفات الإدارة بالمعايير العادية لمبدأ المشروعية وإنما يحكم على مشروعيتها على أساس توافر ضوابط نظرية الضرورة.

والقرار المطعون فيه قد توافرت فيه هذه الضوابط بقيام حالة واقعية تدعو إلى التداخل أعلنها رئيس الجمهورية في بيانه إلى الشعب في ٥/ ٩/ ١٩٨١ وهي حدوث فتنة طائفية وقد ابتغى به رئيس الجمهورية تحقيق الصالح العام ووافق الشعب على قرار الاستفتاء.

أما عن دور المدعي في أحداث الفتنة الطائفية فقد وردت تفصيلا في مذكرة مباحث أمن الدولة المقدمة بجلسة ٤/ ١/ ١٩٨٣ وأبدت إدارة قضايا الحكومة أن المحاور العامة التي ارتكزت عليها سياسة المدعي توجز في عدد من النقاط أبرزها محاولة فرض استقلال الكنيسة عن الدولة ومؤسساتها الدستورية والسعي نحو إضفاء الصفة السياسية على منصب البطريرك ومحاولة تحدي القوانين القائمة في مجال بناء الكنائس وإقامة الكليات الإكليرية وتوسيع الأديرة واستثمار الخلافات الفردية والحوادث العادية لتصوير الموقف على أنه صراع طائفي والمطالبة ببعض المطالب الطائفية وإعلان الصوم للضغط على المسئولين واستغلال قنوات الاتصال بين الكنيسة وتجمعات الأقباط في الخارج كقوة ضاغطة على الرأي العام العالمي لتحقيق المطالب المذكورة وانتهاج أساليب الإثارة فيما أصدره من أوامر للكهنة من تأدية الصلاة بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة وافتراش الأرض بأجسادهم عند التعرض لهم وقرر إرسال خطابات للمسئولين في الدولة لتمثيل الأقباط في الاتحاد الاشتراكي بنسبة عددية كبيرة ونشر الشائعات عن رفض رئيس الجمهورية مقابلة المدعي وعقد اجتماعات أسفرت عن رفض قانون الردة وإعلان الصوم الانقطاعي تعبيرا عن هذا الرفض والتشكيك في حيدة رجال الشرطة وسلطات

التحقيق في وقت معاصر لمباحثات كامب ديفيد كوسيلة للضغط على المسئولين للانصياع للمطالب الطائفية ومنها منع تطبيق الشريعة الإسلامية وكوسيلة للضغط أيضا رفض المدعي الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوي يوم ١٤/ ١١/ ١٩٧٩ واعتكافه بدير الأنبا بيشوي وفي ١٨/ ٣/ ١٩٨٠ افتعل حادث اعتداء على بعض الطلبة المسيحيين في المدينة الجامعية بالإسكندرية لتعبئة مشاعر المسيحيين ضد المسلمين ودعا المجمع المقدس إلى الاجتماع وأصدر قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة ورفض تهاني المسئولين وذلك في وقت معاصر لزيارة ـ رئيس الجمهورية لأمريكا وإيعاز تجمعات الأقباط هناك باتخاذ مواقف معادية له ورفض المشاركة في استقبال رئيس الجمهورية وامتنع عن حضور الاجتماعات العامة التي دعى إليها بصفته الدينية وسرب الشائعات عن تكاثر أعمال التعدي على المسيحيين في مصر للتشكيك في استقرار البلاد وإثارة الرأي العام العالمي لتشويه سمعة مصر في الخارج وحرض أبناء الطائفة على تخزين الأسلحة والاستعداد لمواجهة عزم المسلمين مهاجمتهم وكان هذا من أبرز أسباب حادث الزاوية الحمراء في يونيه ١٩٨١ والذي راح المدعي يبث الشائعات بأن الحكومة هي التي دبرت هذا الحادث للقضاء على شوكة المسيحيين.

وهذا الذي صدر عن المدعي يعد خروجا منه على مقتضيات منصبه وعلى واجباته الأساسية ويعتبر إثارة للفتنة الطائفية لم يكن أمام رئيس الجمهورية لتجنب البلاد ويلات الفتنة سوى إصدار القرار المطعون فيه وانتقلت مذكرة إدارة قضايا الحكومة على الرد على بعض ما أثاره تقرير هيئة مفوضي الدولة قائلة إن رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك هو الذي يصدر قرار تعيين البطريرك ومن المسلم به أن من يملك إصدار القرار يملك إلغاءه ولذا فإن رئيس الجمهورية لم يغتصب سلطة أحد ولرئيس الجمهورية أيضا طبقا للائحة المشار إليها تعيين قائمقام البطريرك ولذلك فإن القرار المطعون فيه في شقه الثاني الخاص بتشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية الذي أقره المجمع المقدس في بيانه المؤرخ ١٢/ ٩/ ١٩٨١ صحيح قانونا وأن تقرير لجنة تقصي الحقائق يؤكد ما جاء بتقرير

مباحث أمن الدولة فقد أجرى التحقيق فيما أسماه المدعي حرق المسلمين لكنيسة الخانكة وتناول رئيس ـ الجمهورية هذه الواقعة في خطاب أمام مجلس الشعب فى ١٤/ ٥/ ١٩٨٠ وكشف فيه ما نسب إلى المدعي من وقائع محددة في تواريخ محددة مؤيدة بمستندات بعضها صادر من المدعي شخصيا مثل المقالات والأخبار التي تنشرها مجلة الكرازة والرسالة التي وجهتها البطريركية بالإسكندرية إلى طلبة الجامعة المسيحيين بها وغيرها وما ورد في حافظة المستندات الثانية وجاء فى المذكرة ـ أيضًا أنه إذا كان المدعي يقول إن قرار تعيين المدعي الصادر سنة ١٩٧١ قد تحصن بمضى ما يقرب من ١١ سنة فهو مردود بما أبداه المدعي من أن قرار تعيينه ليس إلا عملا ماديا كاشفا لمركزه ـ القانوني المستمد من عملية الانتخاب وإجراء القرعة ومن المعلوم أن العمل المادي لا يكتسب حصانة ويجوز سحبه أو إلغاءه في أي وقت ودون تقيد بميعاد معين والبطريرك لا يحتفظ بمنصبه مدى الحياة كما يقول المدعي فالمادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك تنص على أنه إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب آخر ولا يوجد في اللائحة المذكورة ما يفيد صراحة أو ضمنا أن المجمع المقدس هو الذي يختص وحده بتنحية البطريرك وعلى كل فإن المجمع المقدس قد أقر القرار المطعون فيه وذلك في بيانه المعلن في ٢٣/ ٩/ ١٩٨١ (المنشور رقم ٧ من حافظة المستندات الثالثة) والإجازة اللاحقة كالتصريح السابق تزيل هذا العيب.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة كذلك ثلاث حوافظ مستندات في ٤ و/ ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ وفي ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣ تضمنت مذكرتين لأجهزة الأمن عن مخطط المدعي لإذكاء الفتنة الطائفية وتجاوزات المسيحيين تنفيذا لهذا المخطط وبعض أعداد من مجلة الكرازة التي يصدرها المدعي وبيان صادر عن المهاجرين المسيحيين بالولايات المتحدة لتشويه سمعة مصر وبيان المجمع المقدس الصادر في ٢٢/ ٩/ ١٩٨١ بتأييد القرار المطعون فيه ومحاضرة للمدعي عن التثليث والتوحيد هاجم فيها رجال الدين الإسلامي والمستندين اللذين أودعهما رئيس الجمهورية

مكتب مجلس الشعب تأييدا لخطابه المؤرخ ١٤/ ٥/ ١٩٨٠ وهما بيان من البطريركية وقرار المجمع المقدس بجلسة ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ والتعميمين السريين الموزعين على أعضاء المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي والنواب الأقباط الموضعين مكتب مجلس الشعب ومستندات أخرى.

وبتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٨٣ تقدم المدعي بحافظة مستندات سادسة كما قدم المدعي مذكرتين أخيرتين بدفاعه بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٨٣ جاء بهما أن البطريرك لا يتولى سلطاته إلا بعد الخطوات الآتية: ـ

بمجرد خلو الكرسي البابوي بوفاة شاغله يجري اختيار المرشحين بمعرفة لجنة تؤلف خصيصًا من بعض أعضاء المجمع المقدس وكبار الشخصيات القبطية.

يقوم الأقباط ممن تتوافر فيهم شروط خاصة بانتخاب من يرونه من هؤلاء المرشحين.

يتم إجراء قرعة هيكلية بعد صلوات خاصة بين الثلاثة الأول المنتخبين لاختيار الشخص المناسب للمنصب وهنا يصدر قرار جمهوري بنتيجة القرعة توثيقًا لها.

تنصيبه كبطريرك بواسطة أعضاء المجمع المقدس بصلوات خاصة وتلبيسه ملابس الكهنوت وتسليمه عصا الرعاية وإجلاسه كرسي مارمرقص كل ذلك بصلوات خاصة وحينئذ يصير بطريركا، فالانتخاب والتعيين لا يمثلون شيئًا بالنسبة للكنيسة والمجمع المقدس هو الجهة الوحيدة التي تملك تنصيب البطريرك وعزله والأسباب التي تستدعي عزل البطريرك كنسيا هي الهرطقة في الدين والسيمونية أي بيع رتب الكهنوت بمال والجنون المطبق وما ورد بشأن خلو كرسي البطريرك بسبب وفاة أو أي سبب آخر فلائحة الترشيح والانتخاب لا تمس حق إخلاء الكرسي وإنما هو المجمع المقدس، وأسباب إخلاء الكرسي نادرة ولذا اعتبر تعيين البطريرك دائمًا مدى حياته والقرار المطعون فيه لم يعتمد على هذا الحكم من اللائحة لأنه لم يحدث إعلان عن خلو الكرسي والخطاب الذي أرسله المجمع المقدس إلى الرئيس الحالي جاء به أن القرار المطعون فيه لا يغير شيئا من الوضع الكنسي والكهنوتي للبطريرك ومن هنا فإن

القرار يعتبر غصبا للسلطة ومن جهة أخرى فإنه حتى في حالة خلو الكرسي يجتمع المجلس المقدس لاختيار قائمقام البطريرك إلى أن يتم انتخاب بطريرك جديد وليس لرئيس الجمهورية اختيار قائمقام البطريرك والذي حدث أن القرار المطعون فيه أوجد جوا متناقضا فهو عزل البطريرك ولم يتعرض لكهنوته فظل الكرسي البابوي في حالة شلل وردت المذكرة على ما جاء بدفاع الحكومة من أن القرار صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة وليس رئيس السلطة التنفيذية فقالت إن التنظيم الدستوري لا يعرف سوى سلطات ثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وأضاف إليها الدستور المصري سلطة رابعة هي الصحافة وإعطاء رئيس الجمهورية بعض اختصاصات السلطة التنفيذية ليمارسها منفردا لا يغير طبيعتها فعزل موظف عام ليس عملا من أعمال السيادة حتى ولو قام به رئيس الجمهورية فالبطريرك شأنه شأن المحافظ وهو موظف عام له مركز متميز ولذا يعين ويعزل بقرار من رئيس الجمهورية وهو قرار إداري يختص القضاء الإداري بنظر الطعن فيه وموافقة الشعب على القرار في الاستفتاء لا يعني أكثر من أن القرار يحظى بتأييد من الرأي العام ولا يضفي عليه صفة أعمال السيادة أو يلغي اختصاص السلطة القضائية في مراقبة مشروعيته.

والقانون أجاز التظلم من القرار أمام محكمة القيم وهذا تسليم بأنه ليس من أعمال السيادة وإعطاء محكمة القيم اختصاص الفصل في التظلم من القرار أمام محاكمة القيم لا يحجب اختصاص محكمة القضاء الإداري لأن التظلم خطوة قبل الطعن القضائي والقوانين بصفة عامة تعطي الاختصاص بالفصل في التظلمات الإدارية إلى لجان إدارية ذات اختصاص قضائي وأحيانًا يرأسها قاض أو يدخل في تشكيلها عنصر قضائي وليس من قيد المشرع أن يعطي التظلم لمحكمة القيم دون أن يغير ذلك من صفته كتظلم خاصة وأن فحص التظلمات ليس هو الاختصاص الأصيل لمحكمة القيم بل يشبه السلطة الولائية للقاضي المدني الذي يصدر أوامر الحجز إلى جانب سلطته القضائية في الفصل في الدعاوى ولا وجه للقول بأن الفصل في التظلم أعطى لمحكمة القيم الفصل في مشروعية القرار بحكم حائز لقوة الشيء المقضي لأن القانون أجاز إعادة التظلم بعد ستة أشهر من رفض التظلم الأول

ومعنى ذلك أن محكمة القيم لا تصدر في التظلم حكما يحسم خصومة ويحوز قوة الشيء المقضي وعلى ذلك فلا يسوغ القول بأن اختصاص مجلس الدولة نزع ضمنا بإعطاء الفصل في التظلم إلى محكمة القيم وجاء بالمذكرة أيضا أن الرئيس السابق اتهم المدعي بتحرير منشور باللغة الإنجليزية وإرساله للأقباط في أمريكا ليقابلوه هناك بالاحتجاج وهذا غير صحيح فالمنشور حررته جمعية الأقباط بأمريكا وهي على خلاف مع الكنيسة القبطية بمصر ووطنية البابا لا يمكن أن تكون محل نقاش وأن بيان المجمع المقدس في ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ صدر من أكثر من ستين مطرانا وأسقفا بعد أن توالت الاعتداءات على المسيحيين بتشجيع من الحكومة دون أن تقدم أية قضية إلى المحاكم، وأما بيان المجمع الصادر في ٢٢/ ٩/ ١٩٨١فقد جاء نتيجة تهديدات الحكومة بأن الجماعات الإسلامية ستستولي على الحكم وتطيح بالجميع.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٨٣ تضمنت شرحًا للمستندات ـ المقدمة منها التي تؤكد دور المدعي في إشعال الفتنة الطائفية منها الدعوة التي وجهها المدعي إلى أعضاء المجمع المقدس لحضور اجتماع ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ والقرار الصادر عن هذا الاجتماع ونصه الآتي:

(بعد أن درس المجمع المقدس حالة الأقباط بالتفصيل والشكاوى العديدة التي وجهت منهم في كل المحافظات بمصر ومن الطلبة في المدن الجامعة وخارجها وما يتعرض له ـ الأقباط من إهانات وشتائم واتهام بالكفر وألوان من الإثارات واعتداءات على أرواحهم وكنائسهم وخطف الفتيات المسيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة في الكنائس مع عدم تقبل التهاني بالعيد وذلك تعبيرا عن الآلام التي يعانيها الأقباط كما قرر أعضاء المجمع المقدس ـ الاعتكاف في الأديرة خلال العيد) وقام الأقباط المصريون في الولايات المتحدة بمظاهرات ـ أمام مقر الرئيس بواشنطن ومقر الأمم المتحدة مطالبين التدخل لحماية أقباط مصر من المذابح ونشرت صور المظاهرات بمجلة الأقباط في أمريكا نشرت هذه المجلة أيضا العديد من المقالات التي تتهم السلطات بالتواطؤ في تنفيذ مخطط إسلامي للقضاء

على المسيحيين كما نشرت مجلة الكرازة التي يصدرها المدعي العديد من المقالات التي تنطوي على تجريح الدين الإسلامي وتصوير بعض الحوادث الفردية على أنها حوادث طائفية وأشارت المذكرة إلى تقرير اللجنة العامة بمجلس الشعب في ردها على بيان رئيس الجمهورية مساء السبت ٥/ ٩/ ١٩٨١ وقد جاء به أن اللجنة تسجل أسفها عما تجمع لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك في كل تصرف يصدر من العقلاء من القيادات الدينية والمدنية يهدف إلى تهدئة الخواطر وإطفاء نار الفتنة بل إنهم تمادوا في مسلكهم وأوغلوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دون تمحيص وأوغلوا بنشرها في المجلات القبطية التي تصدر داخل البلاد وخارجها وقد صور الطموح السياسي لقيادة الكنيسة أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة تستأثر بأمور المسيحيين الدنيوية وخرجوا بالكنيسة عن دورها السامي الذي حدده لها المسيح عليه السلام في قوله ردوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

وبجلسة ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ قررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوى بجلسة اليوم حيث صدر هذا الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به:

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وبعد المداولة.

من حيث إن المدعي يطلب الحكم بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من إلغاء قرار تعيينه بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وفيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وما يترتب على هذا القرار من آثار.

ومن حيث إن إدارة قضايا الحكومة أبدت الطلبات والمدفوع الآتية: ـ

أولا: وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن المحكمة الدستورية العليا.

ثانيا: عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لثلاثة أسباب هي:

أن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة.

أن القرار المذكور يعتبر عملا ماديا وليس قرارا إداريًا.

إن القرار المطعون فيه يدخل في اختصاص محكمة القيم وحدها طبقًا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب.

ثالثا: عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني.

رابعا: عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

ومن حيث إن طلب وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا يقوم على أن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم التي قررت رفض التظلم بجلسة ٢/ ١/ ١٩٨٢ وفي نفس الوقت أقام المدعي دعواه الماثلة بطلب إلغاء القرار المطعون فيه وهو أمر يشكل تنازعًا في الاختصاص بين محكمة القيم ومحكمة القضاء الإداري مما حدا بإدارة قضايا الحكومة إلى أن تتقدم إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب تحديد المحكمة المختصة وقيد هذا الطلب بجدول المحكمة المذكورة برقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع وقد نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا على الأثر المترتب على تقديم الطلب المشار إليه وهو وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه. وهذا الطلب في غير محله قانونا ذلك أن المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تنص على أن (تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يلي: أولاً ـ... ثانيًا ـ الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها. ثالثًا ـ...)

وتنص المادة ٣١ من القانون المذكور ذاته على أن (لكل ذي شأن أن يطلب إلى

المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار إليها في البند. ثانيًا من المادة ٢٥ ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التي نظرته وما اتخذته كل منها في شأنه ويترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه) ـ والمستفاد من هذين النصين أن مناط قبول طلب وقف الدعوى طبقًا لحكم المادة ٣١ سالفة الذكر أن يصدر حكمان من جهتي قضاء بالاختصاص أو بعدم الاختصاص في موضوع واحد باعتبار ذلك مظهرًا للتخلي أو عدم التخلي عن نظر الدعوى ولما كانت هذه المحكمة لم يسبق لها إصدار الحكم باختصاصها بنظر الدعوى الماثلة، يضاف إلى ذلك أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا منوط بوجود دعاوى مقامة عن موضوع واحد أمام جهتين قضائيتين بدليل أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ المشار إليها نصت على وقف (الدعاوى القائمة) والتظلم الذي قدمه المدعي إلى محكمة القيم لا يعتبر دعوى بل يظل محتفظًا بطبيعته كتظلم والقرار الصادر فيه لا يعتبر حكما يحوز حجية الشيء المقضي بل هو مجرد أمر ولائي ودليل ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب معدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ تنص على أن (تختص محكمة القيم دون غيرها بما لا يأتي: أولا ـ الفصل في جميع الدعاوى التي يقيمها المدعي العام الاشتراكي طبقًا للمادة ١٦ من هذا القانون.

ثانيًا ـ كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور.

ثالثًا ـ الفصل في الأوامر والتظلمات التي ترفع طبقًا لأحكام هذا القانون.

خامسًا ـ الفصل في التظلم من الإجراءات التي تتخذ طبقًا للمادة ٧٤ من الدستور فهذا النص استخدم كلمة الدعاوى في البند أولاً وكلمة التظلمات في البندين ثالثًا وخامسًا وليس من شك في أن المشرع قصد المغايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء في حالات معينة وجهة تظلم في حالات أخرى ولما كان التظلم الذي يقدم إلى محكمة القيم طبقًا للبند خامسًا من المادة ٣٤ المشار إليها

هو في حقيقـة الأمر تظلم ولائي شأنه شأن التظلم الذي يقدم لجـهة الإدارة ذاتها قبل الطعن القـضائي خـوله المشـرع لمحكمـة القيم بدلا من جـهـة الإدارة ابتغـاء الحيـدة والموضوعية في التظلم من قرارات معينة على جانب كبير من الأهمية فإن هذا التظلم لا ينهض بديلاً عن الطعن القضائي أمـام محكمة الإلغاء ولا يعتبر دعـوى في مفهوم المادة ٣١ من القانون رقـم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدسـتورية العليـا وبالتالي فـإن طلب وقف الدعوى لحين الـفصل في طلب التنـازع رقم ٣ لسنة ٤ ق دسـتـورية يكون غير قائم على سند صحيح من القانون خليقًا بالرفض.

ومن حيث إن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يقوم على ثلاثة أوجه هي أن ـ القـرار المطعون فـيه من أعمـال السيـادة وأن القرار ليس إداريًا بل هـو عمل مادي وأن الطعن في القرار يدخل في اختصاص محكمة القيم وحدها..

ومن حيث إن الوجه الأول للدفع بعدم الاختـصاص يقوم على أن القرار المطعون فيه صـدر من رئيس الجمهورية بـصفته رئيسًـا للدولة وليس رئيسًا للسلطة التنـفيذية ولذا فهو من أعمـال السيادة فقد استند القرار في ديباجـته إلى المادة ٧٤ من الدستور التي وردت في الفصل الأول من البـاب الخامس منه المعنون (رئيس الدولة) في حين أن الفصل الخامـس من الباب ذاته المعنون (رئيس الجمهـورية) يتضمن اختـصاصات رئيس الجمـهورية كـرئيس للسلطة التنفيـذية ويستـفاد من ذلك أن ما يـصدره رئيس الجمهوريـة استنادًا إلى صفته كرئيس للدولة يعـتبر من أعمال السيـادة كما ذهـب إلى ذلك بعض رجال الفقـه الدستوري والإداري في مصر وما يصدره رئـيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفـيذية يعتبر من أعـمال الإدارة التي تدخل في اختصـاص القضاء وهذا الوجـه مـردود بأن النظام الدسـتـوري المصري يقـوم على أسـاس وجـود أربع سلطات هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعيـة والسلطة القضائية وسلطة الصحافة وأن رئيس الجـمهـورية يجمع بـين رئاسة الدولة ورئاسـة السلطة التنفـيذية وبمجـرد صـدور القرار المطعـون فيـه من رئيس الجمـهـورية استنادا إلى اخـتصـاص منوط به كرئيس للدولة لا يجعل منه عملا من أعمال السيادة لأن من أعمال السيادة ما يصدر

من رئيس الحكومة فالمناط في التفرقة بين أعمال السيادة وغيرها من أعمال الإدارة هو بطبيعته العمل في ذاته أيا كانت جهة إصداره أو سند إصداره حسبما استقر على ذلك الفقه والقضاء وترى المحكمة أن القرار المطعون فيه ذو طبيعة إدارية فهو من جنس قرار التعيين الذي صدر من رئيس الجمهورية طبقًا للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس الصادر في ١٩٥٧/١١/٣ حتى لو كان الباعث عليه سياسيًا لأن نظرية الباعث السياسي كمعيار للتمييز بين أعمال السيادة وغيرها عدل القضاء عنها من زمن بعيد وموافقة الشعب على القرار المطعون فيه في الاستفتاء الذي أجرى عليه لا تغير هي الأخرى من طبيعته كقرار إداري فهذا الموافقة لا تعني أكثر من تأييد القرار سياسيًا فيبقى القرار على طبيعته وعلى حاله من المشروعية أو عدم المشروعية يضاف إلى ذلك أن غاية ما تستهدفه نظرية أعمال السيادة هو حجب هذه الأعمال عن رقابة القضاء أيا كانت طبيعة هذه الرقابة ولائية أو قضائية وقد خول القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ محكمة القيم الاختصاص بالفصل في التظلم من القرار المطعون فيه ويقتضي هذا نفي شبهة عمل السيادة عن القرار المطعون فيه.

ومن حيث أن الوجه الثاني من الدفع بعد الاختصاص يقوم على أن قرار رئيس الجمهورية الصادر سنة ١٩٧١ بتعيين المدعي ليس قراراً إداريا حسبما يقول المدعي نفسه في دفاعه وإنما هو عمل مادي كشف عن مركز قانوني استمده المدعي من عمليتي الانتخاب والقرعة طبقًا لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المشار إليها ولذا فإن قرار تنحيته يعتبر هو الآخر عملا ماديًا يخرج عن اختصاص القضاء الإداري وهذا الوجه مردود بأن القرار المطعون فيه ليس عملاً ماديًا بل هو قرار إداري تكاملت فيه مقومات القرار الإداري حسبما استقر عليه القضاء الإداري وهو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة وبمقتضى القانونين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني لتحقيق مصلحة عامة ولذا فإن المنازعة بشأنه تعتبر منازعة إدارية مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقًا للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بينما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري حسبما سيجيء بعد.

ومن حيث إن الوجه الـثالث للدفع بعدم الاختصـاص يقوم على أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ أعطت محكمـة القيم دون غيرها الاختـصاص بالفـصل في القـرار المطعون فيه وهذا الوجه مردود بما سبق إيضاحه في الرد على طلب وقف الدعوى من أن المادة المشار إليها استخـدمت كلمة الدعاوى في بعض البنود وكلمة التظلمات في بنود أخرى وأن المشـرع قصد من المغايرة بين الكلمـتين أن تكون محكمة القـيم جهة قضاء في حالات وجهة تظلم في حـالات أخرى وأن التظلم الذي يقدم إلى محكمة القيم طبقًا للمادة المشار إليها لا ينهض بديلاً عن الطعن القضائي.

ومن ثم فإن التظلم إلـى محكمة القـيم لا يعتبـر طريق طعن مواز لقضـاء الإلغاء المنوط بمجلس الدولة خاصة وأنه لا يـحقق مزايا قضاء الإلغاء وضـماناته وأن المشرع لم يحدد مواعيد أو إجراءات معينة لتـقديم التظلم والفصل فيه وإعطاء الاختصاص، بالفصل في التظلم من بعض القـرارات الإدارية إلى جهات قضائيـة أو جهات إدارية ذات اختصاص قضائي ليس أمرا جـديدًا على التشريع المصري فالمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقـاري تخول صاحب الشأن حق الالتجاء إلى قاضي الأمـور الوقتية لـيأمر بإبقاء الرقم الوقـتي للشهر بصـفة دائمة أو بإلغـائه وقد استقـر قضاء المحكمة الإدارية العليـا على أن ذلك لا يعتبر طريق طعن مـواز لقضاء الإلغاء ولا يـحجب اختـصا ص القـضاء الإداري، والمادة ٣ مكررًا من القـانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الطوارئ كـانت تنص قبل تعديلهـا بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ على جـواز التظلم من قرارات فـرض الحراسة إلى مـحكمة أمن دولة العـليا تشكل وفق أحكام القـانون المذكـور وقضت المحكمـة الإدارية العليـا في الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٠ ق بجلسـة ٢٩/ ١٢/ ١٩٧٩ بأن هذا التظلم لا يسـتـقيم اخـتصـاص مانعا من ولاية القـضاء الإداري لأنه محض تظلم إداري لا يغني من حق المواطن في الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي.

ومن حيث إنه لما تقـدم يكون الدفع بعدم اختـصاص المحكمة بنظر الدعوى غـير قائم على سند صحيح من القانون خليقًا بالرفض.

ومن حيث إن الدفع بعد قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني يقوم على أن هذا الميعاد وهو ستون يومًا يحسب من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية في ٣/ ٩/ ١٩٨١ وأن التظلم الذي قدمه المدعي من هذا القرار إلى رئيس الجمهورية في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨١ قد قدم بعد الميعاد القانوني ولذا فلا ينتج أثره في قطع الميعاد أما التظلم الذي قدمه المدعي إلى محكمة القيم فلا يترتب عليه قطع ميعاد رفع الدعوى لأن هذا الأثر قصره القانون على التظلم الإداري الذي يقدم لمصدر القرار أو الجهة الرئاسية له وهذا الدفع مردود بأن القرار المطعون فيه يعتبر من القرارات الفردية التي يحسب ميعاد رفع الدعوى بشأنها من تاريخ العلم اليقيني بفحوى القرار وأسبابه علما يقينيا سواء بطريق النشر أو بطريق الإبلاغ أو بأي طريقة أخرى حسبما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ولما كانت الحكومة لم تقدم أي دليل على علم المدعي بالقرار المطعون فيه علما يقينيا في تاريخ معين وكان النشر في الجريدة الرسمية لا يحقق للمدعي هذا العلم اليقيني فلا مناص من اعتبار المدعي عالمًا بالقرار المطعون فيه علما يقينيا في تاريخ تظلمه إلى المدعي الاشتراكي ومحكمة القيم في ٣١/ ١٠/ ١٩٨١ وهذا التظلم من شأنه قطع ميعاد رفع الدعوى لأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم وحدها الاختصاص بالفصل في هذا التظلم قصد أن تقوم هذه المحكمة مقام الجهة الإدارية مصدرة القرار في الفصل في التظلم ومن ثم يبدأ ميعاد رفع الدعوى من ٣٠/ ١٢/ ١٩٨١ تاريخ تحقق قرينة الرفض الضمني للتظلم المستفادة من مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وإذا أقيمت الدعوى الماثلة ١٢/ ١/ ١٩٨٢ فإنها تكون مقامة في الميعاد القانوني وجدير بالملاحظة أن هذه النتيجة لا تتغير بافتراض علم المدعي بالقرار المطعون فيه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حسبما جاء في دفاع الحكومة.

ومن حيث أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقوم على أن محكمة القيم بجلسة ٣/ ١/ ١٩٨٢ في التظلم المقدم إليها من المدعي برقم ٢٣ لسنة ١١ ق في القرار المطعون فيه حكمت برفض التظلم وهذا القضاء يعتبر حجة بما

فصل فيه فلا يجوز إعادة عرض النزاع بشأنه على القضاء مرة أخرى عملا بنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات وهذا الدفع مردود بأن محكمة القيم لم تفصل في التظلم المشار إليه بوصفها جهة قضاء وإنما بوصفها جهة تظلم تحل محل الجهة الإدارية في هذا الشأن لموجب القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وذلك على النحو المبين في الرد على طلب وقف الدعوى وعلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولذا فإن الحكم برفض التظلم لا يعتبر قضاء يحوز الحجية طبقًا للمادة ١١ من قانون الإثبات المشار إليه وإنما هو أمر ولائي واجب التنفيذ كالأحكام طبقا للمادة ٦١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب التي تنص في فقرتها الأولى على أن (يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة القيم بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاصه) ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية ولذا فهي مقبولة شكلا.

ومن حيث إنه عن موضوع الدعوى فقد استند القرار المطعون فيه في ديباجته إلى المادة ٧٤ من الدستور التي تتضمن حالة من حالات الضرورة ولما كان القضاء الإداري مستقر على أن الضرورة كسبب للقرار الإداري لا تتحقق إلا بتوافر أركان ثلاثة هي:

قيام خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن.

- أن يكون القرار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر.

- وأن يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ما تقتضيه الضرورة.

وكان الثابت من أوراق الدعوى أن رئيس الجمهورية أوضح في بيانه وخطابه الموجهين إلى الشعب مساء يوم ٥/ ٩/ ١٩٨١ الأسباب التي دفعته إلى إصدار القرار المطعون فيه وغيره من القرارات المصاحبة له يبين منها أن الخطر الجسيم المفاجئ الذي دفعه إلى إصدار القرار هو أحداث الزاوية الحمراء وأن الشرطة سيطرت على الموقف وصانت الأمن العام في حينه وأن النيابة العامة وضعت الأمر في نصابه وكان ذلك

في شهر يونيه سنة ١٩٨١ فإن القرار المطعون فيه وقد صدر في ٢/ ٩/ ١٩٨١ في تاريخ لاحق على وقوع الأحداث المشار إليها والسيطرة عليها يكون قد صدر في وقت لم تكن فيه الأمور تستلزم صدوره حتى لو كان رئيس الجمهورية يخشى وقوع أحداث خطيرة وجسيمة في المستقبل حسبما جاء في طلبه المنوه عنه لأن اتخاذ القرار منوط بتوافر خطر حال لا خطر زال أو خطر قد يحدث في المستقبل وبذلك ينتفي الركن الأول لقيام حالة الضرورة المبررة لإصدار القرار المطعون فيه كما أن القرار المطعون فيه لم يكن الوسيلة الوحيدة لدفع ما ظنه رئيس الجمهورية خطراً جسيمًا مفاجئًا وقت إصدار القرار حيث كانت هناك قواعد قانونية عادية تكفل معالجة الوضع منها على سبيل المثال أحكام قانون العقوبات الخاصة بحماية أمن الدولة والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية القيم من العيب ومن ثم ينتفي أيضا الركن الثاني لقيام حالة الضرورة الملجئة لإصدار القرار المطعون فيه وبناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه غير قائم على السبب الذي استند إليه وهو المادة ٧٤ من الدستور.

ومن حيث أنه على مدى حمل القرار المطعون فيه على أسباب صحيحة تبرره وفقا لأحكام الدستور الأخرى وأحكام القوانين واللوائح النافذة وقت صدوره فيلاحظ بادئ الأمر أن القرار المطعون فيه يتضمن في مادته الأولى تنحية المدعي عن منصبه كبطريرك للأقباط والذي سبق لرئيس الجمهورية تعيينه فيه بالقرار الجمهوري برقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ عملا بحكم المادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس المعتمدة بقرار الجمهورية الصادر بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٥٧ والتي تنص الفقرة الأخيرة منه على الآتي: (ويصدر قرار جمهوري تعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برئاسته وفقا لتقاليد الكنيسة) ويتضمن القرار المطعون فيه أيضا في مادته الثانية تشكيل لجنة خماسية من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية.

ومن حيث إنه يبين من استقراء المبادئ التي قام عليها الفرمان العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الإسلامية في الدولة العلية والأحكام التي نص عليها الأمر العالي رقم ٣ الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣

بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي المعدل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ وأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد وأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس وأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٢/ ١١/ ١٩٥٧ أن عمل البطريركية بهيئاتها المتفرعة عنها، هي رعاية مرافق الأقباط الأرثوذكس وهذا العمل أصلا من مهام الحكومة ويقع على عاتقها القيام به لو لم يستند إلى البطريركية باعتبار أنه من فروع الخدمات التي تؤديها السلطة العامة وفي سبيل نهوض البطريركية بهذا العمل وحسن توجيهه خولها المشرع نصيبا من السلطة ووضع القواعد المنظمة لها وبين الهيئات التي تتفرع منها وكيفية تكوين كل منها ومجال نشاطها ومدى اختصاصها ونظم الطريقة التي تمارس بها هذه الهيئات وظائفها وبين كيفية محاكمة الإكليروس وجعل الرئاسة للبطريرك على البطريركية وفروعها المختلفة ورسم طريق تشريحه وانتخابه وبناء على ذلك قد توافرت لبطريركية الأقباط الأرثوذكس مقومات أشخاص القانون العام وهذا استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا.

ومن حيث أن الرسالة الدينية المنوطة بالبطريركية وهو تمثل النشاط الأساسي والهام للمرفق الذي تقم على رعايته والنهوض به يقع عبء أدائها على عاتق الكهنة ولما كانت طبيعة هذه الأعمال تتميز بالأهمية والدقة لما لها من أثر بالغ في تعميق التعاليم الدينية وآدابها فإنها تتطلب في شاغليها شروطا خاصة يستقيم معا حسن أداء هذه الخدمة العامة وتحقيقًا لذلك عنى القانون بوضع القواعد التي تكفل تنظيم شئون الكهنة في تعيينهم وترقيتهم ومراقبة سيرهم ومحاكمتهم، وخصص القانون تعيين البطريرك وهو رأس البطريركية بقواعد خاصة تتفق وأهمية المنصب فنص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن يكون تعيينه بأمر ملكي بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء وبين القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ إجراءات ترشيحه وانتخابه وأحال

في تنظيم هذه الإجراءات إلى قرارات من رئيس الجمهورية وحددت لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر في / ٢ / ١١ ١٩٥٧ طريقة اختيار البطريرك وأداة تعيينه في منصبه وهي قرار من رئيس الجمهورية.

ومن حيث إنه يبين من جماع ما تقدم أن بطريركية الأقباط الأرثوذكس هي شخصية من أشخاص القانون العام يتولى إدارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينًا في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ويقوم الكهنة فيه والبطريرك على رأسهم بخدمة عامة أساسية تتمثل في أداء الشعائر الدينية وتعميق التربية الدينية في نفوس أفراد الطائفة وتربطهم بالبطريركية بالإضافة إلى الروابط الدينية روابط تدخل في نطاق القانون العام تنظمها القوانين الصادرة في هذا الشأن ولذا فإنهم يعتبرون من الموظفين العموميين وإذا كان البطريرك لا يشغل أيا من المستويات الوظيفية التي أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارًا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية فإن وظيفته كرئيس للبطريركية ورئيس ديني منظورًا في ذلك على مستواها وأهميتها وخطورتها تعتبر من المناصب الرئيسية التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة النظر فيما يثور بشأنها من منازعات.

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس ولائحة ترشيح وانتخاب البطريرك الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٧/ ١١ /١٩٥٧ أن البطريرك يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويستمد مركزه القانوني وصنعته من هذا القرار مباشرة أما ما يسبق قرار تعيينه من إجراءات الترشيح والانتخاب والقرعة فهي مجرد إجراءات لاختيار من يعين في المنصب المذكور ومايلي قرار تعيينه من ترشيح أو تنصيب فهو مجرد إجراء لمباشرة عمل كرئيس ديني يماثل في طبيعته إجراء حلف اليمين بالنسبة لرجال القضاء قبل مباشرتهم لولايتهم القضائية وقد أشار الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ على هذا الإجراء

بنصه على أنه (وحين ينصب البطريرك أو المطران والمرخص والأبيسكبوس والحاخام يقتضي ذلك أن يوفوا بالأصول التحليفية تطبيقًا لصورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالي ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين) ولذلك يكون غير صحيح ما أبداه المدعي من أن قرار رئيس الجمهورية بتعيينه ليس إلا عملا توثيقيًا من طبيعة عمل الموثق وأنه لا يمثل شيئًا بالنسبة للكنيسة لأن الجهة الوحيدة التي تملك تنصيب البطريرك وعزله هي المجمع المقدس، فرسامة البطريك أو تنصيبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه إجراء يقوم به القائم مقام البطريك وفقا لصريح نص المادة ١٨ من اللائحة المشار إليها وليس المجمع المقدس كما أبدى المدعي وهو إجراء لازم لمباشرة ولايته الدينية كما سلف البيان.

ومن حيث أن الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ ينص صراحة على أنه (ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة والحالة هذه يصير كذلك إجراء أصول تنصيبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقًا لأحكام براءة البطريركة العلية) ولما كانت القوانين واللوائح الأخرى المنظمة لتعيين البطريرك قد خلت من النص على انتهاء ولايته في سن معينة كما خلت من النص على نظام لإنهاء ولايته بالطريق التأديبي أو غير التأديبي فإنه يعتبر الحالة هذه معينا لمدة غير معينة ولا يجوز تنحيته عن منصبه كجزاء.

ولكن ليس معنى ذلك أن يبقى البطريرك في منصبه مهما حدثت له من عوارض الحياة كالوفاة أو الجنون أو المرض المعجز عن العمل ومهما حدث منه من خروج على مقتضيات المصلحة العامة مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها أو خروج على مقتضيات منصبه مثل الهرطقة والسيمونية وغير ذلك ولذا يجوز تنحية البطريرك عن منصبه إذا ما قام به سبب أو آخر من أسباب عدم الصلاحية للبقاء فيه ومرد ذلك إلى أصل مسلم به وهو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على نحو يحقق الصالح العام وتطبيقًا لذلك نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك الصادرة في ٢/ ١١/ ١٩٥٧على أنه (إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب آخر....).

فهذا النص يدل على أن هناك أسبابا لخلو منصب البطريرك غير الوفاة بعضها قد يكون بإرادة البطريرك نفسه مثل التنحي وبعضها قد يكون بإرادة السلطة العامة مثل التنحية لعدم الصلاحية للبقاء فحسب المنصب أيا كان وجه عدم الصلاحية، ولما كان البطريرك على رأس العاملين بمرفق عام هو بطريركية الأقباط الأرثوذكس فلزم أن تكون للحكومة سلطة إقصائه عن منصبه إذا ارتأت أنه أصبح غير صالح للبقاء فيه أو أن استمراره فيه يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها بانتظام واضطراد وهذا من الملائمات المتروكة لتقديرها ما دامت لم تستهدف سوى المصلحة وقرارها بالتنحية يعتبر من التدابير أو الإجراءات الداخلة في مجال الإشراف على المرافق العامة واختيار القائمين عليها وهو مجال تملك فيه الحكومة سلطات واسعة لا يصح أن تغل لمجرد أنها تمس أو تؤذي أحد العاملين طالما أنها لم تستهدف هذا المساس أو الإيذاء في ذاته بقدر ما تستهدف صالح المرفق والصالح العام.

ومن حيث إنه لما كان تعيين المدعي في منصبه تم بقرار من رئيس الجمهورية على النحو السابق بيانه فإن السلطة التي تملك إلغاء هذا القرار بما ينطوي عليه من تنحية هو رئيس الجمهورية وفقا لنظرية القرار المضاد ذلك أن من يملك التعيين يملك التنحية ما دام القانون لم يعهد بها إلى سلطة أخرى وذلك عملا بأصل عام مؤداه أن المركز القانوني الذي ينشأ بداءة من درجة معينة لا يجوز إلغاؤه إلا بأداة من ذات الدرجة ما لم يوجد نص على خلاف ذلك.

وقد أخذ القضاء الإداري بهذا النظر في كل من مصر وفرنسا ولذا فإن قرار تنحية المدعي يعتبر صادرا ممن يملكه قانونا ولا يغير من ذلك ما أبداه المدعي من أن السلطة الوحيدة التي تملك تنحيته عن منصبه هي المجمع المقدس لأن هذا القول يستند إلى أن المجمع المقدس هو الذي يملك تعيين المدعي وهو غير صحيح كما سلف البيان وإذا كان للمجمع المقدس دور في تنحية البطريرك فإنه لا يتعدى حدود الاقتراح للسلطة المختصة قانونًا بالتنحية وهي رئيس الجمهورية الذي يملك مباشرة اختصاصه في هذا الشأن بالتصدي له مباشرة أو بناء على اقتراح المجمع المقدس أو غيره من الهيئات المعنية وللأسباب الثلاثة التي أشار إليها المدّعي أو لغيرها من الأسباب.

ومن حيث إنه ولئن كان المدعي بحكم منصبه كبطريرك الأقباط الأرثوذكس داخل المجمع المقدس والمجلس الملي العام وغيرهما من الهيئات المتفرعة عن البطريركية وحق دراسة أحوال الطائفة المتعلقة بشئون دينهم وتلك المتعلقة بشئون دنياهم كمواطنين مصريين سواء فيما هو منوط بالبطريركية من اختصاصات أو غيرها من الشئون العامة التي تمس مصالحهم كأقباط وإبداء رأيه ومقترحاته وطلباته في ذلك للسلطات الدولية من خلال القنوات الشرعية ومناقشة هذه المقترحات والطلبات إلا أن المدعي وهو يتمتع بصلاحيات واسعة في الرقابة والتوجيه والإشراف والمشاركة في القرارات والتصرفات التي تصدر عن البطريركية كما أن له نفوذا بالغ التأثير على أفراد الطائفة بوصفه أبا روحيا لهم يتعين عليه أن يبدي آراءه ومقترحاته وطلباته وأن يلتزم في مسلكه بطريقة بعيدة عن الهجوم أو الإثارة أو قصد التشهير مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام المنوطة بها كما يتعين عليه مراعاة التدرج الهرمي في نظام الدولة الذي يتبوأ قمته رئيس واحد يصدر في تصرفاته عن فكر وعن فلسفة موحدة متناسقة يستلهمها الذين هم أدنى منه مرتبة بحيث يسود أجهزتها روح واحدة يتحقق بها ومعها الانسجام والتوافق بين جميع سلطات الدولة ومرافقها العامة لتقوم بأداء الواجبات المنوطة بها في خدمة الصالح العام على أحسن وجه.

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى، أن المدعي سواء بنفسه أو بإيعاز منه، أمر بالتغاضي عن تصرفات أعوانه ومرءوسيه داخل مصر وخارجها وعدم شجبه لهذه التصرفات أو مساءلتهم عنها أساء تقدير بعض الحوادث الفردية التي وقعت على بعض الأقباط في مصر وتورط في مهاجمة السلطات العامة واتهامها بالتقصير في مواجهة هذه الحوادث وبالتواطؤ في تدبير حدوثها والتشكيك في حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق وذلك دون وجه حق حسبما يبين من رد وزارة العدل على مذكرة المستشار القانوني للبطريركية التي تقدم بها إلى رئيس مجلس الوزراء في أبريل سنة ١٩٨٠ فقد أوصى هذا الرد أن هذه الحوادث بعضها لا يزال محل تحقيق النيابة العامة وبعضها تم تحقيقه والتصرف فيه وفقا للقانون إما بطلب الإحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا وإما بالحفظ لعدم وجود جريمة وإما بالحفظ لعدم معرفة

الفاعل وإما بالحفظ للتصالح بين أطراف النزاع وإما بصدور قرار بألاوجه لإقامة الدعوى الجنائية وذلك إعمالا لسلطة النيابة العامة وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية وقد كفل القانون المذكور للمجني عليهم وللمضرورين مدنيا حق الطعن في قرارات النيابة العامة أمام القضاء.

والدولة لم تقصر في أداء واجبها إزاء هذه الحوادث سواء من ناحية اتخاذ الإجراءات الأمنية لحراسة الكنائس أو من ناحية الإجراءات القانونية من تحقيق وتصرف فيه ومساءلة جنائية أما اتهام الدولة بالتواطؤ في تدبير الحوادث المشار إليها فضلا عن أنه لم يتم بدليل في أوراق الدعوى فإنه اتهام يتعارض مع المنطق ومع مصلحة الدولة ذاتها فليس من المعقول أن تسعى سلطات الدولة لإثارة الفتنة الطائفية بين رعاياها المسئولة عن أمنهم وحمايتهم جميعًا بما تنطوي عليه من مخاطر هدم كيان الدولة ذاته وإلحاق الضرر بمصالحها أو سلطاتها.

ومن المسلم به أن القاعدة العريضة من الشعب المصري تنفر بطبيعتها من التعصب والتطرف أيا كان سببه أو نوعه وتدين الإرهاب والعنف أيا كان مصدره وقد سعى المدعي إلى إثارة شعور الأقباط لحشدهم حوله واستغل ذلك في الضغط على سلطات الدولة لإجابة بعض المطالب القبطية في مسائل عامة تهم الشعب المصري كله مثل السماح ببناء الكنائس بغير قيود وتمثيل الأقباط في المناصب السياسية ووظائف المحافظين ورؤساء المدن ـ ووظائف مجالس إدارة شركات القطاع العام وما أطلق عليه اسم عدم الاستيلاء على الأوقاف القبطية وعدم ترغيب المسيحيين في الإسلام وغير ذلك من المطالب التي وردت بمذكرة المستشار القانوني للبطريركية السالف الإشارة إليها وغيرها وهي مطالب طائفية تقتضي طبيعتها دراسات وأبحاث واسعة عميقة متأنية على جميع المستويات الرسمية والشعبية لتقدير ملاءمتها ومعرفة آثارها ـ وانعكاساتها على كيان الدولة ونظام الحكم والإدارة فيها في ضوء أحكام الدستور القائم وقد اتخذ الضغط على سلطات الدولة لإجابة هذه المطالب صوراً شتى فقد انتهز المدعي فرصة سفر رئيس الجمهورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ لإجراءات مباحثات السلام وبعث إلى الكنائس

القبطية في الخارج بأخبار مبالغ فيها عن حوادث الاعتداءات على بعض الكنائس وبعض المواطنين من الأقباط مصوراً البطريرك ويعملون تحت رئاسته المباشرة حسبما يستفاد من الإقرار ـ الصادر من المدعي في ٢٢/ ٦/ ١٩٨٢ بالنسبة للأب مرقس الأسقيطي راعي كنيسة هيوستن بأمريكا الواردة صورته في حافظة مستندات الحكومة المقدمة بجلسة ٢٥/ ١/ ١٩٨٣ بتنظيم مسيرات احتجاج أمام المقر الذي يقم فيه الرئيس وأمام مقر الرئاسة الأمريكي تشجب اضطهاد الأقباط في مصر وتطالب بتقرير حقوق الإنسان للأقباط المصريين وإرسال منشورات إلى أعضاء مجلس الشيوخ ـ والكونجرس والمجلس العالمي للكنائس بهذا المعنى ومطالبتهم بالتدخل لحماية الأقباط في مصر وذلك تشهيراً بالحكومة المصرية أمام الرأي العام العالمي واستعدائه عليها.

وكان المدعي قبل ذلك قد أعلن الصوم الانقطاعي في ١/ ١/ ١٩٧٧ تعبيراً عن رفض قانون الردة كما أوعز إلى جميع الأقباط والهيئات القبطية التابعة للبطريركية لإرسال برقيات على رئيس مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ للمطالبة بإضافة فقرة جديدة إلى مشروع تعديل المادة ٢ من الدستور تفيد تطبيق شريعة أهل الكتاب عليهم ومالا يتعارض معها من مبادئ التشريع الإسلامي مع أن المسئولين أوضحوا أن هذه الفقرة لا تضيف جديداً لأن الشريعة الإسلامية تقضي بتطبيق شريعة الأقباط على أحوالهم الشخصية وأن المذكرة الإيضاحية ستتضمن ما يفيد ذلك ورغم ذلك فإن مجلة الكرازة التي تولي المدعي رئاسة تحريرها وهي خاصة بشئون الطائفة تضمنت في عددها الصادر بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٧٩ مقالا يقول إن الكل مجمع على رأي واحد هو وجوب أن يشمل النص الفقرة المطلوبة لأننا لا نضمن إطلاقا تأويل هذا النص ومدى استغلاله وتأثيره في نفوس الناس وتأثيره في تعديل كثير من القوانين ولا نضمن هل تعود مشكلة الحدود مرة أخرى أم لا ولا نطمئن إلى شروحات في مذكرة إيضاحية فقد لا يقرأها أحد وقد ينساها الناس بمضي الزمن).

وعندما وقع حادث اعتداء على بعض الطلبة الأقباط في المدينة الجامعية بالإسكندرية في ١٨/ ٣/ ١٩٨٠ فإن المدعي بدلا من تهدئة المشاعر وترك الموضوع

للسلطات المختصة لمعالجته في إطار القوانين واللوائح تغضي عن قيام بطريكية الأقباط بالإسكندرية بتنظيم مؤتمر للطلبة المسيحيين بجامعة الإسكندرية أسفر عنه صدور منشور إلى طلاب الجامعة يتضمن بعض المطالب الطائفية التي لا صلة لها بحادث الاعتداء وكانت قمة التصعيد في الضغوط على سلطات الدولة قيام المدعي بدعوة المجمع المقدس إلى الاجتماع برئاسته يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠واستصدار قرار منه بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد وعدم تقبل التهاني بهذا العيد وقيام أعضاء المجمع المقدس بالاعتكاف في الأديرة خلال العيد وذلك تعبيراً عما أسموه الآلام التي يعانيها الأقباط.

وقد ترتبت على هذا القرار أصداء واسعة وخطيرة على المستوى المحلي والعالمي فإلغاء الاحتفال بعيد ديني كبير والاعتكاف في الدير أثار مشاعر الأقباط في مصر والخارج واستعدى الرأي العام العالمي على الحكومة المصرية وأضر بسمعة البلاد في وقت يسبق مباشرة سفر رئيس الجمهورية إلى أمريكا لإتمام مباحثات السلام فقد نظمت فيها المسيرات احتجاجًا على ما أسموه اضطهاد الأقباط في مصر ووزعت المنشورات بهذا المعنى على المسئولين الأمريكيين ورجال الدين المسيحي ومجلس الكنائس العالمي تناشدهم التدخل لدى الرئيس لرفع الظلم عنهم وإعطائهم حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة في تقرير لوزارة الخارجية عن مدى هذا القرار في استراليا مودع بحافظة مستندات الحكومة المقدمة بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣ ورد أن قرار المجمع المقدس المشار إليه تضمنه بيان من الكنيسة القبطية بسيدني أذيع في إذاعة شئون الجاليات قررت فيه الكنيسة المذكورة أيضا إلغاء الاحتفالات بالعيد وعدم تقبل الزيارات الرسمية للتهنئة بالعيد وأن القنصل المصري اتصل بسكرتير مجلس الكنيسة في هذا الشأن فأخبره أن أحدا لا يستطيع تدارك الموقف أو التخفيف منه لأنها أوامر وتعليمات تأتيهم من القاهرة ويسيرون عليها وأضاف القنصل أن هناك نشاطًا آخر حدث في إصدار نشرة على الكنائس تسرد الحوادث التي وقعت في مصر ومطالبة الإذاعة بعدم إذاعة تهنئته بالعيد والتوجه إلى أجهزة الإعلام الاسترالية لنشر قضيتهم والاستعداد لإصدار وتوزيع منشورات والقيام بمسيرة شعبية للتعبير عن

مشاعرهم إزاء اضطهاد أقباط مصر وليس من شك في أن هذه التصرفات كلها تنطوي على تحد لسلطة الدولة وعلى تعطيل لأداء الشعائر الدينية القبطية وامتناع من المدعي عن تأدية مهام منصبه مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بعملها كمرفق عام من مرافق الدولة بل إنها تخرب العلاقات الأخوية الودية الأبدية بين أفراد الشعب المصري مسلمين وأقباط بما يهدد الأمن والنظام العام في البلاد ولما كان الباعث على إصدار القرار المطعون فيه هو إخماد الفتنة وتحقيق الصالح العام بتأمين قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها بانتظام واضطراد وضمان استمرارها في تأدية هذه المهام بالتعاون مع باقي مرافق الدولة وسلطاتها في إطار السياسة العامة للبلاد ونظامها العام ولم يقدم المدعي أي دليل كما خلت أوراق الدعوى من أي دليل على انحراف رئيس الجمهورية بسلطته لتحقيق مآرب أخرى بعيدة عن الصالح العام أو لمجازاة المدعي أو الانتقام منه فإن القرار المذكور وقد صدر ممن يملكه قانونا بناء على أسباب صحيحة تؤدي إلى تبرير النتيجة التي انتهى إليها باستخلاص سائغ مقبول يكون قرارًا سليمًا قانونا ويكون طلب إلغائه فيما تضمنه من تنحية المدعي عن منصبه غير قائم على سند من الواقع أو القانون جديرا بالرفض.

ولا يغير مما تقدم البيان الذي وردت صورته بحافظة مستندات المدعي المقدمة بجلسة ٢٦/ ١/ ١٩٨٢ والصادر من أعضاء المجمع المقدس وأعضاء المجلس الملي العام والمجلس الملي السكندري وهيئة الأوقاف القبطية وبعض الشخصيات القبطية برئاسة المدعي بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون يوم ١٥/ ٤/ ١٩٨٠ والذي يهنئون فيه رئيس الجمهورية بسلامة العودة من الخارج ويذكرون فيه أنهم لا يقبلون إطلاقًا أن يسيء أحد إلى سمعة مصر وخاصة خارج الوطن وأنهم يشجبون كل ما يفتت الوحدة الوطنية سواء من الاعتداءات والمظاهرات ونشر المقالات المثيرة لنفوس الأقباط ويعلنون ثقتهم بالرئيس في أن يتدارك الموقف بحكمته المعهودة ذلك أن المدعي استمر بعد هذا البيان في انتهاج الطريق الذي يسير فيه من مهاجمة لسلطات الدولة وإثارة مشاعر الأقباط بدليل أنه لم يعدل عن اعتكافه بالدير وأن مجلة الكرازة في عددها الصادر بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٠ عقب البيان المذكور نشرت أخبارًا عن قرار

المدعي إلغاء سفره إلى لندن لإجراء فحوص طبية للظروف الحاضرة وعن اعتكافه بالدير وأنه لا يقابل أحدا وعن اعتذاره عن السفر إلى استراليا لحضور اجتماع مجلس الكنائس العالمي الذي سينعقد بملبورن في أوائل مايو والذي كان سيلقي فيه الكلمة الافتتاحية الأمر الذي ينم عن أن البيان استهدف تهدئة مشاعر الأقباط التي أثارتها تصرفاته. وأيضا تهدئة سلطات الدولة ورئيس الجمهورية بعد أن لمس النتائج الخطيرة التي ترتبت على هذه التصرفات وانعكاساتها الصادرة بالبلاد والصالح العام.

ومن حيث إن القرار المطعون فيه تضمن في مادته الثانية تشكيل لجنة من خمسة من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية وقد نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس على أنه (إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب آخر فيجتمع المجمع المقدس والمجلس الملي العام بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة وبرئاسته في ميعاد لا يجوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسي لاختيار أحد المطارنة قائمًا مقام البطريرك ويصدر أمر جمهوري بتعيين القائم مقام البطريرك ليتولى إدارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين).

والقواعد الكنسية وطبقًا للوائح المعمول بها وذلك إن أن يتم تعيين البطريرك) والمستفاد من هذا النص أن رئيس الجمهورية لا يملك تعيين أكثر من مطران واحد ليقوم مقام البطريرك إذا خلا منصبه وهذا المطران الواحد يختاره المجمع المقدس والمجلس الملي العام في اجتماع مشترك يعقد بناء على دعوة وبرئاسة أقدم المطارنة رسامة وليس حتما أن تكون الدعوة إلى الاجتماع خلال السبعة أيام التالية لخلو منصب البطريرك لأنه ليس إلا ميعادًا تنظيميًا لم ترتب اللائحة أي جزاء على مخالفته ولما كان قرار رئيس الجمهورية المطعون فيه قد نص في مادته الأولى على إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الأنبا شنودة بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وقد انتهت المحكمة فيما سبق من أسباب إلى صحة هذا القرار قانونا فإن إلغاء تعيين المدعي يترتب عليه خلو منصبه من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية يوم ٣/ ٩/ ١٩٨١ واتخاذ الإجراءات المحددة في اللائحة

لاختـيار وتعـيين بطريرك جديد وبـناء على ذلك فإنه قـد خالف القـرار المطعون فـيه أحكام اللائحة المشار إليها والخاصة بتعـيين قائم مقام البطريرك وكانت القاعدة أنه لا يجوز الخروج على قـاعدة بقرار فردي فإن القـرار المطعون فيه يكون مخـالفًا للقانون فيما تضمنه من تعيين لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وهو لذلك جدير بالإلغاء.

ومن حيث أن كـلا من المدعي والحكومة قد خـسر شقا من الدعـوى يتعين لذلك إلزامهما بالمصروفات مناصفة بينهما طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: برفض طلب الدعـوى وبرفض الدفـوع بعـدم اخـتـصـاص المحكمـة بنظر الدعوى وبعدم قبـول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القـانوني وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

ثانيا: بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تشكيل لجنة خمـاسية للقيـام بالمهام البابوية ورفض ما عـدا ذلك من طلبات وألزمت طرفي الدعوى ـ بالمصروفات مناصفة بينهما.

سكرتير المحكمة رئيس المحكمة

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية



قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية

في المؤتمر المنعقد بالبطريركية

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

تمهيد

بدعوى من مجلس كهنة الإسكندرية، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية والسادة أعضاء المجلس الملي السكندري، والسادة رؤساء وأعضاء الجمعيات والهيئات، والسادة الأراخنة أعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطي من هيئات التدريس الجامعي والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وأرباب المهن التجارية والسادة العاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام.

وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول التمهيدي بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى.

وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا أيضا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥، ٦ يوليو سنة ١٩٧٦ ووضع الجميع نصب أعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الحالة في مصر التي

كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الأبرار على مر الأجيال ـ والأمر الثاني الأمانة الكاملة للوطن المفدي الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة.

عرض المسائل القبطية العامة

(١) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني أن يكون كل إنسان حرا في اعتناق العقيدة الدينية التي يؤمن بها وألا يلحقه إيذاء ومعاناة بسبب هذا الإيمان.. غير أنه قد انتشرت أخيرا بعض الاتجاهات التي تصادر حرية العقيدة المسيحية وشايعتها مع الأسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدني ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك فيما يتعلق بحالات اعتناق الإسلام من جهة، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الإسلام من جهة أخرى.

فبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام، ننظر بقلق بالغ إلى التيارات الجارفة في مختلف الأوساط سواء الدينية أو الاجتماعية بالتعريض بالمسيحية إلى حد المجاهرة بدمغ الإيمان المسيحي بالشرك والكفر، ويصاحب ذلك احتمال طرق الإغراء واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين إلى حظيرة الإسلام، وهذا دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في إشهار الإسلام قبل وقوعه.ويشكل ذلك هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح الفتنة والتفرقة بين المواطنين.

أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الإسلام، فإن الجهات الرسمية دأبت على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والأدهى من ذلك أنها ترفض الاعتراف بعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية التي ولد فيها، إذ هي تأبى إثبات واقع الحال في الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر، كما يتعرض معتنقو المسيحية

العائدون إلى مسيحيتهم الأولى ـ للمطاردة في حياتهم العائلية التفريق بين الأزواج وبين الآباء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية.

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والتي نص عليها أيضا على الصعيد القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال (٤٠٢بأن تكفل الدولة حرية العقيدة) وأن لا تمايز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

فضلا عن أن المشرع المصري نفسه ـ بمناسبة إصداره قانون المواريث في سنة ١٩٤٣ ـ قد أعلن صراحة رفض الأخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عن الردة لأنها:

(وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر أنها تخالف الدستور).

كما سبق أن أفتى مجلس الدولة بأن أحكام الردة لا يستقيم تطبيقها مع إطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد).

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية إيمان وممارسة، ومن أسس الإيمان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين معا طقوسهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة.

وإنه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الأقباط من مشاق ومضايق، وتقييد، وتعقيد بل وإيذاء بالغ في أحيان كثيرة إلى حد الاعتداء وسفك الدماء ـ بمناسبة بناء الكنائس لأجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء.

وغني عن البيان أن تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الأقباط على سبيل المباهاة أو ليكاثروا به غيرهم، كما وأنه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض، وإنما تبني الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطي من كبيرهم إلى صغيرهم، وبعرق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة، وغير خاف أمر زيادة السكان في مصر زيادة مضاعفة، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليًا أكثر من سبعة ملايين

نسمة، ومن هنا كانت الضـرورة لبناء الكنائس الجديدة لأن الكنائس القديمة ـ بداهة ـ لم تعد تتسع لعدد الأقباط الحالي بحجمها الذي كانت عليه منذ خمسين عامًا.

ومع وضوح ذلك للمسئولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها وإصلاحها مشروطا بترخيص ومحدود بعدد معين لا تتجاوزه، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص ـ حتى بالنسبة لهذا العـدد المحدود ـ قيود وصعوبات ومواصفات أضـعاف ما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهي والمحال العامة. ولا يزال الأقباط تحت نير قيود غابرة، وتحت وطأة قـرار إداري صـدر بأدنى مراتب الـقرارات الإدارية في عـام ١٩٣٤ من وكـيل لوزارة الداخليـة أيام حكومة دمـغها التـاريخ الوطني بالظلم والاسـتبداد، ولقـد بلغ الأمر أن صدرت بعد لأي ومشقـة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية.

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض في العواصم والمدن، وفي الكفور والقرى لاعتـداءات وأعمـال تخريبـية ولإيذاء المصلين فـيهـا ومنعهم من ممـارسة شعـائرهم الدينية، وفي غمـار الأحداث الأسيفة الغـوغائية التي وقعت خـلال السنوات القريبة الماضية، استـشعرنا قصـور وسائل الأمن الوقائي الكفيلة بوضـع حد للعدوان أو بمنع وقوعـه، وترتب على تلك الأحـداث التي لا تزال تتكرر المساس بحـرية العبـادة هذا فضلا عن الإساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر في أنحاء العالم كله.

ولقد سـجلت ذلك كله بقدر طائقـتهـا لجنة تقصي الحـقائق التي شكلهـا مجلس الشعـب وأثبتتـه في تقريرهـا الذي اعتمـده المجلس في نوفـمبر سنـة ١٩٧٣، مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حـماية الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحـة فإن القيود والعقبات أمام تشـييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل أسف قائمة، وأحداث الاعـتداء التي تقع من حين لآخر ظالمة مظلمة. وكل هذا يجري على أرض مصـرنا الطيبة التي قدستـها زيارة السيد المسيح له المجـد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا.

(٣) تطبيق الشرع الإسلامي

واضح أن في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب أن يطبق في البلاد. ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في المجال الرسمي أو المجال الشعبي، أنهم يعنون بذلك شريعة الإسلام الدينية. وهم يؤسسون وجوب التطبيق والإلزام ـ على العقيدة الدينية بأن أحكام هذه الشريعة أحكام إلهية وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الإلهي.

فليست المسألة في نظر جماعة هذا الرأي ـ مسألة قواعد وأحكام أصول الفقه الإسلامي. فقد سبق للمشرع المصري الأخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الأخرى المستمدة من التقنينات المقارنة أو تطبيقات القضاء والفقه المصري.

وإنما المسألة المطروحة حاليا هي أن تؤخذ أحكام شريعة الإسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا، وذلك تأسيسا على اعتبارها الديني العقائدي الخالص أي اعتبار القرآن والسنة.

وليس هذا الرأي بجديد. فإننا نستطيع أن نتتبع جذوره إلى سنة ١٩٤٨ حين أعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الأستاذ حسن الهضيبي وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الإخوان المسلمين خلفا للأستاذ حسن البنا).

إذ قال: إن لي رأيا معينا في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير وأرجو أن ألقى الله عليه.. اعتقادي أن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعا يجب أن يكون قائمًا على أحكام القرآن وإذا قلت القرآن، فإني أعين كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول صلى الله عليه وسلم (لأن طاعته من طاعة الله..) جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨).

زوجته بكلمته. أما لو اعتنق أي الزوجين ديانة الإسلام، وفي أي وقت من

الأقوات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي، فإن انطباق الشريعة الإسلامية يضحي وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء.

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية، ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام. كما ينطوي على اقتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق الطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعًا، مما يجافي أبسط مبادئ العدالة والقانون.

وغير مقبول منطقا وعقلا في أحوال تنازع الشرائع أنه إذا اختلف زوجان مسيحيان في الملة أو الطائفة تستبعد شريعتهما المسيحية نهائيًا، وتطبق عليهما شريعة أخرى من ديانه لا يدينان بها على الإطلاق.

فضلا عن أن من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذي نجم عن ثغرة في تشريع متعجل غامض إيجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة، وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لأحد.

(٤) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبدأ أساسي تحقيقا للعدالة وضمانا لوحدة الوطن. وقد أكده الدستور المصري بأن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة. كما أكد مسئولية الدولة في هذا الصدد بالنص صراحة على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

أما أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر في أداء الواجبات فهذا أمر مسلم به، وقد رفض القبط على مر الأجيال وفي أشد عصور الاستعمار الأجنبي إغراء أن يتمتعوا بأي استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة. وفي جميع مجالات الخدمة العامة أسهم الأقباط طواعية واختيارا وبسخاء وتفان وإخلاص، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في أوائل القرن العشرين.

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم، وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩، وكتبت أسماءهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول، وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الأقباط مع رفقائهم في السلاح يبذلون الأرواح ببسالة وسماح تحت رايات جيش مصر، سواء في حرب عام ١٩٥٦ أو عام ١٩٦٧ وأخيراً في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس أنور السادات.

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ أربعين عاما قدم الأقباط ثرواتهم وحلي نسائهم لتكون رءوس أموال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصرية، تدعيما للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الأجنبية. لما أعلنت ثورة ٢٣ يوليو ـ المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية، قدم الأقباط للدولة أطيانهم التي خضعت لقوانين الإصلاح الزراعي، إذعانا للتكيف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم ووسائل الإنتاج.

أما إذا نظرنا إلى كفة الحقوق في ميزان المساواة، فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلال الموازين، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة، وفي القطاع العام، وأصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا، ولا التطلعات والاحتجاجات من الأقباط أفرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية أو الرسمية أو الشعبية.

ومصداق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام إحصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا ونستخلص أعداد ونوعيات الترقيات، فنجد بيقين أن نسبة الموظفين الأقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي.

وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط لا يكادون ينالون الترقية إلا إذا أسعفتهم في آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي، لترفعهم من الحضيض قليلا أو تسندهم في خطوتهم الأخيرة إلى المعاش.

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين أرزاقهم وحرصا على مستقبل أولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي أكله آباؤهم. ولا يخفي أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب، بل استنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن، وهو أحوج ما يكون إليها في العصر الحاضر.

(٥) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التي تعتبر معبرة عن الأمة ناطقة بلسانها. وقوام الأمة المصرية كان على مر الأيام - ولا يزال - باتحاد عنصريها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصيرية، وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصري الأمة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية. كما كانت الأنظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أن تميز بينهم دينيا أو مذهبيًا.

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوي الشعب وعلى المؤسسات النيابية، وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١، ولم يتخلف مسيحيو مصر عن أن يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة في التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقباط في هذا المجال، سواء على مستوى الوزراء أو اللجان المركزية العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو أقرب إلى العدم، ففي مـجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد أعضائه بالانتخـاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتـعيين)، كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. أمـا في مجلس الشعب المنتخب في أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحـد من الأقبـاط على الإطلاق في الانتخـابات، وعلى نفس هذه الضآلة أو العـدم تقريبـا نجد عددهم في المجـالس المحلية والشـعبيـة بالمحافظات والمدن في جميع أنحاء القطر المصري.

وتلك ظاهرة غـير طبـيـعيـة في تاريخ مصـر القـومي، وليس باسـتطاعتنا تقـصي الحقائق لكي نصل إلى مـعرفة التيارات والدواعي التي أدت إلى ذلك، وخافيـها أكثر من ظاهرها، ولكـننا نجـاهر بكل صـدق وصـراحـة بكلمـتين خـالصـتين لوجـه الله والوطن.

الكلمة الأولى:

إنه لا يمكن أن تكون نسبة الأقبـاط في التمثيل النيابي ضئيلة بهـذا المقدار في عهد مـا بعد ثورة يولـيو وبلغت حـد العـدم في انتخـابات أكـتوبر ١٩٧٦، بـينما كـانت مشاركـة الأقباط قبلها منذ عـهد ثورة الاستقـلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كـبيرة وناجحة نالت استحسان إجمـاع الأمة المصرية طوال نصف قرن من الزمان وإعجاب المحافل الدولية في العالم أجمع كواقع حقيقي لاتحاد عنصري الأمة.

الكلمة الثانية:

إنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبيـعيا على الإطلاق، بملاحظة أن عـدد الأقباط في مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين.

(٦) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجمـيع، وإن كل اتجاه ينحرف عن هذا الشـعار الذهبي يكون انحرافـا عن الديانة الحقـة إلى التعـصب الممقـوت، وخيـانة الوطنية الصـادقة ابتـغاء

الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكز قوى مسيطرة في داخل الدولة. وأخطر ما في مثل هذه الاتجاهات أنها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية. كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسئولين والقادة.

قرارات المؤتمر

أولا: حرية العقيدة:

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الإسلام.

ثانيًا: حرية العبادة:

نطالب بإلغاء القيود العتيقة والقرار الإداري السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس. كما نناشد أجهزة الأمن في الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة حماية لممارسة الشعائر الدينية في الكنائس، وبخاصة في القرى، سواء في نطاق الأمن الوقائي أو في نطاق ضبط وإدانة العدوان والإيذاء.

ثالثا:

تطبيق الشرع الإسلامي فيما ينادى به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصري الأصيل ـ نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر، كما ونعتبر أن أي محاولة في هذا الشأن للإلزام الجبري تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوي على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافى مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان في حرية العقيدة.

رابعا: تشريعات الأحوال الشخصية:

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين ـ على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان.

خامسًا: عدم تكافؤ الفرص:

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة وأوسع سلطات التحقيق، وذلك لتقصي الحقائق في الشكاوى بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذي حق حقه، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية. ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام.

سادسا: تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية:

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيًا، وليكون متفقا مع الإحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

سابعًا: الاتجاهات الدينية المتطرفة:

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية، وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات

لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة.

ثامنا: حرية النشر:

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية، ووضح حد للكتابات الإلحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وفي الجامعات، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامي.

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر كحظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة أخرى أسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الأول إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الإسلامي.

التوصيات التنفيذية:

وفي ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفة الذكر، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية، وتوطيد الألفة واتحاد عنصري الأمة، وابتغاء صالح مصر أولاً وآخراً، صالح مصر دائمًا أبدا، صالح مصر جهاد ومجدا.

نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدفاع، ويروح السلام الكامل وبالأمانة الخالصة أمام الله والناس ـ بما يأتي:

المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات إلى الله صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كافة أبناء الوطن الواحد

الخالد، تتميما للوعد الإلهي الصادق (مبارك شعب مصر).

رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الأعلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية في مصر، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية.

تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطي بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في الدول.

اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة.

ولربنا المجد دائما أبديا آمين..

التقرير المزعوم:

هذا هو نص التقرير المزعوم والمنسوب للكنيسة القبطية والذي انتشر انتشاراً كبيرا في أوائل سنة ١٩٧٣، ونحن نرى أنه تقرير مزعوم وأن الكنيسة القبطية بريئة منه، وأن الذين روجوه هم عناصر خارجية تريد الإيقاع بين المسلمين والمسيحيين في هذا الوطن، وقد نقلنا هذا النص عن كتاب قذائف الحق للشيخ محمد الغزالي.. يقول التقرير المزعوم).

(بسم الله الرحمن الرحيم) نقدم لسيادتكم هذا التقرير لأهم ما دار في الاجتماع بعد أداء الصلاة والتراتيل:

(طلب البابا شنودة من عامة الحاضرين الانصراف، ولم يمكث معه سوى رجال الدين وبعض أثريائهم بالإسكندرية وبدأ كلمته قائلاً: إن كل شيء على ما يرام ويجري حسب الخطة الموضوعة لكل جانب من جوانب العمل على حدة في إطار الهدف الموحد، ثم تحدث في عدد من الموضوعات على النحو التالي:

أولاً: عدد شعب الكنيسة:

صرح لهم أن مصادرهم في إدارة التعبئة والإحصاء أبلغتهم أن عدد المسيحيين في مصر يقارب الثمانية مليون (٨ مليون نسمة) وعلى شعب الكنيسة أن يعلم ذلك جيدا كما يجب عليه أن ينشر ذلك ويؤكده بين المسلمين إذ سيكون ذلك سندنا في المطالب التي سنتقدم بها إلى الحكومة التي سنذكرها لكم اليوم.

والتخطيط العام الذي تم الاتفاق عليه بالإجماع والتي صدرت بشأنه التعليمات الخاصة لتنفيذه وضع على أساس بلوغ شعب الكنيسة إلى نصف الشعب المصري بحيث يتساوى عدد شعب الكنيسة مع عدد المسلمين لأول مرة منذ ١٣ قرنا أي منذ (الاستعمار العربي والغزو الإسلامى لبلادنا) على حد قوله، والمدة المحددة وفقا للتخطيط الموضوع للوصول إلى هذه النتيجة المطلوبة تتراوح بين ١٢، ١٥ سنة من الآن.

ولذلك فإن الكنيسة تحرم تحريما باتا تحديد النسل أو تنظيمه، وتعد كل من يفعل ذلك خارجا عن تعليمات الكنيسة ومطرودا من رحمة الرب وقاتلا لشعب الكنيسة

ومضيعا لمجده، وذلك باستثناء الحالات التي يقرر فيها الطب والكنيسة خطر الحمل والولادة على حياة المرأة، وقد اتخذت الكنيسة عدة قرارات لتحقيق الخطة القاضية بزيادة عددهم.

تحريم تحديد النسل أو تنظيمه بين شعب الكنيسة.

تشجيع تحديد النسل وتنظيمه بين المسلمين (خاصة وأن أكثر من ٦٥ ٪)! من الأطباء والقائمين على الخدمات الصحية هم من شعب الكنيسة.

تشجيع الإكثار من شعبنا ووضع حوافز ومساعدات مادية ومعنوية للأسر الفقيرة من شعبنا.

التنبيه على العاملين بالخدمات الصحية على المستويين الحكومي وغير الحكومي كي يضاعفوا الخدمات الصحية لشعبنا، وبذل العناية أو الجهد الوافرين، وذلك من شأنه تقليل نسبة الوفيات بين شعبنا (على أن نفعل عكس ذلك مع المسلمين).

تشجيع الزواج المبكر وتخفيض تكاليفه، وذلك بتخفيف رسوم فتح الكنائس ورسوم الإكليل بكنائس الأحياء الشعبية.

تحرم الكنيسة تحريما تاما على أصحاب العمارات والمساكن المسيحيين تأجير أي مسكن أو شقة أو محل تجاري للمسلمين، وتعتبر من يفعل ذلك من الآن فصاعدا مطروداً من رحمة الرب ورعاية الكنيسة، كما يجب العمل بشتى الوسائل على إخراج السكان المسلمين من العمارات والبيوت المملوكة لشعب الكنيسة، وإذا نفذنا هذه السياسة بقدر ما يسعنا الجهد فسنشجع ونسهل الزواج بين شبابنا المسيحي، كما سنصعبه ونضيق فرصة بين شباب المسلمين مما سيكون له أثر فعال في الوصول إلى الهدف، وليس بخاف أن الغرض من هذه القرارات هو انخفاض معدل الزيادة بين المسلمين وارتفاع هذا المعدل بين شعبنا المسيحي.

ثانيًا: اقتصاد شعب الكنيسة:

قال شنودة: إن المال يأتينا بقدر ما نطلب وأكثر مما نطلب، وذلك من مصادر ثلاثة:

أمريكا، الحبشة، الفاتيكان، ولكن ينبغي أن يكون الاعتماد الأول في تخطيطنا الاقتصادي على مالنا الخاص الذي نجمعه من الداخل، وعلى التعاون على فعل الخير بين أفراد شعب الكنيسة كذلك يجب الاهتمام أكثر بشراء الأرض، وتنفيذ نظام القروض والمساعدات لمن يقومون بذلك لمعاونتهم على البناء، وقد ثبت من واقع الإحصاءات الرسمية أن أكثر من ٦٠٪ من تجارة مصر الداخلية هي بأيدي المسيحيين، وعلينا أن نعمل على زيادة هذه النسبة.

(وتخطيطنا الاقتصادي للمستقبل يستهدف إفقار المسلمين ونزع الثروة من أيديهم ما أمكن، بالقدر الذي يعمل فيه هذا التخطيط على إثراء شعبنا، كما يلزمنا مداومة تذكير شعبنا والتنبيه عليه تنبيها مشددا من حين لآخر بأن يقاطع المسلمين اقتصاديا وأن يمتنع عن التعامل المادي معهم امتناعا مطلقا إلا في الحالات التي يتعذر فيها ذلك ـ ويعني ذلك مقاطعة: المحامين ـ المحاسبين ـ المدرسين ـ الأطباء ـ الصيادلة ـ العيادات ـ المستشفيات الخاصة ـ المحلات التجارية الكبيرة والصغيرة ـ الجمعيات الاستهلاكية أيضًا ! وذلك ما دام ممكنا لهم التعامل مع إخوانهم من شعب الكنيسة، كما يجب أن ينبهوا دوما إلى مقاطعة صناع المسلمين وحرفييهم والاستعاضة عنهم بالصناع والحرفيين النصارى، ولو كلفهم ذلك الانتقال والجهد والمشقة .

ثم قال البابا شنودة: إن هذا الأمر بالغ الأهمية لتخطيطنا العام في المدى القريب والبعيد.

ثالثا: تعليم شعب الكنيسة:

قال البابا شنودة: إنه يجب فيما يتعلق بالتعليم العام للشعب المسيحي الاستمرار في السياسة التعليمية المتبعة حاليا مع مضاعفة الجهد في ذلك خاصة وإن بعض المساجد شرعت تقوم بمهام تعليمية كالتي تقوم بها في كنائسنا، الأمر الذي سيجعل مضاعفة الجهد المبذول حاليا أمرا حتميا حتى تستمر النسبة التي يمكن الظفر بها من مقاعد الجامعة وخاصة الكليات العملية، ثم قال: إني إذ أهنئ شعب الكنيسة خاصة المدرسين منهم على هذا الجهد وتلك النتائج إذ وصلت نسبتنا في بعض الوظائف

الهامة والخطيرة كالطب والصيدلة والهندسة وغيرها إلى أكثر من ٦٠ ٪ إني إذ أهنئهم أدعو لهم يسوع المسيح الرب المخلص يمنحهم بركاته وتوفيقه حتى يواصلوا الجهد لزيادة هذه النسبة في المستقبل القريب.

رابعا: التبشير:

قال البابا شنودة: كذلك فإنه يجب مضاعفة الجهود التبشيرية الحالية إذ أن الخطة التبشيرية التي وضعت بنيت على أساس هدف اتفق عليه للمرحلة القادمة وهو زحزحة أكبر عدد ممكن المسلمين عن دينهم والتمسك به، على ألا يكون من الضروري اعتناقهم المسيحية، فإن الهدف هو زعزعة الدين في نفوسهم، وتشكيك الجموع الغفيرة منهم في كتابهم وصدق محمد، ومن ثم يجب عمل كل الطرق واستغلال كل الإمكانيات الكنسية للتشكيك في القرآن وإثبات بطلانه وتكذيب محمد.

(وإذا أفلحنا في تنفيذ هذا المخطط التبشيري فى المرحلة المقبلة فإننا نكون قد نجحنا في إزاحة هذه الفئات من طريقنا، وإن لم تكن هذه الفئات مستقبلا معنا فلن تكون علينا).

(غير أنه ينبغي أن يراعي في تنفيذ هذا المخطط التبشيري أن يتم بطريقة هادئة لبقة وذكية حتى لا يكون ذلك سببا في إثارة حفيظة المسلمين أو يقظتهم).

(وإن الخطأ الذي وقع منا في المحاولات التبشيرية الأخيرة ـ التي نجح مبشرونا فيها في هداية عدد من المسلمين إلى الإيمان والخلاص على يد الرب يسوع المخلص)! (ـ هو تسرب أنباء هذا النجاح إلى المسلمين لأن ذلك من شأنه تنبيه المسلمين وإيقاظهم من غفلتهم. وهذا أمر ثابت في تاريخهم الطويل معنا، وليس هو بالأمر الهين، ومن شأن هذه اليقظة أن تفسد علينا مخططاتنا المدروسة، وتؤخر ثمارها الكنائس لكي يتصرف جميع شعبنا مع المسلمين بطريقة ودية تمتص غضبهم وتقنعهم بكذب هذه الأنباء، كما سبق التنبيه على رعاة الكنائس والآباء والقساوسة بمشاركة المسلمين احتفالاتهم الدينية وتهنئتهم بأعيادهم وإظهار المودة والمحبة لهم.

(وعلى شعب الكنيسة في المصالح والوزارات والمؤسسات إظهار هذه الروح لمن يخالطونهم من المسلمين..) ثم قال بالحرف الواحد:

(إننا يجب أن ننتهز ما هم فيه من نكسة ومحنة لأن ذلك في صالحنا، ولن نستطيع إحراز أية مكاسب أو أي تقدم نحو هدفنا إذا انتهت المشكلة مع إسرائيل سواء بالسلم أو بالحرب) ثم هاجم من أسماهم بضعاف القلوب الذين يقدمون مصالحهم الخاصة على مجد شعب الرب والكنيسة وعلى تحقيق الهدف الذي يعمل له الشعب منذ عهد بعيد، وقال إنه لم يلتفت إلى هلعهم، وأصر على أنه سيتقدم إلى الحكومة رسميا بالمطالب الواردة بعد حيث إنه إذا لم يكسب في هذه المرحلة مكاسب على المستوى الرسمي فربما لا يستطيع إحراز أي تقدم بعد ذلك.

ثم قال بالحرف الواحد: (وليعلم الجميع خاصة ضعاف القلوب أن القوى الكبرى في العالم تقف وراءنا ولسنا نعمل وحدنا، ولا بد من أن نحقق الهدف، لكن العامل الأول والخطير في الوصول إلى ما نريد هو وحدة شعب الكنيسة وتماسكه وترابطه.. ولكن إذا تبددت هذه الوحدة وذلك التماسك فلن تكون هناك قوة ما على وجه الأرض مهما عظم شأنها تستطيع مساعدتنا).

ثم قال: ولن أنسى موقف هؤلاء الذين يريدون تفتيت وحدة شعب الكنيسة. وعليهم أن يبادروا فورا بالتوبة وطلب الغفران والصفح، وألا يعودوا لمخالفتنا ومناقشة تشريعاتنا وأوامرنا، والرب يغفر لهم (وهو يشير بذلك إلى خلاف وقع بين بعض المسئولين منهم، إذ كان البعض يرى التريث وتأجيل تقديم المطالب المزعومة إلى الحكومة).

ثم عدد البابا شنودة المطالب التي صرح بأنه سوف يقدمها رسميا إلى الحكومة:

أن يصبح مركز البابا الرسمي في البروتوكول السياسي بعد رئيس الجمهورية وقبل رئيس الوزراء.

أن تخصص لهم ٨ وزارات (أي يكون وزراؤها نصارى).

أن تخصص لهم ربع القيادات العليا في الجيش والبوليس.

أن تخصص لهم ربع المراكز القيادية المدنية، كرؤساء مجالس المؤسسات والشركات والمحافظين ووكلاء الوزارات والمديرين العامين ورؤساء مجالس المدن.

أن يستشار البابا عند شغل هذه النسبة في الوزارات والمراكز العسكرية والمدنية، ويكون له حق ترشيح بعض العناصر والتعديل فيها.

أن يسمح لهم بإنشاء جامعة خاصة بهم، وقد وضعت الكنيسة بالفعل تخطيط هذه الجامعة وهي تضم: المعاهد اللاهوتية الكليات العملية والنظرية وتمول من مالهم الخاص.

يسمح لهم بإقامة إذاعة خاصة من مالهم الخاص. ثم ختم حديثه بأن بشر الحاضرين، وطلب إليهم نقل هذه البشرى لشعب الكنيسة بأن أملهم الأكبر في عودة البلاد والأراضي إلى أصحابها من (الغزاة المسلمين) قد بات وشيكا، وليس في ذلك أدنى غرابة ـ في زعمه ـ وضرب لهم مثلا بأسبانيا النصرانية التي ظلت بأيدي المستعمرين المسلمين قرابة ثمانية قرون (٨٠٠ سنة)، ثم استردها أصحابها النصارى، ثم قال:

"وفي التاريخ المعاصر عادت أكثر من بلد إلى أهلها بعد أن طردوا منها منذ قرون طويلة جدا (واضح أن شنودة يقصد إسرائيل)، وفي ختام الاجتماع أنهى حديثه ببعض الأدعية الدينية للمسيح الرب الذي يحميهم ويبارك خطواتهم".

تعليق الشيخ محمد الغزالي

بين يدي هذا التقرير المثير لا بد من كلمة، إن الوحدة الوطنية الرائعة بين مسلمي مصر وأقباطها يجب أن تبقى وأن تصان، وهي مفخرة تاريخية، ودليل جيد على ما تسديه السماحة من بر وقسط.

ونحن ندرك أن الصليبية تغص بهذا المظهر الطيب وتريد القضاء عليه، وليس

بمستغرب أن تفلح في إفساد بعض النفوس وفي رفعها إلى تعكير الصفو..

وعلينا ـ والحالة هذه ـ أن نرأب كل صدع، ونطفئ كل فتنة، لكن ليس على حساب الإسلام والمسلمين، وليس كذلك على حساب الجمهور الطيب من المواطنين الأقباط.

وقد كنت أريد أن أتجاهل ما يصنع الأخ العزيز (شنودة) الرئيس الديني لإخواننا الأقباط غير أني وجدت عددا من توجيهاته قد أخذ طريقه إلى الحياة العملية.

فقد قاطع الأقباط مكاتب تنظيم الأسرة تقريبًا.

ونفذوا بحزم خطة تكثير عددهم في الوقت الذي تنفذ فيه بقوة وحماسة سياسة تقليل المسلمين.

وأعتقد أن الأقباط الآن يناهزون ثلاثة ملايين أي أنهم زادوا في الفترة الأخيرة بنسبة ما بين ٤٠ ٪ إلى ٥٠٪. ثم إن الأديرة تحولت إلى مراكز تخطيط وتدريب ـ خصوصا أديرة وادي النطرون التي يذهب إليها بابا الأقباط ولفيف من أعوانه المقربين، والتي يستقدم إليها الشباب القبطي من أقاصي البلاد لقضاء فترات معينة وتلقي توجيهات مريبة.

وفي سبيل إضفاء الطابع النصراني على التراب المصري، استغل الأخ العزيز (شنودة) ورطة البلاد في نزاعها مع اليهود والاستعمار العالمي لبناء كنائس كثيرة لا يحتاج العابدون إليها ـ لوجود ما يغني عنها ـ فماذا حدث؟

لقد صدر خلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٧٣ خمسون مرسوما جمهوريا بإنشاء ٥٠ كنيسة، يعلم الله أن أغلبها بني للمباهاة وإظهار السطوة وإثبات الهيمنة في مصر.

وقد تكون الدولة محرجة عندما أذنت بهذا العدد الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر..

لكننا نعـرف المسئـولين أن الأخ العزيز (شنودة) لن يرضى لأنه في خطابـه كشف عن نيته، وهي نية تسيء إلى الأقباط والمسلمين جميعًا.

وقـد نفى رئيس لجنة (تقـصي الحقـائق) أن يكون هذا الخطاب صـادرا عن رئيس الأقباط.

ولما كان رئيس اللجنة ذا ميول (شيوعية) وتهجمه على الشرع الإسلامي معروف، فإن هذا النفي لا وزن له، ثم إنه ليس المتحدث الرسمي باسم الكنيسة المصرية..

ومبلغ علمي أن الخـطاب مسجل بصـوت البابا نفسـه ومحفـوظ ويوجد الآن من يحاول تنفيذه كله.

ونحن نناشد الأقباط العقلاء أن يتريثوا وأن يأخذوا على أيدي سفهائهم وأن يبقوا بلادنا عامرة بالتسامح والوئام كما كان ذلك ديدنها من قرون طوال..

وإذا كـانت قاعـدة (لنا ما لكم وعلـينا ما عليكم) لا تقـنع فكثروا بعض مـا لكم وقللوا بعض ما عليـكم شيئا مـا، شيئـا معقولا، شـيئا يسـهل التجاوز عنه والتـماس المعاذير له!!

أما أن يحلم البعض بإزالتنا من بلدنا، ويضع لذلكِ خطة طويلة المدى فذلك ما لا يطاق، ومـا نرجو عـقلاء الأقبـاط أن يكفونا مـؤونته، ونحـن على أتم استـعداد لأن ننسى.. وننسى...

ودعونا نرى نموذجًا من المنشورات التي كان يرسلها البعض إلى علماء الإسلام والصحفيين والكتاب المسلمين وقد نشره الأستاذ جلال كشك في كتابه «ألا في الفتنة سقطوا» وكانت هذه المنشورات تستهدف استفزاز المسلمين لإحداث رد فعل يؤدي إلى الفتنة الطائفية ولولا وعي المسلمين لاندلعت فتنة كبرى على أثر مثل هذه المنشورات الاستفزازية:

مقدمة: لقد درسنا القرآن على أعلام مفسريه، وبحثنا في الإسلام على أعلام مؤرخيه ومتكلميه، وتعمقنا في فهم السنة المحمدية المطهرة والسيرة النبوية الشريفة..

الأمر الذي فرض علينا أن نقرأ كتبا كثيرة من الكتب الإسلامية، وكتب التراث الإسلامي الطاهر.. وكلها تأليف كبار الأئمة والعلماء المسلمين: القدامى منهم والمحدثون.. الأحياء والأموات.. كما قرأنا كتب بعض الأدباء وقادة الرأي المثقفين من المسلمين.. وأخيراً، قرأنا مؤلفات بعض المسيحيين الغيورين الذين تعمقوا في دراسة الإسلام: دينا، وتفسيرا، وتاريخا، وتشريعا.. الخ.

وفي الصفحات التالية، قارئنا العزيز، سنسرد فيضا من فيض معلوماتنا الصحيحة عن دين الإسلام الحنيف.

هيا بنا ـ قارئنا العزيز ـ ندخل بستان الإسلام الحنيف، ونتفيأ روائحه العطرة، ونتمتع بتعاليم شريعته السمحة.

١ ـ جوهر التشريع القرآني:

إن جوهر التشريع القرآني الإسلامي هو استنباط شريعة وسط للأمة الوسط دون سواها، ودليلنا على ذلك أن القرآن أسس الإسلام: أمة وسطا بين الموسوية والنصرانية، وفسر البخاري عن ابن عباس (الأمة) بالدين.

فيكون تشريع القرآن تشريع وسط بين تشريع التوراة وتشريع الإنجيل. وهذا الهدف العام في تشريع القرآن يحدد إعجازه ويحده.

وانتهى القرآن في سورة المائدة: ٥: ٤٤ ـ ٥٢ إلى تخصيص شريعة القرآن بأمة محمد: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة﴾.

وتفسير ابن عباس لهذه الآية هو: (الشرعة: الدين، والمنهاج: الطريق).

من كتاب الإتقان ١: ١٢٢). كما جاء في الإتقان المجلد ٢٨ عن عائشة أنها قالت: (آخر سورة نزلت المائدة، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه).

وبما أن سورة المائدة هي آخر السور نزولا (أو ما قبل الأخيرة) فهذا التشريع الأخير: في اختصاص أمة القرآن بشريعتها، واختصاص أمة التوراة بشريعتها، واختصاص أمة الإنجيل بشريعتها، هذا الإعلان التشريعي الأخير في نزول القرآن لم ينسخ، وهو يكذب فرية من افتري على القرآن بأنه نسخ التوراة والإنجيل في شريعتيهما.

ليس ذلك فحسب، بل إن القرآن نفسه يقول في آخر عهده وأمره: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾، ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. (سورة المائدة: ٥: ٤٢ ـ ٤٤).

ويقول: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ (٤٦) وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. (سورة المائدة ٥: ٤٦، ٤٧)، ويقول: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ، (الكتاب المقدس)،وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ عليهم ـ بقرينة ما قبله وهو قوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾، ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾.

هذا هو تعليم القرآن الأخير، فلم يأت بعده ما يعدله..

هذا هو تشريع القرآن الأخير، ولم يأت بعده ما ينسخه..

فتشريع القرآن خاص: بالأمة الوسط ولا يفرض على أهل الكتاب. إن شريعة القرآن لم تنسخ شريعتي التوراة والإنجيل، بل صدقتهما وفرضتهما على أصحابها وفقا لآيات سورة المائدة السابقة، بل وأمرت النبي محمد وأتباعه حتى اليوم أن يحترموهما ويحكموا بهما إذا احتكم إليهم أهل الكتاب: هذا هو منطوق سورة المائدة المنطقي.

٢ ـ هل التشريع وجه من وجوه الإعجاز في القرآن:

إلى اليوم أجمعت كتب(علوم القرآن) أن إعجازه في بيانه.

وقد يذكر المسلمون إعجازه في الغيبيات، ثم في الكونيات. ولكن لم يذكر أحد أن إعجاز القرآن هو أيضا في تشريعه. والشاهد العدل هو كتاب (الإتقان) للسيوطي الذي يذكر جميع وجوه الإعجاز سوى الإعجاز في التشريع، ولا غرو في ذلك، فإن آيات الأحكام فيه ما بين المائة والخمسين آية والخمسمائة، وهذه الأحكام يسيطر عليها ميزة النسخ (سورة البقرة: ٢: ١٠٦) التي يقول عنها السيوطي: (إنها ـ ميزة النسخ ـ مما اختص الله بها هذه الأمة)، أي الإسلام. والإعجاز في التشريع، والنسخ فيه ضدان لا يجتمعان.

ويريد أستاذ الشريعة السابق بكلية الحقوق، والمرحوم محمد أبو زهرة، أن يرى إعجازا في التشريع القرآني حيث لم يره سواه من المسلمين، وأن يرى أكبر معجزة للقرآن في شريعته، حيث لا يرى غيره سوى عبقرية تشريعية بالنسبة للبيئة الجاهلية التي نزل فيها تشريعا وسطا. قال أبو زهرة ولكن وجها آخر من الإعجاز لم يبينه العلماء بإطناب، ونعتقد أنه أقوى دلالة في خطاب الناس أجمعين من كل ما ذكر من الإعجاز البياني والغيبي والعلمي وهو شريعة القرآن وقد أشار إلى ذلك الوجه، إشارة عابرة القرطبي. فقال في كتابه (أحكام القرآن في وجوه إعجاز القرآن): (ومنها ما تضمنه القرآن من العلم الذي هو قوام الأنام في الحلال والحرام، وسائر الأحكام).
هذا كلام القرطبي، وهو يشير على أن شريعة القرآن وما اشتملت عليه من أحكام منظمة للأسرة، والتعامل الإنساني، في وجه من وجوه الإعجاز ثم يقارن بين الشريعة

القرآنية والقانون الروماني الجستنياني في بعض الأحكام ويستنتج، ولذلك نقول: إن شريعة القرآن هي أقوى وجوه إعجاز القرآن وهي القائمة الدالة على الإعجاز إلى يوم القيامة، وهي قائمة إلى اليوم حجة على العربي والأعجمي، لا يفترق في قبولها من يعرف لسان القرى، عمن لا يعرفه. فهي شفاء لأدواء المجتمع في كل العصور والأزمان. من كتاب (مصادر الفقه الإسلامي، تأليف أبو زهرة الصادر بالقاهرة سنة ١٩٥٦: ص ٢٤، ٣٢).

وقد نسي المرحوم أبو زهرة التطور الذي طرأ على القرآن في اتخاذ السنة مصدرا آخر للتشريع الإسلامي، ومع ما بين أهل السنة وأهل الشيعة من خلاف في ذلك، ومن رد الحديث جملة وتفصيلا. إذ أنهم يقولون: لو كانت السنة مصدرا للتشريع مع القرآن لكان النبي محمد أمر بجمع الحديث، كما أمر بجمع الكتاب.

ولما كان مقررا في الفقه الإسلامي أن السنة قد تنسخ القرآن، كان التشريع الذي يفتقر في بيانه إلى السنة ليس بالتشريع المعجز في ذاته.

ثم ظهر للجماعة ـ أي المسلمين ـ أن القرآن والسنة لا يكفيان مصدرين للتشريع في تطور الأمة الإسلامية الصاعد، فكان أخذ الرأي بطريق الاستشارة مصدرا جديدا ظهر العمل به بعد وفاة الرسول فيما لا نص فيه من الكتاب أو السنة، أو فيما فيه نص محتمل.

وتشريع يفتقر بعد الكتاب ـ كتاب الله، كما يزعمون ـ والسنة إلى الرأي والإجماع كمصدر ثالث لتشريعه، ليس بالتشريع المعجز في ذاته، الشامل الكامل والجامع المانع.

ويعترف المسلمون، كما سبق القول أن سنة النبي محمداً تنسخ القرآن، وقد نسى المسلمون ـ أو تناسوا ـ أن نسخ شريعة القرآن بسنة الرسول محمد، أو بإجماع الجماعة، هو خيانة لكلام الله وجناية عليه، وفيه إشعار بتقصير التنزيل من رب العالمين.

إن إيمان المسلمين بأن سنة محمد تنسخ القرآن، وبالضرورة تنسخ شريعة الإسلام، تصبح هذه الشـريعة منقوضـة ومنسوخة وملغـية، ويصبح العـمل بأحكام إله القرآن وحدوده باطلة.

ونحن نعلم ـ من كتب الفقهاء المسلمين ـ أنه لا يـحق لأحد أن يشرع عقيدة، لأن هذا من اختصاص الله وحده عز وجل.

فكيف جاز لفـقهـاء المسلمين وأئمتهم ـ الراسـخين في العلم ـ أن يسمـحوا لأي إنسان، حـتى ولو كان هذا الإنسان النبـي محمد نـفسه، أن يزيد أو ينسخ من شـريعة الله المصونة في اللوح المحفوظ، والقديمة قدم الله نفسه؟

نقول.. من يلومـهم على ذلك؟ والنبي محمـد نفسه (أسـوتهم الحسنة) هو الذي وضع الأساس في تزوير شـريعة الله عندما أيد بدعـة الاجتهاد التي مـارسها قاضـيه معاذ لما لم يجد ـ هذا المعاذ ـ حكما في كتاب الله ولا في سنة رسوله.

أخيـراً نقول: إذا كان كـتاب القـرآن كتابا إلهـيًا ـ كمـا يدعي المفتـرون ـ لا يغادر صغيـرة ولا كبيرة إلا أحـصاها.. فكيف فات إله القـرآن أن شريعته ناقـصة (وبايظة) وتحتاج إلى الإصـلاح والتهذيب والترميم بأقـوال رسوله محمد، وأقوال خليـفته أبي بكر الصديق، ومن جاء بعده بإحسان من خلفاء وولاة وطغاة.

خزاكم الله يا مسلمين يا زنادقة.

من السرد السابق يبـدو واضحًا أننا أثبتنا بما لا يدع مـجالا للشك، وبأقوى الأدلة والأسانيد، أن شريعـة القرآن هي شريعة مهلهلة غير صالحـة للتطبيق، وأن العمل بها ملغي وباطل إلا أنه حتى اليوم يطالب المسلمون الجاهلون، من علماء وأئمة ومثقفين، بضرورة سرعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

مجتمع فـيه العقل معطل والمنطق مرذول، لا بد أن يكون الترويج للباطل مـستمرا في هذا المجتمع المريض.

عدم ملائمة الشريعة الإسلامية للعصر الحاضر (حوار مع الشباب العرب)

(عندما كنت مدرسا في كلية حقوق الرباط بالمغرب (٨٠ ـ ١٩٨٢) ناقشت الشباب العرب حول تطبيق الشرعية الإسلامية فقلت لهم إنه لا يجوز بأي حال فرض شريعة دينية في مجتمع تتعدد فيه الأديان كمصر ولبنان، فسألني طالب من موريتانيا) نحن في موريتانيا مسلمون ١٠٠٪، أليس من حقنا تطبيق الشريعة الإسلامية في بلدنا؟

فقلت له: لو كان المجتمع الموريتاني لا يزال يعيش في بداوة القرن السابع الميلادي، فلا ترددوا في تطبيق الشريعة الإسلامية لأنها أفضل شريعة أخرجت للبدو في هذا القرن.

ولما تعرضت، في يوم آخر، لسوء المعاملة التي يلقاها الأقباط في ظل الشريعة الإسلامية عاد الطالب الموريتاني يسألني: لا يوجد في موريتانيا أقباط، فالمجتمع كله إسلامي، فما الذي يمنعنا إذن من تطبيق الشريعة الإسلامية؟.

فقلت له: حقا لا يوجد عندكم مسيحيون، ولكن يوجد عندكم نساء.. فابتسم الطالب النجيب ولم يعترض لأنه يدرك تماما استغلال المرأة، استعباد المرأة في الإسلام ـ دار الحداثة ـ بيروت ١٩٨٠، انظر أيضًا، د. نوال السعداوي (الوجه العاري للمرأة العربية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٧ ولأنه يعلم حق العلم أن المرأة، في أفضل الظروف، لا تجاوز عند فقهاء الشريعة الإسلامية، نصف الرجل في الميراث وربع الرجل في الزواج.

من منشورات النصارى الاستفزازية

الجوانب السلبية للشريعة الإسلامية

لا يوجد قانون فوق النقد أو يعلو على المناقشة، وأحكام الشريعة الإسلامية ليست فقط منتقدة أو محل نظر واختلاف بين الفقهاء حيث تجد في كل مسألة الرأي وعكسه تماما، وهي ليست فقط صالحة للاستدلال بواسطة رجال الإفتاء لتبرير كل سلطة سياسية باسم الإسلام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (انظر د. صاد جلال العظم (نقد الفكر الديني) ـ دار الطليعة بيروت ١٩٨٢) بل هي علاوة على ذلك، تتضمن قواعد تصطدم اصطداما صارخا مع حقوق الإنسان، وهي القواعد الخاصة بمركز المرأة، بالنظام العقابي، وبوضع غير المسلم، والحديث في هذا المجال يطول بناء على الوقائع التاريخية والأسانيد الفقهية.

النظام العقابي الإسلامي:

حدث بلا حرج عن عدم عدالة النظام العقابي الإسلامي فحد الردة يعني قتل المسلم الذي يبذل دينه بل يرى بعض الفقهاء أن من يقول بعدم جواز قتل المرتد يعد بدوره كافرا مستوجبا الإعدام، كل هذا يصطدم بشدة مع حرية العقيدة ويهدم فكرة الدين من أساسها، فالدين الحق لا بد أن يعتمد على قوته أي قوته الذاتية وليس على سفك الدماء، أما حد السرقة فيكون بقطع يد السارق (وقد حدث في السودان) وهذه العقوبة أقبح من الذنب فالمال المسروق يعوض واليد لا تعوض، بل هي ليست عقوبة وإنما عذاب ونكال للجاني الذي كان من واجب المجتمع إصلاحه وعلاجه وليس بتر أحد أعضائه، وكيف يمكن اعتبار هذا الحد عقوبة إلهية وهو أصلا مجرد من أبسط معاني الإنسانية؟.

أما رجم الزاني، في حالة الإحصان فيكفي ذكر كلمة السيد المسيح (من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر).

معاملة غير المسلم:

إهانة غير المسلم في بلده وإذلاله بكل الطرق وابتزازه لحمله على كراهية عقيدته وعشيرته وإكراهه على اعتناق الإسلام هو هدف الشريعة الإسلامية، واقرأ في التفاصيل أمهات الكتب الإسلامية (انظر ملخص داني في رسالة الدكتور جاك تاجر أقباط ومسلمون) منذ الفتح العربي إلى عام ١٩٢٢ م ـ الهيئة القبطية جرسي سيتي ١٩٨٤) هذه الشريعة الإسلامية التي ينادي البعض بتطبيقها على الأقباط بلا خجل، بلا خزي، وبلا حياء، وهذه الشريعة بأحكامها المشينة الخاصة بأهل الكتاب لا يوجد مسلم على وجه الأرض يقبل تطبيقها على نفسه، فلماذا تحب لأخيك ما لا ترضاه لنفسك؟ هل يقبل عرب الجزيرة (أو مسلمو أفغانستان) الخضوع لحكم أجنبي يخيرهم بين الدخول في عقيدة الفاتح أو الموت بحد السيف أو دفع الجزية ﴿عن يدٍ وهُم صاغرُون﴾، (سورة التوبة آية ٢٩).

إن امتهان غير المسلم موجود في لفظ الجزية ذاته، في النص القرآني، وكتب الفقه وشواهد التاريخ، امتهان لا يحتمله إنسان، امتهان وصل إلى درجة أن ابن قيم الجوزية في (أحكام أهل الذمة) طبعة دار العلم للملايين بيروت (١٩٨١) قد أفتى بأنه لا يجوز للمسلم أن يضمن غير المسلم في دفع الجزية (لأن الجزية احتقار) كما يقول، وحتى لا ينتقل الصغار والاحتقار من الكافر إلى المسلم، كما أن من أسلم سقطت عنه الجزية المتأخرة فورا مما يدل على أن الجزية لم تكن مقابل الزكاة التي يدفعها المسلم بل كان القصد منها الإهانة والإذلال للإجبار على الدخول في الإسلام ناهيك عن كي أيدي النصارى بالنار لحصر الضرائب وقطع يد كل من ضبط بدون علامة الكي.. الخ. (انظر وليم رول –موجز تاريخ القبط– في صفحة من تاريخ القبط (مطبوعات جمعية ماري مينا العجايبي ـ الإسكندرية ١٩٥٤). عصر الرسول والسلف الصالح:

الشريعة الإسلامية انتهى زمنها وانقضى، وأنصار الشريعة الإسلامية يعلمون ذلك جيدا، وإن كانوا يطالبون بتطبيقها بحجة العودة إلى عصر الرسول والسلف الصالح،

فهم يسعون في حقيقة الأمر إلى الاستيلاء على الحكم والسيطرة على البشر فالإسلام لم يعرف في أي عصر من العصور أي حرية أو عدل أو مساواة (د. زكي نجيب) (تجديد الفكر العربي) دار الشروق ـ ١٩٨٠ والشريعة لم تكن سوى أساس الفتح والغزو والسلطان، وإرادة الاستيلاء على الحكم والبطش بالخصوم.

ومن هنا كان التنكيل فيمن يمس الشريعة الإسلامية لأنه يهدد في الواقع الفتح والغزو العربي والسلطان الإسلامي، ولو كان أنصار الشريعة الإسلامية يريدون حقا الرجوع إلى عصر الرسول لفقدوا كل صلة بعناصر الحضارة الحديثة، لماذا يلجئون إلى دراسة الطب الحديث واكتساب التكنولوجيا الحديثة والتمكن من أدوات العلم الراقية التي لم تكن معروفة في عصر الرسول؟

لماذا يطلبون من الغرب أن يمدهم بأحدث معدات الحرب ولا يكتفوا (بالسيف والرمح والقوس والسهم والدرقة والدرع) التي كان يستعملها جيش خالد بن الوليد؟ (انظر د. طه حسين).

(مستقبل الثقافة في مصر) فصل ٩ ـ دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٧٣ . إن واقع العصر الحاضر يقرر أن الشريعة الإسلامية بعناصرها السلبية التي تريد المؤسسات والجمعيات الدينية تطبيقها سواء بالإغراء أو بالتهديد، سواء بالتدرج أو بصورة فورية، قد انتهى زمانها وولي ولا ينبغي أن يعود مطلقا، فلا تقتلوا الأحياء لبعث ماض انقرض إلى الأبد.

عقول إسلامية حرة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية:

كثر الجدل الساخن في مصر في الشهور الأخيرة حتى يومنا هذا حول تطبيق الشريعة الإسلامية، فقد انتقل الحوار من مجلس الشعب إلى الشارع والصحافة المصرية تتنازعه اتجاهات وتيارات مختلفة.

واتخذت هذه الاتجاهات عدة أنماط يمكن تحديدها في ثلاثة: الأول حوار من خلال الفترات الشرعية يقوده الإخوان المسلمون داخل مجلس الشعب وخارجه ويحتل الصفحات الدينية والثاني من خلال جماعات إسلامية غير منظمة ولكنها

تتحرك تلقائيًا داخل المساجد والتجمعات الدينيـة مستخدمة أسلوب الدعوة كجماعة الشيخ حافظ سلامة وجماعة الشيخ كشك، أمـا النمط الثالث فتقوده جماعات سرية تنطلق من تحت الأرض لا تجمعها بالضرورة قـيادة واحدة ولكن كلا منها يتحرك في سريـة لتشـجيع الشـباب وتنظيـمه ودفـعه لفـرض آراء هذه الجامـعات والاتجـاهات الإسـلاميـة ممولة تمويلا كـاملا من المملكـة العربيـة السـعودية، كـذلك لا تنسى دور الأزهر في هذه القضية الإسلامية.

أما بالنسبة للحوار العام في مصر حول تـطبيق الشريعة الإسلامية فيدور في ثلاثة إطارات رئيسـية: إطار يؤكد ضرورة التـروي (والتنفيذ المرحلي) بحـيث لا يتكرر ما حدث في سـودان النميـري نتيـجة التطبـيق والتنفيـذ الفوري. وإطار آخـر يدعو إلى التنفيذ الفوري بدون قيد أو شرط دون النظر للاعتبارات الخاصة ومخاطر انعاكسات مثل هذا التسـرع ويتزعم هذا التيار الفـوري الشيخ حافظ سلامـة والشيـخ صلاح أبو إسماعيل وجماعات الإخوان المسلمين.

أما الإطار الثـالث فهو الإطار الحر المـستنير الذي يجاهر عـلانية نهارا جـهارا بأنه ضد تطبـيق الشريعـة الإسلاميـة فأصـحاب هذا التيـار الحر المسـتنير تتزعـمه عـقول إسلامية حـرة تعارض معارضة شديدة تطبـيق الشريعة الإسلامية مـستندا إلى حجج دينية وتاريخيـة واقتصادية وعصريـة، هذا التيار الحر وإن كان أصحـابه قلائل يعدون على أصابع اليد فـإنهم يتعرضون لهجوم سـافر عنيف من قبل الجماعـات الإسلامية التي ترهب الناس إرهابا فكريا، ومع ذلك فإن أصحاب هذه العـقول الإسلامية الحرة أثبتوا أنهم بحق لا يخشون في الحق لومة لائم ويضـعون نصب أعينهم مصلحة مصر أولا وأخيرًا لا يطمعون في كراسي الحكم مثل الجماعات الإسلامية التي تتخذ الدين الإسلامي ستارا للوثـوب إلى كراسي الحكم وإقامة حكومة دينية إسـلامية على غرار الخميني في إيران.

إننا نحـيي تحـيـة احتـرام وتقـدير وإعـجـاب هؤلاء المسلمين الأحـرار المخلصين لوطنهم الذين رفضـوا أن يركبوا الموجـة الإسلامية فنذكـر بكل تقدير الدكتـور فرج

فودة مؤلف كتاب (قبل السقوط) (طبعة يناير ١٩٨٥) والدكتور فؤاد زكريا أستاذ قسم الفلسفة بكلية الآداب الذي نشر عدة مقالات جريئة في جريدة (الأهرام) والأستاذ محمد أحمد فرغلي خبير القطن ورجل الأعمال الذي نشر مقالا رائعًا في (الأهرام بتاريخ ٨/ ١٧/ ١٩٨٥ تحت عنوان)حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية) والمحامي الكبير مصطفى مرعي الذي كتب عدة مقالات نشرتها مجلة المصور، والمستشار محمد سعيد العشماوي والأديب الكبير توفيق الحكيم الذي نشر عدة مقالات في جريدة الأهرام، والأديب الكبير زكي نجيب محمود الذي نشر عدة مقالات في جريدة الأهرام أيضا، والأستاذ الصحفي الكبير مصطفى أمين الذي قال قولته المشهورة (لو كانت الشريعة الإسلامية مطبقة في مصر منذ مائة عام لما ظهر أمثال أحمد لطفي السيد والدكتور طه حسين والعقاد والمازني وقاسم أمين محرر المرأة وتوفيق الحكيم وكل عباقرة مصر) هذه العقول الإسلامية الحرة يرفضون علينا وصراحة تطبيق الشريعة الإسلامية وكما يقال لقد شهد شاهد من أهله.

- والآن وإزاء هذا الجدل الساخن أين صوت الأقباط في كل هذا؟ أين أقلام الأقباط؟ لقد ارتفع صوت قداسة البابا المعظم فعارض بكل جرأة وشجاعة يوحنا المعمدان تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط لما في تطبيقها ما يمس العقيدة المسيحية والكيان القبطي فدخل التاريخ من أوسع أبوابه، وستظل الأجيال تذكر موقف قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث حفظه الرب لنا سنين عديدة مديدة وأخضع أعداءه تحت قدميه، أين رجالات الأقباط العلمانيين؟؟ أين صوتهم وأقلامهم؟

قد يقول قائل (لماذا نحشر أنفسنا في هذا الخضم من المناقشات الحساسة فلنترك إخواننا المسلمين يتناحرون ويتجادلون فيما بينهم في هذا الشأن مالنا من هذا النقاش الساخن الحساس؟

ونحن نرد على هذا الرأي بالقول إننا نحن الأقباط أحفاد الشهداء جزء لا يتجزأ من مصر بل قطعة منها يجب علينا ألا نكون سلبيين متفجرين صامتين كصمت أبي

الهول في أمر حيوي كهذا يمس عقيدتنا المسيحية وكياننا القبطي كشعب له حق المواطنة مثل إخواننا المسلمين، أنكون سلبيين متفرجين إلى أن تطبق علينا في يوم من الأيام الشريعة التي ستجعلنا ذميين من الدرجة الثانية، من منا لا يعرف المبدأ الإسلامي المعروف (لا ولاية لغير المسلم على المسلم) مما يترتب عليه عدم جواز أن يتقلد القبطي منصبا قياديًا كالوزارة أو البوليس أو العمادة أو أي مركز من المراكز القيادية ولا يجوز لغير المسلم تولي مناصب القضاء، ولا تجوز شهادة غير المسلم على المسلم سواء في القضايا الجنائية أو المدنية، والأهم هو عدم الاعتراف بأية ديانة أخرى غير إسلامية تطبيقًا لمبدأ ﴿إنّ الدّين عندَ الله الإسْلامُ﴾ (سورة آل عمران:١٩)، وفرض الجزية على الأقباط، وتطبيق مبدأ تعدد الزوجات كما سبق أن حكمت إحدى المحاكم في مصر، أو مبدأ الطلاق لأية علة وتطبيق حد الردة وهو الإعدام لمن يرتد عن الإسلام يهدر دمه وتنعدم أهليته ويفرق بينه وبين زوجه وأولاده، وعدم بناء أو ترميم الكنائس والأديرة.. الخ. الحدود الإسلامية مثل قطع يد السارق ورجم الزاني وجلد شارب الخمر وخلاص النفوس ويوم الدينونية.

إن عقلاء المسلمين يعارضون بشدة تطبيق الشريعة الإسلامية مؤمنين أن المجتمع الإسلامي المثالي الذي تنادى به الجماعات الإسلامية لا وجود له على مدى تاريخ الخلافة الإسلامية حتى في أزهى عصورها وإن قيام حكم ديني سوف يكون مدخلا مباشرا للفتنة الطائفية وتمزيق الوطن الواحد وقيام دولة دينية مثل إيران ولذلك يطالبون بفصل الدين عن السياسة " الدكتور فرج فودة (قبل السقوط) بل وقد ذهب إلى أبعد من هذا الدكتور فؤاد زكريا في مقاله المنشور بجريدة (الأهرام) حينما قال: إن المسلمين مختلفون في موضوع رؤية الهلال وبداية الصوم وعيد الفطر فكيف يتفقون على أحكام الشريعة الإسلامية، وهم مختلفون حتى يومنا هذا على أبسط الأمور ألا وهي رؤية الهلال. ثم قال إن الشريعة الإسلامية لا تصلح في هذا العصر ويجب عدم الخلط بين الدين الإسلامي والسياسة "، فكما ترون لقد شهد شاهد من أهله.

والآن نتساءل مرة أخرى أين أصوات وأقلام الأقباط؟ أين صوت المجلس الملي؟

أين أقلام جريدة (وطني) بعد أن عادت إلى الظهور مرة أخرى؟ أليس بالأحرى على جريدة وطني أن تكتب في موضوع الشريعة الإسلامية. عار علينا كل العار أن يرتفع صوت بعض العقول الإسلامية الحرة معارضة تطبيق الشريعة الإسلامية ونحن صامتون متفرجون سلبيون وكأن الأمر لا يهمنا بتاتا ولا يخصنا وكأن مصر ليست بلدنا وكأننا غرباء فيها.

ورغم ذلك لا نتكلم ولا نرفع صوتنا، ماذا جرى للأقباط؟ هل أصيبوا بخوف ورعب نفسي بعد ضربة السادات للكنيسة والشعب القبطي؟؟ إن السادات أراد أن يرهب إرهابا (فكريا) ونفسيا الأقباط فضرب ضربته فكان جزاء الرب عليه بعد شهر واحد من ضربته، وكما قال مكرم عبيد (اللهم لا شماتة بل عبرة وتذكيرا) فعلينا جميعًا واجب مقدس أن نعلن رأينا بصوت عال رافضين رفضا باتا تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط ومواجهة هذا الإرهاب الفكري بكل الشجاعة والوضوح والحسم.

حقيقة ارتفع صوت قلة من الأقباط العلمانيين أمثال اصطفان باسيلي جرجس وفهمي ناشد وألبرت برسوم سلامة ووليم نجيب سيفين وعدلي عبد الشهيد، ارتفع صوت هؤلاء مؤيدين كل التأييد تطبيق الشريعة الإسلامية، للأسف الشديد فهؤلاء شواذ الأقباط وشواذ القاعدة كما وصفهم بحق الأخ المسلم الدكتور فرج فودة في كتابه (قبل السقوط) .

فلنبعد عنا الخوف واليأس والسلبية والاستسلام للأمر الواقع ولنتحلى بشجاعة يوحنا المعمدان فنرفع صوتنا عاليا مدويا واضعين أيدينا في أيدي بعض، رعاة ورعية بكل محبة واحترام وتعاون وإخلاص لنعلن رأينا علنا نهارا جهارا معارضين كل المعارضة تطبيق الشريعة الإسلامية ومواجهة المخططات الإسلامية التي تحاك ضد الأقباط للقضاء على قوميتهم وعقيدتهم وكيانهم (فمن يعرف أن يعمل حسنا ولا يعمل فذلك خطية له) (يع ١٧ : ٤).

رجال الدين المتطرفون يريدون الحكم

حديث لمجلة (شبيجل) التي تصدر في ألمانيا ٩/ ٩/ ١٩٨٥ مع الكاتب المصري الدكتور فرج على فوده عن حملة المتطرفين دينيا، ترجمة الاتحاد.

نفوذ المسلمين الراديكاليين يزداد في مصر، منذ نحو أسبوع كادوا يسددوا ضربة ضد رئيس الدولة مبارك)؟! ، المتطرفون وزعيمهم الشيخ حافظ سلامة يقاومهم فرج على فوده، محاضر في جامعة القاهرة، هو يريد تجميع كل القوى العلمانية في حزب لفصل الدين عن الدولة.

شبيجل: يا أستاذ فوده، الحكومة حبست ٤٨ مسلمًا متعصبًا ووضعت كل المساجد تحت رقابة الدولة، هل هذا يوقف زحف غلاة الدين في مصر؟

فوده: لا، ولكن الحكومة لأول مرة قامت بخطوة في الطريق السليم وجرأت على المواجهة الدينية؟.

شبيجل: ولم لم تجرؤ على المواجهة الدينية؟

فوده: ينبغي علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من المثقفين.

أولاً: الخائفين، ثانيًا: المقتنعين بأن رجال الدين سوف يقبضون على زمام السلطة قريبا، ولذا يلوم التقرب منهم في الوقت المناسب.

ثالثًا: المستعدين لقبول الرشاوى المالية.

شبيجل: إلى أي حد تمثل خطورة المسلمين المتعصبين في مصر؟

فوده: اغتيال الرئيس أنور السادات ومذبحة أسيوط في وسط مصر دلت على أنهم قادرون.

شبيجل: هذا حدث منذ أربع سنوات، منذ ذلك الحين تتفادى الحكومة المواجهة.

فوده: نعم، ولكنها تعلن باستمرار، ضد نيتها الحقيقية عن عزمها على تطبيق الشريعة الإسلامية بقصد تهدئة خواطر المتطرفين.

شبيجل: الرئيس مبارك معارض معروف لفكرة تحويل مصر إلى جمهورية

إسلامية.

فوده: بالتأكيد ولكني أعتقد أن طابورا خامسًا دينيا يعمل في وسائل إعلام الدولة وممول من الخارج، هؤلاء الناس يكتبون في مطبوعات ممولة من المملكة العربية السعودية وليبيا ومنشورة بعضها في لندن وباريس وقبرص.

شبيجل: هل يلعب المال أيضًا دوراً لدى المتطرفين دينيًا؟

فوده: لسوف تدهش لو علمت مدى الأتعاب التي يقبضها بعض كبار رجال الدين مقابل عقود الاستشارة في المؤسسات والبنوك الإسلامية.

شبيجل: من يريد إذن تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر؟

فوده: الطبقة الثانية من العاملين في حزب الحكومة (ح. و. د) وفي وظائف الدولة تستهدف سياسة التطبيق بالتدريج، في خلال السنوات العشر القادمة سوف تصدر تشريعات غير مهمة نسبيا القصد منها تهدئة الرؤوس الإسلامية المشتعلة بدون إجبار الدولة على تغيرات جوهرية.

شبيجل: هل المعارضون للتطرف الديني يريحون أنفسهم بهذه التدابير؟.

فوده: عندما تبدأ العجلة في الدوران فإنها تسحق كل شيء، أولا القائمين بتهدئة الأمور، حتى أنور السادات كلنا يظن أنه مسيطر على المتطرفين الإسلاميين باستخدامهم وأنه في استطاعته محاربة الماركسيين والناصريين بهم.

شبيجل: ولكن السادات ارتكب خطأ فادحًا؟.

فوده: لقد ارتكب الخطأ التاريخي في تغيير الدستور وجعل الشريعة الإسلامية أهم مصدر للتشريع المصري، ما من أحد حتى الآن تذلل في مواجهة التطرف الديني مات في فراشه.

شبيجل: ولكن الرئيس مبارك والحكومة المصرية قبلوا الآن التحدي؟.

فوده: المسيرة على قصر الرئاسة التي خطط لها المتطرفون كانت تهدد حتى

الرئاسة ذاتها، الشروع أخيرًا في اغتيال أمير الكويت شجع المسئولين عندنا على رؤية الخطر بوضوح، كوني ما زلت على قيد الحياة أضاف إلى تقوية عزم الحكومة في عدم التهرب من المتطرفين.

شبيجل: كتابكم الذي ترفضون فيه للمتعصبين الحق في التدخل في السياسة أو في السعي على السلطة في الدولة يجعلكم في عداد المرشحين للموت بواسطة المتطرفين المسلمين؟.

فوده: لقد تلقيت في الواقع تهديدات بالموت بما فيه الكفاية ولأن الإنسان على كل حال لا بد أن يموت، فإني أفضل الموت من أجل قضية تستحق الدفاع عنها ـ مصر الحرية وكرامة الإنسان.

شبيجل: كتابكم أحدث رواجه ضجة مما شجع الصحف بفضلكم بعد وقت طويل على إعطاء الكلمة مرة أخرى للكتاب لفرملة زحف المتعصبين في المؤسسات؟.

فوده: أثق في أصحاب الفكر المصريين، ولكني أشك في قدرة الحكومة الحالية على مواجهة غلاة المسلمين.

في المطالبة بالعلمانية، إن المسئولية خطيرة وتقع على عاتق الشباب القبطي في مقاومة هؤلاء الذين أصيبوا بهلوسة دينية بكل وسائل المقاومة لأن الذين يدعون بأنهم كبار الأقباط إما أنهم جبناء أو باعوا ضمائرهم بمناصب تافهة، ومناصب لها أسماء بدون مسئولية.

وقد ذكر الدكتور فرج فوده أيضًا أن الذي يمول هؤلاء المتعصبين والبنوك والشركات الإسلامية هي حكومات السعودية وليبيا ودول الخليج. فقد اتضح بدون شك أن الصراع بين العرب وإسرائيل هو جهاد إسلامي عربي ضد الشعوب غير الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، هو جهاد ضد اليهود والمسيحيين عامة. فهذه الدول العربية تمول مسلمي لبنان في حربهم ضد مسيحي لبنان، حتى صار الآن ١٠٠ ألف مسيحي لبناني لاجئين في بلادهم، فقد دمرت القوات الإسلامية العربية

بمساعدة سوريا والسعودية وإيران القرى المسيحية في جنوب لبنان وغيرها، وهذا طبقا لتقرير مجلس كنائس أمريكا الأخير والذي أبدى قلقه على مستقبل المسيحية في منطقة الشرق الأوسط حيث يوجد ١٨ مليون مسيحي. غير أن التقرير لم يذكر شيئًا عن تدمير القرى المسيحية في شمال سوريا وجنوب تركيا حتى صارت الآن خالية من سكانها الذين هاجروا إلى الغرب وعن حبس زعماء الآشوريين وهدم القرى المسيحية في العراق، فالحرب ليست ضد اليهود والصهيونية فقط كما يدعون بل جهاد إسلامي ضد كل الشعوب غير الإسلامية في المنطقة فالعدو الحقيقي للأقباط في مصر ومسيحيي الشرق الأوسط عامة هو العرب والعروبة، ومما يؤسف له وجود بعض المسيحيين الذين يتحمسون لحقوق عرب فلسطين وعروبة القدس غير مدركين أن أي تحدث عن العروبة هو تأييد الحرب الإسلامية العربية ضد كل من هو غير مسلم في المنطقة متناسين حقوق المسيحيين والشعوب غير العربية في المنطقة، فنرجو من الشعوب والقوميات المسيحية التي هاجرت من المنطقة لدول الغرب عدم التعاون مع العرب فهم الأعداء الحقيقيون لشعوبهم.

الإسلام يا حضرات المثقفين، ليس بدعة فحسب، وإنما هو: ضلالة.. وهو عبث. وهو انحراف عن سواء السبيل.

الإسلام هو دين مستنقع الرذيلة الآسنة العفنة.

الإسلام هو أس السفه والانحلال، ودين الحيرة والضلال، ومثار الذل والزندقة. ومن قبل الإسلام دينا عميت بصيرته عن محاسن شريعة المسيح الطاهرة المؤيدة بالحجج والبراهين الباهرة، ومن مارس تعاليم الإسلام وشرعيته، لازمه الخذلان والحرمان، واستحوذ عليه الشيطان.

شبيجل: هل في وسع الغرب عمل شيء يمكن مصر من الانتصار على الهوس الديني؟.

فوده: نعم، ديمقراطيات العالم من واجبها دعم الاتجاهات العلمانية (أليس هذا استعداء لقوى أجنبية ضد وطنه ومواطنيه في هذه البقعة من الأرض ولا ينبغي لها أن

تمتطي التطرف الإسلامي كجـواد رابح اعتقادا منها أنهـا على هذا النحو تسد الطريق أمام الشيوعية كما فعلت وتفعل الولايات المتحدة.

هذا الحديث درس من الدكتور فوده إلى: -

الحكومـة المصـرية التي تبـاطأت في مواجـهـة التـعصب الإسـلامي ولأنهـا تعلن بخلاف ما تبطن.

المثقفين في مصر الخائفين من التعصب الإسلامي والذين يقبلون الرشاوى المالية.

كبار رجال الدين الإسلامي الذين باعوا أنفسهم للمؤسسات والبنوك الإسلامية.

الصحافة المصرية الخائفة.

الحكومـات الغربـية التي ركـبت الموجـة الإسلامـيـة اعتـقادا أنـها بذلك تحـد من الشيوعية.

ذكـر الدكتـور فرج فـوده للمـجلة الألمانيـة شبـيـجل (أن الأخوان والجـماعـات الإسلامية نسـبة بسيطة ورغم ضخامة قـوتهم في سنة ١٩٥١ لم ينجح منهم أحد في البرلمان).

وقد برهنت الانتخابات الأخيرة على حجمـهـم الحقيقي، فقد نجح منهم ٨ أعضاء من ٤٥٠ عـضوا، أي بنسـبة أقل من ٢٪ وقـد ذكر أيضًـا سـيادته بأنهم يسـتعـملون الإرهاب حتى يخاف منهم رجال الحكومة والصحافة والمعتدلين من إخواننا المسلمين وبعد أن طالب الدكتور فـرج فوده بالعلمانية تجرأ الكثير مـن الكتاب في الكتابة ضد تطبيق الشريعة الإسلامية موضحين خطرها على الشعب المصري مسلمين وأقباط.

ونحن نطالـب شباب الشـعب القبطي بتكوين منظمات تقاوم الإرهاب فالمسـيحية تبيح الدفاع عن النـفس والممتلكات وإذا كـانت المسـيحـية تـبيح الدفـاع عن الوطن فبـالأحرى أن ندافع عن شعبـنا وممتلكاتنا حتى لا يشعـر المتطرفون بأننا فريسـة سهلة فالسكوت على تعـديات هذه الهيئـات الإسلاميـة المتعصبـة هو مشجع للتـمادي في تصرفاتهم وهي أنانية لا تـتفق مع المسيحية فالساكت عن الظلم شـيطان أخرس فهذه

الهيئات تستخدم الإرهاب، رغم معارضة أغلبية المسلمين وكل الأقباط لتطبيق الشريعة الإسلامية، ويجب أن تضم صوتنا لصوت إخوتنا المسلمين الأحرار، الإسلام هو ورم خبيث يجب استئصاله بمشرط الكلمة الصادقة، وفضح كتاب القرآن العفن الكريه بسرد الحقائق التي نعرفها عنه، وقد حصلنا عليها من مصادرها الإسلامية. وهذه هي مسئوليتنا المقدسة.

كيف تسمح ضمائر المسلمين.. وكيف تقبل عقولهم أن تصدق نبوة وحش مفترس اسمه محمد بن عبد الله كان يطبق أخطر تعليم مآله أنه لا محل لخلافات بينك وبين أي إنسان إلا أن تذبحه..

وهذا مفهوم متوحش ومتعفن ولا تدين به حتى القبائل البدائية. إذا ظهر كتاب وقيل فيه إن في الله صفات شريرة.. وإن الله يحرض على ارتكاب الآثام الفظيعة.. ويحض على القتل والسلب والنهب، فيجب أن ننادي جميعنا أن مثل ذلك الكتاب لا يكون موحى به من الله. ولما كانت تعاليم كتاب القرآن كلها شر في شر وتحريض سافر على ارتكاب الآثام ونهب الأبرياء وإغواء على خطف (أسر) النساء ثم اغتصابهم..

فكيف يكون القرآن كتابا موحيًا به من الله الحق..

صدق من قال عنكم: (لقد أخذ المسلمون عامة، والمثقفون منهم على وجه الخصوص لقاحا ضد معرفة الحق والحقيقة).

لقد ارتضى قادة المسلمين، من رجال الدين والمثقفين، أن يضعوا المسلمين في محجر صحي ليحميهم من ميكروبات الأفكار الحرة والحق الواضح، بحروفه.

وثيقة نشرها روجيه جارودي

ضمن إطار التطلعات الطموحة لإنشاء (لإسرائيل الكبرى)

المقال الذي نشرته مجلة (كيفونيم) (التوجهات) التي تصدرها في القدس المنظمة الصهيونية العالمية، وعنوانه: الخطط الاستراتيجية لإسرائيل في الثمانينات.

(إن مصر بوصفها جسداً مركزيًا، فإن هذا الجسد قد مات لا سيما لو أخذنا في الاعتبار المجابهة التي تزداد بين المسلمين والمسيحيين، كما أن تقسيمها إلى مقاطعات جغرافية منفصلة يجب أن يكون هدفنا السياسي في التسعينات، على الجبهة الغربية.

فإذا ما تفككت مصر وحرمت من السلطة المركزية، فإن بلدانا أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد، ستعرف نفس التفكك، ويعتبر تشكيل دولة قبطية في صعيد مصر هو مفتاح الحل لتطور تاريخي تأخر اليوم بسبب اتفاق السلام، ولكن لا بد منه على المدى الطويل.

ورغم المظاهر، فإن الجبهة الغربية تمثل مشاكل أقل من مشاكل الشرق، ويجسد تقسيم لبنان إلى خمس محافظات.. ما سيحدث في العالم العربي بأسره. وتفكك سوريا والعراق إلى مناطق محددة على أساس المعايير العرقية أو الدينية ينبغي أن يكون على المدى الطويل هدفا ذا أولوية لإسرائيل، على أن تكون الخطوة الأولى هي تحطيم القوة العسكرية لهاتين الدولتين.

فالهياكل العرقية في سوريا يعرضها للتفكك الذي يؤدي إلى إناء دولة شيعية على طول الساحل، ودولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، وكيان درزي قد يرغب في تشكيل دولته الخاصة به.

ـ وربما فوق هضبة الجولان ـ وعلى أي حال مع حوران وشمال الأردن.. ومثل هذه الدولة ستصبح على المدى الطويل ضمانا للأمن والسلام في المنطقة.. وهو هدف في متناول يدنا بالفعل.

والعراق الغني بالبترول، والمرتع للمنازعات الداخلية هو خط التسديد الإسرائيلي وتفكيكه سيكون بالنسبة لنا أهم من تفكيك سوريا، لأنه يشكل على المدى القصير أخطر تهديد لإسرائيل).

(المصدر: كيفونيم، فبراير ١٩٨٢، الصفحات ٤٩ ـ ٥٩).

ورد النص الكامل باللغة العبرية وترجمته الفرنسية في كتاب: فلسطين: أرض الرسالات السماوية، باريس، ١٩٨٦، الصفحات ٣٧٧ وحتى ٣٨٧ . تشكيل منظمة التحرير القبطية لمكافحة الاستعمار الإسلامي في مصر!

في عام ١٩٧٤ تأسست في ولاية نيوجرسي هيئة أطلقوا عليها الهيئة القبطية وحددت أهدافها على النحو التالي:

خلق مجتمع قبطي دولي متحد.

المساهمة في دعم كيان الأقباط في مصر.

المطالبة برفع الظلم الواقع على الأقباط في مصر.

إشعار المجتمع الدولي بقيمة الفكر القبطي والتراث المصري.

وأصدرت هذه الهيئة مجلة باسم الأقباط وانصب نشاطها في بادئ الأمر على انتقاد النظام المصري في عهد السادات بسبب سياساته التي اعتبرت لدى الأقباط .. جهة ضدهم ثم وظفت الهيئة الأحداث الطائفية خلال الفترة من ٧٤ ـ ١٩٨١ لكي تشن حملة ضخمة في أمريكا ضد النظام المصري وساعدها في ذلك شيوع حالة من الاحتقان الطائفي التي أفرزت بعض ظواهر الشقاق على أسس دينية طائفية في مناطق مختلفة سقط خلالها بعض الأقباط كقتلى وجرحى، كما وقع يد من عمليات الاعتداء على الكنائس ومع مجيء الرئيس مبارك وعودة الهدوء علاقة الكنيسة بالدولة فإن الهيئة القبطية استمرت في هجومها على النظام ـري وبدأت حملة انتقاد واسعة للبابا ورجال الكنيسة.

ـم تأسست بعد ذلك المؤسسة القبطية ويرأس مجلس إدارتها عصمت زقلمة ثم ـــرالية القبطية ويمثلها منير بشاي ثم ظهر الاتحاد القبطي ويمثله دكتور اسمه محب ـائيل، وفي كندا أنشئت هيئة قبطية ويرأسها الآن سليم نجيب، وكل مؤسسة وكل ـة من هذه المؤسسات تصدر مجلة أو جريدة كل منها تشن حملة ضخمة ضد ـم المصري، والأقباط المتأسلمين!!.

ـ جريدة الأسبوع

وأخيراً أعلن في أمريكا عن تأسيس منظمة التحرير القبطية، ويقولون: إن الأقباط في أمريكا يربو عددهم على المليون ونصف المليون، وخارج مصر يزيد على أربعة ملايين، وهم كثيرون وجديرون بتحرير مصر من الاستعمار الإسلامي، وتقول جريدة (صوت الأقباط) الصادرة في نيوجرسي، إنه علينا أن نعمل بكل جهدنا وطاقتنا وأموالنا وذكائنا وأن نطرد الشر وأن نقاوم كل سهامه الشريرة وأن نستأصل الاستعمار الإسلامي من جذوره في مصر، كل مصر، فأمة الأقباط ليست لبني إسماعيل فيها جذور، إذا كان المستعمر المسلم قد فقد كرامته وحياءه فوجب أن يرحل بإرادته عن مصر ويترك أصحاب أرض الأقباط في حالهم، أقباط مصر الذين يرزحون تحت وصاية المسلم عليهم شكلاً وموضوعًا لذا لزم علينا نحن الأقباط الذين هاجرنا بعيدًا عن عبودية الإسلام أن نعمل جاهدين على طرد المستعمر المسلم قبل أن يبيد المسيحيين ويطردهم من ديارهم، فإن كان طرد الاستعمار الإسلامي قد يأخذ أجيالاً ولكنه في الإمكان طرده، فقد حدث في أسبانيا بعد استعمار إسلامي لقرون طويلة، وحدث في الفلبين وبعض جزر اليونان ولن يخرج الاستعمار الإسلامي من مصر إلا بالقوة، القوة العسكرية الأمريكية أو الإسرائيلية أو بتدخل دول العالم المحبة للسلام..

وطالبت الجريدة الأقباط في أمريكا أن يوجهوا كل أموالهم إلى غرض نبيل هو تحرير مصر ورفع راية المسيحية في كل بقعة من أرض مصر، فأموال أمريكا أكثر بكثير من أموال دول البترول التي ينفقونها على نشر الإسلام بالقوة والإرهاب أفليس أجدى أن ننشر السلام المسيحي؟!

وتضيف الجريدة: إننا نعلنها صراحة أننا سنستخدم القوة السياسية لتحريك مجاري الأمور في السياسة الأمريكية ونستخدم المخابرات الأمريكية لضمان خدمة. مصالح الأقباط أصحاب أرض مصر وسنحررها من الاستعمار الإسلامي آجلا أو عاجلاً نحن قوة لا يستهان بها لقد أصبحنا صوتًا قويًا سيزعزع عروشكم الإسلامية وتذكروا أن غرابكم هو الذي نكش على خراب عشه وما خفي كان أعظم! جاء هذا

في مقال المستشار لبيب حليم لبيب نائب رئيس مجلس الدولة!!!.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

جريدة الأسبوع المصرية

ص ١٣ بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٩٨.

الفهرس

الموضوع	الصفحة